الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطية

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية

قسم التاريخ والآثار

رقم التسجيل:.............

الرقم التسلسلي:..........

العلاقات الجزائرية التونسية
إبـان الثورة التحريرية 1954-1962

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

محمد شطيبي

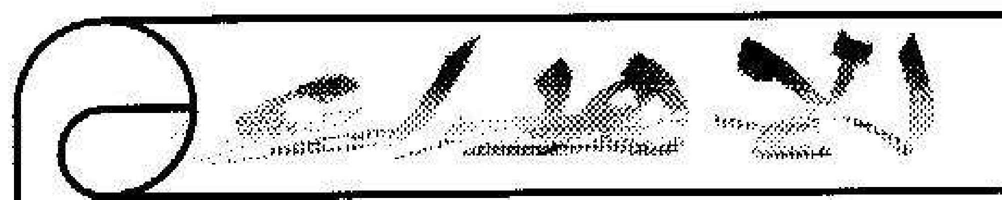
تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الكريم بوصفصاف

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د.عبد الرحيم سكفالي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة منتوري قسنطينة
أ.د.عبد الكريم بوصفصاف	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	الجامعة الإفريقية-أدرار-
د.خمري الجمعي	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة أحمد لخضر-باتنة-
د.حسينة حماميد	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة أحمد لخضر-باتنة-

السنة الجامعية : 2008-2009



إلـــــــــى /

أغلى وأحن إنسانة في حياتي إلى من تمنيت أن تشاركني فرحة هذا العمل إلى القلب الحنون، إلـــى روح أمي الغالية،

وإلـــــى روح أعظم أب

عليهما الرحمة،

وإلى زوجتي الفاضلة وأبنائي الأعزاء

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الباكورة العلمية

الشكر والتقدير

إذا كان ولابد من الاعتراف لذوي الفضل بفضلهم، فإنه لا يسعني
وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذا البحث
أن أوجه شكري وتقديري وامتناني إلى الأستاذ المشرف:
الدكتور عبد الكريم بوصفصاف على الأخذ بيدي في متاهات
هذا العمل العلمي المعقد، فبفضله استطاع هذا البحث أن يرى
النور وأن يصبح في هذه الصورة الأكاديمية الجميلة.
فله مني جميل الشكر والعرفان دام لنا ذخرا ومرشدا إلى سبيل
العلم والرشاد.
أما الشخص الثاني الذي لا يفوتني في هذا السياق إلا أن أتوجه له
بالشكر والعرفان أيضا فهو:
زميلي وصديقي الدكتور الطاهر دراج، الذي ما اتصل بي مرة إلا
وحثني وشجعني على مواصلة المسيرة على الرغم من العقبات
الكؤود التي واجهتني أثناء مرحلة إعداد هذه الرسالة.
فله مني كل التقدير والاحترام.
وبجملة واحدة فإليه وإلى الأستاذ المشرف يرجع
الفضل الأول والأخير في دفعي إلـــى
إنجـــاز هذا العمل.

مقدمة

مقدمة البحث :

يعد موضوع هذه الرسالة من الموضوعات الحوارية التي تركز فيها الدراسة على الروابط السياسية والثقافية والاجتماعية بين البلدان المتجاورة أو المتناغمة مع بعضها البعض، وهو من الموضوعات الحديثة التي تحاول الوصول إلى تصنيف العلاقات بين الدول والشعوب حيثما وجدت وتجاورت، وموضوع العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية (1954 1962م) هو موضوع شائك ومتداخل يتطلب من الباحث الدقة والعناية في التمييز بين القضايا المختلفة، لأن العلاقة لم تكن منذ البداية بين دولة ودولة أو بين حكومتين متناظرتين وإنما كانت بين قيادة ثورة تحريرية يتميز رجالها بالتشدد والتصلب إزاء دولة الاحتلال وبين حكومة مستقلة، ولكنها مكبلة بمعاهدات واتفاقات، علاوة على ضعفها الاقتصادي والعسكري، ولكنها حكومة ليبرالية تنشد المزيد من الحرية السياسية والاقتصادية والسير كلية في إطار مبادئ الغرب في التحرر من القيود القديمة .وعليه كانت العلاقة مشوبة بالحذر على مستوى النخبة الحاكمة، ولكنها كانت متناغمة متناسقة على مستوى الجماهير الشعبية تآزر بعضها البعض، وتحمل هموم أفرادها وجماعاتها على كل مستويات الحياة.

ولا شك أن الدارس لمثل هذه الموضوعات يجد نفسه محرجا غاية الإحراج في إثبات الحقيقة التاريخية، بل وفي إنصاف الموضوعية وإعطائها ما تستحقه من الحياد والعلمية المتناهية في إعطاء كل طرف من الطرفين حقه التاريخي والسياسي والعاطفي إزاء بلده وشعبه، لأن الباحث مهما تكون موضوعيته وحياديته، فإنه لا يستطيع أن يكون غير منحاز إلى الوطن الذي رضع نسيمه مع حليب الأم، بعد أن فتح عينيه لأول وهلة في الحياة على الرغم من أن الجزائر وتونس يشكلان امتدادا جغرافيا واحدا وعنصرا بشريا واحدا وحضارة عربية واحدة، ومع ذلك فإن الانتماء السياسي والعاطفي إلى قطعة معينة من الأرض تجعل صاحبها مشدودا إليها على الدوام ولذلك سيجدني القارئ في هذه الرسالة أحاول الوقوف دائما موقفا وسطا لا ضرر ولا ضرار.

والحق أن الجزائريين والتونسيين، قد وقفوا خلال مرحلة الدراسة موقفا تاريخيا واحدا أذهل الاحتلال وأربك خططه العسكرية وأضعف آلته الحربية أمام ذلك الزخم الشعبي الطافح على حدود البلدين، بل وحتى في الأعماق التونسية ذاتها، حيث لم تكن تستطيع أن تفرق بين الجزائريين والتونسيين في حماسهما للثورة ورفضهما للممارسات الاستعمارية الوحشية، وهذا البحث هو محاولة علمية في تبيان وتثمين تلك العلاقات المتميزة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ المنطقة العربية .

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب متعددة دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع بالذات منذ سنوات دارستي الجامعية ولكنني سأشير إلى أهمها :

أولا: لقد أثار اهتمامي بالعلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية الجزائرية: ما كان يرويه لنا بعض المجاهدين ممن كانوا في الأراضي التونسية، وكيف كانوا يحظون بالدعم الشعبي والتأييد الحكومي بل وكيف يعتبرون أنفسهم كما لو كانوا في وطنهم الأصلي فهم يشعرون بالترحاب والتضامن من السكان ويتقاسمون معهم وسائل العيش، بل ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة .
ثانيا: شهرة جناح الشرق للثورة في تونس أكثر من الجناح الغربي جعلني أفكر جديا في طرق هذا الموضوع منذ أن كنت في مرحلة التدرج.
ثالثا: اهتمام الأستاذ المشرف بالعلاقات الجزائرية التونسية في الماضي والحاضر جعلني أتوجه بدون تردد إلى البحث في هذا الموضوع.

إن هذه الدوافع الثلاثة هي في الواقع دوافع حقيقية وليست من نسج الخيال .

إشكالية البحث:

إذا كان البحث والتنقيب في هذا الموضوع هما عمليتان شائكتان تتطلبان الحيطة والحذر في تقرير بعض الحقائق أو نفيها، فإن النقطة المركزية التي أحاول الوصول إليها من خلال هذا العمل هي: دراسة وضبط تلك العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية التي توطدت واتسعت كثيرا بين البلدين الجزائر وتونس إبان الثورة التحريرية، والأسئلة الآتية ستساعد على الإجابة عن مكونات هذا الموضوع بشكل أدق: كيف استقبل التونسيون الجزائريين في ظروف السلم والحرب؟ ولماذا كان الجزائريون يجدون الملجأ والمأوى أثناء الحروب في البلاد التونسية؟ والتعليم والعلم مع أشقائهم التونسيين! وهل كان ذلك لأسباب جغرافية؟ أو لعوامل حضارية وتاريخية جعلت تونس تستقطب الجزائريين لأهداف متعددة؟.

كيف استطاع الجزائريون والتونسيون أن يتعايشا معا طول سبع سنوات ونصف من الكفاح المسلح؟. وكيف استطاعت الإمكانات الاقتصادية والسكنية التونسية أن تستوعب تلك الأعداد الهائلة من اللاجئين ؟بل ولماذا امتزجت الدماء الجزائرية والتونسية فوق الأراضي الجزائرية والتونسية معا ؟ وكيف استطاع الجزائريون أن يتخذوا من الأراضي التونسية قاعدة خلفية لثورة عارمة استقطبت العالم كله وتنبهت الشعوب المستعمرة في القارات الثلاث إلى حقها في الحرية والاستقلال؟ .

حدود البحث:

تمتد الفترة الزمنية المحددة لهذا البحث من 1954-1962م،وهي المرحلة الأكثر تميزا في العلاقات الجزائرية التونسية، وهو الزمن الذي اختلطت فيه العائلات الجزائرية والتونسية واقتربت من بعضها البعض بالجوار والمعاملة والمصاهرة بل فهي الفترة التي امتزجت فيها دماء الشعبين غاية الامتزاج وانسجمت فيها أفكارهم وآراءهم غاية الانسجام. حين أعلن الشعب الجزائري حربه على فرنسا مطالبا باسترجاع حريته واستقلاله بل وكرامته وسيادته، ولم يجد آذانا صاغية من قادة الاحتلال الفرنسي الذي طالما تشدقوا بنشر

الحرية والأخوة والمساواة وملطوا القمع والإرهاب المنظم على المجتمع قاطبة لا فرق بين الرجل والمرأة ولا بين الصغير والكبير فلجأت مئات الآلاف من سكان الشرق الجزائري إلى الأراضي التونسية واستقبلوا من إخوتهم التونسيين بالمحبة والترحاب.

مناهج البحث:

لقد سلكت في إنجاز هذه الرسالة منهجين معروفين هما المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي النقدي . وقد طبقت الأول في رصد الأحداث التاريخية والعلاقات السياسية والظواهر الاجتماعية والمظاهر الثقافية التي عرفتها العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية ووصف وقائعها ومعالمها المختلفة للإلمام بتلك العلاقات إلماما عموديا يغوص في أعماق ذلك التقارب والوئام اللذين حدثا بين الشعبين.

أما المنهج الثاني فقد سلكته في تحليل ونقد المعطيات التاريخية السياسية منها والثقافية والاجتماعية لإبراز وشائج التقارب وخيوط المحبة التي نسجت بين سكان البلدين على المناطق الحدودية التونسية من رحبي في أعماق مدنها الكبرى وقراها المختلفة، لفهم تلك العلاقة المبنية على الصدق والأخوة والصداقة الدائمة، التي مهما اختلفت السياسات وأوصدت الحدود فإنها ستبقى تزهر وتتفتح بين الشعبين يوما بعد يوم .

صعوبات البحث:

كل باحث في أي ميدان من الميادين العلمية لابد أن يجد أمامه جملة من المعيقات المتنوعة، ولكنها قد تختلف من باحث إلى آخر حسب طبيعة المادة العلمية التي يبحث عنها أو الأهداف التي يريد الوصول إليها، فالمؤرخ الذي يبحث عن الحقيقة المتوارية وراء التراكمات التاريخية المهولة، التي تتطور بوتيرة سريعة تختلف عن الفيلسوف الذي يريد أن يوظف نظرية فلسفية معينة، في تأليف رسالة أو أطروحة عن طريق الشرح والتحليل والتعليل والاستنباط، فالأول يتطلب منه البحث والتنقيب عن الوسائل الجديدة التي لم تستغل من قبل وقد يجدها أو لا يجدها أما الثاني فيكفيه الاعتماد على المؤلفات التي أنجزت في هذا المضمار أو ذاك.

أما المؤرخ فإنه مجبر على الإتيان بمعرفة تاريخية جديدة، والتي لا يجدها إلا في المصادر، والوصول إلى المصادر أحيانا يتطلب جهدا مضاعفا، ونفقات باهظة أيضا.

ومهما تكن هذه الصعوبات فإن الطالب الباحث مطالب بالصبر والجلد واقتحام المواقع الخطيرة لكي يأتي بالجديد في مجال بحثه، وقد حاولت أن ألم بأطراف الموضوع إلماما شاملا على الرغم من اتساعه وتعقده بسبب الحروب التي أتت على الأخضر واليابس، وأن أضيف إلى المكتبة الوطنية لبنة جديدة في صرح العلاقات الجزائرية المغاربية، فإن وفقت فإن ذلك بفضل الله وعونه، وتوجيهات المشرف التي كانت وما تزال نورا لي على الطريق، وإن أخطأت فحسبي أني بذلت جهدا في البحث عن المصادر والمراجع، وأضفت إلى تكويني الخاص ثقافة تاريخية يستحيل استيعابها لولا هذه الرسالة.

أهم مصادر البحث ومراجعه:

لقد اعتمدت على مصادر أصلية ومراجع علمية ثانوية في إعداد هذه الرسالة، وتنقسم إلى أربعة أقسام:

أولا: الصحف الجزائرية والتونسية التي كانت تصدر إبان الفترة المدروسة، وما قبلها بقليل "1952-1962"، وهي صحافة مبدأ ونضال لا صحافة دعاية وأخبار، لأنها كانت صحافة مناضلة تدافع عن المبادئ الوطنية والقيم الإنسانية التي حاول الاحتلال طمسها في الجزائر وتونس.

ثانيا: الكتب العربية: وتتراوح بين مصادر أساسية ومراجع علمية ثانوية مدعمة.

ثالثا: الكتب الأجنبية: وهي كتب مهمة أيضا من باب " وشهد شاهد من أهلها".

رابعا: الرسائل الجامعية:

1- الصحافة: تعد صحف الصباح والعمل والدستور والأسبوع التونسية وجريدة المجاهد الجزائرية، أبرز المصادر وأكثرها ثراءا في موضوع العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة وكان جل مقالاتها دراسات سياسية واجتماعية وثقافية وعسكرية حول الثورة الجزائرية خاصة والمجتمع الجزائري والتونسي بصورة عامة، ومن هنا فهي مرآة عاكسة لتلك المرحلة لاسيما وأنها كانت تأتي بالمقالات والتصريحات الجزائرية والتونسية ثم تدرسها وتحللها وتعلق عليها، وقد استفدت منها كثيرا في المعطيات التاريخية والإحصاءات الاجتماعية لا سيما في الفصول الثالث والرابع والخامس.

2- الكتب: من أهم المصنفات التاريخية الكثيرة في هذا البحث:

أ/ كتاب" ليل الاستعمار" لمؤلفه فرحات عباس، وهو كتاب متميز بالمعرفة التاريخية والنصوص النقدية التي رد بها المؤلف على كبار السياسيين ومؤرخين المدرسة الكولونيالية في الجزائر.

ب/ كتاب" الثورة الجزائرية" لمؤلفيه مصطفى طلاس وبسام العسلي، وهو كتاب من الحجم الكبير حافل بالأحداث والوقائع، بل وبدقائق الأمور وتفاصيلها، وقد كتب غير بعيد عن انتهاء الثورة الجزائرية، واعتمد على وثائق مهمة تحصل عليها من مسؤولين جزائريين، وقد أفادني كثيرا في موضوعات مختلفة.

ج/ كتابي" الثورة الجزائرية سنوات المخاض" و"جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع" لمؤلفهما محمد حربي، وهما كتابان مهمان باعتبار أن صاحبهما كان من قادة الثورة وروادها وهما يجمعان بين دفتيهما معارف تاريخية وتحاليل سياسية واجتماعية نادرة، وقد اعتمدتهما في التعريف بالثورة وتطورها.

د/ كتاب " المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري لمؤلفيه محفوظ قداش والجيلالي صاري، وهو كتاب قيم لولا ضعف ترجمته، وقد استفدت منه في مقدمة البحث.

هـ/ كتاب " الجزائر الثائرة" لمؤلفته جوان غلسبي، وهو كتاب قيم اعتمدت فيه صاحبه علي وثائق اصيلة من الطرفين المتحاربين الجزائر وفرنسا، وحتى أنها عاشت في الجبال مع المجاهدين مدة معينة، بهدف فهم الثورة ومجريات أحداثها .

و/ كتاب " مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974"، لمؤلفه بنيامين سطورا ترجمة صادق عماري ومصطفى ماضي. وهو كتاب يتناول مسيرة حياة مصالي الحاج والظروف التي أحاطت به بعد 1954م،حاول فيه صاحبه أن يعطي المصداقية لمترجمه علي الرغم مما تميز به الكتاب من محاولة حيادية في طرح الموضوع.

ي/ كتاب الثورة التحريرية الجزائرية في الصحافة العربية (1954 1962)" لمؤلفيها الدكتور عبد الكريم بوصفصاف وآخرين .

وهناك كتب من الطراز الأول في موضوع الرسالة الموجودة في الهوامش وفي البيبليوغرافية، لا يتسع المكان لذكرها في هذه المقدمة.

ثالثا: الكتب الأجنبية:

أ/ لعل من أهم الكتب المعتمدة في هذا البحث: كتاب الحركة الثورية في الجزائر من الحرب الأولى إلى 1954م، le mouvement révolutionnaire en Algérie (de la 1er guerre mondiale à1954), librairie édition l'haramattan, Paris,

لمؤلفه أحمد محساس، وهو كتاب قيم لان مؤلفه كان من القياديين الجزائريين في الثورة. وقد اعتمدته خاصة في الفصلين الأول والثاني.

ب/ وحدة الأمة تواجه القضية الجزائرية (1954-1962) Les Nations Unies face à la question algérienne 1954-1962, SNED , Alger, 1969

لمؤلفه حلفه معمري، وهو كتاب قيم حاول فيه صاحبه تشريح المشكلة التي كانت تواجه وحدة الأمة الجزائرية، وهو من أهم المراجع المعتمدة في هذا البحث.

رابعا: الرسائل الجامعية :

لقد اعتمدت علي رسائل جامعيه نالت تقديرا مشرفا من قبل لجان المناقشة لأن أصحابها اعتمدوا علي وثائق وأرشيفات أصلية أعطت للبحث قيمته العلمية والمنهجية، ومن هذه الرسائل: "دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية"، لصاحبها عبد الله مقلاتي تحت إشراف :أ.د. عميراوي حميدة.

-" فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال(1899-1985)"، لصاحبها عز الدين معزة تحت إشراف أ.د. عبد الكريم بوصفصاف، وهي رسالة قيمة ألقت بأنوارها على بعض الجوانب المظلمة في حياة السياسي الليبرالي الجزائري فرحات عباس إبان الثورة.

-"التطور العسكري في الثورة الجزائرية(1954-1962)" للباحثة آمال شلي تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد الكريم بوصفصاف .

- "الرأي العام الفرنسي والثورة الجزائرية" للباحث أحمد منغور ،تحت إشراف أ.د. عبد الكريم بوصفصاف.

وقد استفدت من كل هذه الدوريات والكتب والرسائل إفادة معتبرة في جميع فصول الرسالة

خطة البحث:

تبعا للمادة الخبرية والعلمية التي حصلت عليها قسمت هذا الموضوع إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وملاحق وبيبليوغرافية وفهارس.

تطرقت في المقدمة إلى التعريف بالموضوع وأسباب اختياره وإشكاليته والمناهج الموظفة في دراسته، مع ذكر الصعوبات التي اعترضتني. وأهم مصادر ومراجع البحث، ثم ختمت المقدمة بخطة الرسالة :

الفصل الأول: **الأوضاع الدولية والمحلية المغاربية عشية اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م.**

وقد قسمته إلى ستة مباحث:

المبحث الأول: أثر العلاقات السياسية الدولية في نشاط الحركات التحررية: وقد قدمت فيه صورة موجزة عن الحياة السياسية المغاربية حتى مطالع الخمسينات من القرن العشرين، معتمدا على أسئلة منها:- في أي سياق سياسي وتاريخي تطورت وتيرة الأحداث؟

وكيف كان تأثيرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأوضاع السائدة في الجزائر خاصة وفي البلاد المغاربية بصورة عامة؟

المبحث الثاني: التحولات السياسية والثورية في البلدان المغاربية: وتطرقت فيه إلى الأوضاع السائدة في البلدان المغاربية عامة، والضغط الذي مورس على هذه البلدان خلال فترة الاحتلال، والذي أدى إلى تطور الوعي الجماهيري، ولم يعد في مقدور سلطات الاحتلال وقف مجرى الأحداث، خاصة بعد الحرب الكونية الثانية . كما حاولت توضيح سبب تأخر استقلال الجزائر حتى سنة 1962م، دون البلدان المغاربية الأخرى، فقد حصلت ليبيا على استقلالها نهائيا سنة 1952م، وحصلت تونس والمغرب على استقلالهما كليا سنة 1956م.

المبحث الأول: ***أسباب الهجرة ومظاهرها في تونس:*** وقد خصصته لبحث العوامل السياسة والاقتصادية التي دفعت بسكان الشرق الجزائري لنجوء الجماعي إلى تونس لاسيما بعد 1956م حين اشتد وطيس الحرب بين الشعب الجزائري وقوات الاحتلال الفرنسي .

المبحث الثاني: **الدعم الاجتماعي للاجئين الجزائريين بتونس (1954-1957) :** تضمن هذا المبحث الدعم المادي والمعنوي الذي تلقاه اللاجئون الجزائريون من أشقائهم التونسيين حكومة وشعبا، على الرغم من المعاناة التي طالت كل منهما على حد سواء .

المبحث الثالث: العلاقات الاجتماعية التونسية الجزائرية 1957-1962: لقد درس هذا المبحث العلاقات الاجتماعية الجزائرية التونسية خلال السنوات الأخيرة من الثورة، لاسيما بعد إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية التي أصبحت تتولى مهام المجتمع الجزائري بصورة عامة، لاسيما من خلال المنظمات: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، اتحاد التجار الجزائريين، الاتحاد النسائي، إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين..الخ وعلاقة هذه المنظمات بالثورة من ناحية وباللاجئين الجزائريين في تونس وغيرها.

الفصل الخامس: العلاقات الثقافية الجزائرية التونسية : *أما هذا الفصل فقد درس بعمق العلاقات الثقافية بين الشعبين الجزائري والتونسي منذ بداية الخمسينيات حتى وضعت الحرب أوزارها، وقد تناول*

المبحث الأول: **النهضة الثقافية في الجزائر من خلال الأقلام التونسية** اهتمام الكتاب التونسيين في الصحافة اليومية والأسبوعية بيقظة المجتمع الجزائري في مختلف المجالات الفكرية والأدبية والتعليمية والفنية.

أما المبحث الثاني: **الأقلام الجزائرية في الصحف التونسية إبان الثورة التحريرية :** فقد ركز بالأساس على تعامل الصحافة التونسية مع الإنتاج الفكري الأدبي والسياسي خلال الثورة المنشور من قبل الجزائريين، و ذكر بعض الأقلام الجزائرية التي كانت تكتب في الصحافة التونسية إبان الثورة وتصنيف تلك الكتابات الجزائرية التي كانت تصب في مجملها حول الثورة ومسألة الحرية والاستقلال وإزالة الاستعمار الأجنبي ونحو ذلك من الموضوعات العزيزة على الجزائريين في ذلك الوقت .

في أي خانة تصنف هذه الكتابات ؟ وما هي المواضيع التي تمت معالجتها ؟.

هذا وقد عالج المبحث الثالث: دور اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين من خلال الصحافة التونسية: والمهام التي ألقيت على عاتقه في انتشال أبناء اللاجئين الجزائريين من الجهل والأمية بالإسهام في التعليم ونشر المعرفة بينهم في تونس وفي البلدان المجاورة الأخرى.

أما المبحث الرابع فقد تصدى لدراسة الدعم المادي والمعنوي من إتحاد الطلبة التونسيين إلى إتحاد الطلبة الجزائريين والمؤسسات التعليمية الجزائرية بتونس .

المبحث الأول: اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر: وتناولت فيه بيان أول نوفمبر 1954م وأهداف الثورة الجزائرية وهي الاستقلال الوطني واسترجاع سيادة الشعب وكرامته .

المبحث الثاني : هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م: وقد عالجت فيه أسباب وظروف هجومات الشمال القسنطيني ونتائجها.

المبحث الثالث: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م: وتطرقت فيه إلى ظروف انعقاده،ونتائجه.

المبحث الرابع : إضراب الثمانية أيام 28 جانفي-04 فيفري 1957م: وقد أوضحت فيه أسباب وظروف ونتائج هذا الإضراب.

المبحث الخامس : مظاهرات ديسمبر 1960م والذهاب إلى المفاوضات : حاولت فيه الإلمام بظروف وأسباب ونتائج هذه المظاهرات، وكيفية الذهاب إلى طاولة المفاوضات.

المبحث السادس: الوفد الخارجي و لجنة التنسيق والتنفيذ(C.C.E):قدمت فيه لمحة عن الوفد الخارجي ولجنة التنسيق والتنفيذ.

المبحث السابع: المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A): وقد أوردت فيه تركيبة المجلس والحكومة ومهامهما أثناء الثورة التحريرية .

وأخيرا **المبحث الثامن: وقف إطلاق النار والاستقلال**: وفيه قدمت عرضا عن قرار وقف إطلاق النار والهيئات المؤقتة وبرنامج طرابلس والاختيارات الكبرى.

الفصل الثالث: العلاقات السياسية الجزائرية التونسية إبان الثورة الجزائرية (1954-1962):

المبحث الأول: اهتمام الصحافة التونسية بالتطور السياسي في الجزائر: لاسيما منذ سنة 1954م أي منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر : وقد عالجت فيه بعض المقالات الصحفية التي كتبها تونسيون و جزائريون عن الجزائر عامة والثورة بصورة خاصة.

المبحث الثاني: والمكانة السياسية في العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة: أما هذا المبحث فقد أفردته لدراسة الأهمية التي احتلتها الثورة الجزائرية في السياسة التونسية وبعبارة أخرى كيف كان التعامل بين القيادتين التونسية والجزائرية في تونس، لأن الأوضاع كانت معقدة ومتشابكة بعضها البعض .

أما المبحث الثالث: تطور العلاقات الجزائرية التونسية 1957-1962م: لقد خصصت هذا المبحث لدراسة العلاقات السياسية الجزائرية التونسية خلال الفترة الحاسمة من الثورة الجزائرية (1957-1962)، والتي انقلب فيها الوضع في الجزائر رأسا على عقب و لم تستطع سياسة الحكومات الفرنسية الخروج من هذا المأزق إلا بالرضوخ لمطالب الشعب الجزائري والدخول في المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.

الفصل الرابع :العلاقات الاجتماعية الجزائرية التونسية إبان الثورة:ويتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الثالث: التطورات السياسية في الجزائر عشية ثورة الفاتح من نوفمبر في الجزائر سنة 1954م: وتطرقت فيه إلى الأوضاع السياسية السائدة في الجزائر وكيف قد مهدت بطريقة أو بأخرى لقيام الثورة التحريرية المسلحة.

المبحث الرابع: المسألة الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة: وقد أوضحت فيه أهمية الموقع الاستراتيجي الهام للجزائر وسط البلدان المغاربية وقربها أكثر من أوروبا وخاصة فرنسا. فالجزائر ظلت مركز القوة بالنسبة للاقتصاد الفرنسي بما كانت تقدمه من موارد طبيعية ضخمة وزراعة متنوعة دون مقابل، وأيدي عاملة رخيصة سخرت لخدمة الإقطاع الزراعي الواسع والمؤسسات الصناعية الصغيرة للمستوطنين بالجزائر، بل واستغلال طاقات الأهالي الجزائريين على الأراضي الفرنسية نفسها، وهذا لاحظنا أن اقتصاد الجزائر ظل يضعف تدريجيا أمام تطور رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي جعل فرنسا تتشبث أكثر باحتلالها للجزائر دون باقي البلدان المغاربية الأخرى، خاصة لما تتمتع به الجزائر من ثروة سطحية وباطنية. وفوق هذا وذاك فإن الجزائر عبارة عن قارة تتميز بالتنوع في التضاريس وكل ما يميزها عن غيرها من البلدان الجوار، ولهذه الأسباب كلها ووسط هذه الظروف الصعبة للجزائريين، أدرك الشعب الجزائري أن تحقيق الاستقلال لن يكون إلا بالقوة أي العمل المسلح مطبقا النظرية القائلة " ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بمثله"، وهكذا كانت بداية التحضير لاندلاع الفاتح من نوفمبر1954م.

المبحث الخامس: المسألة الاجتماعية في الجزائر عشية اندلاع الثورة: وقد قدمت فيه بعض الجوانب المهمة من الحياة الاجتماعية للشعب الجزائري قبيل اندلاع الثورة التحريرية ولو بإيجاز. حتى يتيسر لنا تحديد العلاقة بين الشعب والثورة، فهل الشعب هو الذي قام بالثورة؟ أم أن نخبة معينة هي التي فجرتها وجرت الشعب وراءها.

المبحث السادس: المسألة الثقافية في الجزائر عشية اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م: وقد بينت فيه كيف أن مجال الثقافة كان منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر ميدانا خصبا لتكريس الفكر الاستعماري وطمس مقومات الشخصية الوطنية للشعب الجزائري، بعد إزالة المقومات السياسية والثقافة للشعب الجزائري الذي لم ينهض من كبوته إلا مع التباشير الأولى لقرن العشرين، ولهذا فإن الوضع الثقافي قبيل اندلاع الثورة لم يكن أفضل من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عاشت منه الأمة قاطبة ردحا من الزمن، مما يفسر تعدد الأسباب والدواعي التي جعلت الشعب الجزائري يهب عن بكرة أبيه في وثبة واحدة للثورة على الواقع الأليم الذي كرسته السياسة الاستعمارية منذ قرن وربع قرن من الزمن.

الفصل الثاني: *تطور الثورة التحريرية الجزائرية ومؤسساتها السياسية والعسكرية:* ويتضمن هذا الفصل ثمانية مباحث:

وأنهيت البحث بخاتمة تتضمن النتائج المستخلصة من هذه الدراسة التي اعتبرها إسهاما متواضعا للباحثين وقد دعمته بملاحق هامة ومتنوعة، ووضعت في الأخير قائمة بيبليوغرافية ومجموعة من الفهارس التوضيحية ووضعت فهرسا للموضوعات، ومن أهم هذه النتائج :

أن العلاقات السياسية بين البلدين كانت تزهر وتتغير باستمرار تبعا لظروف البلدين في كل حقبة من حقب التاريخ، وقد ظل المجال الجغرافي مفتوحا بينهما على امتداد التاريخ، فمرة يمتد النفوذ الجزائري حتى إلى طرابلس بليبيا عبر الجنوب التونسي، وتارة تصبح تونس تابعة لقسنطينة وأحيانا تصير قسنطينة تابعة إلى تونس. وهكذا دواليك دون أن ننسى عصر الموحدين والمرابطين ونحو ذلك، ولكن العلاقات السياسة المتميزة قد ظهرت بعد اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر في الجزائر، حيث أصبح كل من الجزائريين والتونسيين يخوضون حربا واحدة ضد الهيمنة الاستعمارية المتغطرسة، التي مدت نفوذها على كل أقاليم المغرب القديم وسيّرها جزءا من الممتلكات الفرنسية.

فكان موقف أبناء البلدين موقفا واحدا في الذود عن الشرف والكرامة واسترجاع السيادة الوطنية، وأصبحت القيادتان الجزائرية والتونسية تعربان عن موقف واحد إزاء مستقبل البلدين ومطامح الشعبين، حتى استرجعتا استقلالهما الواحدة تلو الأخرى، وصار لكل بلد دولة وطنية خاصة، مع إبقاء التعاون مستمرا في كل المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية بل والاجتماعية أيضا، ولعل الخطوات التي تخطوها الدولتان الآن ستؤدي مستقبلا إلى إتمام الوحدة المغاربية وتكوين دولة واحدة.

الفصل الأول

الفصل الأول: الأوضاع الدولية والمحلية المغاربية عشية اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م:

المبحث الأول: أثر العلاقات السياسية الدولية في نشاط الحركات التحررية

المبحث الثاني: التحولات السياسية والثورية في البلدان المغاربية

المبحث الثالث: التطورات السياسية في الجزائر عشية ثورة الفاتح من نوفمبر في الجزائر سنة 1954م

المبحث الرابع: المسألة الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة

المبحث الخامس: المسألة الاجتماعية في الجزائر عشية اندلاع الثورة

المبحث السادس: المسألة الثقافية في الجزائر عشية اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م.

الفصل الأول: الأوضاع الدولية والمحلية المغاربية عشية اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م:

لعله من الأهمية بما كان طرح بعض التساؤلات في مستهل هذا الفصل الذي سيعطي صورة موجزة عن الحياة السياسية المغاربية حتى مطالع الخمسينات من القرن العشرين.

1- في أي سياق سياسي وتاريخي تطورت وتيرة الأحداث؟

2- كيف كان تأثيرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأوضاع السائدة في الجزائر خاصة وفي البلاد المغاربية بصورة عامة؟

3- كيف استطاع الشعب المغاربي تفجير الثورة في كل ربوع البلاد ضد الاحتلال الأجنبي؟

وللإجابة على هذه التساؤلات لا بد من معرفة الظروف المحيطة بالجزائر آنذاك، بل وربما الرجوع إلى الوراء قليلا لسبر أغوار الأسباب العميقة التي أدت إلى قيام الثورة التحريرية وتحليلها واستنباط ما هو متواري وراء الأحداث المتتالية.

المبحث الأول: أثر العلاقات السياسية الدولية في نشاط الحركات التحررية:

إن أهم المستجدات المسجلة على الصعيد الدولي بعد الحرب الكونية الثانية 1945م، هو ذلك التغيير الكبير في ميزان العلاقات السياسية، لاسيما ظهور قوى عالمية جديدة [1] تجسدت في المعسكرين الكبيرين: المعسكر الغربي الرأسمالي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والمعسكر الشرقي المتمثل في الاتحاد السوفياتي ومنظومة البلدان الاشتراكية السائرة في فلكه، فبعد أن سيطرت أكبر الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية على العالم أكثر من قرن وربع قرن من الزمن، هوت في دائرة الضعف بعد حرب ضروس أتت على الأخضر واليابس في أوروبا دائما.

ويمكن القول أن الأحداث التاريخية هي جدلية دياليكتيكية فالأسباب تكون لها دائما نتائج ولكن ليس بالضرورة أن تكون في السياق نفسه، فإن أفرزت الحرب الكونية الأولى قوة إضافية لكل من فرنسا وبريطانيا، فإن الحرب الكونية الثانية تركت هاتين القوتين الاستعماريتين في وضعية اقتصادية وسياسية حرجة، وتراجعت مكانتهما السياسية مع بداية تحقيق الحركات التحررية حريتها واستقلالها.

وقد زاد الضغط الاستعماري على البلدان الإفريقية التي كانت تئن تحت أبشع أنواع الاستعمار كما بدأت موجة جديدة من التحرر بعد أن أصبحت الأوضاع مزرية في تلك البلدان[2] عقب الحرب الكونية الثانية على جميع الأصعدة: اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا.

---

[1] عبد الحميد خيث: المجتمع العربي الإسلامي، ج1، ط2، دار المعارف، مصر، 1961، ص 401.

[2] Ibrahime Ghafa : L'intellectuel et révolution Algérienne. Edition Distribution Houma. Alger. 2001, p60.

فعلى المستوى الاقتصادي كانت هناك حالة استنزاف مستمرة للثروات الطبيعية والأيدي العاملة وتخريب الكثير من المنشآت الاقتصادية في البلدان التي كانت مسرحا لمعارك المتحاربين مثل مصر وليبيا وعلى الصعيد السياسي كان هناك استمرار للمراوغات الإصلاحية التي صاحبتها في الوقت نفسه أعمال قمع واضطهاد وتضييق الخناق على الحركات الوطنية في هذه البلدان، بل والبطش الهمجي للآلة الاستعمارية التي تجسد خاصة في مجازر الثامن ماي 1945م بالجزائر وحوادث دمشق في نهاية الشهر نفسه.

ولم تكن الساحة الثقافية لتخرج عن هذه الحلقة الضيقة، فالأمية والجمود الفكري هي السمة البارزة التي فرضتها سلطات الاحتلال على الشعب المغاربي عامة والجزائري بصورة خاصة. وحاولت الاحتفاظ على استمراريتها.

إذن فقد انتهت الحرب الكونية الثانية بتحولات مثيرة ومن ذلك سقوط أسطورة فرنسا التي لا تهزم إذ لم تستطع أن تصمد أمام ضربات النازية سوى أربعة عشرة (14) يوما[*].

وقد اعترف بذلك رجل فرنسا القوي الجنرال شارل ديغول Charles De Gaulle عندما كتب في مذكراته(الخلاص) :"***لقد داهمتنا القوة الألمانية الآلية ونحن نغوص بعنف في اضطراب مادي ومعنوي*** ...[1]" ومن ثم لم تعد فرنسا قادرة على إقناع العالم الذي تستعمره بأنها لازالت تلك الدولة القوية المهابة، وفي المقابل رأت الشعوب المستعمرة التي وقفت إلى جانبها وكل الحلفاء أثناء الحرب الكونية الثانية ضد دول المحور، أن من حقها التخلص من عبء وثقل الاستغلال والسيطرة التي طال أمدها، فهاهي كل من الجزائر وسوريا تتقد فيهما جذوة الحرية في شهر واحد، ولكن الإدارة الاستعمارية لم تدرك حجم هذه التحولات وفضلت دائما خيار القمع الوحشي[2]، وكانت النتيجة مع ذلك كله استقلال بعض البلدان المستعمرة بعد الحرب الكونية الثانية مثل: سوريا ولبنان في ديسمبر 1946م[3] وباكستان سنة 1947م وغيرها من الدول.

أما الهند الصينية فقد اشتعلت فيها نار الثورة منذ 19 ديسمبر 1946م، وفي سنة 1949م نجحت الثورة الشيوعية في الصين واعترف قائدها ماوتسي تونغ Maotse toung بالفتنة vietminh

---

(*) - سقوط العاصمة باريس كان يوم 15 جوان 1940، انظر رمضان لاوند: __الحرب العالمية الثانية، عرض مصور__، ج18، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2001، ص 53.

[1] شارل ديغول : __مذكرات الحرب " الخلاص" 1944-1946__، ترجمة : خيري حماد وإبراهيم ترجمانة، مراجعة : أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1970، ص 418.

[2] مصطفى طلاس وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط 1، دار الشورى، بيروت، لبنان، 1982، ص 36.

[3] عبد الحميد بخيت : المرجع السابق، ص 300.

ودعمها ماديا ومعنويا، فاكتسبت بذلك الثورة الفيتنامية بعدا دوليا آخر زاد من شدة الضغط على فرنسا الاستعمارية.

ومن هنا سنرى أن الجيش الفرنسي سيمنى بأكبر هزيمة في ديان بيان فو سنة 1954م[1] حيث خسر ما لا يقل عن 100926 رجلا بين قتيل وجريح أو أسير، أما الاحتياطي فكاد يكون مفقودا ولم تستطع وزارة الدفاع الفرنسية خلال خمسة أشهر إلا إرسال 879 رجلا إلى الهند الصينية. كل هذه العوامل جعلت مونديس فرانس Mandés France رئيس الحكومة الفرنسية يوقع اتفاقيات جنيف[*] التي كرست الهزيمة السياسية والعسكرية لدولة عظمى أمام شعب صغير[2].

ولقد اكتسبت حرب الفيتنام الكثير من الخبرة العسكرية للجنود الجزائريين الذين خاضوا غمارها في جميع الميادين بجانب القوات الفرنسية، وخاصة في مجال حرب العصابات التي سيعتمد عليها الثوار فيما بعد لمواجهة جيوش كبار الجنرالات الفرنسيين المتخرجين من أشهر الكليات الحربية في العالم[3].

ولقد هيأت التطورات السياسية في العلاقات الدولية الظروف الملائمة لنشاط التحررية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ومن ذلك تأسيس هيئة الأمم المتحدة بعد الموافقة على ميثاقها يوم 26 جوان 1945م، والتي حملت على عاتقها تجسيد مبادئ الحرية والمساواة من خلال هذا الميثاق. وقد أعلن عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[4].

وكان أهم ما ميز الساحة العالمية، ما عرف بالحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وفي إطار هذه الحرب ساهم المعسكر الشرقي أحيانا في تدعيم بعض الحركات التحررية عسكريا وسياسيا وذلك بهدف إضعاف الخصم، مثلما حدث في الهند الصينية والثورة المصرية التي قامت يوم 23 جويلية 1952م، كما أن المعسكر الغربي شكل هو الآخر حجر عثرة ضد من يقف في وجه الإمبريالية والاستعمار الغربي، الذي اتخذ أساليب جديدة أكثر تنظيم، كما هو الحال في تكوين الحلف الأطلسي الذي تأسس يوم 4 أفريل 1949م، وكذلك بعض المشاريع الاقتصادية ذات الطابع السياسي.

---

[1] بنجامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، ترجمة صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 203.

[*] مؤتمر جنيف: انعقدت أشغاله من 26 أفريل - 21 جويلية 1954 وتطرق إلى العديد من المسائل أهمها انسحاب القوات الفرنسية من الهند الصينية بعد احتلال دام أكثر من (70) سنة وتفكيك الاتحاد الفدرالي الفرنسي في الهند الصينية.

[2] محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص ص 07-08.

[3] مبارك قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على ثورة نوفمبر، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1983، ص ص 55-56.

[4] [illegible]: التطور العسكري في الثورة الجزائرية (1954-1962)، مرجع سابق.

ويمكن أن ننوه كذلك بأهمية الثورة المصرية في فسح المجال نحو أسلوب جديد للمقاومة بشمال القارة الإفريقية ضد فرنسا الحليف القوي لبريطانيا في الحرب، وباعتبار مصر البوابة الحيوية نحو المستعمرات البريطانية في القارة الأسيوية عبر قناة السويس، علاوة على قيمتها الجغرافية الإستراتيجية، فإنها ستمثل مركز الدعم للثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية من منطلق مبادئها الثورية فيما بعد، واستطاعت مصر بعد توقيعها معاهدة خروج بريطانيا من قناة السويس يوم26 جويلية 1956م [1] إعلان استقلالها بصورة نهائية.

هكذا إذن نجد الأحداث الدولية عقب الحرب الكونية الثانية، قد شهدت تطورات سياسية واقتصادية ملموسة، وانتقل مركز القوى المتحكمة في العالم إلى دول جديدة تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية الممثلة للنظام الرأسمالي، والاتحاد السوفياتي كقطب ثاني ممثل لنظام الاشتراكي، وتراجعت القوى الاستعمارية التقليدية أمام الوعي الكبير الذي عرفته شعوب المستعمرات وحركاتها الوطنية بعد أن زجت في العديد من المعارك المدمرة واستنزفت إمكاناتها بطريقة بشعة وكانت أراضيها مسرحا للصراع والحرب التي لم تكن تعنيها، ومع ذلك أرغمت على المشاركة فيها، وإن كانت قد ترتبت عنها خسائر مادية وبشرية معتبرة، فقد كان لها وجه إيجابي وهو ظهور موجة الحركات التحررية في آسيا وإفريقية ليفسح المجال أمام عهد جديد يحترم فيه مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومع ذلك لا يمكن إغفال ذلك التوجه الأمريكي الجديد في إطار ما يسمى بسياسة ملأ الفراغ.

وصفوة القول أن التأثيرات الدولية العالمية على حركات التحرر، بقدر ما كانت سيفا مسلطا على رقاب شعوب المستعمرات بقدر ما ساهمت في إيقاظ الفوانيس المضيئة في مختلف زوايا العالم المتخلف، مما جعل تلك الإمبراطوريات الاستعمارية تدفع ثمنا باهظا من أجل الحفاظ على وجودها خارج الحدود الجغرافية الأوروبية .

المبحث الثاني: التحولات السياسية والثورية في البلدان المغاربية:

لقد تمكنت القوى الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من بسط سيطرتها على أقطار المغرب العربي باستثناء ليبيا التي خضعت للاحتلال الإيطالي، وكان من شأن هذا الوضع المشترك أن يجعل هذه الأقطار أكثر ارتباطا فيما بينها، بيد أن السياسة الفرنسية منذ البداية ميزت بين الجزائر وجارتيها تونس والمغرب، حيث اعتبرت الجزائر من وجهة نظر القانون الفرنسي أرضا فرنسية وجزءا لا يتجزأ من ترابها الوطني، ولهذا فهي أول بلد يحتل وآخر بلد يستقل من بين هذه البلدان المغاربية لكونها تمثل الرهان الأكبر ولا تزال.

[1] - عبد الحميد حيث: المرجع السابق،ص 413.

وقد سبق الحديث عن أهم التطورات الدولية التي ساهمت في نشاط الحركات التحررية[1]، ورأينا كيف استقلت بعض الدول وبقيت دول أخرى تطالب باستقلالها، منتهجة عدة طرق وأساليب منها: أسلوب الكفاح السياسي الذي اتبعته كل من تونس والمغرب، و الجزائر إلى مطالع الخمسينات من القرن العشرين، واستطاعت البلدان المغاربية أن تقطع شوطا متقدما نحو أسلوب جديد من الكفاح وهو العمل العسكري، إلى جانب النضال السياسي، ذلك أن فرنسا قد فضلت سياسة التهدئة أثناء الحرب الكونية الثانية حتى لا يفلت منها زمام الأمور، وهي في وضع حرج، ولكن ما كادت تنتهي هذه الحرب حتى كشرت عن أنيابها الحقيقية التي كانت تخفيها طوال الحرب. فقامت بقمع الحركات الوطنية التي أصبحت تهدد مصالحها المختلفة بقوة، نظرا لدرجة الوعي السياسي الذي بلغته في تلك المرحلة. فهل يمكن القول أن هذا الأسلوب تجاوزه الزمن؟ أم أن السلطات الفرنسية قد حافظت بذلك على مركزها بين الدول الأوروبية؟ وكيف كان تفاعل الأوساط الشعبية والحركات السياسية المغاربية مع هذه السياسة القمعية ؟.

أولا/ المملكة الليبية: تعد ليبيا بلدا مكملا لجغرافية المغرب العربي وجزء لا يتجزأ منها، فهي تمثل العروة الوثقى للاتصال بين المغرب والمشرق العربيين، وقد كانت فيما مضى كشقيقتيها الجزائر وتونس إيالة عثمانية حتى سنة 1911م تحت حكم الأسرة القرمنلية والسنوسية، وفي هذا التاريخ تعرضت إلى حملة عسكرية شرسة من قبل الإيطاليين الذين بسطوا نفوذهم السياسي والعسكري على معظم أنحاء البلاد ولاسيما المناطق الساحلية منها.

حيث استغلوا طابع الجفاف الذي يميز هذا البلد وقاموا بإغلاق الكثير من الآبار التي كانت المصادر الأساسي لمياه الشرب، فمات بهذه الطريقة الخافدة المئات من الناس[2].

بل وحتى الحيوانات أيضا، أما على المستوى الشعبي في ليبيا فقد ظلت المقاومة تطبع حياة الناس طوال فترة الوجود الإيطالي في البلاد.

ومن أهم حركات المقاومة الليبية: الحركة السنوسية التي اتخذت من الزوايا مركز لنشاطها الديني والتعليمي والجهادي بل وحتى الاقتصادي أيضا[3] وبعدها جاءت مقاومة شعبية متميزة بقيادة المجاهد عمر المختار وقد عرفت أوجها فيما بين 1923م-1931م.

أما عن نشاط الحركة الوطنية السياسية الليبية، فإن ما يميزها هو التفاف كل الأحزاب في مطالبها حول هدف واحد وهو الاستقلال الوطني، وقد تأسست في جلها سنة 1946م، ومنها الحزب الوطني يوم

---

[1] - - أمال شلبي: التطور العسكري في الثورة الجزائرية(1954 -1962)" ،قسم التاريخ جامعة باتنة، إشراف أ.د. عبد الكريم بوصفصاف، 2007.

[2] جلال عز الدين وآخرون : العالم العربي، تقديم: حسين جلال العروسي، ط2، دار إحياء الكتب العربية، مصر: 1962، ص 369.

[3] - المرجع نفسه، ص370.

7 أفريل والكتلة الوطنية الحرة في 8 ماي، والجبهة الوطنية المتحدة يوم10 ماي، وحزب الاتحاد المصري الطرابلسي في نهاية السنة نفسها [1]، أي عقب انكسار شوكة قوات المحور ومنها القوات الإيطالية التي تم جلاؤها من ليبيا بصورة نهائية في شهر جانفي 1943م، الأمر الذي فسح المجال لنشاط الحركة الوطنية وحصولها على دعم دولي يؤيد استقلالها، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 21 نوفمبر 1949، قرارا ينص على منح ليبيا استقلالها الكامل في أجل أقصاه بداية سنة 1952 [2]، وبهذا تنفرج الأزمة عن هذا البلد العربي الإفريقي الذي عاش قرابة أربعة عقود حياة صعبة، لاسيما أثناء الحرب الكونية الثانية عندما كان مسرحا لمواجهات شرسة بين جيوش المحور وجيوش الحلفاء، وبالتالي كان من أكثر البلدان التي تعرضت للتخريب واستنزاف طاقاتها البشرية، التي سخرت لصالح قوات الحلفاء، كما حدث في الفيلق العسكري الليبي المشارك إلى جانب بريطانيا، بل أن الأمر تعدى ذلك إلى احتلال جديد، مزدوج من قبل بريطانيا التي سيطرت على برقة وطرابلس، وفرنسا التي سيطرت على فزان المجاورة للجزائر بالإضافة إلى إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في الأراضي الليبية.

وإذا كان هذا حال المستعمرة الإيطالية في شمال إفريقيا، فإن الأوضاع في كل من تونس والمغرب تختلف عن ذلك بعض الشيء، لاختلاف طبيعة المحتل والمقصود بذلك أنها مرت بظروف أكثر صعوبة خاصة مع طول فترة الاحتلال وكثافة الوجود الاستيطاني بهما.

ثانيا/ تونس: لقد فرضت الحماية على تونس منذ فترة زمنية طويلة تعود إلى سنة 1881م، من قبل القوات الفرنسية، وذلك بعد احتلال الجزائر بزهاء خمسين (50) عاما، حيث تعد تونس أكثر بلدان إفريقيا الشمالية تأثرا بالشرق العربي [*]، ولهذا فالحركة الوطنية التونسية بدأت تأخذ منحى أكثر تنظيما منذ نهاية الحرب الكونية الأولى، على غرار الحركات السياسية الاستقلالية في المشرق العربي وخاصة في مصر [3]، وبعكس الحركة الوطنية الجزائرية التي كانت آنذاك ما تزال في بداية ظهورها ما فتئت تظهر وتؤسس بعض أحزابها، ولكن لم تكن فوق أرضها مثل منظمة نجم شمال إفريقيا التي تأسست في فرنسا نفسها. [**]

1- محمود كامل المحامي: الدولة العربية الكبرى، ط2، دار المعارف، مصر، دون تاريخ، ص 545.

2- محمد كامل ليلة: المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي، القاهرة 1966، ص77.

*- تونس هي من أكثر البلدان المغاربية تأثرا بالشرق حيث عرفت إنشاء أول معسكر إسلامي في المغرب العربي وهو القيروان الذي تم بناؤها سنة 50هـ، وجامع الزيتونة الذي بني 115هـ هو أقدم الجوامع التي بناها العرب. إن تونس العاصمة كانت من أقدم المدن التي بناها العرب، كما أن نسبة البربر الذين بقوا في تونس هي 1% بعكس ليبيا مثلا التي يشكل فيها البربر نسبة معتبرة مثل جبل نفوسة الذي كان سكانه تقريبا كلهم بربر.

3- علاء عز الدين: المرجع السابق، ص 393.

** والمقصود هو حزب نجم شمال إفريقيا الذي كانت بدايته الأولى كجمعية للنقابات العمالية المغاربية في فرنسا.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال إجراء مقارنة بين البلدين؛ وذلك لسبب واضح وهو نوع الاحتلال الذي طبق على تونس، وهو الحماية تعني أن تونس ظلت تحتفظ بحكومتها المحلية وتستطيع تسيير شؤونها الداخلية على الأقل، أو كما هو المقصود من الحماية. فالسلطات الفرنسية أبقت ظلا من الحكم الوطني، فالباي التونسي ظل موجودا، وإن كان وجوده يطرح الكثير من علامات الاستفهام لأن الحاكم الحقيقي هو المقيم العام الفرنسي، الذي كان مسيطرا على الإدارة [1]، ويطبق القوانين المناسبة لسياسة الاحتلال.

أما نوع الاحتلال في الجزائر فهو يختلف تماما عن بقية المستعمرات الفرنسية، كونه يمثل قمة الاحتلال العسكري، الذي يعتمد على القوة والاغتصاب وإلغاء الطرف الآخر بصورة تامة، لدرجة محاولة اجتثاثه من جذوره والقضاء على جميع مقوماته ، ولسنا بصدد الحديث عن هذا الموضوع ولكن حتى نفهم فقط البون الشاسع بين الأقطار المغاربية إبان الاحتلال الفرنسي [2].

ومن أبرز الأحزاب السياسية التونسية الحزب الدستوري الذي تأسس عام 1920م، واقتصرت مطالبه في بداية الأمر على حق ممارسة الحياة السياسية ولاسيما الدستورية منها [3]. وحزب الدستور الجديد، الذي انشق عن الحزب الدستوري القديم أثناء مؤتمر قصر هلال في مارس 1934م، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هناك حزبان دستوريان وكان الجديد منهما أكثر شعبية [4]، لعدة أسباب أهمها:

1- مطالبه الاستقلالية الراديكالية، وهذا راجع لكون معظم مؤسسيه وقادته من الشباب [5].

2-طبيعة أعضائه الذين كانوا ينتمون إلى الطبقة الشعبية لاسيما الطبقة العاملة، وبالتالي فهم يعبرون عن معاناة الشعب التونسي، وإن كانوا مثقفين مزدوجي الثقافة من أمثال محمود الماطري والطاهر صفر والحبيب بورقيبة.

3-تميزه بتنظيم محكم، فاجتماعاته دورية وفروعه موزعة عبر التراب الوطني[6].

والمهم أن الحركة الوطنية التونسية ازدادت قوة ونشاطا أثناء الحرب الكونية الثانية، خاصة مع سقوط فرنسا وعجزها الدفاع عن نفسها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتويج محمد المنصف باي بايا

---

1 علاء عز الدين : المرجع السابق،ص 393.

2 – أماني شلبي: التطور العسكري في الثورة الجزائرية(1954–1962)، مرجع سابق.

3 محمود كامل المحامي: المرجع السابق،ص 555.

4- شارل أندري جوليان: **افريقيا الشمالية تسير**، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، مراجعة: فريد السوداني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1976، ص 101.

5 محمود كامل المحامي: المرجع السابق،ص 556.

6 محمد كامل ليلة: المرجع السابق،ص 507.

على تونس سنة 1942م، وهو المعروف بوطنيته منذ أن كان عضوا في حزب الدستور الجديد، حيث قام في شهر أوت من السنة نفسها إلى المقيم العام برنامجا إصلاحيا كبيرا [*].

ويعد هذا البرنامج نقطة تحول جوهرية في الحركة الوطنية التونسية، كون الباي ولأول مرة يقدم هذه المطالب الجريئة، بالإضافة إلى سياسته الأكثر تحررا من السيطرة الفرنسية والتي امتازت بطابع استقلالي ووطني لم تحصيه إدارة الاحتلال، وعلى الرغم من أن الباي لم يلبث طويلا في أريكة الحكم، إلا أن عهده شهد تنظيم العديد من المظاهرات [1]، للمطالبة بإطلاق سراح المساجين بل والاعتراف باستقلال تونس وذلك من منطلق عدم شرعية فرض الحماية من دولة لم تستطع توفير الحماية لنفسها، وهذا فما أن رجحت كفة الحرب الكونية الثانية لصالح الحلفاء، حتى سارعت سلطات الاحتلال إلى رد فعل عنيف، فاعتقلت رجال الحركة الوطنية وزجت بهم في غياهب السجون [2]، ووقفت موقف الرافض لأية إصلاحات، وهذه الأعمال كانت لها ردود أفعال بنفس القوة حيث عقد مؤتمر عام في شهر أوت 1946م جمع كل الاتجاهات الحزبية والنقابات العمالية وخلص إلى رؤية موحدة مفادها:

1-التنديد بسياسة فرنسا ونظام الحماية.

2 التأكيد على عزم الشعب التونسي في استرجاع استقلاله التام، وهو الأمر الذي أدى إلى ملاحقة المؤتمرين والقبض عليهم [3]، مما زاد في تأزم الوضع، وتوالي الأحداث ويعلن فرحات حشاد رئيس الاتحاد العام للعمال التونسيين الإضراب العام، ويتكرر الالتجاء إلى هذه الوسيلة حيث بدأت القضية التونسية تكتسي طابعا دوليا وتوجه النضال السياسي إلى نشاط خارجي من أجل كسب مؤازرة دول الجامعة العربية أولا، ومحاولة إدراج القضية التونسية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ثانيا [4]، ولكن هذا التوجه لم يكن له الصدى المطلوب، فالبلدان العربية التفت حول قضية أكثر تعقيدا وهي بداية الحرب العربية الإسرائيلية بشأن احتلال فلسطين، أما رد فعل الهيئة الأممية فقد كان موقفا دبلوماسيا ومعبر بطريقة أو بأخرى عن تأييد واضح لفرنسا [5].

وفي مطلع سنة 1952م، عقد الحزب الدستوري الجديد مؤتمرا سريا اتخذت فيه قرارات حاسمة وهي العمل على إلغاء نظام الحماية وتنظيم الكفاح المسلح ، وبالفعل تنطلق العمليات المسلحة لتشمل معظم

---

[*] – مما جاء فيه: التعليم الإجباري لكافة التونسيين، مع تعميم اللغة العربية في جميع المعاهد، وإقرار الملكية لفائدة الدولة من جميع الشركات، التساوي في المرتبات والأجور ...إلخ ، ينظر: شارل أندري جوليان : المرجع السابق، ص 119.

[1] علاء عز الدين: المرجع السابق، ص 395.

[2]- محمد كامل لبدة: المرجع السابق، ص 507.

[3] محمد كامل لبدة: المرجع نفسه ، ص ص 507، 508.

[4] علاء عز الدين: المرجع السابق، ص 399.

[5] محمد كامل لبدة: المرجع السابق، ص ص 508، 509.

المناطق الجنوبية، بل وحتى المدن الساحلية واستطاعت إرباك القوات العسكرية الفرنسية [1]، وذلك بفضل التفاف الشعب حول قضيته الوطنية مؤيدا أهم حزب قاد البلاد إلى الاستقلال يوم 20 مارس 1956م ألا وهو الحزب الدستوري الجديد.

ولا شك أن الظروف الدولية والإقليمية قد ساعدت على السير بالبلدان المغاربية نحو الاستقلال كما سنرى في كل من المغرب والجزائر أيضا.

ثالثا/ المغرب: أما الوضع في المغرب الأقصى أو كما يعرف باسم مراكش كان يختلف عن بقية بلدان المغرب العربي، فمن الناحية التاريخية نسجل الخصائص الآتية:

1-نوع الاحتلال المطبق في المغرب منذ 1912م، فقد كان مزدوجا بين دولتين هما فرنسا وإسبانيا، وهذه الازدواجية كان لها سلبياتها كما كانت لها إيجابياتها من جهة أخرى.

2- النظام القبلي المكرس بقوة في كل البلاد.

3-الطابع الجبلي الذي يميز المغرب.

هذه الخصائص جعلت بلاد المغرب الأقصى أكثر مناعة وحصانة ضد أي دخيل أجنبي، وهذا فقد واجه المحتلون صعوبات جمة ومقاومة شرسة من الشعب المغربي، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أهم المقاومات العنيفة، التي كانت شوكة في حلق المحتلين من الفرنسيين والإسبان على حد سواء، ألا وهي ثورة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي (1921-1927) [2].

4-تأخر الاحتلال الفرنسي الكلي للمغرب إلى سنة 1935 [3]، مما ساعد على سرعة ظهور الأحزاب السياسية في فترة وجيزة بعد فرض الحماية، فمنذ مطلع الثلاثينات من القرن العشرين بدأت الأحزاب السياسية تتكون تدريجيا، وبدأ الشباب يلتف حولها وينخرط في صفوفها ، وهذه الأحزاب هي "كتلة العمل الوطني" و"حزب الحركة القومية" بزعامة الوزاني [4]، ولما بادرت سلطات الاحتلال لحل كتلة العمل الوطني التف الشباب حول الزعيم الوطني "علال الفاسي" فأسس الحزب الوطني [5]، ولكن الحركة

1- Jean Lacouture : cinq hommes et la France, édition de seuil, Paris , 1961. p153.

2- محمود كامل المحامي، المرجع السابق، ص 571-572.

3- لم تتمكن القوات الفرنسية من إخماد الثورات الشعبية المسلحة وخاصة في أقصى الجنوب إلا في سنة 1935، وقد كلفها ذلك الكثير من الخسائر البشرية والمادية، أنظر المرجع نفسه ص570 ومحمد كامل ليلة، المرجع السابق، ص 518.

4- محمد كامل ليلة، المرجع السابق، ص 570.

5- يذكر شارل أندري جوليان في كتابه إفريقيا الشمالية تسير ص188 أن علال الفاسي والوزاني قد تميزا بخصائص مختلفة، فالأول متشبع بالثقافة العربية الإسلامية وله ماض شعبية كبيرة جدا، أما الوزاني فثقافته غربية وسياسته أكثر اعتدالا لدرجة الاستعداد لتقديم بعض التنازلات، وإن اختلفت سياستهما فكلاهما يتفق حول مطلب الاستقلال.

الوطنية المغربية قد تعرضت إلى المضايقات والمنع والإقصاء كسائر الحركات الوطنية في المغرب العربي كحل الأحزاب ونفي الزعماء أو سجنهم [1].

ولكن مع بداية الحرب الكونية الثانية اختلفت الأوضاع عما كانت عليه من قبل، لاسيما مع مرور فرنسا بأوضاع حرجة، حيث شهدت الساحة الدولية والمغربية جملة من التطورات كان لها التأثير المباشر في نمو الوعي القومي والوطني، والتفاف الشعب حول أهم حزب سياسي فاعل وهو حزب الاستقلال المؤسس في ديسمبر 1943 [2]، ومن أهمها:

1-الوعود التي قدمتها حكومة فرنسا الحرة لمراكش، والتي تقضي بمنحها الاستقلال والحرية بعد نهاية الحرب الكونية الثانية.

2 ميثاق الأطلسي الصادر يوم 14 أوت 1941م، الذي أقر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

3 إنزال قوات الحلفاء في أسفي والرباط والدار البيضاء في أكتوبر 1942م، مما أتاح للمغاربة فرصة الاتصال بتلك الجيوش المنظمة ورؤية معداتهم العسكرية المتطورة.

4 زيارة فرانكلين روزفلت Franklin Roosvelt رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مراكش خلال الحرب الكونية الثانية، واجتماعه بسلطانها ووعده أيضا بالعمل إلى جانب الشعب المغربي لنيل حريته واستقلاله [3].

5-انعقاد مؤتمر الدار البيضاء المنعقد يوم 14 جانفي 1943م، وقد حضره فرانكلين روزفلت عن الولايات المتحدة الأمريكية، ونستون تشرشل Winston Tcherchill عن بريطانيا وشارل ديغول عن فرنسا، وإن كان قد بحث في كيفية إنزال قوات الحلفاء بالأراضي الفرنسية وتحريرها، فإن القيادة الأمريكية قد اعترفت بأن الاستعمار الفرنسي هو أسوأ ما يمكن أن ينكب به شعب من الشعوب [4].

6- تحرير وثيقة الاستقلال يوم 11 جانفي 1944م، بعد نشاطات سرية حثيثة بزعامة حزب الاستقلال، وبتأييد واضح من السلطان "محمد بن يوسف" [5]، حيث تعد هذه الوثيقة تحدي صارخ لسلطة الاحتلال الفرنسي.

---

1 علال الفاسي، المرجع السابق، ص 403.

2 شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 379.

3- محمود كامل المحامي، المرجع السابق، ص 519، وشارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 375.

4- محمود كامل المحامي، المرجع السابق، ص 574.

5 المرجع نفسه، ص 571.

ولكن مع اقتراب نهاية الحرب الكونية الثانية شهدت الحركة الوطنية المغربية منعطفا حاسما إذ سارعت فرنسا إلى استعمال القوة والتنكيل بالشعب وكل التيارات الوطنية [1]، مما اضطر الكثير من الشخصيات الفاعلة في الساحة السياسية إلى مغادرة البلاد والالتجاء إلى مصر ومواصلة الكفاح إلى هناك، حيث تم تأسيس مكتب المغرب العربي [1]، وكان لــ"علال فاسي" و"عبد الكريم الخطابي" دور كبير في تفعيل القضية المغربية التي أخذت صبغة عربية ودولية، خاصة بعد مطالبة السلطان محمد بن يوسف في خطاب طنجة 1947م، بحق استقلال بلاده وتأكيده على ارتباط المغرب بالعالم العربي والمغرب العربي بصفة خاصة [2].

وهكذا نجد أن النضال السياسي المغربي قد بلغ درجة كبيرة من النضج والوعي القومي، مما يفسر اضطرار السلطات الفرنسية إلى القيام بشبه مفاوضات مبكرة مع السلطان محمد بن يوسف، أثناء زيارته الرسمية لباريس في خريف 1950م، ولكنها تعثرت بسبب الاختلاف الكبير بين الطرفين، حيث اكتفى الفرنسيون بعرض إصلاحات ثانوية في حين بين السلطان ان العلاقات المبنية على أساس الحماية في ضوء التوجهات العالمية الجديدة لم تعد مقبولة، وعليه يجب احترام حق الشعب المراكشي في نيل حريته واستقلاله[3]، وكان من الطبيعي عدم تفويت هذا الأمر للسلطان المغربي باعتباره أيد شعبه علانية وشجعه للنهوض واستعمال كل الوسائل لتحقيق هدفه المشروع.

وفي سنة 1952م، تأزمت الأوضاع وعمت الأراضي المغربية المظاهرات والاحتجاجات وأعمال العنف، وفي المقابل تمت سلسلة من الاعتقالات والقمع المنظم ضد أهم الأحزاب السياسية وخاصة حزب الاستقلال، واتجهت سلطات الحماية إلى نفي السلطان محمد الخامس خارج البلاد، وقد رافق ذلك كله تدهور الأوضاع العامة في تونس، إثر استشهاد الزعيم التونسي فرحات حشاد في ديسمبر 1952م[4] وتفاقمت الأوضاع أكثر بعد نفي السلطان محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر يوم 20 أوت 1953م [5] فكان رد فعل الشعب المغربي عنيفا وحازما ضد سياسة الإذلال التي طبقتها

---

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 382

[1] كانت البداية مع تأسيس "جمعية الدفاع عن مراكش" بالقاهرة واتسع ليشمل نشاطا جزائريا وتونسيا يهدف إلى غاية واحدة هي تحقيق الاستقلال.

[2] Jean Lacouture : op-cit, p153.

[3]- علال الفاسي: المرجع السابق، ص ص 406- 407.

[4]- المرجع نفسه، ص 409.

[5]- نفي محمد بن يوسف إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر.

سلطات الحماية في البلاد ضد الشعب المغربي وزعمائه، إذ قامت الثورة أو المقاومة الشعبية المسلحة في كل مكان[1].

ومع تسارع وتيرة الأحداث تنهزم فرنسا في مارس 1954م، في معركة ديان بيان فو في الهند الصينية -كما سلف الذكر-، ثم تندلع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954م، وتتم الهجومات الشهيرة في منطقة الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955م، في الذكرى الثانية لنفي محمد الخامس، ولهذا فلم تمض إلا ثلاثة أشهر على هذا التاريخ حتى يعود محمد الخامس لبلاده يوم 16 نوفمبر 1955م[2]، ثم جرت بعد ذلك مفاوضات بين الطرفين، انتهت بتوقيع التصريح المشترك الذي ألغى معاهدة الحماية المفروضة على الشعب المغربي منذ 30 مارس 1912م، وكان ذلك يوم 02 مارس 1956م.

والحق أن الضغط السياسي الذي مورس على البلدان المغاربية خلال فترة الاحتلال، قد أدى إلى تطور الوعي الجماهيري، ولم يعد في مقدور سلطات الاحتلال وقف مجرى الأحداث، خاصة بعد الحرب الكونية الثانية، بل فقد زاد شعور المحتل بخطر وحدة الكفاح المسلح بين أبناء شمال إفريقيا، مما جعله ينتهج سياسة جديدة تقوم على التفريق بين البلدان المغاربية، فركن إلى التفاوض مع الحبيب بورقيبة للوصول إلى اتفاقية الاستقلال الذاتي، وذلك بغية تفويت الفرصة على الأطراف المتحاربة ضده في المنطقة، وبذلك تصبح تونس في حالة تنويم مغناطيسي بمنحها هذا المكسب غير المكتمل، لأنه مقيد بالعديد من الامتيازات والشروط، كما قامت السلطات الفرنسية بالإجراء نفسه مع المغرب الأقصى حيث كان من شروط رفع الحماية منع تقديم أي تعاون أو مساعدة للثورة الجزائرية. أما الطرف المتبقي من المعادلة فقد كان موقفه أكثر صعوبة من البلدين الجارين كون الجزائر ستضطر إلى مجابهة العدو بصورة منفردة.

وجملة القول أن الوعي السياسي المغاربي قد تزامن كله تقريبا مع بعضه البعض، وإن كانت النتائج التي توصلت إليها البلدان الثلاثة المجاورة للجزائر، تختلف زمنيا عن النتائج التي توصلت إليها الجزائر، فقد حصلت ليبيا على استقلالها نهائيا سنة 1952م، وحصلت تونس والمغرب على استقلالهما كذلك سنة 1956م، بينما تأخر استرجاع استقلال الجزائر إلى سنة 1962م، ويعود السبب في ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية التي كانت تحتلها الجزائر، لأنها تكاد تكون قارة بذاتها لتنوع مناخها وتضاريسها ومحصولاتها، ولكونها تشكل القلب النابض للبلدان المغاربية.

---

1 محمد كامل ليلة: المرجع السابق، ص 520.

2 محمود كامل المحامي: المرجع السابق، ص 575.

المبحث الثالث: التطورات السياسية عشية ثورة الفاتح من نوفمبر في الجزائر سنة 1954م:

لاشك أن الحديث عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والسياسية السائدة في الجزائر عشية اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر سنة 1954م، يهدف إلى فهم الظروف التي اندلعت فيها الثورة ووضعها في إطارها الصحيح، فالتحليل الموضوعي يقتضي أن نأخذ بعين الاعتبار مجموع العوامل المسببة للتغيرات الجوهرية التي وقعت في البلاد وليس تجزئتها كل على حدا ، لكي ندرك طبيعة الثورة وحقائقها المتجانسة، وهي أن هذه الثورة لم تأت نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية كان يعاني منها الشعب الجزائري فحسب، بل هي أبعد من ذلك بكثير، إذ تمثل الامتداد العضوي للمقاومة الوطنية الجزائرية طيلة الوجود الاستعماري، ولو كانت ثورة مطالب اقتصادية واجتماعية، لتوقفت منذ البداية ولكان ذلك عامل ضعفها وفشلها، ولكنها استمرت طيلة سبع سنوات ونصف متحدية كل الخطط والأساليب العسكرية والسياسية الجهنمية التي اتبعتها سلطات الاحتلال الفرنسي بهدف إجهاضها في المهد.

والحقيقة أن الوجود الفرنسي في الجزائر هو القائم على أساس هذه النظرية المادية، ولهذا كان هذا العامل العنصر الجوهري في فشل السياسة الاستعمارية على الرغم من قوة أساليبها وإمكاناتها.

لعل الحديث عن أوضاع الجزائر عشية اندلاع الثورة يتطلب تشطيره إلى شطرين، الشطر المعرفي والشطر الاستدلالي لطبيعة الواقع الجزائري، في ظل وجود الاحتلال منذ أن وطأت أقدامه هذه الأرض الأبية، حيث كانت الدولة الجزائرية تبسط سيادتها على كل هذه البلاد الشاسعة، مما جعلها تتمتع بزخم ثقافي وغنى حضاري يضاهي حضارات شعوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى في ذلك الوقت. كما كانت لها تعاملاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية الواسعة، ويتضح ذلك من خلال المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها مع مختلف دول العالم في إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا، بواسطة التمثيل الدبلوماسي، الذي لم يتوقف إلا بعد الاحتلال سنة 1830م، حين قام الفرنسيون بارتكاب الجريمة التاريخية، التي ستبقى وصمة عار في المدنية الفرنسية على الدوام، وكما يقول د. جمال قنان:" فالجريمة لا تتمثل في نظرنا في كون فرنسا قامت بغزو البلاد واستعمارها فهذا شيء ليس جديد في العلاقات بين الأمم والشعوب، وإنما الجريمة تكمن في الادعاء بأن الدولة التي أطاحت بها فرنسا لم تكن موجودة وأن الشعب الذي استعمرته لم تكن له سيادة "[1].

---

* كانت الجزائر تعتمد على قوتها البحرية في الحفاظ على الأمن والسلام في البحر المتوسط، حيث تم عقد العديد من المعاهدات مع الجمهورية الأمريكية، كما كانت تسعى جاهدا في كثير من المعاهدات، فمثلا عقدت مع بريطانيا معاهدتين بالجزائر سنتي 1815-1816، وهولندا إحدى عشر (11) معاهدة، والنمسا ثمانية عشر (18) معاهدة، ومع فرنسا سبعون (70) معاهدة. انظر مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، ج1، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة: 1985، ص 14.

[1] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر: 1994، ص 240.

ومن هذا المنطلق بدأت فرنسا بأول خطوة وهي إلحاق الجزائر بمقتضى مرسوم 22 جويلية 1834(*) الذي اعتبر الجزائر أرضا فرنسية، ثم كان إصدار مرسوم 185 الذي اعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين، وأطلق عليهم اسم المسلمين الفرنسيين [1]، وعليه فإن الاحتلال الذي طبق في الجزائر يعتبر من أخطر أنواع الاحتلالات والهيمنة الأجنبية في العصر الحديث، لكونه لا يعترف بالشخصية الوطنية للشعب الجزائري أو أي حرية سياسية، وعلى الرغم من اعتبار الجزائريين رعايا فرنسيين –لا يتمتعون بدرجة المواطنة– فإنهم مجردين من جميع الحقوق، وذلك تحت ستار مجموعة من القوانين الخاصة مثل قانون الأهالي (**) ولم يحظ بالمساواة إلا فئة قليلة وهي الجالية اليهودية المتواجدة في الجزائر منذ القديم، في حين حرم الجزائريون من حق الانتخاب إلا في سنة 1919م، عقب الحرب الكونية الأولى كمقابل لما بذلوه من تضحيات دفاعا عن فرنسا بعد تجنيدهم إجباريا في جيوشها، ولم يمنح هذا الحق كذلك إلا لفئة قليلة [2].

وإن حدث تغير نوعي على الصعيد الدولي أثناء وبعد الحرب الكونية الثانية فإن الإدارة الفرنسية لم تغير من سياستها إلا بصورة شكلية محاولة الإمساك بزمام الأمور في ظل تزايد النشاط التحرري في الوطن العربي من جهة ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية من جهة أخرى، التي أصدرت بيان موحد يوم 10 فيفري 1943م تضمن مطالب إصلاحية مستعجلة ومطالب استقلالية مؤجلة [3]، ومن أهم ما تضمنه البيان هو تطبيق مبدأ حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري ولجميع الشعوب المستضعفة بإلغاء الاستعمار واستنكاره واعتباره أحد أشكال الاستغلال الجماعي الذي تطبقه دولة على حساب دولة أخرى.

وكان رد فعل السلطات الفرنسية بعد سلسلة من الاعتقالات التي تعرض لها قادة الحركة الوطنية هو عدم الاعتراف الرسمي بمطالب البيان، إذ اعتبر الحاكم العام " كاترو" "Catroux" تلك المطالب سابقة

(*) مرسوم 22 جويلية 1834 الذي اعتبر الجزائر قطعة من الأراضي الفرنسية وجزءا لا يتجزأ منها ومن ثم تم وضعها تحت إشراف حاكم عام عسكري فرنسي وقسمت إلى ثلاث عمالات (قسنطينة، وهران، الجزائر).

[1] – رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931–1956، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 100.

(**) قانون الأهالي le code de l'indigène أصدره الفرنسيون بعد ثورة 1871، لكنه جدد بعد المقاومة وعممه (1881) وقد صادق عليه البرلمان، وتضمن هذا القانون سلسلة من العقوبات الجزائية التي ليست لها علاقة بالقانون أو المبادئ الأخلاقية وتضم ثلاثة وثلاثين (33) مخالفة منها تنقل الجزائريين دون رخصة أو الاجتماع دون رخصة، امتلاك سلاح أو ذخيرة، إهانة فرنسا، التأخر في دفع الضرائب والإتاوات والغرامات... الخ، وبالتالي فإن هذا القانون فرض المراقبة العامة وبناء عليه طبق مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان، وتطبيق العقوبة الجماعية مثل السجن أو المصادرة أو التغريم دون صدور حكم قضائي يقضي بذلك.

[2] مصطفى خلاف وسالم العيسي: المرجع السابق، ص 46.

[3] جلال يحيى: المرجع السابق، ص 194.

لأوانها [1]، أما الرجل الأول في البلاد شارل ديغول فقد صرح ببرازافيل في شهر جانفي 1944م بأن هدف السياسة الفرنسية هو تأهيل الشعوب المستعمرة لأن تحكم نفسها بنفسها في إطار اتحاد فيدرالي مع فرنسا [2]، ثم كان إصدار أمر 07 مارس 1944م، الذي منح حق التجنس بالجنسية الفرنسية دون شرط التخلي عن الأحوال الشخصية لشريحة من المجتمع الجزائري قدرت بواحد وستين ألف (61000) جزائري وقد كانت تلك الإصلاحات التي أعلنتها فرنسا بعيدة كل البعد عما جاء من مطالب في بيان الشعب الجزائري.

وبعد تحليلنا للأوضاع السياسية في الجزائر، ولو بصورة موجزة حتى نهاية الحرب الكونية الثانية يتضح لنا أي نوع من الاستعمار قد فرض في الجزائر وتبرز معالم السياسة الفرنسية جلية، وما مجازر الثامن ماي 1945م، في اعتقادي إلى حلقة مستمرة لهذه السياسة التي لم تتغير في يوم من الأيام.

فبينما كان العالم يحتفل بنهاية الحرب الكونية الثانية قامت مظاهرات رفع فيها العلم الجزائري لأول مرة وأراد الجزائريون من وراء ذلك، الاحتفال بنهاية الحرب من جهة وتذكير فرنسا بحقهم في الاستقلال من جهة أخرى [3]. ورسم فرحات عباس (*) انطباعات الشعب أثناء مجازر 8 ماي بقوله:" لقد كانت الجماهير الشعبية تلتهب وطنية وتتقد حماسا عاقدة العزم على التطلع إلى حياة حرة مستقلة" [4]. وها هي جريدة البصائر في عددها المائة وخمسة وسبعين تصف مجريات المجزرة الرهيبة:" وما كاد ركب المظاهرات يتحرك في مدن سطيف وقالمة وخراطة ومدن أخرى بالجزائر حتى فوجئ بحملة عدوانية، فمزقت اللافتات وديست، وحصد حاملوها بالرصاص وانطلقت النيران بعد ذلك تحصد المتظاهرين بلا تمييز وحلقت الطائرات المحملة بالقنابل والدمار تدك المدن والقرى وتسوي الأرض بجثث الجزائريين... وانتهكت الحرمات حتى خيل للناس ان الحرب قد انتقلت من أوروبا إلى الجزائر ...." [5].

---

[1] André Noushi, la naissance du nationalisme algérien, 1914-1954, édition de minuit, Paris, 1962 p136.

[2] Ibid, p138.

[3] عبد الله شريط ومحمد الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ،(د.ن)، مكتبة البعث، قسنطينة:1965،ص 225.

(*)- فرحات عباس (1899-1985م)، ولد بجيجل من أسرة موالية لفرنسا، تحصل على شهادة البكالوريا بقسنطينة، فأدى الخدمة العسكرية بين (1921-1923)، تابع دراسته الجامعية تخصص صيدلة بالعاصمة، دخل معترك السياسي ضمن فدرالية النواب التي تأسست سنة 1927، كان من أكبر دعاة المساواة والإدماج، أسس في مارس 1944 جمعية أحباب البيان والحرية التي ضمت مختلف التيارات، أودع السجن بعد أحداث الشمال القسنطيني يوم 31 ماي 1945، بتهمة تنظيم مظاهرات 08 ماي 1945، سنة 1946 أسس حزبا جديدا وهو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، لم ينظم للثورة إلا في شهر جوان 1956م، كان أول رئيس حكومة جزائرية، وله العديد من الكتب التاريخية والمقالات التي تتناول التاريخ السياسي والعسكري للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي. أنظر عبد الكريم بوالصفصاف وآخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة:2001، ص ص 206-213.

4- فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، دون تاريخ،ص 253

5- محمد الصالح الصديق: أيام خالدة في حياة الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر:1999، ص ص 29-30.

إذن فمن خلال هذا النص يتبين لنا بوضوح أن مظاهرات 8 ماي 1945م، كانت عارمة شاركت فيها أعداد كبيرة من مختلف الشرائح الشعبية، ورفعت فيها اللافتات والأعلام مطالبة بحق الجزائر في نيل الحرية والاستقلال كغيرها من شعوب العالم التي حققت استقلالها، ومذكرة فرنسا في الوقت نفسه بوجوب وفائها بما قدمته من وعود للجزائريين أثناء الحرب الكونية الثانية مقابل المساعدات المادية والبشرية التي كانت قد تلقتها من الجزائر عندما كانت تئن من مرارة الضعف والهزيمة أمام القوات النازية.

وعلى الرغم من أن مجازر ماي 1945م، كانت أكثر وحشية في الشرق الجزائري هو الحال في قالمة خراطة وسطيف... وغيرها من المدن، لا فهذا لا يعني انحصارها هذه المدن او في الشرق الجزائري عموما بل إنها قد امتدت لتشمل الوسط والغرب، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل دلالة واضحة على الوعي الوطني الكبير الذي بلغته الجزائر بما فيها من اتجاهات سياسية مختلفة وشخصيات وطنية بارزة وجماهير شعبية عريضة.

وقد استمرت هذه الجريمة في حق الإنسانية حوالي شهرين او أكثر حيث توالت العمليات بهذه الوحشية وبتعزيز من الطائرات والمدفعية الجوية والبحرية كانت الأرض تدك والبيوت تهد والأرواح تزهق والدماء تراق والأعراض تدنس، وانتهت حصيلة قادة الإجرام الفرنسي بأرقام تكاد تكون خيالية خمسة وأربعون ألف (45000) ضحية وحكم بالاعدام على تسعة وتسعين (99) شخصا وستة وستين (66) شخصا بالأشغال الشاقة المؤبدة...[1].

هذه مأساة الشعب الجزائري التي ستهيأ جيلا جديدا جيل 1945م، الذي سيحمل على عاتقه تفجير الثورة بعد تسع سنوات فيما بعد في الفاتح نوفمبر 1954م.

والخلاصة القول أن مجازر الثامن ماي 1945م، كانت الفاصل بين سياسة أنصاف الحلول السياسية الإصلاحية والسياسية الثورية، حيث انطلقت الحركة الوطنية معتمدة على أسس جديدة واتفق جميع الزعماء الوطنيين على هدف واحد وهو الاستقلال، ويعد ذلك نقطة تحول حاسم، فبالنسبة للمستوطنين كانت تعبير صارخا عن قمة الوحشية التي طالما الصقوا تهمتها بالوطنيين وهي في الحقيقة الصفة التي تميزهم[2].

أما بالنسبة للوطنيين فقد كانت تعبيرا عن قمة الضعف الذي شعروا به إزاء الآلة الحربية الاستعمارية التي استخدمها الكولون، ولكنها كانت من جهة أخرى فرصة سانحة للتقارب بين مختلف

1- علي تابليت: "من جرائم فرنسا في الجزائر مذابح 8 ماي 1945، كمقدمة وتمهيد لثورة أول نوفمبر 1954"، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، إنتاج جمعية أول نوفمبر، مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1994، ص ص19-20.

2- عبد الكريم بوصفصاف: "التحولات الأساسية في الحركة الوطنية الجزائرية، 1945-1954"، مجلة سيرتا، ع5، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1981، ص30.

الاتجاهات السياسية الجزائرية، ولهذا يمكننا التساؤل عن مدى نجاعة وفعالية سياسة التلويح بالإصلاحات التي اعتادتها السلطات الاستعمارية بعد الثامن ماي 1945م، ومن ذلك معرفة واستجلاء رد فعل الشعب والحركة الوطنية خاصة على دستور سبتمبر 1947 م.

إن استقراءنا للواقع السياسي يجعلنا نفهم حقيقة التغيير الذي حدث، وإن تضمن دستور 20 سبتمبر 1947م[*]، بعض المواد التي تنص على المساواة بين المعمرين والجزائريين والقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية مستعجلة [1]، فإنه لم يلق أدنى تجاوب من الطرف الجزائري [2]، لأنه كان أولا قانونا عنصريا بالدرجة الأولى وثانيا لأنه تضمن مواد أُلغت ما فيه من مواد أخرى ولهذا فإنه يستحق فعلا وصف " المسخ القانوني" الذي أطلقه عليه " فرنسيس جونسون" Francis Jhonson وزوجته كوليت Colette في كتابهما " الجزائر الخارجة عن القانون" فمثلا المادة الثانية التي تعلن حق المساواة بين جميع سكان العمالات الجزائرية دون تمييز من حيث الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين ؛ ومن جهة أخرى تعلن مادة أخرى على أن " مجلس الجزائر" يتكون من مائة وعشرين (120) عضوا مقسم بالتساوي بين الجزائريين والمستوطنين وهذا هو منطق المساواة بين أقلية لا تزيد عن ثمانمائة ألف (800,000) وبين أغلبية تقدر بتسعة ملايين من الجزائريين، كان فيما سبق لا يحق لهم انتخاب أو اختيار عدد النواب الذين يمثلونه في البرلمان الفرنسي أو مجلس الشيوخ [3].

وإذا كان القانون الفرنسي قد منحهم هذا الحق أخيرا فإن الإدارة الفرنسية في الجزائر قد التجأت إلى تزوير الانتخاب وتعيين عملائها في المجالس المنتخبة [4].

والاستنتاج الذي يمكن أن نستخلصه من كل هذا، هو عدم فاعلية النشاط السياسي والوصول إلى باب مسدود، فلم يبق المجال مفتوحا إلا للاحتجاجات الحادة ضد هذا النظام الاستعماري والتنديد بتعسفات الإدارة ، فغياب الحرية والتمييز العنصري والتزوير الانتخابي والقمع الوحشي أثار ضغط جماهيري [5]، تولد عنه قدرة وقوة على المواجهة التي أعدت للقيام بالثورة، ونحن إذ نذكر هذه المشاركة

---

[*] – كما جاء في الدستور: الحرية والمساواة المطلقة بين جميع سكانها بدون تمييز في العنصر وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية – تطبيق إصلاح زراعي واسع وإلغاء الملكية الإقطاعية – الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية ومنح الحرية في تعليمها – حرية ممارسة العمل الصحفي بالعربية –التعليم المجاني الإلزامي للأطفال من الجنسين. – حرية العبادة بالنسبة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الإسلامي. انظر André Noushi.op cit p 136.

[1] – محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص ص 29-30.

[2] – جمال قنان: المرجع السابق، ص 218.

[3] – رابح سعيدي: "الإطار قانون جائر للجزائر 1947"، رسالة الأطلس، ع128، الحلقة 35، مارس 1997، ص 11.

[4] – عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص370.

[5] – André Moine : Ma guerre d' Algérie , Edition sociales, Paris. 1979, p23.

الجزائرية في الانتخابات فهذا لا يعني أن الحركة الوطنية قد انتهجت طريقا واحدا لتحقيق الهدف بل يمكننا أن نميز ابتداءا من سنة 1947م، النشاط العسكري السري إلى جانب النشاط السياسي العلني –الشرعي– أما النوع الأول فهو نشاط حثيث لإعداد الثورة المسلحة ستقوم به المنظمة السرية الخاصة بأسلوب محكم وباحترام تام لعنصري الزمان والمكان [1].

وهذا التنوع في النشاط السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية أدى أحيانا إلى ظهور نقاط اختلاف بين من يمثل هذه الاتجاهات [2] فهناك مثلا من يرى في الانتخابات وسيلة من وسائل الدعاية والنضال السياسي، وهناك رأي معارض يعتقد بان المشاركة في الانتخابات والإعداد لها ليس بالأمر الهين وهذا فهو يتطلب وقتا طويلا وبالتالي سيعيقهم عن التفرغ إلى الإعداد للعمل المسلح، أو انه سيؤثر عليهم سلبا بطريقة غير مباشرة بحكم احتكاك المنتخبين بالمدرسة الفرنسية، وهكذا فسيتحولون من وطنيين ثوريين إلى سياسيين إصلاحيين [3].

وهذا ما يسمح لنا بمعرفة البدايات الأولى لأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فبعد هذه التجربة العقيمة في الانتخابات كان على الحركة أن تعقد اجتماعات تقييمية لما مضى ووضع برنامج لما هو آت، ولهذا الغرض تم عقد اجتماع سري يومي 16/15 فيفري 1947 طرحت فيه العديد من القضايا كان أهمها: تحديد نشاط الحزب وعمله السياسي المعلن وغير المعلن، وأهم قرار تم اتخاذه–على ما يبدو–هو الإعلان عن ميلاد المنظمة السرية الخاصة L'OS التي حملت على عاتقها الإعداد للثورة المسلحة [4].

وكان من أهم الانعكاسات المترتبة عن هذا المؤتمر: بروز تياران متعارضان [*] تيار بزعامة احمد مصالي الحاج وآخر تحت قيادة الدكتور الأمين دباغين [**] .

---

1 – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 79.

2 Slimane Shikh : l'Algérie en armes. office des publications universitaires , Alger : 1981, p85.

3 عمير هلالي: الحركة الوطنية بين العمل السياسي والعمل الثوري (1945-1947)، مجلة الذاكرة ع3، المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر، 1995، ص 82.

4 عمير هلالي: المرجع السابق، ص 83.

(*) - يذكر رابح لونيسي أن قرار الدكتور الأمين دباغين بأن يعلن قيادة الحزب بالعناصر البربرية هو السابقة التي حظي بها بين المناضلين السابقين والمتهمة من العناصر المسماة بالبربرية التي تعمل على بث سمومها في قيادة حزب الشعب حين كان يسيطر سيطرة فعلية على الحزب، أنظر رابح لونيسي: "المعضلة البربرية"، مرجع سابق، ع131، الحلقة 38، ص 11.

(**) – حسين حولة: ولد بسكيكدة مناضل في نجم شمال إفريقيا ثم في حزب الشعب الجزائري مندوب جبهة التحرير الوطني سنة 1955، انقطع عن كل نشاط سياسي سنة 1956، شارك في توقيع بيان مع بن خدة وعباس فرحات وخير الدين ضد سياسة بومدين. أنظر محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 33.

وسيبرز هذا الاختلاف بصورة أكثر حدة أثناء ما عرف بالأزمة البربرية (1948-1949) التي تغذت من النزعة الطائفية الرجعية، وقد شجعتها السلطات الفرنسية ضمن سياسة فرق تسد.

وفي سنة 1949 استقال نائبان من الحزب هما الدكتور الأمين دباغين وجمال دردور [1] وفي شهر فيفري 1952 وقع خلاف آخر حول زيارة مصالي إلى الشرق الجزائري، غير أن الخطر الحوادث تلك التي وقعت بالشلف وأسفرت عن قتل جزائريين وجرح الكثير منهم وشن حملة اعتقالات واسعة وإبعاد مصالي مرة أخرى إلى فرنسا[2].

وبدأت القطيعة تتضح ابتداءا من مؤتمر أفريل 1953 بشأن عدة قضايا أهمها تلك التي تتعلق بتحديد صلاحيات رئيس الحزب وتعيين أعضاء القيادة، وحول هذا وجه مصالي مذكرة في سبتمبر 1953وهو في المنفى بفرنسا للجنة المركزية ينتقد فيها "السياسة الإصلاحية للقيادة" ويعلن عن سحب ثقته من الأمين العام ويتمسك بالسلطات المطلقة في يده، وكان الرفض هو رد اللجنة المركزية [3].

وهكذا بدأت الأزمة تنتقل من القمة إلى القاعدة سنة 1954م، حيث سيبرز في الساحة تيار ثالث وهو فئة من المناضلين الشباب، الذين لازموا الحياد وامتنعوا عن الانضمام إلى أي طرف من الطرفين لاقتناعهم الوحيد، بأن علاج كل المشاكل التي يتخبط فيها الحزب والحركة الوطنية عموما هو التعجيل بإعلان الثورة، فلماذا لا تسخر هذه الطاقات المهدورة فيما ينفع البلاد والعباد؟ ولماذا لا توجه هذه الاصطدامات العنيفة والمواجهات الشرسة نحو العدو؟.

وتجدر الإشارة إلى أن أزمة الحركة لم تمس فروع الحزب في عمالة قسنطينة التي لم تنضم لأي جهة من الجهتين المتناحرتين، أما في القبائل والعاصمة التي يوجد فيهما مسؤولون مثل: كريم بلقاسم [*]وعمر أوعمران فقد كانت لهم علاقات مع الجهتين دون تعهد أو التزام حقيقي [4].

---

1 – Ferhat Abbas : guerre et révolution d'Algérie, la nuit coloniale, édition julliard. Paris. 1962, p213.

2 محفوظ قداش والجيلالي صاري، المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص 100-111.

3 محمد بوضياف: "تحضير فاتح نوفمبر 1954"، "مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية" مرجع سابق، ص 852.

(*) – كريم بلقاسم (1922-1970): أحد أبرز قادة الثورة التحريرية الجزائرية وواحد من الستة، ولد في دراع الميزان ولاية تيزي وزو، تحصل على الشهادة الابتدائية ولم يسمح له بالتحول للمرحلة الإعدادية، سنة 1945 انضم إلى حزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946، مسؤول في الحزب على كل منطقة القبائل سنة 1949، حامل عشية الثورة صفة السبع سنوات والتمس ومن ذلك الدور الكبير الذي لعبه خلال مؤتمر الصومام، أصبح وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، اغتيل بعد الاستقلال بألمانيا سنة 1970

4 Ahmed Mehsas : le mouvement révolutionnaire en Algérie (de la 1er guerre mondiale à1954), librairie édition l'haramattan, Paris, p p 307-308.

وإن حسمت الأزمة حل مشاكل الحزب بقرار البدء في العمل المسلح، فإنها من جهة أخرى أعاقت مشاريع الإعداد لانطلاق الثورة خاصة في مجال تجنيد الرجال وتنظيمهم وشراء الأسلحة مثل إحباط مخطط للحصول على أسلحة حربية من " التماميشة" وإجهاض محاولة للاتصال بالفرسان التساهين[**] الجزائريين الذين كانوا يتمركزون في خنشلة [1].

وفي خضم هذه الأحداث المتسارعة ألقى "فرونسوا ميترون" fransoia métiron وزير الداخلية الفرنسي خطابا في الجزائر يوم 19 أكتوبر 1954م/ مما جاء فيه:" إن الجزائر هي في وسط مجموعنا الفرنسي الواسع، وهي قطب الرحى، ومركز قوان عن فرنسا بالجزائر وبفصل الجزائر والجزائر بفرنسا [2]".

هكذا كانت فرنسا تطمئن إلى وضعها بالجزائر وتتنفس الصعداء وتطمئن على حد تعبير فرانسوا ميتيران، فهل كانت محقة في ذلك؟ أم أن الأحداث ستتجاوز هذه التصريحات؟.

وخلاصة القول أن الأوضاع السياسية في الجزائر قد مهدت بطريقة أو بأخرى لقيام الثورة التحريرية المسلحة فأزمة أقدم حزب في الحركة الوطنية صاحب الاتجاه الاستقلالي، جعلت هذه الأخيرة واقعة بين فكي كماشة، بين سياسة الاحتلال التي تميزت بتجاهل كبير لأبسط حقوق الشعب الجزائري وتضييق الخناق على كل التيارات السياسية الوطنية، وبالتالي إفشال كل الأساليب والوسائل التي اعتمدتها من أجل افتكاك حقوقها، ومن جهة أخرى حدوث تلك الأزمة التي عصفت بأوساط الحزب وبدأت تنتقل من القمة إلى القاعدة، الأمر الذي جعل سلطات الاحتلال تبشر وتهلل بل وتطمئن لتلك الأوضاع السائدة في الجزائر، ولم يكن المخرج من تلك الوضعية الحرجة التي آلت إليها الحركة الوطنية الاستقلالية إلا القيام بالثورة ضد المتسببين فيها، لأن العدو الأول والوحيد- كما جاء في بيان أول نوفمبر هو المحتل الفرنسي الذي وقف موقف المشجع والمتفرج في آن واحد.

المبحث الرابع: المسألة الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة:

تتمتع الجزائر بثرواتها الطبيعية شأنها في ذلك شأن بلاد المغرب الكبير، ونظرا لامتداد مساحتها الشاسعة تنوعت بيئتها الطبيعية وتعددت مواردها الأولية فكانت مقصدا للتجار، حيث شهدت سواحلها بناء مراكز اقتصادية هامة، أما الصحراء فلم تكن أقل أهمية عن الساحل كونها البوابة المؤدية إلى أواسط إفريقيا، ولهذا كانت معبرا للقوافل التجارية المحملة بالعديد من المواد التجارية.

(**) – الفرسان التساهين: الفرسان السباهية أو الصباحية هم الخيالة الذين كانت تستخدمهم فرنسا.

1 مصطفى خلاص وسعاد العسلي: المرجع السابق، ص 91.

2 Le journal d'Algérie, octobre. 1954.

وتكمن الأهمية الإستراتيجية للجزائر من الناحية الاقتصادية أساسا، في موقعها المتميز فهي مفتوحة على القارات الثلاث إفريقيا آسيا وأوروبا، وإشرافها على أهم مسطح مائي يتوسط قلب العالم وهو البحر المتوسط مما جعلها دائما مقصدا لكل عين طامعة ولكل يد ترغب في امتلاك ما ليس لها.

وقد عرفت الجزائر في العصور الحديثة نشاطا اقتصاديا متعدد الموارد، حيث تميزت بوجود زراعة منظورة وإنتاج صناعي متنوع ونشاط في التجارة البحرية والبرية، وقد استطاعت تموين العديد من البلدان بالحبوب والمنتجات الأخرى [1]، لاسيما الدول الأوروبية التي شهدت أزمات اقتصادية حادة [*] مثل فرنسا نفسها.

وإذا كان هذا حال الجزائر قبل احتلالها، فكيف أصبحت أوضاعها الاقتصادية في ظل الوجود الفرنسي ؟ وما مدى مساهمة سلطات الاحتلال في تلك الأوضاع؟

مما لا شك فيه أن الدوافع الأساسية للمد الاستعماري إلى ما وراء البحار، هو افتقار الدول الأوروبية الحديثة إلى المواد الأولية وتوفرها في البلدان الإفريقية والآسيوية والعالم الجديد، علاوة على توفر اليد العاملة الرخيصة بهذه القارات، التي قد تساهم في تطوير النهضة الصناعية التي عرفتها الرأسمالية الغربية.

وانطلاقا من هذا التحليل التاريخي المادي لدوافع الاستعمار وطبعه ومضمونه الحقيقي، يمكن توقع الحالة التي سيؤول إليها الاقتصاد الجزائري، وفي المقابل القوة والتقدم اللتان سيحرزهما الطرف الآخر (فرنسا) على حساب المستعمرات وخاصة منها الجزائر.

إن أول خطوة شرعت فيها الإدارة الاستعمارية هي انتزاع الأراضي ومصادرتها وتركيزها في قبضة طغمة من الاستعماريين، حيث بدأ الاستعمار والاستغلال بأراضي البايلك والوقف، وبعدها شرعت السلطات الفرنسية في سن العديد من القوانين الجائرة حتى تسهل عملية الاستيلاء على الأراضي ذات الملكية الجماعية مثل أملاك العرش وأملاك القبائل [2]، ونتج عن ذلك تفاوت هائل بين الملاك الأوروبيين والملاك الجزائريين، فبينما كان خمسة وعشرون ألف (25000) مستوطن من أصل ثمانمائة ألف (800,000) يملكون 2750000 هكتار من أحسن الأراضي الخصبة فقد كان من الجزائر 532000 لا يملكون سوى 7672000 هكتار وبمعدل الثلث (1/3) منها فقط منتجة، أما الثلثين (2/3) منها فهي

---

1 - مصطفى طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق، ص 48

[*] - مساعدة الجزائر لفرنسا كما قال شاعر الثورة الجزائرية مفدي زكرياء:

وجاعت فرنسا... فكنا كراما | وكنا نطعم أطفالها

فأطعمها قمحنا الذهـ ... ـبي | وكم [illegible] صدقات [illegible]

مفدي زكرياء: إلياذة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص53.

2 عمار قليل، المرجع السابق، ص 66

معتبرة كأملاك عامة تخضع لتصرف الإدارة الاستعمارية [1]، وقد أشارت الإحصائيات قبيل سنة 1954 أن نسبة ملكية الأرض الصالحة للزراعة هي مائة وتسعة (109) هكتارات للأوروبي وأربعة عشرة(14) هكتار فقط للجزائريين [2].

ويتضح الأمر بصورة أكثر خطورة عندما نعرف أن الأراضي تنتج أساسا محاصيل تجارية معدة للتصدير وليس للزراعة المعاشية مثل الحمضيات، التبغ، الكروم، وخاصة هذه الأخيرة واستنادا إلى ما ورد من إحصاءات مثل إحصاء 1935م، فقد تم إنتاج 82318000 هكتولتر من الخمور صدرت منها (4/5) إلى الخارج وبلغت قيمة صادراتها مائة وأربعين مليون (140.000000) فرنك [3]، وخلال الفترة الممتدة بين 1954م و1958م تم إنتاج ما يعادل سبعة عشرة مليون هكتولتر من الخمور، وكان المستفيدون الوحيدون من هذا المنتوج هم المستعمرون وحدهم وعاملوا مؤسسات النقل البحري، وفي المقابل أصبحت سوق الحبوب وباقي المزروعات فقيرة، مما جعل الجزائريين يعيشون في ضيق حال ومجاعات.

ولكي تتضح الرؤية أكثر عن هذه الوضعية يمكن الإشارة إلى أنه في سنة 1871م، قدر استهلاك كل جزائري من الحبوب بـــ خمسة (5) قناطير سنويا ثم انخفض استهلاكه من هذه المادة الأساسية سنة 1940م إلى قنطارين ونصف (2.5) أو أقل [1]، وهذا ما يؤكد التدهور المستمر في التغذية عند المسلمين الجزائريين حيث انخفض خلال سبعة عقود إلى أقل من النصف وذلك من خلال سياسة التجويع التي اعتمدها المحتل الفرنسي.

وقد كانت الزراعة طوال المرحلة الكولونيالية مقسمة إلى قطاعين: القطاع الحديث وهو ملك خاص بالمستوطنين، وقد استخدمت فيه الوسائل الحديثة كالجرارات والحاصدات والأسمدة والري الاصطناعي وبناء السدود ونحو ذلك من الآلات والوسائل المختلفة، بالإضافة إلى اعتماد مساحات شاسعة منه على الري.

أما القطاع الثاني فهو القطاع التقليدي الذي كان ملكا للأهالي المسلمين وهو قطاع ظل يعتمد على الوسائل التقليدية كالمحراث الخشبي الذي تجره الحيوانات، وعلى الحصاد اليدوي بالمنجل بالإضافة إلى انحصار أراضيه في المناطق الجبلية القليلة الإنتاج والبعيدة عن مصادر مياه الري، وغياب الأسمدة الاصطناعية

---

1 عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 372.

2 رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 87.

3 مصطفى خلاف وبسام العسلي، المرجع السابق، ص 49.

4 André moine. opcit. p18.

كالفوسفات والبوتاسيوم، ونحو ذلك من المواد والخدمات الزراعية التي تضاعف الإنتاج وتحسن ظروف معيشة الفلاح الجزائري.

وعلى الرغم من أن الجزائر تحتوي على احتياطي هام من الفوسفات كان يتم استخراجه من مناجم الكويف، فإنه ظل يخضع لتصرف المؤسسات الفرنسية المتواجدة بقسنطينة والتي تصدر معظم إنتاجه[1].

وبما كان الفلاحون الجزائريون يمتلكون أراضي شاسعة أصبحوا لا يملكون إلا مساحات قليلة متناثرة في أماكن متباعدة، في حين أصبح بعضهم يعمل في مزارع المعمرين كخماسين أو ثلاثين، وهناك من أصبح عاملا أجير عند المعمرين بعد أن فقد أرضه وعجز عن خدمتها بسبب الضرائب الباهضة والمكوس والقوانين المجحفة التي طبقتها فرنسا عليهم، وهناك من أصبحوا بطالين معدومي الملكية بعد ان عوضت الآلة الواحدة للحرث والحصاد المجهود الذي كان يبذله هؤلاء العمال، إذ يجد الباحث في هذا الموضوع أن الحاصدة الوحيدة قد عوضت أكثر من مائة فلاح أو عامل كان يحصد بالمنجل اليدوي.

وخلال الحرب الكونية الثانية وقعت الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة تسببت في مجاعة قاتلة بالأرياف حيث انخفض إنتاج الحبوب من عشرين مليون قنطار في سنة 1941م، إلى عشرة ملايين قنطار سنة 1944م، وإلى 3600000 قنطار سنة 1945، وتراجعت قطعان الغنم من 6400000 رأس سنة 1939م، إلى 2800000 رأس فقط سنة 1946م، وارتفع سعر قنطار القمح الصلب من 800 فرنك إلى 2000 و3000فرنك[2]، وقد أدى هذا التدهور في الموارد الاقتصادية إلى سوء التغذية لدى الجزائريين، مما أدى إلى انتشار الأوبئة الفتاكة وظهور السوق السوداء المخيفة والمضاربة في المواد الغذائية، مما كاد يؤدي لحياة مئات الآلاف من الأهالي الجزائريين، وفي هذه الوضعية البائسة للشعب الجزائري حدثت مظاهرات ماي 1945م.

أما مساحات الأراضي فقد اختلفت بين وحدات كبرى ووحدات متوسطة وصغرى، وإذا عرفنا أن المساحات الكبرى كانت ميزة ملكية الأوروبيين والتي تمثل أكثر من 70%من أنواع الملكية لديهم، فإن الوحدات المتوسطة والصغرى تمثل ملكية الأهالي المسلمين الجزائريين التي كانت متفرقة ومتباعدة -كما سلف الذكر-.

أما الوحدات الكبرى فلم يكن نصيب الجزائريين منها إلا بنسبة 2 %من المجموع العام في حين كان نصيبه في الوحدات الصغرى يصل إلى نسبة 60% [3].

---

[1] Ibid. p18

[2] ... بطورة، المرجع السابق، ص 189.

[3] مصطفى طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق، ص 50.

وفي ظل هذه الظروف يتساءل الباحث عن وضعية الفلاحين الجزائريين عشية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، لأنها تعتبر مرآة لذلك الوضع الاقتصادي الصعب، ففي سنة 1954م، بلغ عددهم حوالي 6500000 فلاح ولا يتجاوز معدل دخلهم السنوي 180 دينار للفرد الواحد في الوقت الذي كان فيه معدل دخل الفرد الأوروبي في السنة نفسها قد بلغ 3600 دج (أي 360000 فرنك فرنسي قديم)، وهو رقم يفوق قليلا معدل دخل الفرد في فرنسا[1]، هذه الفئة العريضة من الشعب الجزائري ظلت تعيش تحت وطأة الفقر والجهل والمرض والظلم طوال الحقبة الاستعمارية كلها إلى غاية 1954م.

وانطلاقا من هذه الأوضاع المزرية كيف يمكن للمرء أن يتصور شعبا عاش هذه الحقبة الطويلة كلها ويبقى مكتوف الأيدي أمام شريحة ثورية تدعوه إلى الانتفاضة على الوضع القائم والانضمام إلى ثورة عارمة تحرره من ربقة العبودية وبراثين الاحتلال؟ .

أما قطاعا الصناعة والخدمات، فإن الفرق بين دخل الفرد الجزائري والأوروبي فقد كان شاسعا فمعدل الأجر السنوي الأوروبي في القطاعين كان 6000 دينار (أي 600000فرنك فرنسي قديم) وبالنسبة للعامل الجزائري 1500 دينار (أي 150000 فرنك فرنسي قديم) فقط[2]، وبذلك يتضح المستوى الحقيقي للجزائريين في معيشتهم ودخلهم، وتبرز الصورة الحقيقية بكل أبعادها، فالمستعمر جعل من الجزائر مصدرا للمواد الأولية وسوقا لتصريف السلع الفرنسية، وجعل من الشعب الجزائري فريسة للاستغلال المنظم لمواد وقواعد لصالح الإقطاع الفرنسي المحلي والاحتكار الباريسي.

وبالنسبة للقروض المقدمة لتدعيم الصناعات الخفيفة فإن الإحصاءات سنة 195م، 4 تؤكد أن 92 % من القروض ذهبت للمؤسسات الصناعية الأوروبية البالغ عددها خمسة وستين ألف (65000) [3] بينما المؤسسات الجزائرية فلم تكن تحظى إلا بنسبة ضئيلة من إجمالي القروض.

وعلاوة على ذلك فليس للجزائريين هيئة تمثلهم في المجالس الإدارية للمؤسسات الاستعمارية فبالإضافة إلى الفوائد التي كانت تجنيها فرنسا من وراء ذلك [4]، وغنى الجزائر بالمعادن المختلفة وبطاقة إنتاجية غير محدودة، فإن هدفها هو تدمير البنية الاقتصادية التحتية حتى تجعل من هذا الشعب آلة في يدها بالنظر للمشاكل التي تحيط به من كل جانب، وإن قامت ببعض المنجزات كمد طرق السكك الحديدية وبناء السدود وإقامة المراكز الكهربائية والمدن الحديثة ...الخ، فإن ذلك لم يكن إلا لخدمة مصالح المستوطنين والدولة الفرنسية واستغلال إمكانات وخيرات الجزائر. وعلى سبيل المثال فإن المعادن المستخرجة كانت

1- جمال قنان، المرجع السابق، ص 210.

2- المرجع نفسه، ص 211.

3- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 373.

1 André moine, opcit, p18

تصدر كلها إلى فرنسا على شكل مواد خام، والإحصائيات الرسمية الصادرة سنة 1953م، والمبينة في هذا الجدول [1] تؤكد هذه الحقيقة:

المعادن	الإنتاج	التصدير
الحديد	3 322 000 طن	3 031 000 طن
الرصاص	11 800 طن	9 100 طن
الفوسفات	702 600 طن	562 000 طن
الفحم	295 000 طن	9 000 طن

والملاحظة تشير أن الصناعة في الجزائر [illegible] تقتصر على بعض الفروع للمصانع الفرنسية الضخمة، أو لبعض الصناعات التحويلية قصد تصفية المعادن من الأتربة والمواد العالقة بها. أما الصناعات التقليدية اليدوية التي كانت مزدهرة قبل الوجود الاستعماري، فقد انحطت بسبب فتح أسواق الاستيراد لمنتجات مصانعهم على نطاق واسع، وبالتالي تعرضها لمنافسة حادة في ظل غياب أدنى دعم لها. لم تكن الصناعة تمتص إلا نسبة ضئيلة من اليد العاملة الأهلية حوالي 7 %[2]، وهذا ما جعل البلاد زراعية بالدرجة الأولى.

أما عن التجارة الخارجية فنشير إلى أن الاقتصاد الوطني كان يسير بإدارة المستعمرين [illegible] حضورها لما مثل البضائع مثلا كان يقتصر على الموانئ الفرنسية، والاتحاد الجمركي مع فرنسا يفرض على الجزائر العزلة التامة عن العالم، ويستبعد أي منافسة أجنبية، وإن فرنسا وحدها تستهلك 78 % من صادرات الجزائر المتمثلة أساسا في منتجات زراعية ومواد أولية، وتمد الجزائر بـ 80 % من مواد مصنعة والباقي عبارة عن مواد غذائية مثل: القهوة، الشاي، والسكر... إلخ، وتوضح الإحصائيات الرسمية لسنة 1953م، طبيعة هذا التبادل فالصادرات الجزائرية كانت تفوق حجمها الواردات.

أما من ناحية القيمة فهي تنعكس كما هو موضح في هذا الجدول [3]:

	الصادرات	الواردات
الحجم	191.671.6 طن	617.665.2طن
القيمة	820.138 مليار فرنك فرنسي	694.202 مليار فرنك فرنسي

وهناك عامل اقتصادي مهم جعل التشبث أكثر بالجزائر كجزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي حسب زعمهم، ألا وهو اكتشاف البترول بالصحراء الجزائرية في نهاية الأربعينات من القرن العشرين

[1] [illegible] المرجع السابق، ص 51.
[2] مصطفى الأشرف [illegible] المرجع السابق، ص 51.
[3] المرجع نفسه، ص 51- 52.

وعلى الرغم من أن عمليات التنقيب في مرحلة ما قبل الثورة كانت جزئية؛ إلا أن الأبحاث أكدت أن الإنتاج السنوي سيصل إلى ثلاثة عشر مليون (13.000.000) طن عام 1960م، ليرتفع سنة 1970 م إلى خمسة وعشرين مليون (25.000.000) طن [1].

إضافة إلى أهمية البترول كثروة حيوية في الاقتصاد الفرنسي، الموقع الاستراتيجي الهام للجزائر وقربها أكثر من أوروبا وخاصة فرنسا، علمنا لماذا كان تشبث فرنسا بالجزائر شديدا،وبالتالي ندرك أن تحقيق الاستقلال لن يكون إلا بالقوة أي العمل المسلح، فالجزائر ظلت مركز القوة بالنسبة للاقتصاد الفرنسي بما كانت تقدمه من موارد طبيعية ضخمة وزراعية متنوعة دون مقابل، وأيدي عاملة رخيصة سخرت لخدمة الإقطاع الزراعي الواسع والمؤسسات الصناعية للمستوطنين بالجزائر، بل واستغلال طاقات الأهالي الجزائريين على الأراضي الفرنسية نفسها، ولهذا فإن اقتصاد الجزائر ظل ينهار تدريجيا بصورة مستمرة أمام تطور رؤوس الأموال الأجنبية، فتركزت أموال ضخمة في أيدي طبقة فرنسية برجوازية تتمتع بكل الامتيازات والحقوق، في حين بقي الأهالي المسلمون-الذين اعتبروا مواطنون من الدرجة الثانية-مطالبين بأداء العديد من الواجبات التي لا تنتهي.

وفي هذه الظروف كانت بداية التحضير لاندلاع الفاتح من نوفمبر1954م. فهل يمكن القول ان هذه الظروف كانت من أكبر العقبات التي استوجب على النظام السياسي والعسكري للثورة اجتيازها طيلة سنوات الثورة؟.

المبحث الخامس: المسألة الاجتماعية في الجزائر عشية اندلاع الثورة.

لا بد من النظر بتمعن في هذا المبحث لمعرفة بعض الجوانب من الحياة الاجتماعية للشعب الجزائري قبيل اندلاع الثورة التحريرية ولو بإيجاز، ومن ثمة يمكننا تحديد العلاقة بين الشعب والثورة، فهل الشعب هو الذي قام بالثورة؟ أم أن الثورة هي التي جرت الشعب واحتضنته إليها في إطار حركة تاريخية وتفاعل بين القوتين؟: قوة الثورة وقوة الشعب، وبالتالي تحديد مجريات الأحداث زمانيا ومكانيا وإيديولوجيا.

من المعلوم تاريخيا أن الجزائر جمعت على أديمها منذ 1830م حتى 1962م، أقواما بشرية متعددة الجنسيات واللغات، وهي من حثالة المجتمعات الأوربية، تمثلت في المتسولين والمتشردين والمغامرين والمجرمين والمحكوم عليهم بالسجن المؤبد وبالإعدام وغير المرغوب بقائهم نهائيا في إحدى الأرياف أو المدن الأوروبية، الأمر الذي تسبب في تشكيل مجموعة بشرية متميزة عن الشعب الجزائري والمحتل الفرنسي معا وهم عبارة عن مركب من العقد النفسية والنزاعات السياسية والمطامع الاقتصادية والمذهبية والأحقاد

---

1 مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق،ص 52.

البشرية، تجمع بينهم خصائص مشتركة مثل: الأنانية، الحقد، الكراهية، البغضاء... ضد مجموعة أو جنس لا ينتمي إلى مجموعتهم، وقد كان هدفهم المقدس هو جمع الثروة وتكوين طبقة ممتازة من الأسياد تتحكم في الجزائريين والفرنسيين معا، وكان أول ما قاموا به من بداية الاحتلال هو الاستيلاء على الأراضي الخصبة ليتحولوا بعد فترة زمنية إلى إقطاعيين كبار في الريف ورأسماليين احتكاريين في المدن، وهذا أحد الكتاب الفرنسيين يصف حالهم بإحدى المدن الجزائرية بقوله:" المهاجرون الفرنسيون الذين جاؤوا إلى مدينة الجلفة قدموا إليها في مشاهد لا يمكن نسيانها، أطفال في خرق بالية، و أقدام حافية في ذلك البرد القارس بعضهم يبيع الفطائر، والبعض الآخر يتسول...."[1]، هكذا إذن حال الأوروبيين الذين جاءوا لنشر الحضارة.

وهذا أحد كبار الضباط الفرنسيين الذين قادوا عملية الغزو سنة 1830م يصف الوجه الحقيقي لرسالة التمدين التي جاءت بها فرنسا ؟ فيقول :" وبما كان تمدينهم- أي الجزائريون- غير ممكن فيجب أن نحشدهم بعيدا مثل الحيوانات المتوحشة التي لا يتجاوز المساكن الآهلة يجب أن يبتعدوا إلى أعماق الصحراء حتى يتركوا الطريق لمنشآتنا العصرية ويرمى بهم إلى الأبد في أقاصي الرمال"[2].

وأصبح المجتمع الجزائري يعيش في معاناة كبيرة عميقة، وغدت البطالة والفقر والهجرة إحدى الظواهر الاجتماعية البارزة، وقد بينت إحدى الدراسات الاجتماعية أن حوالي سبعة ملايين جزائري تعيش تحت مستوى خط الفقر، حسب تقرير منظمة اليونسكو[3]، في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن العشرين. في الوقت الذي كانت فيه طبقة برجوازية أوروبية متخمة، وقد اتضحت هذه الفروقات الكبيرة من خلال الدخل الفردي بين المسلم الأهلي والمستوطن الأوروبي، ولكن المشكل الحق يتمثل في من ليس لهم عمل قار- أعني البطالة المقنعة- للدرجة أن الجزائري الذي يعمل هو بالتأكيد صاحب امتيازات خاصة أو هو من المحظوظين، وهناك إحصائيات تؤكد وجود مليون عاطل ريفي عن العمل عام 1954م،ولم تسجل هذه الإحصائيات سوى 12000 عامل زراعي دائم، يعملون مائة وثمانين (180) يوما في السنة على الأقل، أما البطالة المقنعة فقد كانت هي الأخرى موجودة وبأعداد معتبرة وهي متمثلة في المستخدمين غير الدائمين أو بالأحرى للعمال الزراعيين الموسميين الذين يشتغلون ثلاثة أشهر في السنة في أحسن الظروف[4]، وقد قدر عددهم ما بين 650.000 إلى 750.000[5].

---

[1] André moine, opcit, p19.

[2]- محمد الصالح الصديق: التعذيب ...، ص 21.

[3] - André moine, opcit, p19.

[4] جمال قنان: مرجع السابق، ص 211.

[5] شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1982، ص 132.

أما المناصب العليا فقد كانت حكرا على الأوروبيين وحدهم، بينما لم يصل الجزائريين إلا لوظائف التي تأتي في أدنى سلم الخدمات مثلا: عمال السكة الحديدية، حراس لضيعات المعمرين، عمال المحاجر والمناجم...الخ.

أما النساء فلم يكن لهن نصيب من العمل إلا كخادمات في بيوت الأوروبيين بالمدن أو في ضيعات المستوطنين بالريف، وكان الفرنسيون ينادونهن باسم "فاطمة" [1]، هو نسبة إلى السيدة فاطمة ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم كما ينادون الرجل باسم محمد نسبة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم ولكن المعنى قد حرف بمرور الزمن طبقا للخدمات التي كانت تقوم بها المرأة الجزائرية لدى المعمرين.

والحق انه لم يصل إلى مناصب في المؤسسات العامة سوى القليل النادر ممن كانت لهم علاقة خاصة بإدارة الاحتلال، أما الأغلبية الساحقة من الجزائريين القادرين على العمل، فقد كانوا يشتغلون في الأعمال الحرة [2] وهي أعمال بسيطة لا تزيد في أغلب الأحيان عن سد رمق العيش.

وإذا كانت هذه هي وضعية الرجال والنساء الأهالي المسلمين، فقد كان أطفال الأهالي الفئة الأكثر تهميشا في المجتمع، حيث كان عملهم محصورا في مسح الأحذية أو بيع الجرائد في المدن، بينما كانوا يعملون رعاة للمواشي لدى المعمرين أو لدى بعض الجزائريين المحظوظين في الأرياف.

إن هذه اللمحة السريعة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأهالي المسلمين في الجزائر إبان المرحلة الكولونيالية، يوضح جليا مستواهم السكني والصحي، حيث يلاحظ الانتشار المذهل للأحياء القصديرية على هامش المدن، ففي قسنطينة مثلا مازالت معالم أكبر الأحياء القصديرية ماثلة للعيان إلى مطلع الألفية الثالثة ويوضح ذلك " خط البؤس" le trait mésirable الذي يمتد من حي باردو إلى حي الصنوبر (حي الشالي chalet) حيث تسود الأكواخ القصديرية.

أما مدينة الجزائر وحدها فقد كان يحيط بها ما لا يقل عن ثمانية (8) أحياء قصديرية معدل سكان كل حي منها لا يقل عن خمسة آلاف (5000) نسمة، والأكواخ المنتشرة بشكل عشوائي مشيدة من الألواح القصديرية تتراوح مساحة كل كوخ ما بين عشرة متر مربع (10م^2) إلى خمسة عشرة متر مربع (15م^2)، ويضم كل كوخ ما لا يقل عن أربعة أو خمسة أشخاص، ولا يوجد بهذه الأحياء أدنى المرافق الصحية مثل المياه ودورات ومجاري المياه وقنوات الصرف او الكهرباء او مكان مخصص لوضع القمامة [3].

---

[1] André moine, opcit, p19.

[2] - Loc. cit

[3] جمال قنان، المرجع السابق، ص 212

هذا في المدن أما في الأرياف فالوضعية أسوأ كون الأكواخ تشيد من الطين وتسقف بمزيج من القش والطين [1]، أو بالقش وحده (الديس أو التبن)، وتأوي عادة أكثر من عشرة (10) أفراد لوجود نظام العائلة الكبرى، وكثيرا ما تسقط هذه الأكواخ على رؤوس أصحابها في موسم الشتاء الممطر ،ولاسيما عند تساقط الثلوج أو هبوب الرياح والعواصف العاتية، أما في فصل الصيف فغالبا ما تتعرض هذه الأكواخ إلى الاحتراق لأسباب كثيرة.

وفي هذه الظروف كيف يمكن للمرء أن يتصور أو يتوقع الحالة الصحية للأهالي المسلمين تبعا لسوء التغذية من جهة ولسوء المسكن من جهة أخرى ؟؟.

ويمكن الاستشهاد فيما ذهبنا إليه بلغة الأرقام على النحو الآتي:

أولا: انخفاض معدل الاستهلاك للفرد الجزائري من الحبوب من خمسة (5) قناطير عام 1870 إلى أربعة (4) قناطر عام 1900 إلى قنطارين ونصف (2.5) عام 1940 ثم إلى قنطارين (2) فقط عند بداية الخمسينات.

ثانيا: انخفاض استهلاك اللحوم بانخفاض عدد المواشي، وكل ذلك تسبب في ظهور الأوبئة والأمراض الفتاكة وأخطرها مرض السل الذي انتشر بصورة مذهلة غداة الحرب الكونية الثانية وقد حصد أرواح الآلاف من الجزائريين سنويا [2].

كما نسجل ظاهرة اجتماعية أخرى لا تقل أهمية عما سبقت الإشارة إليه ألا وهي التزايد الديمغرافي الهائل، فبعد أن كان عدد الجزائريين سنة 1926: 5.150.800 نسمة ارتفع سنة 1936 إلى : 6.201.100 نسمة، ووصل سنة 1954 إلى: 8.745.000 نسمة[3]، على الرغم من أن الحياة كانت بائسة كما مر بنا. ومن هنا يلاحظ المرء أنه بعد استرجاع السيادة الوطنية، أصبح الشعب الجزائري من أكثر الشعوب الفتية في العالم ، ولعل هذا ما يفسر جانب من جوانب قوة الثورة الجزائرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد سجلت في هذه المرحلة سلسلة من الهجرات الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، ففي الجناح الغربي من البلاد توجه العديد من العائلات التلمسانية والمعسكرية إلى المغرب الأقصى منذ سنة 1932م، بينما توجهت بعض القبائل من نواحي سطيف وبرج بوعريريج خاصة نحو تونس وسوريا منذ بداية 1937 [4].

1- جمال قنان: المرجع السابق، ص 212.

2- المرجع نفسه، ص 213.

3- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 371.

4- الجيلالي صاري ومحفوظ قداش: المرجع السابق، ص 50.

أما نحو أوروبا فقد ارتفعت الهجرة الجزائرية بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من سنة 1947 إلى سنة 1954 خاصة نحو فرنسا، حيث وصل عدد الذين اختاروا الاستقرار بها سنة 1947 بحثا عن لقمة العيش إلى 44900 مهاجر ليقفز هذا العدد سنة 1954 إلى 12064 2مهاجر [1].

أما فيما يتصل بالهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة – وإن كانت مسكنا إلى حين فقد ارتفعت هي الأخرى بشكل مذهل حيث انتقل عدد سكان المدن المسلمين من 722000 عام 1936 إلى حوالي 1600000 عام 1954، وتكدسوا في الأحياء القصديرية حتى لم يعودوا قادرين على إيجاد أي عمل لسد رمق الحياة [2].

وباستقرائنا للأوضاع السائدة يمكننا الوقوف على أسباب هذه الظاهرة الاجتماعية التي هي في الواقع لا تخرج عن إطار السياسة الفرنسية بما طبقته من تعسف واغتصاب للأراضي وإفلاس للقطاع الصناعي المحلي أمام المنافسة الأوروبية،والقهر السياسي للأهالي المسلمين طبقا للقوانين المنظمة للمجتمع الكولونيالي في الجزائر آنذاك مثل قانون الأهالي indigène وحيف البلديات المختلطة commune mixte والبلديات الأهلية commune indigène الرادعة وقانون الحجز الإداري والتجنيد الإجباري والمحاكم الاستثنائية [*] ، وتطبيق قاعدة معاقبة الجار بجريرة جاره كقانون الغابات ونحو ذلك من القوانين التعسفية الأخرى.

وفي هذا يقول الشيخ البشير الإبراهيمي (1889-1965) [*] :" أيها الإخوة الجزائريون الأبطال : لم تبق لكم فرنسا شيئا تخافون عليه، أو تداروها لأجله، ولم تبق لكم خيطا من الأمل تتعلقون به، الخافون

---

[1] – جمال قنان، المرجع السابق، ص 211.

[2] شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 133.

[*] المحاكم الاستثنائية: صدر قانون المحاكم الاستثنائية يوم 26 مارس 1902 والمقصود بها هو تلك الجهات القضائية العسكرية فهي تلك مؤقتة لم ترتق لمحاكم أو مجالس عسكرية تختص بمحاكمة أفراد القوات المسلحة، ولكن الغريب والأدهى في الأمر أن تمس هذه الأحكام والقوانين على الجنايات والجنح باعتبارها الطرف الذي يخل بالأمن والنظام العام للجيش والدولة مثلما حدث مع الأهالي الجزائريين indigène الذين اعتبروا مواطنين من الدرجة الثالثة لا يتمتعون بأدنى الحقوق، بل هم رعايا خاضعون للحكم العسكري حسب نظام البلديات الأهلية بالجنوب، وقد تم تطبيق الحكم العسكري أيضا حسب نظام البلديات المختلطة التي تنقسم إلى قسمين قسم مدني يطبق القوانين الفرنسية المعمول بها في باريس على المستوطنين، وقسم آخر عسكري يطبق القوانين العسكرية على الأهالي الجزائريين.

[*] – محمد البشير الإبراهيمي: من كبار العلماء المصلحين في الجزائر وخارجها بعلمه وسياسته وثقافته، ولد بسطيف من أسرة متفقهة، حفظ القرآن في سن مبكرة ودرس اللغة العربية وأصول الدين في المشرق، نسق جهوده مع الشيخ عبد الحميد بن باديس في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي سيكون نائب رئيس لها ثم رئيسا لها في ديسمبر 1942، شارك في عقد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936. نفي أثناء الحرب العالمية الثانية من قبل السلطات الفرنسية إلى مدينة آفلو (جنوب غرب الجزائر)، سجن عقب مجازر 08 ماي 1945، وأطلق سراحه سنة 1946، بعد الاستقلال عارض التوجه الاشتراكي الذي تبناه نظام الحكم فأودع السجن، ثم لم يطل به المقام طويلا حيث توفي يوم 22 ماي 1965. انظر بوالصفصاف وآخرون: المرجع السابق، ج1، ص ص 03، 06.

على أعراضكم وقد انتهكتها ؟ أم تخافون على الحرمة وقد استبحتها، لقد تركتكم فقراء تلتمسون قوت اليوم فلا تجدونه؟ أم تخافون على الأرض وحيوانها وقد أصبحتم فيها غرباء حفاة وجياعا، أسعدكم من يعمل فيها رقيقا زراعيا يباع معها ويشترى، وحظكم من خيرات بلادكم النظر بالعين والحسرة في النفس؟ أم تخافون على القصور وتسعة أعشاركم يأوون إلى الغيران كالحشرات والزواحف؟ أم تخافون على الدين؟ ويا ويلكم من الدين الذي لم تجاهدون في سبيله ويا ويل فرنسا من الإسلام، ابتلعت أوقافه وهدمت مساجده وأذلت رجاله..."[1] هكذا كانت معاملة السلطات الاستعمارية للشعب الجزائري فلا عرض قد صين ولا لقمة عيش محترمة، ولا مأوى يليق بكرامة الإنسان وحتى الدين لم يسلم من الأذى، حيث تم هدم بعض المساجد، أو تحويلها إلى كنائس أو كاتدرائيات، وتابعت سلطات الاحتلال علماء الدين وأمعنت في إذلالهم، ولم ينجوا من المتابعة أو القمع أحد منهم.

وهناك إحصائية وضعتها لجنة مساعدة ضحايا القمع" التابعة لحزب الشعب الجزائري في الفترة الممتدة من 1937م إلى 1951م، حيث جاءت فيها هذه الأرقام الرهيبة : 30232 معتقل حوكم منهم 14420 خمسة وعشرين (25) بالإعدام وحكم على اثنين وعشرين (22) بالسجن المؤبد، وخمسة وثمانون (85) جزائريا موقوفا ماتوا في السجن، مجموع الأحكام 11300 عاما سجنا، 2920 عاما حجزا في المعتقلات، و 3206 عاما أشغال شاقة و 5600 عاما حرمانا من الحقوق المدنية،و غرامات مالية تقدر بأكثر من ثلاثين مليار فرنك [2]، قد يبدو من الوهلة الأولى أن هذه الأرقام خيالية ولكن لا نستبعد ذلك إذ عرفنا أن مجازر الثامن ماي 1945 م وحدها قد حصدت أكثر من خمسة وأربعين ألف (45000) ضحية، فهل سيبقى بعد ذلك كله أمل في تحسين هذه الأوضاع عن طريق الإصلاحات أو عن طريق السياسة الإصلاحية؟ وعن هذا الواقع الأليم يتكلم أحد الذين عانوا تلك الظروف، وهو العقيد الحاج لخضر(1916-1998)(*) فيقول :" أمراض ملازمة لنا وفقر لا يغادر ساحتنا وجوع هو عنوان حياتنا والحل لهذا كله هو التفكير في استرجاع سيادة وطننا ..."[3]، نعم الحل كان في الثورة ، كان في العمل المسلح

1- محمد البشير الإبراهيمي: في قلب المعركة، ج1، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 17.

2 محمد الطيب العلوي: الشهيد زيغود يوسف القائد الشعبي المتواضع"، مجلة الذاكرة، ع5، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998، ص 55

(*) - هو الطاهر العبيدي المدعو " الحاج لخضر" من الثوار المخلصين الذين فجروا الثورة التحريرية وحملوا مشعل الحرية طيلة سنوات الثورة، ولد بولاية باتنة من أسرة فقيرة تعمل في الفلاحة، هاجر إلى فرنسا طلبا للرزق سنة 1939، وبدأ نشاطه مع رفقة العمال الجزائريين الذين كان قاسمهم المشترك المعاناة والإذلال،هذا التحسيس لإعلان الثورة بينه وبين مصطفى بن بولعيد سنة 1941 وبدأوا معا التخطيط وكلف الحاج لخضر بتحضير شامل للأسلحة لثورة أول نوفمبر 1954 كان على رأس الفوج الذي هاجم ثكنة باتنة ، قاد الولاية الأولى من (1956-1959) من صفاته أنه احترام النظام وطاعته والعمل بسرية تامة....

3 الحاج لخضر "العقيد": قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها، كتبها الطاهر جابري، شركة الشهاب، الجزائر، دون تاريخ، ص 17

فكما رأينا فالوضع الاجتماعي قد وصل إلى درجة كبيرة من المعاناة والتأزم، وبالتالي انفجار الجماهير الشعبية كان متوقعا في أي لحظة ضد ذلك الظلم الكبير المسلط على الأهالي الجزائريين بقسوة ضد النساء والرجال على حد سواء، بل وحتى الأطفال لم يسلموا من هذه السياسة الاستعمارية العنصرية ، التي كان هدفها الأول والأخير هو إبقاء الشعب الجزائري دائما مهمشا مستغلا من قبل فئة المستوطنين المالكة والمسيطرة على كل الامتيازات .

وخلاصة القول أن المجتمع الجزائري قد عانى الأمرين إبان الوجود الاستعماري الفرنسي: من الجهل والفقر، والمرض والتهميش، والعنصرية المقيتة، ولم يفلت من القبضة الحديدية التي كان يمسك بها الكولون رقاب الجزائريين إلا بعد اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر، التي أيقظت الجماهير الواسعة من سباتها العميق الذي سيطر عليها طوال قرن وربع قرن، فبدأت تلك الجماهير المهيضة الجوانح تتململ بالتدريج وتصنع في ومضات قليلة، ماردا جبارا زعزع أركان الصرح الاستعماري الكبير الذي طالما هيمن على الحياة الاجتماعية في بلاد المغرب العربي عامة، وفي الجزائر بوجه خاص.

المبحث السادس: المسألة الثقافية في الجزائر عشية اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م:

ظلت الحياة الثقافية في الجزائر منذ بداية الاحتلال تسير نحو الموت المؤكد خلال القرن التاسع عشر (19م)، نتيجة لسياسة الهدم والبناء التي انتهجتها سلطات الاحتلال منذ 1830م، ولكن مع مطلع القرن العشرين بدأت تسير بخطوات وئيدة نحو الإحياء والبعث من جديد، بفضل المجهودات المضنية التي بذلها بعض الوطنيين الجزائريين على مستويات متعددة، لإخراج البلاد من ظلام الجهل والأمية والإقصاء والتهميش، فأسسوا الجمعيات وأصدروا الصحف باللغتين العربية والفرنسية، وشيدوا المساجد وألقوا الدروس والمحاضرات العامة والخاصة، ولكن الأمية ظلت ضاربة أطنابها حتى استرجاع الاستقلال الوطني سنة 1962م، ولم يتزحزح الرقم المسجل منذ عقود عن مكانه، حيث كانت نسبة الأمية في الجزائر تقدر بـ94 %في عالم الرجال، وفي عالم المرأة أكثر من 98%[1] غداة استرجاع الاستقلال الوطني ، هذا بعد انتشار التعليم الفرنسي الرسمي والتعليم العربي الحر الذي اضطلعت بكل واحد منهما الإدارة الفرنسية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

وقد زاد من تدهور الحياة الثقافية الحرب الكونية الثانية، التي أتت على الأخضر واليابس وأغرقت معظم شعوب العالم في مستنقع الدم الذي أريق في بلدان كثيرة، لا ناقة لها في هذه الحرب ولا جمل. حيث جمد نشاط الجمعيات الأهلية الحرة التي كانت تسعى إلى إخراج الأمة من كابوس الجهل وشبح الأمية ،وإذا

---

[1] - أحمد مسامي : الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، دمشق، الجزائر، 2002، ص 412.

كما لا أملك إحصاءات ثابتة حول نسبة المتعلمين في كل سنة خلال تلك الحرب، فإن الأرقام التي سأشير إليها خلال سنة 1944م، من خلال هذا الجدول [1] ستوضح بجلاء النسبة البسيطة من المتعلمين الجزائريين —هذا مع الفروق الصارخة بين عدد السكان الجزائريين الأوروبيين، حيث كانت نسبة الأوروبيين تقدر بتسع % من مجموع السكان في الجزائر:

الصفة	عدد المتمدرسين	الميزانية	عدد المدارس
جزائريون	110.000	88مليون	699
أوروبيون	200.000	399مليون	1400

والملاحظ من خلال هذه الأرقام، هو التمييز العنصري الكبير بين الأغلبية الساحقة من أبناء الأهالي المسلمين، والأقلية من أبناء المستوطنين، حيث نجد معظم الميزانية المخصصة لقطاع التعليم في الطور الابتدائي تكاد تقتصر على أبناء المستوطنين وحدهم، بينما كانت النسبة المخصصة منها للأهالي لا تصل حتى إلى الربع، كما نلاحظ أيضا ذلك التناقض بين عدد المتمدرسين الذي يصل على مائتي ألف (200.000) من أبناء المستوطنين الذين يمثلون الأقلية من حيث العدد، بينما ينخفض العدد إلى حوالي النصف، مئة وعشرة آلاف (110.000) جزائري متمدرس فقط ، وهم الذين يمثلون الأغلبية الساحقة التي تعيش على هذه الأرض منذ الأزل، ولكنهم آخر المستفيدين من التعليم.

وإحصاء سنة 1954م، يبين أن هناك قرابة مليوني طفل جزائري هم في سن الدراسة من ستة إلى أربعة عشر (6 -14) سنة، ولكن المدرسة الفرنسية لم تستقبل منهم سوى نسبة قليلة جدا، حيث نجد 91,2 %منهم في حالة أمية كاملة أي 1824000 ، والمهم أن نسبة الأطفال المسلمين المتمدرسين لم تتجاوز في أغلب الأحيان 6%، ولكن الحكومة الفرنسية زعمت في تقرير لها سنة 1955م، أن النسبة قد بلغت 20 [2] بينما إحصائية سنة 1954م، تفند ذلك فكيف يقفز المتمدرسون من 6% إلى 20% خلال سنة واحدة فقط؟ وقد كان جملة الذين يحسنون الكتابة والقراءة باللغة العربية سنة 1954م، يقدر بـــ مائتين واثنين وأربعين ألف (242.000) نسمة وباللغة الفرنسية أربع مائة وواحد أربعون ألف وثلاثمائة وأربع وخمسين (441.354) نسمة فقط[3].

ولا شك أن ذلك يرجع بالدرجة الأولى، إلى خوف المحتل من رفع المستوى الفكري في المجتمع الجزائري، لأنه كان يدرك مدى أهمية التعليم في إيقاظ الحس الوطني والمشاعر القومية والإنسانية ضد الظلم والاحتلال لدى المسلمين الجزائريين، ولذلك فقد كانت السياسة الفرنسية تقوم على مبدأ التجهيل والأمية

---

[1] المصدر نفسه، ص403.

[2] Marcel Egretaut, réalité de la nation Algérien, Edition Social, Paris, 1957, p138.

[3] جمال قنان، المرجع السابق، ص 213، وعمار بوحوش، المرجع السابق، ص 374

2000000 ← %100
س ← %91.2
س = 91.2x2000000 / 100 = 1824000

في الجزائر منذ بداية الاحتلال، وحتى القلة القليلة التي حظيت بشيء من التعليم الفرنسي، كان التعامل معها يتم على أساس صفة الأهلي، الذي لا يتمتع بحقوق المواطنة[1]،ولذلك فقد أدرك أولئك التلاميذ في وقت مبكر ،فساد منطق المساواة في الحرية والعدالة والأخوة التي كانت فرنسا الديمقراطية تريد نشرها، فكثيرا ما وجدوا تناقضا واضحا بين ما كانوا يتلقونه كدروس نظرية عن التاريخ المجيد لفرنسا والثورة الفرنسية وبين ما يجدونه في واقعهم الأليم من تمييز وفقر ومعاناة.

وإذا كان هذا حال التعليم الابتدائي لدى أبناء الأهالي، فإن التعليم الثانوي بالنسبة لهؤلاء يكاد يكون مجرد حلم يراودهم بعد نهاية المرحلة الابتدائية، إذ لم يكن يتجاوز عدد الذين وصلوا إلى هذا الطور سنة 1954م، 6260 تلميذ فقط، أما التعليم العالي فلم يستقبل في هذه السنة سوى قرابة ستمائة (600) طالب من الأهالي [2]، والجدولين الآتيين يبينان لنا بصورة جلية التباين بين عدد المستوطنين والأهالي في التعليمين الثانوي والجامعي خلال الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين[3]:

السنة الدراسية	عدد الأوروبيين		عدد الأهالي	
	في التعليم الثانوي	في التعليم الجامعي	في التعليم الثانوي	في التعليم الجامعي
1939 1940	16771	1777	1358	89
1943 1944	16457	3287	1209	8
1949-1950	20658	4280	2734	306

السنة	عدد الطلبة الأهالي في التعليم العالي
1941	142
1950	360
1951	386
1952	442
1953	572
1954	513
1955	584

[1]- نجم الدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور عبد الكريم بوالصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000-2004،ص 24.

[2]- Charles Robert Ageron, les Algériens Musulmans et la France .P 36.

[3]- أحمد مهساس: المصدر السابق،ص ص 405-406.

أما نوع التعليم الذي كان يجب أن يخصص للأهالي فبطبيعة الحال ليس ذلك الذي يجعل منهم مثقفين أو إطارات تشغل مناصب -مهما كانت درجتها- في المؤسسات الاستعمارية، وإنما هو التعليم الذي لا يكاد يسمح لهم بقراءة الأحرف، وفك رموز المفردات الضرورية لحياتهم اليومية، بالإضافة إلى تعلم بعض الحرف كالحدادة والنجارة والبناء... وغيرها من الأعمال التي تتطلب المجهود العضلي ليكونوا في مستوى خدمة الطبقة الكولونيالية البرجوازية التي تحتكر مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ومن خلال هذه الإحصاءات [1] يتضح عدد الطلبة المسلمين في التخصصات المختلفة بالجامعة خلال سنة 1954م:

التخصص	عدد الطلبة الأوروبيين	عدد الطلبة المسلمين	مجموع الطلبة	النسبة المئوية للطلبة المسلمين
الحقوق	1528	179	1707	%10.48
الطب	714	110	824	%13.34
الصيدلة	69	34	403	%8.43
الأدب	1175	172	1347	%12.76
العلوم	762	06	768	%0.78
المجموع	4548	501	5049	%09.92

والملاحظ من خلال هذه الإحصاءات انه كان هناك تفاوت كبير بين عدد الطلبة الأهالي والأوروبيين، لاسيما في تخصص العلوم والصيدلة ويليها فرع الحقوق، إذ تنخفض النسبة في شعبة العلوم إلى أقل من 01% أما في الصيدلة فهي نسبة متدنية أيضا تقدر بـ 8.43% وفي بقية الشعب مجتمعة والمتمثلة في الحقوق والأدب والطب فإنها لا تتجاوز 12.19%، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حقيقة تاريخية مفادها إبعاد الأهالي عن مختلف العلوم التي تساعدهم على التطور والنهوض من كبوتهم الطويلة التي أصيبوا بها من جراء المد الاستعماري الفرنسي، الذي ناء بكلكله على البلاد منذ سنة1830م.

أما إذا انتقلنا إلى التعليم التقني والمهني فإننا نسجل الأرقام الآتية [2]، في التعليم الزراعي:

المؤسسات التعليمية	الأوربيون	الجزائريون	المجموع	النسبة المئوية
المدرسة الوطنية للزراعة	74	0	74	%0
المدرسة الجهوية لسيدي بلعباس	72	03	75	%04

1 شارل روبير أجيرون: المرجع السابق،ص 175.

2 - أحمد مسلم: المصدر السابق،ص 407.

المدارس الزراعية (سكيكدة ، عين تيموشنت، قالمة)	103	26	129	%20.15
مراكز التكوين الفلاحي	11	43	54	%79.62
المدارس الزراعية	116	05	121	%04.13
المجموع	376	77	453	%16.99

وأهم ملاحظة نسجلها في هذا الجدول هي عدم وجود أي جزائري في المدرسة الوطنية للزراعة، أما أعلى نسبة للطلبة الأهالي فنجدها في مراكز التكوين الفلاحي، ونحن لا نستغرب ذلك إذا علمنا أن نسبة هائلة من مجموع الشعب الجزائري، كانت تشتغل في القطاع الفلاحي كخماسين او أجراء يوميين لدى كبار الملاك المستوطنين، وبأجور زهيدة لا تسد أحيانا رمق العيش، ولهذا فإن تأهيلهم للخدمة في تلك الأراضي كانت حتمية بالنسبة للاقتصاد الكولونيالي.

هذا وعلى العموم، فإن التعليم التقني بصفة عامة لا يزيد عن خمسمائة (500) طالب مقارنة بالتعليم الجامعي، الذي وصل فيه عدد الطلبة سنة 1954م، إلى 5049 طالب من الأوروبيين والجزائريين معا. والحق أن السياسة الفرنسية قد حققت في هذا المجال بعض أهدافها حيث تركت فئات الشعب العريضة، لاسيما في الأوساط الريفية تغوص وتسبح في ظلام دامس [1]، ولكن مع ذلك فإن الشعب الجزائري ظل متمسكا بهويته وأصالته على الرغم من سياسات التجهيل التي دامت عشرات العقود من الزمن.

وقد كان للجمعيات والنوادي والمساجد والصحف الوطنية التي تأسست في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين خاصة، بعض الأثر في إحداث يقظة فكرية عامة مست الأوساط الشعبية [2].

وقد كان لجمعية العلماء المسلمين في هذا كله الباع الطويل، حيث كونت حركة ثقافية نشطة ونشرت التعليم العربي في المدارس والمساجد والنوادي وفي المحاضرات العامة، على نطاق واسع في أوساط الأهالي.

وقد ركزت الجمعية في نشاطها على بناء المدارس الحرة، والتي بلغت عشية اندلاع الثورة سنة 1954م، حوالي مائة وخمسين (150) مدرسة بمعدل قسمين لكل منها [3]، وعدد معتبر من المساجد لا نملك حتى الآن أرقاما دقيقة عنها، وأصدرت الصحف من جرائد ومجلات أعطت بعدا ثقافيا وحضاريا للشعب الجزائري ودافعت عن هويته بقوة الحجة ووضوح البرهان، وحاربت الطرقيين المنحرفين

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 61.
[2] الطاهر عمري: المرجع السابق، ص 316.
[3] المرجع نفسه، ص 319.

والمشعوذين الذين كانوا يسبحون في فلك الإدارة الاستعمارية التي حركتهم كبيادق ضمن خططها الهادم الذي استهدف الهوية العربية الإسلامية للأمة، خاصة وقد أدركت أن الدين الإسلامي ليس مجرد معتقد ديني كما هو الحال بالنسبة للأديان الأخرى، بل إنه ملازم للحياة الشخصية والاجتماعية وحتى السياسية ومن هذا المنطلق كان حصارها المفروض على الدين الإسلامي شديدا[*].

ولهذا فإننا نجد في القانون الأساسي لجمعية التربية والتعليم التي أسسها المفكر عبد الحميد بن باديس سنة 1930م -وعيا كبيرا بالتحديات التي سيواجهها العلماء في سبيل نشر حركة إصلاحية قائمة على أسس متينة، حيث ورد فيه:" **إن غرضنا من الوجهة التربوية، هو تربية أبناء المسلمين وبناتهم تربية إسلامية بالمحافظة على دينهم ولغتهم وشخصيتهم. ومن الوجهة التعليمية تثقيف أفكارهم ....**"[1].

وفعلا فقد ساهمت الجمعية مساهمة فعالة في إحياء الثقافة العربية الإسلامية عن طريق التربية والتعليم اللذين كانا منهجها الأول في التغيير، وتمكنت من تكوين نخبة وطنية متشبعة بقيم الدين الاسلامي الحنيف، والمبادئ الوطنية بعيدا عن البدع والخرافات وأفكار التغريب والفرنسة.

وخلاصة القول أن مجال الثقافة كان منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر ميدانا خصبا لتكريس الفكر الاستعماري وطمس مقومات الشخصية الوطنية للشعب الجزائري، ولم ينهض من كبوته إلا مع التباشير الأولى للقرن العشرين، ولهذا فإن الوضع الثقافي قبيل اندلاع الثورة لم يكن أفضل من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عانت منه الأمة قاطبة ردحا من الزمان، مما يفسر تعدد الأسباب والدواعي التي جعلت الشعب الجزائري يهب عن بكرة أبيه في وثبة واحدة للثورة على الواقع الأليم الذي كرسته السياسة الاستعمارية منذ قرن وربع قرن من الزمن، واستطاعت ثورة الفاتح من نوفمبر أن تغير تلك المأساة الوطنية إلى واقع مشرق بفضل حكمة قادتها وإرادة الشعب في الالتفاف حولها.

ومما سبق عرضه وتحليله في هذا الفصل نخلص إلى القول أن الحرب الكونية الثانية قد أحدثت تغييرات جوهرية في كثير من بلدان العالم، طالت كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد العالمي، وأدت إلى اختلال موازين القوى بظهور دول جديدة تزعمت العالم وأخرى تراجعت مكانتها إلى الخلف ،وخاصة الدول الاستعمارية التقليدية مثل: بريطانيا وفرنسا على سبيل المثال، مما أدى إلى انتشار الحركات التحررية واستقلال بعض البلدان، وبقيت بلدان أخرى تشق طريقها نحو الاستقلال.

---

[*]- كانت أولى خطوات المشروع الاستعماري لمحاربة الدين الإسلامي قد تمثلت في تهديم بعض المساجد والاستيلاء على الأوقاف الإسلامية وكذلك تحويل بعضها إلى كنائس أو كاتدرائيات وغلق بعض الزوايا الدينية والصوفية، بالإضافة إلى تحويل المراكز الثقافية إلى معاهد للثقافة الفرنسية...، إلى غير ذلك من الإجراءات التي طبقتها إدارة الاحتلال.

[1] الطاهر عمري: المرجع السابق، ص318.

ففي المغرب العربي نجد تونس قد تبنت أسلوبا جديدا في النضال بدءا من سنة 1949م، وهو سياسة خذ وطالب التي أعلنها أهم حزب في البلاد "الحزب الدستوري الجديد" بزعامة الحبيب بورقيبة أما الحركة الوطنية في المغرب الأقصى فإن أهم ما ميزها، هو التفاف الجماهير الشعبية حول السلطان محمد الخامس، الذي وقف إلى جانب حزب الاستقلال في مطلبه الأول، وهو استرجاع الاستقلال الوطني للشعب المغربي، وتسارع وتيرة الأحداث بهذين البلدين مما أدى إلى قيام المقاومة المسلحة فيهما مع مطلع الخمسينات من القرن العشرين، ثم استقلالهما في سنة واحدة وفي شهر واحد[*]، وبالنسبة للمملكة الليبية فقد كانت هي أول بلد عربي يستفيد من تلك التحولات العالمية، التي أحدثتها الحرب، إذ تمكنت من الحصول على دعم دولي، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1949م، بمنحها الاستقلال الكامل في أجل أقصاه بداية سنة 1952م.

أما الجزائر فقد شهدت أثناء الحرب الكونية الثانية نهبا منظما لإمكاناتها المادية وطاقاتها البشرية مما أدى إلى انهيار اقتصادها وانتشار السوق السوداء والمجاعات والأوبئة الفتاكة فيها، وأهم ما ميز الساحة السياسية بها هو ذلك النشاط المستمر والحضور القوي لمختلف التيارات الوطنية، التي وحدت مطالبها في بيان الشعب الجزائري الصادر يوم 10 فيفري 1943م، بزعامة السيد فرحات عباس على الرغم من تضييق الخناق الذي تعرضت له واعتقال الزعماء والمناضلين الوطنيين، وسجنهم.

ولم يكن مجرى الأحداث في الجزائر يشبه ما حدث في بقية البلدان المغاربية، وإنما كان أشبه ما يكون بالمعارك الدامية التي دارت رحاها في جبهات القتال بأوروبا، ولكن ضد شعب أعزل من السلاح...عشرات الآلاف من القتلى والجرحى... عشرات القرى والمداشر هامت عن بكرة أبيها...انتهاكات واعتداءات أخلاقية ارتكبت في حق الأبرياء، جزاء الأمة في انقاذ فرنسا من الخراب المدمر كان جزاء سنمار، إنها مجازر الثامن ماي 1945 م الرهيبة، التي وضعت حدا لسياسة أنصاف الحلول وبداية مرحلة جديدة قوامها ما اخذ بالقوة لا يسترد إلا بمثلها، مراجعات عامة لسياسة الأحزاب الوطنية وأعمالها ومناهجها وتطورات حاسمة في أنظمتها وهياكلها ...من مدارس ابتدائية إلى معاهد عليا إلى لهجة قوية في كتابات العلماء وخطابهم العام، من المحادية لتنظيم الانتخابات إلى حزب وطني يطالب بجمهورية جزائرية (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) من حزب محظور إلى حزب وطني (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) من تنظيمين تنظيم شرعي سياسي وتنظيم عسكري سري إلى جبهة وجيش وطني.

الأحداث تتطور بسرعة اتجاه الانفجار...لم يعد هناك وقت متسع للانتظار، كل التنظيمات السياسية والثقافية تنتهي إلى طريق مسدود على المستوى المنظور، وفي السرية كان يجري ما لم يكن في

---

[*] حصل كل من المغرب وتونس على استقلالهما المغرب يوم 02 مارس 1956 وتونس يوم 20 مارس 1956.

الحسبان: تنظيم سياسي جديد اسمه اللجنة الثورية للوحدة والعمل بمنطق بخطوات سريعة، ولكنها خطوات ثابتة ، يعقد بضع اجتماعات متتالية تنتهي في آخرها إلى توقيع العهد وتحديد الموعد، الفاتح من نوفمبر 1954 م، اجتماع الأمة كلها- والأمة لا تجتمع على ضلال تنطلق الشرارة الأولى على مساحات شاسعة من الوطن، فاق انفجارها بركان فوجي ياما الياباني ، عندئذ يسدل الستار على الفصل الأول من مسرحية طويلة احكم عقدها الاستعمار واتقنت أدوارها الوطنيون.

الفصل الثاني

الفصل الثاني :تطور الثورة التحريرية الجزائرية ومؤسساتها السياسية والعسكرية

المبحث الأول: اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر

المبحث الثاني : هجومات الشمال القسنطيني **20** أوت **1955**م

المبحث الثالث: مؤتمر الصومام **20** أوت **1956**م

المبحث الرابع : إضراب الثمانية أيام **28** جانفي-**04** فيفري **1957**م

المبحث الخامس : مظاهرات ديسمبر **1960**م والذهاب إلى المفاوضات

المبحث السادس: الوفد الخارجي و لجنة التنسيق والتنفيذ(**C.C.E**)

المبحث السابع: المجلس الوطني للثورة الجزائرية (**C.N.R.A**) و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (**G.P.R.A**)

الفصل الثاني :تطور الثورة التحريرية الجزائرية ومؤسساتها السياسية والعسكرية:

وصلت الحركة الوطنية الجزائرية سنة 1954م، إلى طريق مسدود بسبب الأزمة التي أوقعها فيها صراع بعض الزعامات السياسية (*) ، فكان إعلان الثورة هو المخرج الوحيد، وذلك بعد توجه العناصر الثورية إلى تفجير الثورة، خاصة مع ملاءمة الظروف الدولية والإقليمية وحتى الداخلية. وقد تشكل هذا الاتجاه من مجموعة من الشباب المتحمس المناضل والواعي بخيار الكفاح المسلح، الذين كانوا النواة الأولى للمنظمة السرية(**)، والذين كانوا يؤمنون بأن استمرار الأزمة معناه الحكم على مستقبل الشعب الجزائري ومصيره لأن العالم كان يتغير بوتيرة سريعة في اتجاه تحرر الشعوب ونهضتها، لذلك فإن الثورة الجزائرية اعتمدت على العمل المسلح أو الحرب كوسيلة وليست هدف، لأن الهدف أسمى وأنبل.

لقد أظهرت الثورة منذ اندلاعها بأنها حركة منظمة وواعية، وليست عملا فوضويا وتخريبا وعشوائيا يائسا، فأذاعت بيانها الأول، الذي أعلنت فيه للعالم أهدافها ووسائلها الشرعية، كما أذاعت البيان الذي عرفت فيه جيش التحرير الوطني وأهدافه وسبل كفاحه. وبعد ذلك دعمت نفسها بهياكل ومؤسسات فعالة، تضمن لها الاستمرار والنجاح، وأنجزت مهمات عسكرية وسياسية على المستويين الداخلي والخارجي، في غاية من الأهمية والدقة والوضوح.

نعم لقد كانت الحرب مفروضة على الجزائريين، لأن إدارة الاحتلال رفضت اليد الممدودة من قبل قيادة الثورة، التي رفعت شعار التفاوض والحوار والتفاهم بالطرق السلمية منذ البداية، لكن الطرف الآخر لم يكن متجاوبا معها، مما أدى إلى إطالة عمر الحرب التي استمرت إلى غاية 19مارس 1962م.

المبحث الأول: اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر:

تعرّف الثورة بأنها تغيير جوهري مفاجئ في الأوضاع الاجتماعية والسياسية للدولة، وبالتالي تخرج على النظام المألوف، و لا تخلوا عادة من العنف، وتختلف الثورة في معناها ومضمونها وأهدافها عن الانقلاب، الذي يسعى إلى مجرد قلب لنظام الحكم واحلال سلطة محل أخرى، والثورة الحقيقية هي التي تنبعث من الشعب، وتعبر عن ميوله ورغباته، وإن دبرها وقادها أشخاص معينون، وهي أنواع[1]:

ثورة سياسية تنشد الحرية، وثورة اجتماعية تنادي بالمساواة. وقد تهدف أحيانا إلى تحقيق الجانبين معا، وترى أن المساواة السياسية لابد أن تقوم على أساس من المساواة الاقتصادية. والثورة هي وسيلة ناجعة من

(*) المقصود هنا أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية صيف 1954م.

(**) - ونذكر من بينهم حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة ومصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف والعربي بن مهيدي وديدوش مراد ورابح بيطاط وسليمان بوجمعة وغيرهم

[1] أحمد منور: "الرأي العام الفرنسي والثورة الجزائرية". قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، تحت إشراف أ.د. عبد الكريم بوصفصاف، 2006.

وسائل التقدم وضرب من حتمية التاريخ التي تحقق الحرية والعدل والمساواة، وصورة من صور التطور الإنساني على الرغم مما يصحبها من عنف.ومن الثورات ما لا مناص منه ولا سبيل إلى درئه، والمهم أن تعالج بحكمة وأن تستمسك بأهدافها إلى النهاية وأفدح شيء فيها أن يطرأ عليها تحول معكوس، فتصبح دكتاتورية وهي تنادي بالحرية أو إقطاعية وهي تعني المساواة[1].

وكانت أمريكا المنطلق الأول للفكر الثوري الحديث، الذي تجلى وأنتج الثورة الأمريكية سنة 1776م،وكانت الثورة الفرنسية المنطلق الثاني الذي أنتج الثورة الكبرى سنة 1789م وبعدها ثورات أوروبا سنوات 1830م و 1848م ثم الثورة السوفيانية سنة 1917م، والتي أنتجت الفكر الثوري الماركسي اللينيني، كإيديولوجية عالمية للشعوب المعادية للإمبريالية الغربية ولقد مر هذا الفكر الثوري بعدة تطورات، حتى تعددت مدارسه وإيديولوجياته وقاداته فاختلفت التعاريف والمفاهيم.

وقد عرف الفيلسوف الفرنسي بوردو Bordeaux الثورة على النحو الآتي [2] :" إن الثورة كواقع، حدث محصور في فترة من الزمن، فهي تدع المجتمع ينظم نفسه تبعا للتبدلات المتحققة، بعد أن تصل لأهدافها ويستتب الأمن والهدوء، أما الثورة كفكرة فهي قوة لا تنضب ديناميكيتها في إطار ملموس وهي مطلب مغروس في قلب الإنسان يغذيه باستمرار على مقارنة التحرر الذي نَعُدُّ به فكرة الثورة، كواقع تاريخي نكرسها، والتي غالبا ما تكون وهمية".

هذا التعريف يحاول التفريق بين الثورة كحدث أو كواقع والثورة كفكرة، حيث نفهم أنه من المفروض أن تتجسد الفكرة في شكل واقع وإذا لم يتحقق ذلك فهي وهم وسراب.

ويذهب علماء الاجتماع والسياسة في القرن العشرين إلى تعريف الثورة بأنها تغيير مفاجئ وسريع وعنيف، يشمل القانون الرسمي للمجتمع أو الدستور ونظام القيم التي يمثلها، ووضع نظام آخر، ويفرقون بين عدة أنواع من الثورات، فهنالك الثورة السياسية التي تُغيِّرُ فيها الطبقة الحاكمة ونظام الحكم، والثورة الاقتصادية التي يغير فيها النظام الاقتصادي بعنف، والثورة الدينية والقومية. أما الثورة التي تحاول أن تغير كل النظم وكل القيم فسميت بالثورة الكلية.

والثورة إنما هي قضاء على النظام الاجتماعي والسياسي، وليس القضاء على الجماعة التي تسيره لتحل جماعة أخرى لأن ذلك انقلاب، ولكن ليحل محله نظام اجتماعي وديني وسياسي جديد [3].

فالتعريفان الأخيران جد متقاربان جدا خاصة في السرعة والفجائية وتغيير النظم التي كانت سائدة.

1- الدكتور ابراهيم مذكور، ونخبة من الأساتذة العرب : **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر : 1975م، ص 205.
2- جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية** ، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 1991 ص 39.
3- عمر طالبي، **في مفهوم الثورة والنقد الثوري**، مجلة الأصالة ، العدد 74/73، سبتمبر / أكتوبر 1979م، ص ص 45-46.

انطلاقا من هذه التعاريف كلها، فإن ما حدث في الجزائر ابتداء من أول نوفمبر 1954م إلى سنة 1962م، هو حرب وثورة وطنية سياسية اجتماعية، بل وحضارية لأنها تستهدف استرجاع الأرض وحرية الإنسان وسيادته على ثرواته الوطنية، قامت بها جميع الفئات الاجتماعية في الريف ثم انحدرت إلى المدينة، من أجل التحرر من الظلم والاستعباد الذي فرضه النظام الإقطاعي والنظام الليبرالي المتوحش. وهي ثورة سياسية لأنها تهدف إلى إقامة دولة جديدة في الجزائر بدل الدولة الاستعمارية، وتتميز عنها في القيم الدينية والثقافية واللغوية، كما حددها بيان أول نوفمبر" دولة ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية".

أولا: بيان أول نوفمبر 1954م وأهداف الثورة الجزائرية:

يمثل بيان الفاتح من نوفمبر 1954م، أول وثيقة للثورة الجزائرية، ويعد أهم وثيقة من وثائق الجزائر الحديثة فقد حمل روح الثورة الجزائرية وأبعادها الوطنية والعالمية والإنسانية، وكانت له دلالة لا تقل أهمية عن بيان إعلان تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يفوقه في القوة والدلالة [1].

فيمكن للدارس أن يقسم محتواه إلى الأفكار التالية:

أسباب ودوافع إعلان الثورة:

ويحددها في النقاط الآتية[2]:

- إدراك الحركة الوطنية للهدف الأخير من مسيرتها النضالية.
- اتحاد الشعب حول قضية الحرية والاستقلال.
- تعليق الأمل على انفراج الوضع الدولي، وملاءمته لحل المشاكل الإقليمية، كالقضية الجزائرية.
- السند الدبلوماسي، وخاصة من طرف الإخوة العرب والمسلمين الذين لن يبخلوا لدعم الكفاح الجزائري.
- فشل الحركة الوطنية بسبب الصراعات الشخصية بين القيادات القديمة والقيادات الشابة.
- تصميم نخبة من المناضلين الواعين على إخراج الحركة الوطنية من مأزق صراع الأشخاص، ودفعها نحو العمل الثوري على غرار المغاربة والتونسيين.
- رفض الاستعمار إعطاء الشعب الجزائري أدنى حرية بالوسائل السلمية.

ثانيا/ برنامج جبهة التحرير الوطني:

بعد عرض أسباب الانتقال إلى العمل الثوري يعرض البيان اسم الحركة التي ستقود المعركة الحقيقية وهو جبهة التحرير الوطني، هذه الجبهة التي ستكون مفتوحة لجميع الوطنيين الجزائريين من جميع الطبقات.

---

[1] - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 122.
[2] - بيان أول نوفمبر 1954م.

الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية لتنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر [1]، ثم ينتقل أصحاب البيان إلى عرض البرنامج السياسي لهذه الجبهة حيث جاء فيه [2]:

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية :

1. التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي، والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
2. تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية :

- تدويل القضية الجزائرية.

تحقيق وحدة شمال أفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي. ومعنى ذلك توحيد بلدان المغرب الكبير، لأن بلدان شمال إفريقيا يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وهو هدف قديم لدى المناضلين الجزائريين ظلوا يتمسكون به حتى قيام ثورة الفتح من نوفمبر 1954م، ولم يتخلوا عنه، بل فقد حاولوا تجسيده سياسيا وعسكريا للكفاح ضد الاحتلال الأجنبي .

- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وبعد عرض الأهداف يعرض البيان وسائل الكفاح، حيث يقر بأن الكفاح سيكون بجميع الوسائل حتى تحقيق الهدف [3].

---

1 - بيان أول نوفمبر، مرجع سابق.

2 - المرجع نفسه.

(3) - ***شروط التفاوض مع السلطات الفرنسية:***

تضمن البيان شروط وتعهدات لفتح تفاوض مع السلطات الفرنسية تجنبا لإراقة الدماء ورغبة في تحقيق السلم إن اعترفت هذه السلطة الاستعمارية بحق الشعوب التي تستعمرها في تقرير مصيرها بنفسها. وهذه الشروط والتعهدات هي:

1/ الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري. 2/ فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ. 3/ خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة وفي المقابل:

- فإن جميع المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية، والمحصل عليها بنزاهة ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات. - جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية، ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات. - تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

وهكذا وضع البيان وثيقة مشرفة للتفاوض مع فرنسا، إن أرادت الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.

ثالثا/ دعوة الشعب إلى الانضمام لجبهة التحرير الوطني:

وفي هذا الجزء الأخير توجه أعضاء لجنة الستة بنداء إلى الشعب الجزائري يدعونه فيه للانضمام لمسعى الكفاح الوطني [1].

وهكذا قررت هذه الطليعة الثورية الخروج من عقم النضال السياسي والدخول مباشرة في المقاومة المسلحة كحل وحيد للتخلص من الاستعمار.

فقد كانت الثورات دائما من صنع الطلائع، التي تمهد وتقرر ثم تخطط وتجر الجماهير بالتدريج إلى أن تقتنع بالفكرة، عندها يكون التبني والاحتضان اللذان لابد منهما لتحقيق النصر، وهذا ما كانت عليه الثورة الجزائرية، حيث أنار بيان أول نوفمبر الطريق للمناضلين والجماهير الشعبية لاحتضان الثورة، ذلك أن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.

فقرر هؤلاء المناضلون الوطنيون الواعون، التوجه نحو تفجير الكفاح الثوري المسلح خاصة وأن الظروف الدولية والإقليمية كانت ملائمة للقيام بذلك.

وصفوة القول أن النخبة الوطنية التي أدركت عقم النضال السياسي لاسترجاع الاستقلال الوطني، قد وضعت لذلك الاختيار كل التنظيمات والترتيبات اللازمة لإنجاح الكفاح المسلح، بوضع القواعد والأسس الشعبية المتينة، قبل اللجوء إلى إعلان الحرب، ولذلك نجحت الثورة على الرغم من قلة إمكاناتها المادية والخبرات العسكرية في الميدان.

المبحث الثاني: هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م:

ظهرت في صيف 1955م، معالم سياسة النواة الجديدة للثورة الجزائرية، بعد اتصالات تمت بين عدد من قادة الولايات (الثانية والثالثة والخامسة)، وبعد تلقي قائد الولاية الثانية زيغود يوسف، رسالة من قائد الولاية الأولى الذي تولى قيادة الثورة في الأوراس، بعد إلقاء القبض على قائدها الأصلي مصطفى بن بولعيد، يطلب فيها من زيغود يوسف أن يقوم بعمل ما" لتخفيف الضغط الاستعماري المفروض" على الأوراس منذ اندلاع الثورة، وهكذا وجد قائد الولاية الثانية نفسه مضطرا إلى القيام بمبادرات وعدم انتظار الكثير من قادة الثورة الأصليين وشرع في التنسيق مع قادة الداخل، وقام بتنظيم عمليات 20 أوت 1955م، وذلك بقصد تخفيف الضغط على الأوراس والقيام بعمليات جماعية وجماهيرية، أي بمشاركة

---

[1] مما جاء فيه: "إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا، والعمل على أن نسترجع له حريته. إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك"

الشعب الذي ينبغي أن يحرر نفسه بنفسه، وقد تقرر أن تكون العمليات في منتصف النهار، وكان القصد من ذلك المجاهرة بالثورة وقطع كل الصلات مع الاستعمار[1].

وبفضل هذه العمليات تمكن الثوار في داخل الجزائر من القضاء على إستراتيجية الجيش الفرنسي التي كانت تقوم على أساس" أن التمرد يجب أن يدفن في مهده ". كما أن نجاح الثورة في تنفيذ أحكام الإعدام في صفوف بعض الأوروبيين، حسب المصادر الرسمية الفرنسية، قد خلق الرعب والهلع في نفوس الأوروبيين بالجزائر، وشجع الجزائريين على الانضمام إلى جيش التحرير الوطني الجزائري[2].

لقد برهنت هذه الهجومات على مدى قدرة الثورة على الصمود والرد على السياسة الاستعمارية ودقة جيش التحرير الوطني في ضرب أهداف محددة، بحيث كانت هذه العمليات مركزة ومنسقة على عدة مدن وقرى ونقاط عسكرية بلغ عددها تسعة وثلاثين هجوما مثل: سكيكدة وقسنطينة والخروب وعين عبيد والعلمة وميلة وجيجل والميلية، وغيرها من قرى ومداشر الولاية الثانية. وتمكنت الثورة من تحقيق انتصار سياسي خارجي تمثل في إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة سنة 1955م، كما أكدت الهجومات أن هذه الثورة منظمة ولها أهداف محددة، حيث كبدت الاستعمار خسائر فادحة في الأرواح والأموال والعتاد في وضح النهار، وأنها مقاومة شرعية وليست عصيانا مدنيا أو تمردا أو خروجا عن القانون حسب الادعاءات الفرنسية السابقة.

وكان من نتائج هجوم 20أوت 1955م، قيام فرنسا باعتقال وإعدام المئات بل الآلاف من الجزائريين الأبرياء، حيث أعدم 1300 جزائري، ويؤكد مراسل " نيويورك تايمز" بأن الأوروبيين بعدما فقدوا واحدا وسبعين شخصا في حوادث 20 أوت 1955م، نظموا أنفسهم في ميليشيات وقاموا بقتل جماعي ضد المسلمين، حيث تجاهل الفرنسيون كل الاتفاقيات المبرمة حول التعامل مع الأسرى والمساجين في الحرب خاصة اتفاقية جنيف التي وقعتها فرنسا، بل تمت الإعدامات بالجملة وبدون محاكمة[3]، وأكثر من ذلك شملت مواطنين أبرياء ومسافرين جاؤوا من فرنسا صبيحة الهجومات إلى ميناء سكيكدة متوجهين إلى عائلاتهم بشرق الجزائر.

واستطاعت هذه الهجومات القضاء على ما تبقى من التعايش بين المجموعتين الأوروبية والجزائرية المسلمة، وسقطت فكرة " الاندماج التام" التي كان جاك سوستيل أيامها يدعو إليها إلى جانب ذلك فقد تفككت صفوف جماعة الواحد وستون داخل المجلس الجزائري، إذ انسحب أغلبهم وأصدروا بيانا بعد شهر فقط يرفضون فيه الاندماج.

1- أحمد منغور. " الرأي العام الفرنسي والثورة الجزائرية". مرجع سابق.

2- بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، ط1 بيروت: 1997، ص 388.

3- صالح فركوس: **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر: 2002، ص 263.

ونتيجة لتلك الأحداث، تراجعت الحكومة الفرنسية عن إجراء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في الثاني من شهر كانون الثاني-جانفي 1956م، كما تراجعت عن سعيها لإيجاد مفاوض جزائري يسير في نفس اتجاهها . ممن لا يزال يؤمن بفشل الثورة وهذا بعدما وضعت أحداث 20 أوت 1955م حدا حاسما لمسألتي التأييد أو المعارضة للثورة، وذلك عن طريق الالتحاق بأحد طرفي الصراع، إما جبهة التحرير أو السلطات الفرنسية، ولا مجال لمنطق الحياد بالنسبة للشعب الجزائري [1].

ونتيجة لما حصل يوم 20 أوت 1955م، لم يبق من تفاؤل الحاكم العام سوستيل شيء يذكر بعد انتفاضة منطقة الشمال القسنطيني الواسعة [2]. وهذا بعدما حققت هذه الأحداث عدة نتائج مهمة بالنسبة للثورة الجزائرية، منها: الكشف عن حقيقة السياسة الفرنسية الرامية إلى إبادة الشعب الجزائري، وكذلك فقد ازداد التحام القاعدة الشعبية، والتفافها حول جبهة التحرير الوطني بكيفية أوسع وأقوى، وأعطت للثورة دفعة جديدة، مكنتها من الانتقال إلى المرحلة الشعبية الحقيقية، مما فرض على أعوان الإدارة الاستعمارية تعديل موقفهم بعد أن عرفوا أن الثورة مستمرة ولا يمكن القضاء عليها، لأن الشعب برمته حولها، وأظهروا بعدها رفضهم لتحديد النداءات المعارضة للثورة، إلى جانب تمكنها من فك الحصار على الأوراس لانتقال قوات كبيرة إلى منطقة الشمال القسنطيني، فإنها أشعرت العالم أن ما يجري في الجزائر هو ثورة حقيقية، وبرهنت بالتالي أن ما يحدث في الجزائر ثورة وراءها كل الشعب الجزائري، وهذا ما أكسب القضية الجزائرية دعما جديدا وانتصارا هاما على الدبلوماسية الفرنسية، التي فشلت في مخادعة الرأي العام العالمي، بتصويرها بأن ما يجري في الجزائر عبارة عن أعمال إرهابية يقوم بها أشخاص خارجين عن القانون، وبداية تراجع المواقف المؤيدة لسياستها [3].

لقد عملت أحداث 20 أوت 1955م، على دفع المسيرة الثورية إلى الأمام، وبعث روح الأمل من جديد في صفوف المجاهدين والشعب معا، ولم تبق الثورة محصورة في مناطق الأحداث فحسب، بل اتسعت الهجومات لتشمل مناطق مختلفة من التراب الوطني. ففي المنطقة الخامسة (وهران)، بدأت العمليات المسلحة بها بعد وصول السلاح الذي كانت تفتقر إليه فأحدثت تلك العمليات التي وقعت بالنواحي الواقعة بين ندرومة والغزوات وتلمسان وناحية مغنية ، مفاجأة للمستعمر، لأنها المنطقة الوحيدة التي بقيت حتى تلك الفترة توصف بأنها " هادئة تماما" في تقارير الاستعمار الفرنسي .

---

[1] علي كافي ، **يوم 20 أوت 1955م أسبابه ونتائجه**، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، السنة الأولى، العدد الثالث، 1955، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر، ص 21.

[2] حربي محمد : **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994م، ص 147.

[3] - أزغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص 100.

أما الإدارة الفرنسية، فقد أصيبت بخيبة أمل، وأثرت تلك العمليات على معنويات القوات الفرنسية نفسها، حيث أصبح أفرادها يرون في جيش التحرير الوطني الفزع الأكبر، والخطر الدائم على حياتهم، وانتشرت بينهم روح التمرد والعصيان ضد الحرب في الجزائر.

ومما زاد في تعزيز صفوف الثورة، انضمام التشكيلات السياسية الوطنية إلى صفوفها كأفراد وهذا بعدما أعلنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم السابع من شهر جانفي 1956م، بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر وإعادة السيادة الشرعية الوطنية للشعب الجزائري، وأعلن فرحات عباس بأنه وحزبه يؤكدان بصورة واضحة عزمهما على مساندة القضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني[1].

كان رد فعل الحاكم العام جاك سوستيل، الاعتماد على مبدأ المسؤولية الجماعية وأسفر ذلك عن مقتل 12000 نسمة، بحيث تعرضت كل شرائح المجتمع الجزائري لهذه الحملة ولم ينج منها حتى حلفاء الاستعمار أنفسهم، وهكذا دخلت الجزائر كلها في الحرب[2].

وأمام هذا القمع الوحشي الذي عجز الزعماء المعتدلون عن درأه، مما أفقدهم ثقة الرأي العام وأدرك حينها ممثلو الطبقات الوسطى أنهم كانوا يعيشون في الوهم وخارج الواقع، فانضموا إلى جبهة التحرير الوطني مقدمين لها ضد فرنسا وضد الحركة المصالية إطارات مؤهلة ومحنكة[3] لكن في المقابل أصبح الفرنسيون يتفننون في تعذيب الشعب الجزائري، بل تمكنوا من تجاوز درجة النازيين في التعذيب، وهذا باعتراف الضباط الفرنسيين ولم يكتفوا بذلك، حيث أعلنوا سياسة الأرض المحروقة، عن طريق هدم القرى، وكان لهذا الأسلوب الوحشي للقادة العسكريين الفرنسيين، تأثيره على الشعب الجزائري، بحيث تعمق لديه الإيمان بحتمية التخلص من وحشية المستعمر، وذلك بمواصلة الكفاح المسلح[4].

المبحث الثالث: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م:

أولا- ظروف انعقاده:

يعد مؤتمر الصومام أهم اجتماع وطني لقادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح، فقد أسس لعملية تنظيم الثورة، ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية، كما تبلورت خلاله إستراتيجية توحيد جميع الجزائريين لمواجهة الاستعمار والانتصار عليه، وهي الإستراتيجية المستمدة من بيان أول نوفمبر، الذي أكد أن جبهة التحرير الوطني تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

---

[1] - المرجع السابق، ص 101.
[2] - حربي محمد، مرجع سابق، ص 148.
[3] - نفس المرجع، ص 150.
[4] - الزبيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 103.

وعن الحديث عن ظروف انعقاد المؤتمر: يعني تقييم مسيرة سنتين مرت خلالها الثورة بعدة تطورات كانت أهمها:

انتشار الثورة وتبدد مخاوف الكثيرين ممن اعتقدوا أنها ستنتهي، وسقوط مزاعم المستعمر الذي راهن على وأدها في أسابيع، وهكذا انضمت جميع تيارات الحركة الوطنية إليها .

نجاح هجومات 20 أوت 1955م، التي أقحمت الجماهير الشعبية في الثورة، وإنزال الثورة بذلك من الجبال والأرياف إلى المدن.

إنشاء المنظمات الجماهيرية لتأطير الفئات الشعبية وضمان الوقود للثورة، حيث تكون التعبئة ضمن أطرها وهياكلها، فتمت هيكلة العمال في الـ إ.ع.ع.ج.UGTA في 24 فيفري 1956م والتجار في شهر مارس وإضراب الطلبة في 19 ماي .

ثانيا– نتائج المؤتمر:

بعد تلاوة تقارير المناطق، درس المؤتمر مختلف القضايا المعروضة عليه، وناقشها ثم خرج بجملة من القرارات المهمة، والتي تناولت مختلف الجوانب التنظيمية والعسكرية والسياسية وهي:

1/ **التنظيم الإقليمي**: قرر المؤتمر تقسيم البلاد إلى ست ولايات(*)، واستبدلوا لفظ المنطقة بلفظ الولاية. وتقسيم الولاية إلى مناطق، والمناطق إلى نواحي والناحية إلى قسمات [1].

وأما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية، وتتكون من القائد برتبة صاغ أول(عقيد) وله صفتان عسكرية وسياسية، وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، ويحيط به ثلاثة نواب من الضباط يعتنون بالفروع الآتية: الفرع العسكري، الفرع السياسي، وفرع الاستعلامات والاتصال، وتوجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسم [2].

2/ القرارات العسكرية: تناولت التوحيد العسكري والرتب العسكرية والرواتب، والمنح العائلية

3/ القرارات السياسية: خرج المؤتمر بجملة من القرارات أهمها:

أ/ تأسيس المجلس الوطني للثورة

ب/ لجنة التنسيق والتنفيذ

ج/ المحافظون السياسيون .

د/ المجالس الشعبية المنتخبة

(*) – الولايات الستة هي الأولى : الأوراس النمامشة، الثانية: الشمال القسنطيني، الثالثة: القبائل، الرابعة: الجزائر ، الخامسة : وهران، السادسة : الصحراء.

[1] - الزبيري محمد العربي : المرجع السابق، ص 124.

[2] - المرجع نفسه، ص 124.

هـ/ تحديد العلاقة بين الداخل والخارج و إعطاء الأولوية للداخل على الخارج مع مراعاة مبدأ المشاركة في الإدارة.

و/ العلاقة بين الجبهة والجيش، إعطاء الأولوية للسياسي على العسكري.

ز/ تشكيل محاكم محاكمة المدنيين والعسكريين على حد سواء، وإعطاء الحق للمتهمين في اختيار من يدافعون عنهم[1].

والحق أن مؤتمر الصومام قد كرّس بل وعمق مبدأ القيادة الجماعية، على المستويين الداخلي والخارجي، ووضع مؤسسات قوية للثورة،وهي: المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، ولجان أخرى اقتصادية واجتماعية وإعلامية وثقافية... الخ .

كما خرج المؤتمر أيضا بوضع ميثاق تضمن القضايا الوطنية إبان الثورة وبعد استرجاع الاستقلال الوطني، لاسيما فيما يتصل بالمنهج السياسي والاقتصادية والثقافي، وشكل عصارة الفكر السياسي لقادة الثورة الجزائرية، التي نجحت في تحويل جبهة التحرير الوطني إلى منظمة وطنية حقيقية وحيدة، حققت تفوقها على سائر الأحزاب السياسية.

هذا على الرغم من أن البعض يرى في القرارات انحرافا عن مبادئ أول نوفمبر عندما غيّب البعد الإسلامي والاقتراب من الاتحاد اللائكي[2] .

وجملة القول أن مؤتمر الصومام كان أكثر المحطات المضيئة في مسار الثورة التحريرية الجزائرية، لأنه زودها بأنظمة وقوانين حديثة تتلاءم مع مسيرة الكفاح الوطني، بل فقد كانت أكثر بعدا في الراهن والمستقبل.

المبحث الرابع : إضراب الثمانية أيام 28 جانفي-04 فيفري 1957م:

يعد إضراب الثمانية أيام الذي عرفته الجزائر عام 1957م، من بين الأحداث البارزة التي مرت بها الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي، وذلك لأن هذه العملية النضالية تعد امتدادا للعمليات الكبرى التي قامت بها بعض المناطق كهجومات 20 أوت 1955م في الشمال القسنطيني، وهي عمليات منطقة وهران في أول نوفمبر عام 1955م، وتكمن أهميته في امتداده إلى فرنسا، حيث كانت الجالية الجزائرية المهاجرة على موعد معه بتأطير من فدرالية جبهة التحرير.

لهذا يكمن التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء اتخاذ قرار الإضراب لثمانية أيام من طرف أول لجنة تنسيق وتنفيذ للثورة(أوت 1956م-أوت 1957م)، والتي كان مقرها الجزائر العاصمة، ترى ما هي وقائع هذا

1 - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 244-246.
2 - مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص 127.

الإضراب ونتائجه؟[1].

لقد نظم هذا الإضراب لمدة أيام 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957م، بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية لهيئة الأمم المتحدة، بهدف إبراز انضمام كل الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، وهذا بعدما سبقتها فترة تحضيرية لهذا الإضراب، حيث عقدت قيادة الثورة اجتماعات مكثفة،ولكي نفهم حقيقة هذا الحدث، ينبغي أن نضعه في إطاره التاريخي من عدة نواحي:

الثورة الجزائرية، السياسة الفرنسية، والمستوى الدولي، لمعرفة كيفية اتخاذ قرار الإضراب.

فبالنسبة لجبهة التحرير الوطني، حاولت تجاوز التحديات التي واجهتها عام 1956م، على الرغم من السمعة التي حظيت بها هذه الجبهة المكافحة من أجل قضية عادلة، إلا أنها لم تكن تسيطر كلية على الوطن حسب شهادة بن يوسف بن خدة (*) حيث وجدت جبهة التحرير نفسها في مواجهة الحركة المصالية في اصطدامات عنيفة، كانت خاصة بالعاصمة وفي منطقة القبائل ومنطقة الحضنة وتحديدا ما بين الجلفة وبوسعادة وقصر البخاري، وامتد هذا الصراع الدامي نحو فرنسا، حيث كانت الجبهة تبدو ضعيفة أمام سيطرة الحركة المصالية على المهجر، بسبب دعايتها الزائفة والتي أدعت بأن ما يحدث في الجزائر من عمليات عسكرية في الجبال والعمليات الفدائية في المدن التي كان يقوم بها جيش التحرير، هي من صنعها. وهذا ما يفسر عدم تبعية معظم الجزائريين في تلك الفترة لجبهة التحرير الوطني، والتي تحاول تغيير هذه الموازين لمصلحتها، وفي الوقت نفسه كان عليها الرد على شعارات جاك سوستيل بأن الجزائر جزء من فرنسا، والذي لم يكن يعترف حتى بالاستقلال الداخلي للجزائر، وكانت سياسته مبنية على التفرقة، وزيادة عدد قوات الجيش الفرنسي، واستخدام القمع والتشديد، وهذا نتيجة استجابة السلطات الفرنسية وعلى رأسها الحكومة اليسارية لرغبة المتطرفين من المعمرين[2].

لذلك عملت لجنة التنسيق والتنفيذ على عقد أول اجتماع بعد شهر من تعيينها في مؤتمر الصومام، لدراسة الوضع في المجالين الوطني والدولي، وبدأت جبهة التحرير تعمل على إظهار شموليتها وزعامتها للنضال الوطني، فاستغلت جملة أحداث طرأت على الوضع الدولي قبل اتخاذها قرار الإضراب، وتتمثل هذه الأحداث:

- تحويل طائرة أعضاء البعثة السياسية الخارجية الخمسة وما ترتب عن هذه العملية من ردود الفعل في المجالين الوطني والدولي.

---

[1] بن يوسف بن خدة: **شهادات ومواقف**، دار النعمان للطباعة والنشر الجزائر: 2004، ص 109.

(*) بن يوسف بن خدة: من مواليد البرواقية بالمدية 23 فيفري 1920، نال البكالوريا، ثم تحصل على شهادة الصيدلة من جامعة الجزائر، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري عام 1942م، تعرض للسجن لفترة ثمانية أشهر، بعدها انتخب عضوا في اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية -، ثم أصبح أمينا عاما بين سنتي 1951-1954، سجن بين نوفمبر 1954م- ماي 1955م، ربط اتصالاته بالثورة ثم عين في مؤتمر الصومام، عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، غادر العاصمة بعد مقتل العربي بن مهيدي إلى الخارج، حيث كلف بعدة مهام، منها رئاسة الحكومة المؤقتة الثالثة للثورة أوت 1961-19 مارس 1962م، توفي في 04 فيفري 2003.

[2] - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 110-111.

- العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر الشقيقة في 29 أكتوبر 1956م حيث شاركت فرنسا فيه للانتقام من مصر، التي كانت تحتضن الثوار بأراضيها معتقدة بأنها هي التي تسير الثورة وتساعدها.

تبني الكتلة " العربية الأسيوية" للقضية الجزائرية وعزمها على عرض القضية على جمعية الأمم المتحدة، وهذا اتخذ قرار الإضراب، والذي جاء بعد دراسة واقعية من طرف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وبالإجماع، وتمهيدا لذلك تم إرسال التعليمات اللازمة والمحددة لكل المسؤولين لمساندة هذا العمل وتدعيمه، حيث أرسلت التعليمات إلى رفقائهم في تونس والمغرب، والفدرالية فرنسا والوفد الخارجي بالقاهرة [1].

لقد أصدرت جبهة التحرير الوطني نداء إلى الشعب الجزائري تدعوه فيه إلى الإضراب لمدة أسبوع أي من يوم الاثنين 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957م، والذي استهدف التدليل على أن جبهة التحرير الوطني هي المعبر الشرعي عن إرادة الشعب الجزائري بأكمله، والسيادة هي إرادة الشعب بأكمله.

وجاء في البيان الذي وزع في شكل منشورات:" أيها الشعب المجاهد، أيها المواطنون من تجار وعمال وموظفين وفلاحين، وتجاريين. إنكم مستعدون لأسبوع الإضراب العظيم، أسبوع الكفاح السلمي للأمة ... واصبروا للمحنة والبطش، وأنواع العذاب الذي يسلطه عليكم العدو... نشد أزركم ونأخذ بأيديكم إلى النصر، نحو الاستقلال" [2].

وقد استجابت كل الشرائح الاجتماعية الجزائرية لتعليمات جبهة التحرير، وشمل الإضراب كل التراب الوطني والخارج أيضا، حيث تتواجد الجالية المهاجرة في فرنسا، وحتى الجزائريون في تونس والمغرب استجابوا للإضراب، وبلغت نسبة الإضراب 90 في المائة، سواء في الإدارة أو المصالح العمومية الرسمية مثل البريد والسكك الحديدية ومختلف أنواع المواصلات، أو في الأسواق العامة، وتجلت مظاهر الإضراب في غلق الدكاكين، ومقاطعة الشراء، وهذا من أجل أن يكون لهذه العملية الصدى الواسع، وحتى يتمكن مسؤولو الثورة في الخارج من استغلال تلك الأحداث وتنوير الرأي العام الخارجي بالقضية الجزائرية وبعدالتها.

أما في داخل الجزائر فقد تم توزيع مناشير الإضراب على نطاق واسع، وهي موجهة أساسا إلى الجماهير الشعبية بهدف توضيح أهداف الإضراب والغاية منه، مما سهل من عملية تنفيذه في الوقت المحدد وشمل معظم أرجاء الجزائر.

ونظرا لشمولية الإضراب هيأ الجيش الفرنسي كل الوسائل الجهنمية، وازدادت عمليات القمع الشاملة ضد الآلاف المواطنين الذين ألقي القبض عليهم، وتم استنطاقهم بأبشع وسائل التعذيب.

---

[1] - بن يوسف بن خدة ،مصدر سابق، ص 120.

[2] - نقلا عن مجلة الرؤية، اضراب الثمانية ايام 28-4 فيفري 1957، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، العدد الأول، جانفي-فيفري 1996، ص 81.

وفي الأيام الموالية لهذا الإضراب حمل العمال قهرا إلى مقر أعمالهم، كما أباح الجنود الفرنسيون لأنفسهم نهب أرزاق الجزائريين، وحوصرت الأحياء العربية في المدن الكبرى بالأسلاك الشائكة لتسهيل عمليات التمشيط.
وإذا كان التجار المسلمون قد أضربوا فإن زبائنهم أيضا قد أضربوا عن الشراء بدورهم، وتبدوا الأبواب المكسرة من طرف الجيش الفرنسي ومن ورائها منظر المقاهي الشعبية الخالية من روادها، واستمرت بعد 30 جانفي عمليات المتاجر، وظل عدد المضربين مرتفعا على الرغم من الإجراءات المتخذة ضدهم واضطرار البعض القليل من العمال إلى الالتحاق مكرهين بأعمالهم، واستمرت جهود السلطات الفرنسية لإرغام العمال والموظفين على استئناف عملهم على الرغم من ذلك ظلت مقاومتهم مرتفعة[1].
ومن النتائج الأساسية التي استخلصت من الإضراب: التفاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني وإسقاط الجزائر الفرنسية، بالإضافة إلى تعزيز مكانة الجبهة داخليا وخارجيا، وتزايد الشعور بالخوف لدى الكولون على الرغم من وجود الجيش الفرنسي بكثافة.

لقد وجدت جماهير المدن نفسها مرة أخرى في خضم المعركة بعد التجربة الأولى أثناء عشرين أوت 1955م، حيث تأكدت هذه الجماهير من أن هذه الحرب أصبحت مفروضة على الشعب الجزائري، فاستجاب أغلبيتها لأوامر جبهة التحرير الوطني، وهذا تأكيدا على أنها المفاوض الشرعي والوحيد.
لقد كان هذا الإضراب تجربة أخرى لجبهة التحرير الوطني لإثبات تواجدها بالجزائر، وتحقيق أهدافها الميدانية في مواجهة السياسة الاستعمارية وضغوطاتها المختلفة، ونتيجة هذه التطورات الناجمة عن الإضراب: تولد في أوساط الفرنسيين شعور حاد بالخوف الممزوج بالرعب بعد أن شاهدوا الشعب الجزائري منضبطا ومنفذا لأوامر جبهة التحرير الوطني التي قررت هذا الإضراب العام، وفهم هؤلاء الفرنسيون الذين فروا من الأرياف ولجأوا إلى المدن بعد أن سيطر عليهم الشعور بالخوف وقلة الأمن: واضطراب الاستقرار على الرغم من وجود القوات المسلحة الفرنسية بجانبهم، فإن أمنهم لم يعد أمرا مضمونا. وقد تطور هذا الشعور بتطور الحرب. كما يمكن إدراك الهوة السحيقة التي صارت تفصل بين الجزائريين والفرنسيين، والتي واكب نموها تطور الحرب واشتداد عمليات القمع والإرهاب[2].

---

[1] - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص122.
[2] - أحمد مهساس: "الرأي العام الفرنسي والثورة الجزائرية"، مرجع سابق.

وبهذا دخلت الجمهورية الفرنسية الرابعة في مرحلة الاحتضار، لأن القادة العسكريين الذين برزوا في معركة الجزائر العاصمة وأثناء مواجهة إضراب الثمانية أيام، هم الذين قاموا بانقلاب 13 ماي 1958م، وأتوا بالجنرال شارل ديغول للحكم [1].

وخلاصة القول أن إضراب الثمانية أيام الذي استمر من نهاية شهر يناير- جانفي 1957 إلى أربعة فبراير- فيفري 1957، قد شكل حجر الزاوية في البرهنة على التفاف الشعب حول قيادته الثورية، على الرغم من سوء العذاب الذي سلط على العمال والتجار والحرفيين الذين امتنعوا عن العمل في ذلك الإضراب الكبير.

المبحث الخامس: مظاهرات ديسمبر 1960م والذهاب إلى المفاوضات:

عمل شارل ديغول على ضمان نجاح مشروعه الجديد، الذي أعلنه في شهر نوفمبر 1960م، وشعاره" الجزائر جزائرية"، والذي أكده في تصريح مما جاء فيه:" لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا، فقد قررت باسمها إتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا، وإنما إلى الجزائر الجزائرية، ويعني ذلك أن الجزائر ستصبح مستقلة وتتمتع إذا شاءت-وهذا هو الواقع- بحكومتها، ومؤسساتها وقوانينها" [2].

وحاول ديغول الترويج لمشروعه عن طريق الدعاية الواسعة له من جهة، وزيارة الجزائر بنفسه بتاريخ 9 ديسمبر 1960م، من جهة أخرى [3]. تعد هذه الزيارة الخامسة من نوعها، حيث قرر ديغول القيام بجولة تفقدية جديدة تدوم ما بين خمسة أيام إلى ستة أيام، وتشمل زيارة المدن التالية: عين تموشنت، تلمسان، الشلف(Orléans ville)، تيزي وزو، بجاية، سكيكدة (Philippe ville)، وبسكرة. وتهدف إلى معاينة حقيقة ما يجري في الجزائر عن طريق إجراء العديد من اللقاءات الشخصية تجمع الجنرال ديغول بمختلف الضباط العسكريين وأعضاء المصالح والإدارات الفرنسية، والعديد من الشخصيات الجزائرية المنتخبة في المجالس الاستشارية الفرنسية لتحضير الاستفتاء الذي تقرر إجراءه في 8 جانفي 1961م. فكانت هذه الزيارة سببا في اندلاع مظاهرات المعمرين، حيث وبمجرد الإعلان عن تاريخ الزيارة، قامت جبهة الجزائر الفرنسية، التي أصبحت تتمتع بنفوذ واسع وسط المعمرين، بإصدار بيان إلى المعمرين بتاريخ 8 ديسمبر 1960م [4] ومما جاء في هذا البيان:" يطلب من العمال والفلاحين والحرفيين والموظفين وأرباب العمل، ومن النساء والشيوخ والأطفال الخروج إلى الشارع للتأكيد على مبدأ الجزائر الفرنسية"، ثم ختم البيان قائلا:" لقد حان الوقت لإبراز تصميمنا القوي على أن نبقى فرنسيين فغدا سيكون قد فات الأوان".

---

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 128.
[2] ـ شارل ديغول، مذكرات الأمل، ترجمة سموحي فوق العادة، ط2، منشورات عويدات، بيروت: 1986، ص 102.
[3] فركوس صالح، المرجع السابق، ص 278.
[4] - La Depêche de Constantine : N° 16743 vendredi 9 décembre 1960.

وقد انطلقت مظاهرات المعمرين بصفة رسمية يوم 9 ديسمبر 1960م، في أهم المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، ووهران، وقسنطينة، وعين تموشنت، وتلمسان، وسكيكدة، والبليدة وسيدي بلعباس وصاحبت هذه المظاهرات الصاخبة شن سلسلة من الإضرابات في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية مما أدى إلى شلل تام لأغلب تلك المدن. وهذا الرد على تحركات ديغول، ورغبته في إقناع الأوروبيين في الجزائر أنه سيد الموقف في فرنسا، وأنهم لن يستطيعوا من الآن فصاعدا فرض إرادتهم على فرنسا. فكان رد فعل الجزائريين المسلمين ردا مزيجا بين العفوية والتنظيم من جبهة التحرير الوطني، بعدما قاموا بمظاهرات مضادة ينادون فيها باستقلال الجزائر والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وأكدت هذه المظاهرات بأنه من الصعب على فرنسا أن تسترد ثقة المواطنين الجزائريين، الذين عانوا من القمع الذي مارسه الجنرالات الفرنسيون وجنودهم [1].

فالآلام المتراكمة هي التي دفعت الجماهير إلى مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، علاوة على توجيه وتنظيم جبهة التحرير الوطني إلى القيام بهذه المظاهرات التي شكلت منعطفا حاسما في مسير الثورة، وكانت العتبة الأولى التي انطلقت منها مفاوضات الانفصال النهائي عن فرنسا، في الوقت الذي كان الفرنسيون يعتقدون بأنهم قد قمعوا الثورة الجزائرية وأنهكوا قواها، وأنهم أحرزوا النصر العسكري.

ان الانتفاضة الشعبية التي عبرت بها الجماهير الجزائرية في المدن، لدليل قاطع على بطلان الإدعاءات الفرنسية، وأكدت على وحدة الشعب الجزائري والتفافه حول قيادته الشرعية والوحيدة جبهة التحرير الوطني وحكومتها المؤقتة، وأظهرت هذه الانتفاضة روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير على الرغم من الإرهاب البوليسي والعسكري، فأقنعت ديغول بضرورة التفاوض، وأن كل محاولة ترمي إلى حل عسكري ستبقى بدون جدوى.

حظيت مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، بتغطية إعلامية واسعة من قبل الصحافة الفرنسية المرافقة لزيارة الجنرال ديغول. كما حظيت باهتمام الصحافة الأمريكية والبريطانية التي نشرت العديد من المقالات، تحدثت فيها عن وقائع هذه المظاهرات الشعبية وحقيقة الصراع الفرنسي- الجزائري . وقد أسهمت هذه التغطية الإعلامية إلى حد كبير في دفع المنظمة الأممية إلى مناقشة القضية الجزائرية للمرة السادسة، وسط تضامن دولي متزايد.

وفي يوم 20 ديسمبر 1960م، أصدرت الجمعية العامة قرارا تحصل على موافقة ثلاث وستين دولة، مقابل ثمانية دول، وتضمن القرار:

1- الاعتراف بحق الشعب الجزائري بحرية تقرير مصيره والحصول على الاستقلال.

---

[1] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص 521.

2 الاعتراف بضرورة الحصول على كل الضمانات التي تسمح له بتحقيق هذا الهدف، مع احترام سلامة الأراضي الجزائرية ووحدتها.

3- يعود للأمم المتحدة مسؤولية تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره [1].

وقد توصل الناطق الرسمي لأركان الحرب داخل مقر الولاية العامة إلى الخلاصة الآتية:" إننا قد تكبدنا هزيمة بيان فو النفسية" [2].

وهذا يدل على الفشل الذريع الذي منيت به المخططات الفرنسية في مواجهة إرادة الشعب الجزائري في الاستقلال.

وهكذا انقلب السحر على الساحر، وبينما جاء كبير الفرنسيين وراوسهم الأمل في صيانة الجزائر من الضياع، ليؤكد فكرة الجزائر الفرنسية، فإذا به يصطدم بأعتى قوة جماهيرية لم يسبق لها مثيل تنادي بالجزائر الجزائرية العربية المسلمة، فتأكد ولأول مرة أنه لا أمل في المماطلة و العناد السياسي والعسكري لأن القوى الحية في الأمة الجزائرية، لم تعد ترضى بأي بديل كان عن استقلالها الوطني.

لأن بيان أول نوفمبر كان قد أكد من ست سنوات خلت أن الثورة لا تريد القيام بالحرب من أجل الحرب، بل تفضل الحوار والتفاهم، فالحرب ليست هدفا وإنما وسيلة لتحقيق الاستقلال. وكانت دعوة جبهة التحرير صريحة:" من أجل تجنب التفسيرات الخاطئة والأعذار، ومن أجل إظهار رغبتنا في السلام والحد من الخسائر البشرية وإراقة الدماء، نعرض على السلطات الفرنسية أرضية مشرفة للنقاشات " [3].

ومن هنا طرحت فكرة المفاوضات بقوة على الساحة الجزائرية، لكن الرد الفرنسي كان سريعا على لسان وزير الداخلية فرانسوا ميتيران:" التفاوض الوحيد في الجزائر هو الحرب".

هكذا فرضت الحرب على الجزائر وطال أمدها بسبب تعنت وتصلب القادة الفرنسيين وتماطلهم ومراوغاتهم.ولم تكن لدى السلطات الفرنسية النية الصادقة في فتح باب المفاوضات مع الثورة لأن المشكلة بالنسبة لها مشكلة داخلية فرنسية، لكن بعد الضغوطات الخارجية التي ظهرت بدأت الحكومات تتحجج بعدم وجود محاور حقيقي من الجزائريين، أمام عدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني التي وصفت بأنها منظمة إرهابية، وهي إحدى العراقيل التي اختلقتها فرنسا مما أخر إجراء المفاوضات.ولكن الذهاب إليها أصبح أمرا ملحا على الطرفين، ولاسيما الطرف الفرنسي، والحق أن المفاوضات انطلقت بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية في صيف 1961م. ولكنها كانت مفاوضات طويلة وشاقة، بدأت في شكل اتصالات غير رسمية من أجل جس النبض ودراسة نقاط القوة ونقاط الضعف، كانت أول تلك الاتصالات مع

---

[1] - Khalfa Mammeri ,**Les Nations Unies face à la question algérienne 1954-1962,** SNED , Alger, 1969 p206.

[2] - جيلالي صاري، **مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني**، مجلة المصادر، العدد الثاني، 1999، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، ص 148.

[3] - بيان أول نوفمبر.

مصطفى بن بوالعيد وبن يوسف بن خدة في سجنهما حيث التقى بهما مدير الدائرة العسكرية للحاكم العام جاك سوستيل، كما التقى بكل من فرحات عباس وحسين لحول والشيخ خير الدين قبل التحاق هؤلاء رسميا بالثورة.

أما أول لقاء بقادة الثورة فجرى في بداية 1956م، بين مبعوثي غي مولي الصحفيين جان دانيال وروبار بارا، بعد أن دبر لهما أندري مندوزي لقاء مع بن يوسف بن خدة وعبان رمضان . وفي شهر مارس التقى عبان رمضان مبعوثي مانداس فرانس، المحامين شارل فارلي وربيي ستيب ،ودار الحديث بينهم حول إمكانية تنظيم مفاوضات رسمية، وأثناء ذلك قدم عبان رمضان شروط الثورة وهي:

1- تعيين وفد يمثل جبهة التحرير الوطني من قيادات الداخل والخارج.

2- الالتقاء في إيطاليا أو يوغسلافيا.

3- وقف عمليات القمع وتقديم ضمانات لأعضاء الوفد الجزائري .

4- يتوجب على الطرف الفرنسي تعيين بعثة عالية المستوى [1] .

ثم التقى محمد خيضر في القاهرة مبعوثين عن غي مولي، عرضا عليه النقاط الآتية:

5- وقف المعارك وإلقاء السلاح. إجراء انتخابات حرة. الجلوس إلى مائدة المفوضات مع النواب الذين يختارهم سكان الجزائر.

وهذا كله بقصد إحراج جبهة التحرير الوطني، وإعطاء انطباع عنها بأنها جبهة متشددة وغير مستعدة لحل المشكل الجزائري بطريقة سليمة، وعليه فإنها تتحمل مسؤولية مواصلة الحرب، وسقوط الضحايا في ميدان المعركة، كما أن " غي مولي" كان يهدف إلى عزل الجبهة عن تونس والمغرب، وذلك في حال عدم خضوع القيادة الجزائرية إلى الضغوط التونسية والمغربية بانتهاج سياسة معتدلة . ومن جهة أخرى "حصلت الحكومة اليسارية على سلطات خاصة خولها لها مجلس النواب الجديد فراحت تزيد من القدرة القمعية لجيشها.

وعلى الرغم من ذلك انعقد لقاء آخر في السادس والعشرين من شهر جويلية 1956م، ببلغراد جمع الجزائريين أحمد فرانسيس أمحمد يزيد بمبعوثين فرنسيين عن الحزب الاشتراكي الحاكم برعاية " الماريشال بروز تيتو" (1892-1980)[*] طالب خلالها المبعوثان الجزائريان تمثيلا رسميا للحكومة الفرنسية وإجراء لقاءات سرية وغير رسمية . فوقع ذلك يوم 17 أوت 1956م بروما، حيث قاد البعثة الجزائرية محمد خيضر، لكن الطرف الفرنسي عرض نفس مقترحات لقاء القاهرة إضافة إلى توضيحات إضافية عن حدود الاستقلال الداخلي، التي تستثني الحريات العامة والحقوق الفردية والمسألة العسكرية والشؤون الخارجية

---

1 - Dahou Ould Kablia , **la guerre d'Algérie , contacts , pourparlers , négociations , l'autre combat pour l'indépendance ,** in El-Massadir, n° 07 p.23.

(*) - تيتو: جوزيف بروز: 1892-1980م، رئيس يوغسلافيا سابقا، من أصل كرواتي .

والتخطيط الاقتصادي والمالية [1]. وردت الثورة على هذه المقترحات بعد شهر بالرفض، حيث كان مؤتمر الصومام قد حدد شروط التفاوض كما جاءت في بيان أول نوفمبر، لتتوقف هذه الاتصالات بعد ذلك بسبب الشروط التي أكد عليها ميثاق الصومام واختطاف الزعماء الخمسة والعدوان الثلاثي على مصر والاعتداء الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف وعدم الاستقرار السياسي في فرنسا بسبب سقوط الحكومات ثم قيام حركة 13 ماي 1958م، التي حملت ديغول إلى السلطة.

لقد تمادت الحكومات الفرنسية في تطبيق سياستها المقلسة في التعامل مع الثورة الجزائرية رافضة الاعتراف بكفاح الشعب الجزائري، على الرغم من توفير الثورة من جانبها كل الظروف المساعدة خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة ناصبة العراقيل والصعوبات أمام فرص فتح محادثات جدية بين الطرفين الجزائري والفرنسي، حول مستقبل الوضع والتوصل إلى اتفاق عادل يحقق مصالح الشعبين.

ولم تبدأ المفاوضات الجدية إلا منذ عهد ديغول الذي تأكد من استحالة القضاء على الثورة بالوسائل العسكرية. وعلى الرغم من ذلك فإن المفاوض الفرنسي، اتبع سياسة المناورة للتهرب من المسائل الجوهرية، وعدم الاعتراف الصريح بجبهة التحرير كمحاور أساسي ووحيد يمثل الثورة والشعب الجزائري.

فكانت المبادرات المعلنة محاولات يائسة للاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، وهذا من خلال مبادرة سلم الشجعان التي أطلقها ديغول يوم 23 أكتوبر 1958م، من خلال مؤتمر صحفي مخاطبا رجال الثورة [2]: " ... أقول دون مواربة أن رجال الانتفاضة قاتلوا بشجاعة... فليأت سلام الشجعان، وأنا متأكد بأن الأحقاد ستزول".

ثم جاءت المبادرة الثانية التي تعثرت وأخرت الشروع في المفاوضات، وهي مبادرة تقرير المصير التي أطلقها ديغول في بيان 16 سبتمبر 1959م، والتي أراد من خلالها ديغول وضع سند قانوني لسياسته الجزائرية أمام الرأي العام العالمي.

وأعتقد أن المبادرة الحقيقية لفتح باب الحوار والتفاوض مع الجبهة، كانت من خلال دعوة الرئيس ديغول جبهة التحرير يوم 10 نوفمبر 1959م، حيث جاء فيها [3]: " أقول مرة أخرى إنه إذا كان قادة الانتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول شروط المعارك، فباستطاعتهم القيام بذلك وأكرر أن الشروط ستكون مشرفة...".

كان ديغول يعتقد بأن مبادرته تلك كانت إيجابية، وعليه إقناع الأطراف الأخرى بها، حيث يشير إلى مؤيدي فكرة الجزائر-الفرنسية والشيوعيين والاشتراكيين الذين يعرفون بكثرة انتقادهم له، حيث أن ذلك

---

[1] - Ibid.pp 24-25.

[2] - رضا مالك، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ت فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر- ودار الفارابي-بيروت-2003، ص ص 57-58.

[3] - نفس المرجع، ص 70.

سوف يغضب الفئة الأولى، ويخلق لدى الفئة الثانية روح العداء، وأما الفئة الثالثة، فإنه مقتنع بأنها تؤمن بذلك ولكنها تخفي هذا الأمر[1].

بعد أن اقتنع ديغول والحكومة الفرنسية بأن المفاوضات هي المخرج الوحيد والصحيح للخروج من الأزمة الجزائرية، بدأت العراقيل الأخرى تظهر لإجهاض هذه المفاوضات وتوقيفها نهائيا فوقعت حركة التمرد في أفريل 1961م.

وبعد هذه الحادثة أبدى ديغول حسن النية في استئناف المفاوضات، فأعلن عن إجراءات تهدئة تمثلت في هدنة لمدة شهر من جانب واحد، وإعادة فرقة كاملة من الجيش وعدة أسراب من الطائرات إلى فرنسا والإفراج عن حوالي ستة آلاف جزائري، ثم الإجراء الهام وهو الإفراج عن الخمسة التاريخيين[2].

منذ مارس 1961م، أصبحت المفاوضات جادية ورسمية ونستنتج ذلك من نص بعث به ديغول إلى المتفاوضين جاء فيه[3]: "يعتبر الجنرال ديغول أن المهم في الأمر هو أن يفتح نقاش رسمي، يستطيع الطرفان أن يطلا على الحاضر ولا على المستقبل قبل أن يعرضا لوجهتي نظرهما كمسؤولين، واقترحت الحكومة الفرنسية أن تحصل هذه المناقشة، علما بأنه لكي تبدأ ينبغي ألا يثار أي شرط مسبق لا من هذا الطرف ولا من ذاك..."

وهكذا أنهى هذا النص المرحلة الأولى من الاتصالات السرية التي كانت تقع من حين لآخر بين قادة الثورة وممثلي ديغول أو الحكومة الفرنسية. وجعل الاتصالات الآن رسمية وبالتالي فتح الطريق إلى إيفيان التي تمخض عنها توقيع الاتفاقيات النهائية التي وضعت حدا للقضية الجزائرية وتوجت بأول إعلان وهو إعلان وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962م.

المبحث السادس: الوفد الخارجي و لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E):

أولا: الوفد الخارجي:

يعد الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الأداة الدبلوماسية الأولى للثورة التحريرية الكبرى في الجزائر، حيث أدرك قادة الثورة منذ الوهلة الأولى أهمية المعركة الدبلوماسية في الكفاح التحرري الذي سيخوضه الشعب الجزائري ضد القوة الاستعمارية الفرنسية، فكان اتصال محمد بوضياف منسق عملية تفجير الثورة بأحمد بن بلة أحد العناصر الثلاث (*) المشكلة للوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

---

[1] - شارل ديغول، مرجع سابق، ص 96.

[2] - المرجع السابق، ص 126.

[3] - رضا مالك ، مرجع سابق، ص 136.

(*) - تشكل الوفد الخارجي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية من الثلاثي محمد خيضر، وأحمد بن بلة وآيت أحمد وذلك منذ أواخر سنة 1953م، وكان أول من وصل إلى القاهرة هو محمد خيضر وذلك عام 1951 ثم لحق به حسين آيت أحمد في أواخر 1952، حيث كلفهما مصالي الحاج بتمثيل الحزب بدلا من الشاذلي المكي خلال شهر أكتوبر 1952م، وفي أواخر 1953م لحق بهم أحمد بن بلة.

وبهذا دخلت عناصر الوفد الخارجي وعلى رأسها أحمد بن بلة في عملية التحضير للثورة المسلحة منذ جويلية 1954م، حيث كلفت بكسب الدعم المصري، وتوفير السلاح للثورة [1] ومنذ ذلك التاريخ أصبح الوفد الخارجي يعمل لصالح "اللجنة الخماسية" بدلا من العمل لصالح الحزب، وعشية اندلاع الثورة التحق محمد بوضياف بالوفد الخارجي حيث غادر الجزائر يوم26 أكتوبر 1954م، عندها صار الوفد يتشكل من الرباعي محمد خيضر، وحسين آيت أحمد وأحمد بن بلة ومحمد بوضياف، كما أصبح ممثلا لجبهة التحرير الوطني في الخارج.

وفي أول لقاء بين أعضاء الوفد الخارجي، تقرر أن يتولى محمد بوضياف وأحمد بن بلة المهام العسكرية، ويتقاسم المهام السياسية والدبلوماسية كل من محمد خيضر وحسين آيت أحمد.

وعليه انقسم عمل الوفد في القاهرة بين محمد خيضر الذي تكفل بالجانب السياسي انطلاقا من مكتبه بمقر لجنة تحرير المغرب العربي [*] [2]، وزميله أحمد بن بلة الذي تكفل بالجانب العسكري والذي كان له مكتب مستقل. وأما حسين آيت أحمد فقد توجه إلى نيويورك ليصبح أول ممثل لجبهة التحرير الوطني هناك.

غير أن الوفد الخارجي لم يتمكن من تحقيق الوعود التي قطعها على نفسه سواء ما تعلق منها بالدعم المقدم من الحكومة المصرية أو عن طريق شرائها السلاح من الخارج، وإثر ذلك ساءت العلاقة بينه وبين النواة الداخلية لقيادة الثورة.

لذلك نقل نشاط الوفد الخارجي إلى سويسرا وبعض العواصم الأوروبية، لقرب أوروبا من الجزائر، وسهولة الاتصال بمختلف الجهات، وهنا نلاحظ تطور نشاط الوفد الذي أصبح لا يقتصر فقط على شراء السلاح وتأمين إيصاله إلى الثورة، وإنما تعداه إلى شرح القضية الجزائرية وتدويلها [3].

ولكن في يوم 24 سبتمبر 1956م، ألقي القبض على عناصر الوفد الخارجي بعد تحويل الطائرة التي كانت تقلهم من المغرب نحو تونس إلى مطار الجزائر وهم: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر محمد بوضياف، ومعهم مصطفى الأشرف، ثم ألقي بهم في السجن إلى توقيف القتال بين الطرفين يوم 19 مارس 1962م.

---

1 - عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج3 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر: 1981م، ص 463.

(*) - تأسست لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، وذلك في 05 جانفي1948م، انبثقت عن مكتب المغرب العربي التابع للجامعة العربية، الذي أنشأ خلال مؤتمر الجامعة المنعقد ما بين 15/ 21 فيفري 1947م، وضم ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية الثلاثة، وتشكل المكتب الأول للجنة من: محمد بن عبد الكريم الخطابي رئيسا، وامحمد بن عبد الكريم الخطابي وكيل الرئيس، والحبيب بورقيبة أمين عاما، ومحمد بن عبود أمين للصندوق.

2 - ينظر إلى: عامر رخيلة، كفاح الحزب الوطني الاستقلالي على الفضاء العربي 1945م-1954م، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 6، مارس 2002، ص ص 36-40.

3 - عبد القادر خليفي، **المؤتمرات الأفرو-آسيوية والقضية الجزائرية**، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 8، ماي 2003، ص 222.

لكن الوفد لم ينته بإلقاء القبض على أعضائه المؤسسين، بل فقد تكون من أعضاء جدد وعقد أول اجتماع له بعد حادثة الطائرة بالقاهرة يوم 08 مارس 1957م، الذي تقرر فيه إنشاء مكتب خاص لجبهة التحرير ضمن هيئة الوفد، تشكل كالآتي:

أحمد توفيق المدني، رئيسا للمكتب والدكتور أحمد فرنسيس كاتبا، والعباس بن الشيخ الحسين عضوا، وحامد روابحية عضوا، وعبد الرحمان كيوان عضوا. وتم تحديد مهمة المكتب وطريقة عمله على الصفة الآتية:

1. المكتب مكلف بتنفيذ المهمات التي قررت لجنة التنسيق والتنفيذ قيامه بها.
2. العلاقات مع الحكومة المصرية حسب تعليمات لجنة التنسيق والتنفيذ.
3. العلاقات مع الجامعة العربية.
4. الاتصالات مع السلك الدبلوماسي بمصر.
5. الاتصال بالشخصيات والمنظمات المصرية والعربية.
6. مراقبة الصحف والإذاعة، وكل ما ينشر ويذاع عن القضية الجزائرية وإصدار المعلومات والتصحيحات التي يستوجبها ذلك.
7. الدعاية، وذلك بإصدار نشرة رسمية أسبوعية، أو نصف شهرية تعطي أخبار الجزائر وتبين وجهة نظر الوفد الخارجي في كل المسائل الهامة.
8. إذاعة حديث يومي باللغة العربية في صوت العرب وحديث آخر باللغة الفرنسية عن القضية الجزائرية.
9. نشر المقالات التي ترد عليه من المكتب المركزي للنشر في الصحف المحلية.
10. القيام بالأعمال الإدارية والإجراءات اللازمة لأعضاء الوفد من إقامة وسكن وتأشيرات ...الخ
11. يكون بالمكتب ملحق ثقافي مهمته الاهتمام بالطلبة الجزائريين الموجودين بمصر.
12. يوضع تحت تصرف هذا المكتب المعاونون الآتية أسماؤهم: الأستاذ: ابن با أحمد، والحاج البوسعادي والسعدي عثمان، وغيرهم ممن يرى المكتب وجوب الاستعانة بهم لإنجاح مهمته [1].

وبهذا التنظيم الجديد ازداد أداء الوفد فعالية بفعل الدعم الذي أصبح يقدمه له مكتب القاهرة، أصبح الوفد يؤدي دورا دبلوماسيا رائعا زاد من كسب التأييد الدولي للثورة من خلال البعثات والرحلات المكوكية التي قام بها أعضاؤه.

وعلى إثر انعقاد المجلس الوطني للثورة بالقاهرة يوم 20 أوت 1957م، بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج، تم تقييم عمل الوفد للفترة الممتدة ما بين 22 أكتوبر 1956 إلى 20 أوت 1957م، تم تقرر أن تتولى لجنة التنسيق والتنفيذ التي أسسها مؤتمر الصومام سنة 1956م، مهمة تمثيل الثورة في الخارج

[1] - المصدر السابق، ص ص 286-287.

بالإضافة إلى المهام الأخرى الموكلة لها والإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الوقت الذي يراه مناسبا [1].

هكذا إذن استلمت الهيئات المنبثقة عن مؤتمر الصومام مهمة الوفد الخارجي خاصة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تأسست في 19 سبتمبر 1958م، بالقاهرة، وهو تطور منطقي للأحداث بتدرج حسن تفعيل دور تلك المؤسسات التي تضمن نجاح الثورة.

ثانيا: لجنة التنسيق والتنفيذ(C.C.E):

تعتبر هذه اللجنة هيئة تنفيذية، انبثقت عن مؤتمر الصومام، ويتم تعيين أعضائها من طرف المجلس الوطني للثورة . كانت لجنة تمثل مكتبا سياسيا أحيانا وجهازا للحرب أحيانا أخرى حيث تمسك كل السلطات السياسية والعسكرية ما بين دورات المجلس الوطني للثورة. هكذا جمعت سلطات جبهة التحرير الوطني في جهاز قيادي واحد ومحدد ومركزي لا يترك أي ثغرة للفوضى قبل تداخل الصلاحيات [2].

وقد اختير أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من بين الأعضاء في الداخل، وكان مقررا أن يكون أحمد بن بلة ضمن طاقمها إلى جانب قادة الولايات الأربعة في المجلس الوطني للثورة، وهم زيغود يوسف وكريم بلقاسم وأعمر أوعمران والعربي بن مهيدي [3]، لكن استشهاد زيغود ثم إلقاء القبض على أحمد بن بلة في حادثة تحويل الطائرة يوم 22 أكتوبر 1956م، جعل التركيبة الأولى للجنة تتشكل من: عبان رمضان وكريم بلقاسم ومحمد العربي بن مهيدي وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب، تم اختيارهم على أساس تفرغهم واستعدادهم في غياب بن بلة وآيت أحمد وبوضياف .

استقر أعضاء اللجنة في الجزائر العاصمة بشكل سري، وكانوا يجتمعون دوريا ويتخذون القرارات جماعيا، ووزعت المهام على الأعضاء، حيث كان دحلب مسؤولا عن الإعلام والدعاية، وكان بن خدة مسؤولا عن الاتصال بالفرنسيين المتعاطفين مع الثورة وبالشيوعيين الذين لم يلتحقوا بعد بالثورة وعن تأمين الأسلحة، وكان بن مهيدي على اتصال بالتنظيم الفدائي في القصبة، وأما كريم بلقاسم فكان ينسق بين الولايات [4].

وعلى إثر انعقاد المجلس الوطني للثورة، تم تنصيب لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي أصبح عدد أعضائها أربعة عشر عضوا، بدلا من خمسة، وهم: كريم وعبان وبوالصوف وبن طوبال وأوعمران ودباغين ومهري ومحمود الشريف وفرحات عباس، إضافة إلى الخمسة المعتقلين بعضوية رمزية أو شرفية [5].

[1] - المصدر نفسه، ص 133.

[2] - Saad Dahleb, op cit., p 44.

[3] - وليم ب. كوانت، **الثورة والقيادة السياسية، الجزائر 1954-1968**، مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق، 1981م، ص 134.

[4] - المرجع السابق، ص 135.

[5] Ibid, p p 84-85.

وعندما استقرت اللجنة في القاهرة بدأ نشاطها يتجه نحو العمل السياسي، وحتى القيادات التي كانت تحسب على النشاط العسكري أصبحت تتعاطى السياسة مثل كريم بلقاسم وعبان رمضان .فاتجهت إلى البلدان العربية لشرح القضية الجزائرية وكسب الدعم المادي لها.

وفي 19 سبتمبر 1958 قرر أعضاء اللجنة تحويلها إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتنتهي مسيرة هذه اللجنة بعد وفاة عبان رمضان وسيطرة الباءات الثلاثة على قيادة الثورة.

المبحث السابع: المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A):

أولا/ المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A):

تطبيقا لإستراتيجية الثورة في تأسيس هياكل وأجهزة تنظم العمل وترسيخ مبدأ القيادة الجماعية نص مؤتمر الصومام على تأسيس سلطة تشريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث اعتبر بمثابة برلمان الثورة، وأعطيت له السلطة العليا في اتخاذ القرارات وهو يتكون من أربعة وثلاثين عضوا، سبعة عشرة بالأصالة وسبعة عشر بالنيابة، فقد كلف برسم وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني، وتحديد خطط عملها، وتوزيع جميع سلطات اتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها.

كما اعتبر هذا المجلس هو المؤتمن على السيادة الوطنية وحارسها طالما بقيت الحرب مستمرة وله صلاحية التشريع ومراقبة الحكومة إلى أن تحرر أرض الوطن[1].

والحق أن المجلس الوطني للثورة قد ضم في عضويته كل التيارات السياسية المنضوية تحت لواء جبهة التحرير الوطني: - أعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار.

-عناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- جمعية العلماء – الحزب الشيوعي.

وكان التمثيل من الداخل والخارج.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا المجلس قد مثل الشعب الجزائري أوسع تمثيل وبأصدق صورة ممكنة في مثل تلك الظروف، فكان هذا المجلس أصدق تعبير عن الإرادة الشعبية في الجزائر، وشكل هذا التمثيل الواسع لمختلف الأطراف الفاعلة في الساحة الوطنية في تلك الفترة تعبيرا قويا على تجاوز إستراتيجية المرحلة الأولى للثورة، والتي اقتصر فيها الاعتماد على العناصر الثورية فقط، ذلك أن تلك الإستراتيجية لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحقق الانتصار على المستعمر الفرنسي الذي وظف كل إمكاناته الذاتية والدولية في آن واحد (الحلف الأطلسي)[2].

---

[1] - الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1998، ص 92.
[2] - محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، ب ت، ص 142.

كما أن للمجلس الحق في زيادة عدد أعضائه وذلك بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين أو الممثلين ويعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية مكتبا له مكونا من ثلاثة أعضاء فيما بين دوراته، وهو مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة في دورة عادية أو استثنائية بطلب ثلثي أعضاء المجلس[1].

ومن اختصاصاته: - تعيين الهيئة التنفيذية، التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية من بين أعضائه. - منح الحكومة ثقته وتنصيبها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين.

3. يتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد.
4. يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها الحكومة مع الدول الأخرى، باستثناء قضية وقف إطلاق النار، التي يجب أن لا تتم الموافقة عليها إلا بأغلبية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين أو الممثلين[2].

ويصدر هذا المجلس ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية هي[3]:

5. اللوائح: وكانت ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة.
6. الأوامر الدستورية: وهي ذات طابع تأسيسي.
7. الأوامر التشريعية: وهي ذات طابع تشريعي.

وأما عن دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية فقد عقد منذ تأسيسه سنة 1956م، حتى الاستقلال سنة 1962م ست دورات منها : مؤتمران هما مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م ومؤتمر طرابلس جوان 1962م، وأربع اجتماعات في كل من القاهرة وطرابلس الغرب.

وقد عقد الاجتماع الأول في القاهرة خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 28 أوت 1957م. وقد حضر هذه الاجتماع ثلاثة وعشرون عضوا، وفي هذا الاجتماع ظهرت بوادر التراجع عن بعض قرارات الصومام والعودة إلى الاعتماد على العناصر الثورية، وإبعاد العناصر السياسية حيث جسد هذا التوجه كل من الثلاثي كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوالصوف ولخضر بن طوبال، وخرج هذا الاجتماع بعدة قرارات هي:

1- العدول عن المبدأين الشهيرين وهما : أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري.

2- تعيين لجنة تنسيق وتنفيذ جديدة من تسعة أعضاء، خمسة عسكريين وهم حسب الولايات العقداء: محمود الشريف، بن طوبال، كريم بلقاسم، عمر أوعمران، عبد الحفيظ بوصوف، وأربعة

---

[1] ينظر، قوانين جبهة التحرير الوطني، محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، وزارة المجاهدين، الذكرى 40 لاندلاع الثورة، ص 194.

[2] - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي الإداري في الجزائر 1954-1962، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1995، ص 254.

[3] الأمين شريط، مرجع سابق، ص 105.

سياسيين وهم: عبان رمضان، فرحات عباس، الدكتور الأمين دباغين عبد الحميد مهري، وقد أضيف إلى هؤلاء الأعضاء القادة الخمسة المعتقلين بفرنسا.

3- توسيع المجلس الوطني للثورة إلى 45 عضوا بدل 34 عضوا [1].

وأما الاجتماع الثاني فقد عقد في طرابلس بليبيا في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960م، بعد اجتماع العقداء العشرة الذي حمله الحكومة مسؤولية إيجاد حلول لمشاكل الثورة .

1. كما حدد المجلس الوطني للثورة المعالم الرئيسية للسياسة الجديدة التي يتعين على الحكومة المؤقتة أن تنتهجها في المستقبل.

وتم في هذا الاجتماع المصادقة على قوانين جبهة التحرير الوطني والمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية، فقد تقرر أن كل أعضاء جيش التحرير لهم حق العضوية في جبهة التحرير الوطني، وأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية له صفتان فهو صاحب السلطة العليا للثورة، وهو البرلمان الذي يعين الحكومة.

وهكذا كان هذا الاجتماع الثاني للمجلس الوطني لثورة الجزائرية ذا أهمية تاريخية كبيرة حيث مكن الثورة من قوانين وبرنامج عمل على الحكومة أن تسهر على تطبيقه. وعلى إثرها عقد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة في طرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961م، وتقرر أن يناقش مسألة المفاوضات مع فرنسا التي توقفت في " لوقران" بسبب مشكلة الصحراء خلال شهر جويلية 1961م، بدأ الاجتماع في جو مشحون على الرغم من الإجراءات الدبلوماسية التي حازت عليها الثورة [2]، بفعل الخلاف الكبير بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، وفي هذا الاجتماع أبدى أعضاء هيئة الأركان (علي منجلي وقائد أحمد) معارضتهم الشديدة للحكومة المؤقتة وللثلاثي (بوالصوف، بن طوبال، كريم بلقاسم).

بعد التطورات التي مرت بها المفاوضات في عهد حكومة بن يوسف بن خدة، دعت الحكومة إلى عقد اجتماع استثنائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس، لدراسة نص مسودة اتفاقات إيفيان في كل جزئياتها قبل التوقيع عليها.واتخاذ موقف واضح منها.

وعندها اجتمع المجلس الوطني للثورة في الفترة الممتدة من 22 إلى 27 فيفري 1962م بطرابلس الليبية [3]، وحضره سبعة أعضاء عن الحكومة المؤقتة وهم : بن يوسف بن خدة، عبد الحفيظ بوالصوف، سعد دحلب، كريم بلقاسم، محمدي السعيد ومحمد يزيد وثلاثة أعضاء عن قيادة الأركان وهم: هواري بومدين، أحمد قايد، وأعضاء آخرون من المجلس الوطني للثورة [4] .

---

[1] - محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة الجزائر: 2003، ص 127.

[2] - مصطفى هشماوي،**جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ,ص 191.

[3] الزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق ص 236.

[4] بن يوسف بن خدة، **اتفاقيا إيفيان**، تعريب حسن زغدار ومحل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، د ت . الجزائر ، ص ص 75-56

كان المجموع العام للحضور 54 عضوا، صادقوا بالأغلبية على الاتفاقيات وعلى منح تفويض للحكومة المؤقتة للتوقيع عليها [1].

وعلى إثر هذه المصادقة من قبل المجلس الوطني للثورة استؤنفت المفاوضات من جديد في إيفيان يوم 7 مارس، وانتهت بالتوقيع على وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962م، والذي أعلن عنه يوم 19 مارس 1962م، في منتصف النهار من قبل بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة، وبعدها تم إطلاق سراح المساجين وعلى رأسهم المساجين الخمسة: بن بلة وبوضياف وآيت أحمد ومحمد خيضر ورابح بيطاط، ثم بدأت التحضيرات لعقد مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ومع بداية شهر أفريل 1962م، أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات وأعضاء المجلس في الداخل والخارج، ولأول مرة توفرت الشروط لحضور الجميع بهدف إجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمواجهة المستقبل [2].

وعلى إثرها عقد مؤتمر طرابلس للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من 27 ماي إلى 05 جوان 1962م، بطرابلس الغرب وعملت السلطات الليبية على توفير الشروط الضرورية للمؤتمر حيث منعت الصحفيين والأجانب من دخول المدينة [3].

انصب اهتمام المؤتمرين خاصة حول إعادة تنظيم جبهة التحرير وقيادتها، أو السلطة المقبلة في الجزائر المستقلة، التي ستحل محل المجلس الوطني للثورة والحكومة المؤقتة، لكن جلسات المؤتمر انتهت بطريقة غير عادية بسبب شدة الخلافات التي وقعت [4].

ثانيا/ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A):

يعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية بعد أربع سنوات من عمر الثورة حدثا تاريخيا هاما في مسيرة الثورة التحريرية، وخطوة جريئة أقدم عليها قادة الثورة حيث شكل استكمالا لبنائها المؤسساتي، وإعادة بعث الدولة الجزائرية الحديثة، وهذا أكد إعلان الحكومة على تقدم الثورة نحو تحقيق الاستقلال، وذلك بتعزيز العمل العسكري بمجهود سياسي ودبلوماسي يمكن الثورة من الوصول إلى أهدافها. وقد دفعت جملة من العوامل إلى تأسيس الحكومة المؤقتة حيث يمكن حصرها فيما يأتي:

أ. رغبة الثورة في دحض إدعاء الحكومة الفرنسية في عدم وجود طرف جزائري مفاوض خاصة أن نية التفاوض قد اتضحت معالمها لدى الطرف الفرنسي، بعد وصول "الجنرال ديغول" إلى الحكم في فرنسا أوائل جوان 1958م [5].

---

[1] - محمد حربي، **الاستعمار الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص 545.
[2] - علي كافي، مصدر سابق، ص 285.
[3] - أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 239.
[4] - مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص ص 206-209.
[5] - محمد عباس، **ثوار عظماء**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 128.

2. توصيات مؤتمر طنجة الذي جمع حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية من 27 إلى 30 أفريل 1958م، ومنها تأسيس حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية [1].
3. حاجة الثورة إلى جهاز فعال لكسب التأييد الدولي في خضم التضامن الدولي مع الحركات التحررية.
4. الصعوبات التي أصبحت تواجهها الثورة في الجارتين تونس ومراكش اللتين أصبحتا تحتجزان جزءا من الأسلحة الموجهة للثورة.

هكذا توفرت الأسباب الكافية لتأسيس الحكومة المؤقتة، التي فوض المجلس الوطني للثورة مهمة إنشائها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ متى توفرت الظروف، حيث شكلت لجنة فنية وإدارية قامت بتحضير مسودة مشروع تأسيس الحكومة، فاجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 09 سبتمبر 1958م، ووضعت الخطة النهائية لتشكيل الحكومة [2].

فكان يوم 19 سبتمبر موعد الإعلان الرسمي عن ميلاد هذه الحكومة تحت رئاسة فرحات عباس ونائبين له هما: أحمد بن بلة وكريم بلقاسم، مع وزارة الدفاع وذلك بحضور عدد كبير من الصحفيين والإعلاميين والدبلوماسيين العرب فأخذ بذلك الإعلان بعدا واسعا على المستويين العربي والدولي. وتكونت الحكومة بالإضافة إلى المناصب السابقة من ثلاثة وزراء دولة وثمانية وزراء وثلاثة كتاب دولة.

وأما عن أهداف تأسيسها فتتمثل كما لخصها أحمد توفيق المدني هي [3]: "... إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة ... والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي، والتهيئة لهذا العمل.

أما الهدف الثاني كما جاء في الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكيلها للرئيس المصري جمال عبد الناصر حيث جاء فيها [4]: " إن تشكيل هذه الحكومة ... في هذا الوقت بالذات، إنما هو رد عملي على على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد عندما أعلنت سياسة الإدماج التام، وأخذت تتولى تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر 1958م، حول الدستور الفرنسي الجديد... وتضع حدا فاصلا لما

---

[1] - ازغيدي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 170.
[2] - مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 114.
[3] - ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 171.
[4] - أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص ص 402-403.

تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية[1].

مرت الحكومة المؤقتة بعدة تغيرات من حيث تشكيلتها البشرية ومقرها الذي [illegible] حيث عدلت [illegible] هيئة الثورة مرتين خلال اجتماعات المجلس الوطني للثورة في شهر جانفي 1960م وفي شهر أوت 1961م الذي عين بن يوسف بن خدة رئيسا لها. أما دورها فانحصر في المرحلة الأولى على العمل الدبلوماسي، حيث أرسلت بعثات إلى البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة، وممثليات جبهة التحرير الوطني[2]، أما في المرحلة الثانية فكانت على تسيير وإدارة ملف المفاوضات مع الطرف الفرنسي.

المبحث الثامن: وقف إطلاق النار والاستقلال.

أولا: وقف إطلاق النار

توصلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين الطرفين، فكان ذلك أهم ما في اتفاقيات إيفيان، حيث وضعت الجزائر في وضع جديد، ثم الشهادة منذ اندلاع الثورة، ولكن هذا الشرط من الشروط الأساسية التي تمسكت بها الثورة سابقا من أجل فتح أي مفاوضة مع الطرف الفرنسي، مما يعني ذلك أنه يمثل انتصارا كبيرا للثورة في انتظار الوصول إلى الانتصار الحقيقي والحاسم ألا وهو الاستقلال الذي أصبح على مرمى حجر.

ثانيا: الهيئات المؤقتة.

جاء في اتفاقيات إيفيان ضمن الجزء المتعلق بتنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة حق تقرير المصير ما يأتي[2]:

المادة الثانية (02): يتم تنظيم السلطات العامة ما بين وقف إطلاق النار وإعلان نتائج الاستفتاء على تقرير المصير الذي يقوم على إنشاء منصب مفوض سامي يحوز سلطات الجمهورية، وسلطة تنفيذية مؤقتة مكلفة بإدارة الشؤون العامة والخاصة بالجزائر، ومحكمة مكلفة بردع التعديات على النظام العام.

المادة الثالثة (03): ينصب المفوض السامي والسلطة التنفيذية المؤقتة بصورة فورية في دائرة [illegible] بغرض توفير الشروط الضرورية لتحضير تقرير المصير وتأمين استمرارية عمل الإدارات العامة.

نستنتج من هاتين المادتين إقامة ثلاث سلطات للمرحلة الانتقالية، وهي المفوض السامي والسلطة التنفيذية المؤقتة ومحكمة النظام العام.

[1] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص 133.
[2] [illegible]، مصدر سابق، ص [illegible].

1- المفوض السامي:

حددت مهام المفوض السامي وصلاحياته في المواد من أربعة إلى ثمانية ضمن قسم تنظيم السلطات العامة في الجزائر، حيث يعين بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء الفرنسي ويخضع مباشرة لسلطة وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية. فهو تمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر حيث يسهر على المصالح الإدارية والعسكرية ويساعده في ذلك أمين عام يعوضه في حالة غيابه وضابط برتبة جنرال يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر [1].

وطبقا لذلك تم تعيين السيد كريستيان فوشي (*) Christian Fouchet كمفوض سام جديد ومساعد له هو السيد برنار تريكو، مع العلم أن هذه التسمية كانت موجودة منذ عام 1958م أي بعد قيام الجمهورية الخامسة التي ألغت تسمية الوزير المقيم في الجزائر، والتي اعتمدت سنة 1956م.

2- السلطة التنفيذية المؤقتة:

جاءت المواد المحددة لنشاط وسلطات هذه الهيئة في المواد من تسع إلى ثماني عشرة حيث تتألف من رئيس ونائب للرئيس وعشرة أعضاء، كل واحد منهم مكلف بإدارة شؤون معينة حددت كما يأتي: الشؤون العامة، والشؤون الاقتصادية، والزراعة، والشؤون المالية والشؤون الإدارية، والأمن العام، والشؤون الاجتماعية، والأشغال العامة، والشؤون الثقافية،والبريد.

وقد جاء في المادة الخامسة عشر [2] :" تضطلع السلطة التنفيذية بتأسيس النظام، وتوضع تحت سلطتها قوة حفظ النظام... وكذلك مصالح الشرطة". وهكذا نستنتج أن قوة حفظ النظام هيئة مؤقتة أخرى رابعة.

وبما أن المرحلة انتقالية، اعتبرت هذه الهيئة انتقالية ومؤقتة ومهمتها محددة في الصلاحيات والزمن. فهي تتمثل في تسيير شؤون الجزائر فيما بين وقف إطلاق النار والاستقلال، وهي تعمل بالتنسيق مع المفوض السامي الفرنسي في الجزائر.

تم تعيين أعضاء هذه الهيئة بالتنسيق بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وضمت 12 عضوا، تحت رئاسة عبد الرحمان فارس [3]، الذي التحق رسميا بالمنصب يوم 29 مارس 1962م، قادما من فرنسا مرورا بالرباط حيث التقى بقيادة الحكومة المؤقتة [4].

ويبدو من الوهلة الأولى أن الهيئة حيادية أو على الأقل تحقق التوازن بين الطرفين، لذلك تم اختيار أعضائها بعناية فائقة، غير أن لكل طرف حساباته، ففرنسا كانت ترى فيها نواة معتدلة لجزائر الغد. أما

---

[1] - المصدر السابق، ص ص 412-413.

(*) - كريستيان فوشي: كان سفير فرنسا في الدانمارك، عين مفوض سامي في الجزائر يوم 19 مارس 1962م، واستمر في منصبه إلى غاية 07 جويلية 1962م.

[2] - المصدر نفسه، ص 415.

[3] - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، 129.

[4] - محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 550.

الحكومة المؤقتة فكانت تأمل أن تكون أداة لاستلام السلطة بهدوء في جزائر الاستقلال [1]. لكن الواقع أنها كانت أداة إدارية تسيّر الجزائر وواسطة بين فرنسا وجبهة التحرير في انتظار إقامة سلطة مباشرة من الثورة [2].

كان الأعضاء الجزائريون فيها يتلقون التعليمات من الحكومة المؤقتة ثم أصبحت تأتيهم من المكتب السياسي بعد تأسيسه، حيث وضعت الهيئة تحت متابعة أحمد بن بلة، وهكذا أصبحت مهمتها شكلية بعد ذلك.

واستمرت الهيئة إلى غاية استلام الحكومة الجزائرية السلطة يوم 26 سبتمبر 1962م.

3- قوة حفظ النظام:

سميت أيضا باسم القوة المحلية، كانت تتكون نظريا من حوالي ستين ألف رجل، أغلبهم جزائريين كانوا يعملون في الجيش الفرنسي كمتطوعين ومحترفين ومجندين في إطار الخدمة العسكرية [3].

حددت المواد تسعة عشر إلى عشرين (19إلى20) تشكيل هذه القوة وإدارتها التي تعين بواسطة مرسوم بالاتفاق مع السلطة التنفيذية [1]، لكن في الواقع أن هذه القوة لن ترى النور على الرغم من تعيين رؤسائها وهما العقيد مقداد ومساعده العقيد جبايلي.

وضعت هذه القوة في ثكنات الجيش الفرنسي، فكانت تابعة لوجستيا للجيش الفرنسي وهذا ما يجعل استقلاليتها صورية، وتشكلت قوة خارج ذلك الإطار حول مدينة الجزائر قوامها خمسة آلاف رجل بقيادة العقيد عثيم، لكنها لم تتمكن من دخول العاصمة إلا يوم 14 ماي بعد هجوم قوات المنطقة المستقلة للجزائر.

أما جهاز الشرطة الذي وضع تحت تصرف الهيئة، فإنها لم تتمكن من التحكم فيه بسبب سيطرة عناصر منظمة الجيش السري عليه.

وهنا يمكن القول أن الهيئة فشلت في تسيير الملف الأمني، وهذا ما جعل الوضع يزداد خطورة مع توسع عمليات المنظمة السرية، وقد يكون ذلك هو السبب الذي دفع قيادتها إلى فتح اتصالات مع المنظمة السرية لوضع حد لأعمالها.

---

[1] - مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 200.

[2] - Belaid Abdesselam. In **Le hasard et l'histoire**, entretiens de Mahfoud Bennoune et Ali Elkenz, ENAG editions 1990.T 01 P 197.

[3] - مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 201.

[1] - رضا مالك، مصدر سابق، ص 416.

4- محكمة النظام العام:

أما هذه المحكمة فقد يبدو أنها لم توجد على الإطلاق، لأننا لم نعثر على أية معلومات حولها ما عدا نص المادة اثنان وعشرون(22) التي جاء فيها :" تنشأ محكمة للنظام العام تضم عددا متساويا من قضاة خاضعين للنظام المدني العام وقضاة خاضعين للنظام المدني المحلي" [1].

وما يعزز ذلك الطرح هو تعفن الوضع وصعوبة تطبيق وفرض احترام القانون أو النظام فأي قانون وأي نظام في ظل سلبية السلطات الفرنسية وانشغال المسؤولين الجزائريين بالصراع على السلطة ؟!

ثالثا/ برنامج طرابلس والاختيارات الكبرى:

بعد أن وضعت الحرب أوزارها، كان على قادة الثورة التفكير في مرحلة ما بعد إعلان الاستقلال، لذلك اجتمع المجلس الوطني للثورة باعتباره السلطة العليا وبرلمان الثورة في مؤتمر أو اجتماع خاص في طرابلس الغرب ما بين 27 مايو و 06 جوان، لوضع برنامج أو المنهج الذي تسير عليه الدولة الجزائرية مستقبلا.

ومن أجل ذلك الغرض شكلت لجنة تحضيرية لصياغة البرنامج وتحضير الوثائق، تكونت من: بن بلة، أحمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، مصطفى الأشرف، رضا مالك، محمد حربي ومحمد تمام، موزعين أفواجا على النحو الآتي:

8. رضا مالك ومصطفى الأشرف: تحديد طبيعة الثورة، والمقصود به الجانب الإيديولوجي والتاريخي للثورة.
9. محمد الصديق بن يحي ومحمد حربي: السياسة الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية.
10. محمد تمام: خطة تنظيم الحزب، وكان ذلك هو المحور الأساسي والمهم.

أمهلت اللجنة مدة عشرة أيام لإتمام عملها، ثم عقدت جلسة فيما بينها لعرض التقارير التي كانت متباينة في التوجهات والرؤى والأفكار، لكنها اعتمدت لتكون المشروع المقدم للمؤتمر [2]. وهو الذي أطلق عليه فيما بعد تسمية" برنامج طرابلس"، الذي حدد معالم السياسة العامة والتوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة الجزائرية المستقلة.

تضمن جدول أعمال المؤتمر نقطتين في غاية الأهمية والحساسية في نفس الوقت:

11. مناقشة وإثراء مشروع برنامج طرابلس والمصادقة عليه.
12. تعيين قيادة جديدة تتسلم مقاليد الحكم في الجزائر، والتي عرفت باسم " المكتب السياسي"[3].

---

[1] - المصدر نفسه، ص 416.
[2] - مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 205.
[3] - محمد عباس، مرجع سابق، ص 285.

أ- تقيـيم اتفاقيات ايفيان:

استهل المؤتمرون أشغالهم بقراءة متأنية للاتفاقيات، وبعد تمحيص وتدقيق، وبعد الرجوع إلى بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام، وقع الإجماع على الملاحظات الآتية:

1. إن اتفاقيات إيفيان وضعت حدا لحرب إبادية لم يعرف التاريخ مثيلا لها.
2. لقد مكنت هذه الاتفاقيات الشعب الجزائري من استعادة سيادته كاملة ووحدته الترابية.
3. إن هذه الاتفاقيات قد كانت بالنسبة للشعب الجزائري انتصارا سياسيا، أهم نتائجه تقويض أركان النظام الاستعماري الإمبريالي والتخلص من الهيمنة الأجنبية.

ومن جهة أخرى أعرب المؤتمرون عن قلقهم إزاء الضمانات التي منحت للمستوطنين وجعلت منهم أقلية محظوظة. كما وقفوا أيضا على الأخطار التي قد تنجم عن بقاء القوات الفرنسية واحتفاظها ببعض القواعد العسكرية والمطارات العسكرية والقواعد المخصصة لإجراء التجارب النووية. وعبر أعضاء المؤتمر عن أملهم في أن تتولى سلطات الجزائر المستقلة بحث كل تلك القضايا من جديد، نظرا لما لها من تأثير على عملية التنمية والبناء والتشييد[1]، كما تم استعراض الأوضاع التي آلت إليها الجزائر، والتي كانت تستدعي حلولا جذرية، فكان ذلك تقييما وتبريرا للاختيارات التي تم تبنيها في المشروع.

لذلك جاء تحليل برنامج طرابلس محذرا من العوامل التي قد تؤدي إلى الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار، الذي يريد الاحتفاظ بمصالحه في الجزائر باستخدام أشكال أخرى كالتعاون والتبادل وغيرها، حيث أن الاستعمار الفرنسي يحاول التكيف مع مرحلة الاستقلال بانقلابه إلى استعمار جديد من النوع الاقتصادي، وهو ما حاربته الثورة المسلحة حربا مريرة[2].

وألح البرنامج على محاربة ما أسماه بـ" القوة الثالثة"، التي هي ليست القوة الفرنسية المباشرة وليست قوة جبهة التحرير، وإنما هي قوة برزت من أحلام الامبريالية الفرنسية، في أن ينتصر الاتجاه المعتدل في الجبهة على الاتجاه الثوري، مما يضمن التعاون بين الجزائر وفرنسا في إطار الامبريالية الجديدة.

ثم يتعرض البرنامج إلى نقد ذاتي في مسار جبهة التحرير وأخطائها ونقائصها التي ركزت على الكفاح من أجل الاستقلال وأهملت الجوانب الأخرى التي كانت تتطور بدورها وخاصة الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وحتى الفكري، وبالتالي إهمال التربية السياسية والاجتماعية للفرد الجزائري والتركيز على التربية الثورية.

وبعدها نجده يحذر من وقوع الجزائر المستقلة في انقطاع عن الحقيقة الوطنية[3]، وهو الوضع الذي أوقع الحركة الوطنية في المأزق خلال الخمسينات.

---

[1] - محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1996)**، ج2 دار هومة، الجزائر: 2000، ص ص 229-230.
[2] - عبد الله شريط، **مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986م، ص 157.
[3] - المرجع السابق، ص ص 159-161.

ب- الاختيارات الكبرى :

كان إذا تقييم اتفاقيات إيفيان تقديما لمسائل المطروحة والاختيارات الكبرى التي تسير عليها الجزائر المستقلة، فتكون المخرج الوحيد من مخلفات الاستعمار، ووسائل فعالة للبناء والتشييد والتحرر الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، لذلك أمكن تقسيم البرنامج إلى أربعة محاور هي: المحور السياسي والمحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي والمحور الثقافي. كما تفرع المحور السياسي إلى عدة فروع تتعلق بنظام الحكم والسياسة الخارجية ومستقبل جبهة التحرير الوطني.

لقد لخص البرنامج كل تلك المحاور في شعار واحد هو " الثورة الديمقراطية الشعبية" ويعرفها بأنها :" تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية والسلطة للشعب" [1] .

هكذا كان النهج الاشتراكي أحد هذه الاختيارات الكبرى في هذا البرنامج، ويتجلى في كل المحاور السالفة الذكر، وتتمثل مهام الثورة الديمقراطية الشعبية كالآتي[2]:

1. إقامة الدولة الجزائرية على أساس معاداة الامبريالية ومعاداة الإقطاع، وذلك يتطلب بالضرورة تحلي الطاقات الحية في البلاد بروح المبادرة واليقظة وممارسة المباشرة في جميع الميادين.
2. إلغاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها الإقطاع واستبدالها بهياكل جديدة ومؤسسات يكون هدفها الأول هو تحرير الإنسان.
3. استرجاع القيم المكبوتة أو تلك التي قضى عليها الاستعمار، والعمل على صياغتها وتنظيمها وفقا للحداثة والعصرنة...
4. حمل الطبقة البرجوازية على أن تخضع مصالحها الخاصة لوحدة الشعب، وتعدل عن إرادة التحكم في مصير البلاد، وتتخلص من ميزاتها الأساسية التي تدفعها إلى الارتباط بالاستعمار الجديد. والتي هي: الانهزامية والديماغوجية وروح التهويل والاستخفاف بالمبادئ...
5. نشر الوعي في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة، التي يجب أن تدرك بأن عملية البناء والتشييد... لابد من إسنادها إلى الشعب نفسه، والشعب هو: الفلاحون والعمال والشباب.
6. وضع فكر سياسي واجتماعي يعكس بوفاء مطامح الجماهير...
7. إحداث تصور جديد للثقافة التي يجب أن تكون وطنية وثورية وعلمية.

أما وسائل تحقيق مهام وأهداف الثورة الديمقراطية الشعبية فهي: بناء اقتصاد وطني وانتهاج سياسة اجتماعية ترمي إلى إفادة الجماهير، ثم انتهاج سياسة دولية أساسها الاستقلال الوطني ومناهضة الامبريالية.

---

[1] - محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 246.
[2] المرجع نفسه، ص ص 247-248.

أما مصير الجبهة فحدده الميثاق بتحويلها إلى حزب سياسي طلائعي، ومنظمة جامعة، حيث جاء في النص:" الحزب ليس تجمعا وإنما هو منظمة تجمع كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون من أجل ثورة ديمقراطية شعبية" [1].

أما جانب الديمقراطية الذي تسعى إلى تحقيقه تلك الثورة فيكون ضمن إطار الحزب، حيث ورد في البرنامج [2]:" تتحقق الديمقراطية وتمارس ضمن الحزب بالتبادل المستمر بين القمة والقاعدة لضمان حياة سياسية نشيطة. وضمانات تحقيق ذلك هي: مبدأ انتخاب المسؤولين في كل المستويات دورية- وانتظام الاجتماعات.- قانون الأغلبية.- مع معاقبة أي عضو بدون موافقة المؤسسة الحزبية التي ينتمي إليها.- طرح الخلافات أمام القاعدة.-أولوية المؤسسات العليا على المؤسسات الدنيا".

هكذا كان تصور برنامج طرابلس للجزائر المستقلة، التي سوف تتحول إلى ورشة ضخمة في طريق إعادة البناء والتشييد والتخلص من رواسب الماضي ومآسيه.

رابعا: استفتاء تقرير المصير:

يظهر أن المهمة الرئيسة للهيئة التنفيذية المؤقتة هي التحضير لإجراء استفتاء تقرير المصير، فدخل الجزائريون في رهان صعب يتمثل في إظهار مقدرتهم على توفير الظروف الملائمة لإجراء استفتاء تقرير المصير، وبالتالي تمكين الشعب الجزائري من التعبير بكل حرية واقتناع وبدون ضغط عن رأيه، بالإجابة عن سؤال الاستفتاء:" هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962م؟" وتكون الإجابة بـ"نعم" أو"لا" [3].

كانت العملية الانتخابية تخضع للنظام الذي حدد شروط الاستفتاء على تقرير المصير، والذي اعتنى بكل جوانبها، من حيث تأليف الهيئة الناخبة والدعاية الانتخابية وتنظيم الاقتراع والرقابة على الانتخاب. وفي هذا الشأن أنشئت لجنة خاصة للإشراف على العملية ومراقبتها، عرفت باللجنة المركزية للاستفتاء وتقرير المصير، وترأسها الجزائري المحامي قدور ساطور، وكان من أعضائها جزائريون من الحقوقيين خاصة، وعدد أعضائها الإجمالي هو سبعة وتساعدها لجان جهوية، وتتمتع هذه اللجنة بعدة صلاحيات محددة في المواد 33 إلى 39 من نظام الاستفتاء [4].

ومع الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، وجدت الهيئة التنفيذية صعوبات كثيرة في أداء مهامها خاصة التحضير لإجراء الاستفتاء، بسبب المنظمة الإرهابية والصراع الذي نشأ بين القيادات الوطنية مما جعل مجموعة جبهة التحرير في الهيئة المؤقتة تقدم استقالتها التي رفضتها الحكومة المؤقتة، يضاف إليها

---

[1] - عبد الله شريط، مرجع سابق، ص 195.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 204-205.
[3] - محمد حسنين، مرجع سابق، ص 552.
[4] - رضا ملك، مصدر سابق، ص ص 403-410.

صعوبة طبع حوالي ست ملايين بطاقة تصويت(*) بسبب العطلة الصيفية في فرنسا واستحالة ذلك في الجزائر [1].

إن هذه الاستشارة الشعبية كانت تخدم الطرفين الجزائري والفرنسي، فالحكومة المؤقتة وباقي قادة الثورة قصدوا إشراك الشعب الجزائري حتى يكون الانتصار شعبيا ووطنيا ويكون الاستقلال ذا مصداقية أكبر بالنسبة للمجتمع الدولي. أما بالنسبة للجانب الفرنسي فكان من أجل التخلص من الضغوطات التي كانت تتهم ديغول بإهداء الاستقلال للجزائر، وقطع الطريق أمام المنظمة الإرهابية [2]، مع العلم أن الهيئة الناخبة كانت تتكون من أوروبيي الجزائر أيضا كما نصت عليه المادة الأولى التي حددت شروط الاقتراع في الجزائر.

بعد استكمال كل الترتيبات والإجراءات بما فيها الحملة الانتخابية التي ميزتها الملصقات واللافتات والكتابات الداعية للإدلاء بـ "نعم"، وصل اليوم الحاسم (أول جويلية 1962) حيث خرج الشعب بكثافة مبلغت نسبة المشاركة 91.88% من مجموع المسجلين الذين قدروا بأكثر من 6.5 مليون ناخب. يقول علي هارون الذي كان عضوا في اللجنة المركزية للانتخابات [3]: "لقد أخفينا النتائج النهائية إلى يوم 05 جويلية ... وكلف المحافظ الوطني للكشافة الإسلامية محمد علي دربوش بالاتمان عنها".

خامسا: الاستقلال

يوم 05 جويلية نقل عبد الرحمان فارس النتائج النهائية التي أسفرت عن استفتاء 2 جويلية من نفس العام (**) إلى المفوض السامي الفرنسي، ثم رفع العلم الوطني فوق مبنى الهيئة التنفيذية ليعلن عن استقلال الجزائر.

فهاطلت برقيات التهاني والاعتراف باستقلال الجزائر من الأشقاء والأصدقاء، مع العلم أن فرنسا كانت قد اعترفت بالاستقلال يوم 03 جويلية مستبقة بذلك الإعلان الرسمي، ويوم 07 جويلية عينت فرنسا سفيرا لها في الجزائر هو (جان مارسيل جينيي) Jean Marcel Jeanneney فقدم أوراق اعتماده إلى عبد الرحمان فارس، ليخلف بذلك المفوض السامي [4].

(*) - لجأ شوقي مصطفاوي إلى شركة هولاندية (أردن) التي وافقت على الطلب بتعجل.

1 - المصدر السابق، ص 336.

2 - Rédha Malek, **Méritons notre Indépendance**, in La Tribune du 03/07/2005, n° Hors Série P 07.

3 - Ali Haroun, **Nous avons étouffé les résultats jusqu'au 05 juillet**, in La Tribune du 03/07/2005, n° Hors Série P 05.

(**) - كانت النتائج النهائية كما يلي: المسجلون 6549736، عدد الأصوات المعبرة 6017800 صوتا، الأصوات الملغاة 25565، نعم 5975581 صوت، لا 16534 صوت.

4 - محمد حسنين، مرجع سابق، ص 553.

وهكذا طويت صفحة 132 سنة من الاستعمار الفرنسي في الجزائر. وكما نصت عليه الاتفاقيات استمرت الهيئة التنفيذية المؤقتة في أداء مهمتها إلى غاية انتخاب أول جمعية وطنية تأسيسية، حيث حددت تاريخها بيوم 12 أوت 1962م[1].

وجملة القول أن الثورة التحريرية الجزائرية قد ولدت من رحم المعاناة والشقاء والبؤس الذي عاشه الشعب الجزائري قرن وثلث قرن من الزمن، وكانت قد استفادت من الهزة العنيفة التي تعرضت لها إثر اكتشاف المنظمة الخاصة، فقامت بتصحيح المسار وضربت أمثلة رائعة في البطولة والنضال والالتزام والتخطيط العسكري والسياسي والدبلوماسي، فتحولت الثورة إلى مخبر وورشة كبرى لإعداد المناضلين الثوريين.

كانت الثورة الجزائرية ثورة شعبية لأن الجماهير التفت حولها دون قناعة إيديولوجية أو مذهبية، بل لأنها وسيلة الشعب في استرجاع كرامته وحريته، فقدمت هذه الجماهير أرواحها وقودا حتى لا تنطفئ شعلة هذه الثورة إلى أن تصل إلى بر الأمان، وقد استطاعت خلال مسيرتها الطويلة أن تنشأ مؤسسات سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية واجتماعية، بل ومناهج سياسية تسير على هديها وتستنير بنورها في اقتحام العقبات الاستعمارية التي طالما وضعت في طريقها من قبل أساطين الفكر السياسي والعسكري الفرنسي الذين كانوا لا يفتأون يخططون ويخططون لقمع الثورة ووأدها في المهد، فانطلقت أول ما انطلقت شرارتها بتشكيل جبهة سياسية وجيش تحرير وطني وإصدار بيان سياسي يوضح الرؤية على المستويين الداخلي والخارجي، ثم شنت هجوما عسكريا مركزا لم يسبق له مثيل على تسع وثلاثين مركزا استعماريا في الشمال القسنطيني، ثم انتقلت إلى التنظيم السياسي والعسكري والتشريعي من خلال أول مؤتمر يعقد بعد اندلاع الثورة بحوالي عشرين شهرا، ثم أنشأت مؤسسات أخرى كالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ولجان العمل السياسية والعسكرية، ووضعت نظاما محكما للتنسيق السياسي والعسكري بين الداخل والخارج، واستطاعت أن تفرض على فرنسا الاعتراف بحقوق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال والسيادة، وأن تجبرها على الجلوس مع ممثلي جبهة التحرير الوطني للتفاوض على كيفية تسليم البلاد لأصحابها الشرعيين. وقد حاولوا غلاة المعمرين(الكولون)، أن يؤثروا على مجرى المفاوضات وأن يجبروا الحكومة الفرنسية على التراجع إلى المربع الأول، ولكنهم باءوا بالفشل الذريع أمام تصميم طلاب الحرية على المضي قدما في التفاوض مع ممثلي الحكومة الفرنسية، واستطاعوا فعلا أن ينتزعوا اعتراف فرنسا بالجمهورية الجزائرية كدولة للشعب الجزائري .

---

[1] - Ali Haroun, **l'été de la discorde**, Casbah éditions, Alger 2000, P 104.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: العلاقات السياسية الجزائرية التونسية إبان الثورة الجزائرية (1954-1962)

المبحث الأول: اهتمام الصحافة التونسية بالتطور السياسي في الجزائر.

المبحث الثاني: المكانة السياسية في العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة

المبحث الثالث: تطور العلاقات الجزائرية التونسية **1957-1962**م

الفصل الثالث: العلاقات السياسية الجزائرية التونسية إبان الثورة الجزائرية (1954-1962):

تعتبر تونس امتدادا طبيعيا للجزائر من جهة الشرق تضاريسيا و مناخا و مجاري مائية. ومن الناحية البشرية هناك تشابك وترابط كبير بين السكان على طول الشريط الحدودي وحتى في بعض المناطق الداخلية مثل : تالة، القصرين، الجريد، ونفطة ... حيث كان التنقل يتم في أوقات الحرب والأزمات بالخصوص، والتي عرفها القطران منذ قرون، خاصة منذ الغزو الفرنسي للجزائر واحتلالها سنة 1830م، كانت تونس منجأ للمهاجرين الجزائريين مدنيين ومقاومين هروبا من بطش الاحتلال ومن مظالمه، فكانت تونس مستقرا لهم بالقرب من وطنهم الأصلي وأرض الأجداد التي بقيت حية في ذاكرتهم ووجدانهم، وقد سهلت عمليات الهجرات والتنقل على عدم وجود حواجز طبيعية بين البلدين وعدم وجود اختلافات عرقية أو دينية ومذهبية ولغوية .

ومن الناحية التاريخية عاش القسم الأكبر من شرق الجزائر تحت النفوذ القرطاجي وفي ظل الحضارة التي حملها هؤلاء من الشرق ووجدت تفاعلا وتقبلا من السكان. كما عاشا سويا تحت الاحتلال الروماني والبيزنطي . ولما قدم المسلمون كانت القيروان بتونس مركزا هاما للفتح والدعوة ثم لنشر المذهب المالكي ولمرور التيارات السياسية والمذهبية إلى المغرب العربي والقادمة من بغداد أو دمشق فانصهر المغرب العربي كله في الحضارة العربية الإسلامية.

ومن الناحية الاقتصادية كانت هناك حركة تجارية نشطة من القديم عبر البر والبحر فالأسواق في تونس كانت مفتوحة أمام التجار الجزائريين وكذا أسواق الشرق الجزائري .

فهذه الروابط التي تشترك فيها العوامل الطبيعية والبشرية الاقتصادية والحضارية وتشابكها منذ آلاف السنين قد شكلت وحدة حقيقية بين البلدين والشعبين الشقيقين.

وعندما تحصلت تونس على استقلالها في مارس 1956 رفض بعض المجاهدين التونسيين تسليم السلاح و انتقلوا للجهاد في الجزائر منهم : عبد الله البوعمراني و الطاهر الأسود، علي الهمامي، علي درغال [1] ... وهكذا تشترك مرة أخرى تونس والجزائر في النضال السياسي والكفاح المسلح و تمتزج الدماء من اجل الحرية و الاستقلال لشمال إفريقيا[2] .

---

1 الرائد عثمان سعدي بن الحاج : مذكرات ، دار الأمة ، سنة 2000، ص: 58، 59، 60.

2 محمد شرقي:موقف الصحافة التونسية من الثورة التحريرية وعلاقاتها بالأقلام الجزائرية . كتاب الثورة التحريرية في الصحافة العربية 1954-1962، بحث جماعي غير منشور، ص ص 85-103.

فكيف أصبحت تونس أهم قاعدة عسكرية و سياسية و إعلامية للثورة الجزائرية ؟

عندما اندلعت الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 كانت الثورة في تونس قد بلغت مرحلة حاسمة حيث بدأت بوادر الاستقلال تلوح في الأفق حتى اكتمل في مارس 1956م وقد شجع هذا الاستقلال وأغرى الوطنيين الجزائريين الذين تمركزوا في القاهرة منذ 1952م من اتخاذ تونس كقاعدة لنشاط المجاهدين خاصة في التدريب أو تمرير الأسلحة إلى الجزائر وهذا بحكم الموقع الاستراتيجي لتونس كحلقة وصل دائمة بين الجزائر والمشرق العربي لذلك أقام بها بعض قادة جبهة التحرير الوطني وثوارها وكذلك بعض الممثلين بالداخل من أجل الاتصال بزعماء الثورة في القاهرة والاتصال بالبلدان الغربية لدعم وشراء الأسلحة، ومع تطور الثورة أصبحت تونس شيئا فشيئا قاعدة فعلية خاصة منذ 1957م، وحتى الاستقلال 1962م، حيث أنشئت قواعد عسكرية ومخازن للأسلحة لجيش التحرير قرب الحدود مع الجزائر .وفي العاصمة تونس تكون مركز لقادة الثورة وزعمائها السياسيين والعسكريين.

المبحث الأول/ اهتمام الصحافة التونسية بالتطور السياسي في الجزائر:

تعد البلاد التونسية امتدادا طبيعيا للجزائر من الناحية الشرقية تضاريسيا ومناخيا ومجاري مائية. أما من الناحية البشرية فهناك ترابط عائلي وطيد بين السكان على طول الشريط الحدودي، وحتى في بعض المناطق الداخلية مثل: تالة والقصرين والجريد، ونفطة وتبسة وسوق أهراس والقالة وعنابة، وقد كان التنقل بين البلدين سائدا على مر العصور في أوقات الحرب والسلم على حد سواء، ولاسيما أوقات الأزمات التي عرفتها البلاد بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، حين كانت تونس ملجأ للمهاجرين الجزائريين مدنيين ومقاومين هروبا من بطش الاحتلال ومظالمه، وكانت البلاد التونسية موطنا ومستقرا لهم بعد وطنهم الأصلي أرض الآباء والأجداد، التي ظلت حية في وجدانهم وذاكرتهم، وقد سهل عمليات الهجرة والتنقل عدم وجود حواجز طبيعية بين القطرين علاوة على غياب فروقات عرقية أو دينية أو مذهبية أو لغوية أو تاريخية بينهما.

أما في القدم فقد عاشت السواحل الجزائرية عامة والشرقية بصورة خاصة تحت نفوذ القرطاجيين. كما عاشت تونس تحت النفوذ الروماني الذي كان يحكمها من الجزائر، ثم من تونس، ثم وفي ظل الدولة العربية الإسلامية تبادلا البلدان الجزائر وتونس تسيير دفة الحكم على امتداد ست قرون، ثم خضوع المنطقة الشرقية الجزائرية للنفوذ الحفصي ، وبعد ذلك حكم تونس وليبيا في العهد العثماني من الجزائر " عهد باي لا ربابي"، وتبعية المناطق الغربية إلى الجزائر ومن ثم فقد عرف سكان البلدين حياة ممتزجة غاية الامتزاج عبر العصور والأجيال حتى مجيء الاستعمار الحديث، فحاول الفرنسيون فصل الشعبين عن بعضهما، ولكن ذلك كله كان وهمًا حيث بقي الاتصال مستمرا دائما، بل وقد ازداد تطورا وازدهارا مع مطالع القرن

العشرين، حين تعززت هذه الروابط في ظل الاحتلال الفرنسي للشمال الإفريقي وظهور المقاومة الوطنية ثم الحركة الوطنية السياسية؛ فقد كان من مؤسسي الحزب الدستوري القديم حوالي ثلاثة عشر عضوا من الجزائريين، وحتى رئيسه " عبد العزيز الثعالبي" كان من أصول جزائرية، وظل هذا الحزب يُموَّل ماليا من قبل صالح بن يحي الجزائري، الذي كان غنيا ومات فقيرا بسبب الإنفاق المستمر على هذا الحزب لمدة معتبرة [1] .وخلال الحرب الكونية الثانية، تأسست لجنة تحرير المغرب العربي ببرلين في ألمانيا [2] من جزائريين وتونسيين، وبعد هذه الحرب، وضعت الحركة الوطنية لشمال إفريقيا ميثاق المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947م، الذي شمل أحزاب تونس، الجزائر والمغرب.

وتجدد التقارب سنة 1952م بباريس وفي شهر مارس 1954م بالقاهرة للتعاون والتنسيق من أجل تحرير الشمال الإفريقي من الاستعمار الفرنسي.

وعندما اندلعت ثورة تونس مع أوائل سنة 1952م، تحرك العديد من الجزائريين على الحدود أو قربها للمشاركة في الثورة، وكان أبرزهم المجاهد " شريط لزهر"، عندما تحصلت تونس على استقلالها في مارس 1956م،رفض بعض المجاهدين التونسيين تسليم السلاح وانتقلوا للجهاد في الجزائر منهم : عبد الله البوعمراني، والطاهر الأسود، علي الصامي، وعلي درغال.

وهكذا تشترك مرة أخرى تونس والجزائر في النضال السياسي والكفاح المسلح وتمتزج الدماء من أجل الحرية والاستقلال لشمال إفريقيا [3] .

وتصبح تونس أهم قاعدة عسكرية وسياسية وإعلامية للثورة الجزائرية، فعندما اندلعت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م، كانت الثورة في تونس قد بلغت مرحلة حاسمة، حيث بدأت بوادر الاستقلال تلوح في الأفق حتى اكتملت في مارس 1956م، وقد شجع هذا الاستقلال الوطنيين الجزائريين، الذين تمركزوا في القاهرة منذ سنة 1952م، لإتخاذ تونس قاعدة لنشاط قيادة الثورة خاصة في التدريب أو تمرير الأسلحة إلى الجزائر، وهذا بحكم الموقع الإستراتيجي المجاور لتونس كحلقة وصل دائمة بين الجزائر والمشرق العربي لذلك أقام بعض قادة جبهة التحرير الوطني وثوارها، وكذلك بعض الممثلين بالداخل من أجل الاتصال بزعماء الثورة في القاهرة، والاتصال بالبلدان العربية للدعم وشراء الأسلحة، ومع تطور الثورة أصبحت تونس شيئا فشيئا قاعدة خلفية فعالة للثورة الجزائرية، خاصة منذ سنة 1957م، وحتى الاستقلال عام 1962م، حين أنشئت قواعد عسكرية ومخازن الأسلحة لجيش التحرير قرب الحدود مع الجزائر وفي العاصمة تونس أقيم مركزا لقادة الثورة وزعمائها السياسيين والعسكريين.

[1] - محمد الصالح الجابري : **النشاط الثقافي والعلمي للمهاجرين الجزائريين في تونس 1900-1962**، الدار العربية للكتاب، 1983، ص 275.

[2] - يوسف الرويسي: **نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق**، المجلة التاريخية المغربية، العدد 9 : 1977، ص 171.

[3] -محمد شرقي: **موقف الصحافة التونسية من الثورة التحريرية و علاقاتها بالأقلام الجزائرية**، كتاب الثورة التحريرية في الصحافة العربية(1954-1962)، بحث غير منشور، ص ص 85-103.

والحق أن الصحافة التونسية قد بدأت تهتم بالقضية الجزائرية منذ مجازر الثامن ماي 1945م اهتماما متزايدا، على الرغم من التعتيم الإعلامي والسياسي الذي كانت تمارسه الحكومة الفرنسية على الجزائر؛ لأنها كانت تعتبرها جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، على الرغم من وجود حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يفصل بين البلدين بأكثر من ألف وستمائة (1600) كلم، ويعود اهتمام الصحافة العربية عامة والتونسية خاصة بالقضية الجزائرية، إلى بروز بعض الشخصيات الوطنية، التي تخطت الحدود الجزائرية في اتجاه المشرق العربي أمثال: الشيخ الفضيل الورتلاني والشيخ البشير الابراهيمي، والشاذلي المكي، وأحمد بن بلة وآيت أحمد حسين ومحمد خيضر، وغيرهم من الشخصيات الوطنية التي رأت بأن القضية الجزائرية لا تستطيع أن تجد طريقها إلى الحل، إلا بخروجها إلى النطاق العربي أولا ثم إلى النطاق الدولي ثانيا.

وقد بدأت الصحافة التونسية تركز بالدرجة الأولى على الحياة السياسية في الجزائر منذ مطالع الخمسينات وبالضبط بعد اندلاع الثورة سنة 1954م.

ولعل أول ما نسجله في هذا الفصل ما كتبته جريدة الصباح عن تكوين جبهة متحدة لأحزاب شمال إفريقيا، التي تأسست في كنف الجامعة العربية يوم الرابع من شهر أفريل 1954م، عندما اجتمع نواب الأحزاب الوطنية للشمال الإفريقي بالأمانة العامة للجامعة العربية وحرروا ميثاقا "لجبهة تحرير المغرب العربي " يتضمن مقدمة وعشرة فصول، ومما جاء في هذا الميثاق: {على نواب الأحزاب والبعثات السياسية المغربية في الشرق الإفريقي، أن يعملوا تحت لواء منظمة واحدة تحمل اسم" لجنة تحرير المغرب العربي"، ويكون مقرها الرسمي بالقاهرة، ويمكن لهذه المنظمة أن تكون فروعا لها خارج الشمال الإفريقي }. وتتمثل أهداف هذه اللجنة في النقاط الآتية:

1 الكفاح في سبيل الاستقلال التام لتونس والمغرب والجزائر .

2- إنضواء هذه البلدان تحت لواء الجامعة العربية.

3 رفض كل سياسة إتحاد مع فرنسا أو سياسة ازدواج السيادة.

4- يمثل في هذه المنظمة شخص واحدا فقط من كل بلد مغاربي[1] .

والحق أن هذه اللجنة تعتبر أول تنظيم سياسي راديكالي موحد، يدافع عن استقلال شمال إفريقيا الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي بعد لجنة الدفاع عن أقطار المغرب العربي .

ولعل ما يميز هذه اللجنة هو ارتباطها بالجامعة العربية، ومنحها ميزانية خاصة قدرت في أول إنشائها بـــ خمسة وعشرين مليون فرنك، وهو مبلغ مهم في ذلك الوقت. وكان أول عمل سياسي جماعي قامت به هذه اللجنة فور تكوينها، هو إرسال مذكرة إلى اللجنة السياسية للجامعة العربية، التي كانت مجتمعة بالعاصمة المصرية تطالبها فيها التأكيد في تصريح رسمي على ما يأتي:

---

[1] . جريدة الصباح، **جبهة متحدة لأحزاب شمال إفريقيا** ، ص 5.

1- اعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من العالم العربي الإسلامي.

2- استنكار الاعتداءات الفرنسية وسياسة التمييز العنصري الجارية في الجزائر.

3- مطالبة الجامعة العربية بإثارة قضية الجزائر أمام المنظمات العالمية، وتشكيل لجنة من الجامعة تقوم بتلك المهمة [1].

وتنقل جريدة الصباح التونسية الصادرة يوم عشرة من شهر أفريل 1954م، عن جريدة " فرانس سوار" حوارا أجرته مع ثلاث زعماء من العرب هم: الأمير عبد الكريم الخطابي والأستاذ أحمد الشقيري الأمين المساعد لجامعة العربية، والسيد أحمد حسين مدير محطة إذاعة صوت العرب، ومما قاله الأول:" **ليس لي أي ارتباط بحزب الاستقلال أو بعلال الفاسي، ثم إني لا أريد الإدلاء بأي تصريح في هذا الموضوع، وأعتبر أن الوسيلة الوحيدة التي تمكننا من الخروج من الأزمة الحالية هي: منح الحرية لأقطار شمال إفريقيا الثلاثة: تونس والجزائر والمغرب، وأنه لا مناص من اندلاع حرب مماثلة لحرب الهند الصينية في صورة ما إذا بقي الحال على ما هو عليه ...**" .

والحق أن الاهتمام بحرية استقلال بلدان المغرب العربي قد تزايد بشكل واضح منذ نهاية الحرب الكونية الثانية، حين تأكد زعماء هذه البلدان من أن فرنسا الاستعمارية لن تتنازل عن احتلال هذه الأقطار إلا بقوة السلاح، لأنها لا تفهم إلا لغة الرصاص وقد مضى على الحركة الوطنية المغاربية زهاء نصف قرن من الزمن وهي تطالب فرنسا سلميا بمنح هؤلاء السكان حقوقهم في الحرية والاستقلال ولكنها ظلت تصر على أن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من الراضي الفرنسية، وأن تونس والمغرب هما محميتان فرنسيتان لا يمكن الطعن فيهما .

وهكذا ظل الوضع في الجزائر منذ مطالع الخمسينات يشغل بال كثير من السياسيين الوطنيين في كل من الجزائر وتونس على حد سوى، لاسيما منذ أن أصبح التعبير عن صراع القومية الجزائرية مع الاحتلال الفرنسي تعبيرا مباشرا تتحدث عنه مختلف الجهات السياسية والإعلامية، وأصبحت القضية الجزائرية تستقطب الوطنيين الثوريين الأحرار في العالم كله، كما تستقطب السياسيين الليبراليين في فرنسا ذاتها. وفي هذا السياق نقلت جريدة الصباح التونسية في يوم ثلاثين أفريل 1954م، تصريحا لأحد الصحافيين الفرنسيين المدعو مارتيني: رئيس تحرير جريدة الملاحظ "loupsarvateur" أدلى به للجريدة، مما جاء فيه :" **إذا فكرنا مثل وزرائنا، فإن المسائل لا تصبح مؤكدة، إلا إذا لم تترك لنا الحوادث مجال التفصيل، يجوز لنا القول بأن المشكلة الجزائرية غير مؤكدة، ولكن إذا كنا نعتقد أنه يحق**

[1] - المصدر نفسه.

اعتبار المشكلة مؤكدة ابتداء من الحين، الذي يبقى فيه متسع قليل من الوقت كله وجب علينا أن نضع مشكلة الجزائر في طليعة شواغلنا " .

وقد ظلت الصحافة التونسية تتحدث عن القضايا المغاربية مجتمعة أحيانا ومنفردة أحيانا أخرى، ولكنها غالبا ما كانت تركز على مواقف السياسيين الفرنسيين المتضاربة أحيانا والمتفقة أحيانا أخرى اتجاه الجزائر التي كانت تشكل العمود الفقري في حركة التحرر المغاربي. وإذا كانت المسألة التونسية والمغربية تثير هواجس الخوف في نفوس السياسيين الفرنسيين من أنه إذا تم التسامح معهما على الاستقلال الداخلي، فإنهما سيسعيان إلى الاستقلال التام عن فرنسا وبالتالي فإن الجزائر التي تعتبر " القلب النابض" لأقطار الشمال الإفريقي الخاضعة للإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، تجد طريقها إلى الانفصال هي الأخرى عن الكيان السياسي لفرنسا ومن ثمة فإن الدولة الفرنسية ستغدو صغيرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

أما بعد اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، فإن خطاب الصحافة التونسية قد تغير تبعا لتغير الوضع في الجزائر. وإذا كنا لا نملك المقالات التي تتحدث عن الثورة الجزائرية منذ شهر نوفمبر 1954م، فإن المقالات التي في متناول أيدينا منذ شهر فيفري 1955م، تركز على الأوضاع الخطيرة التي أصبحت تهدد الوجود الفرنسي حقيقة في الجزائر.

وقد أثارت معركة سياسية في البرلمان الفرنسي من النواب الاستعماريين المتطرفين والنواب المعتدلين، و لم تتوقف حتى استقلال الجزائر سنة 1962م[1].

والحق أن السياسيين الفرنسيين، كانوا يربطون القضية التونسية بالقضية الجزائرية ويعتبرون ما يقع في الجزائر، أو في تونس سيؤثر على البلد الآخر لا محالة.

ففرنسيو الجزائر كانوا مناهضين للسياسة التي تتبع مع تونس في ذلك الوقت.

وقد احتج م. كروزي الجمهوري على هذه السياسة فقال:" إن فرنسيي الجزائر عازمون على الدفاع عنها مهما كلفها ذلك من ثمن وذلك ضد حكومة أثارت اضطرابات الجزائر بالمفاوضات التي أجرتها مع تونس"[2].

وبعد تصريح السيد كروزي، جاء دور نائب وهران م. كليسي الجمهوري المستقل فقال: "... إن الأمن لم يستتب بالجزائر وأن ثلاث مائة جندي فرنسي أصبحوا غير قادرين على حمل السلاح وأن تسع وثلاثين آخرين قد قتلوا في أسابيع بفعل الإرهابيين. ومع ذلك فإن جموع المسلمين ما لبثوا مخلصين، غير أن عمل الحكومة الفرنسية قد عطل تطورا كاد يؤدي بالفرنسيين والمسلمين إلى المساواة، وعلى وزير الداخلية أن

---

[1] - جريدة الصباح التونسية: طور جديد لمعركة شمال إفريقيا، مرجع سابق ، ص 6.
[2] - جريدة الصباح التونسية: مرجع سابق، ص 6.

يعمل بحزم وأن يؤكد للثوار بأنهم لن يحصلوا على الآمال كما حدث مع فلاقة تونس"[1]. وعبر النائب عن خوفه من أن تكون سياسة م.سوستيل معادية للمعمرين.

أما النائب الشيوعي" م .غوبو"، فقد هاجم سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر ووصف عملها بأنه عمل إرهابي أو قمع تقوم به ضد السكان الأهالي، وأن البوليس رجال يقدمون على تعذيب المعتقلين.

وهكذا كانت الجلسة البرلمانية الفرنسية في شهر فيفري سنة 1955م، جلسة مفعمة بالآراء والنظريات الاستعمارية والتحررية في آن واحد .

فيما عبر النواب الاستعماريون ممثلو الكولون في الجزائر عن أسفهم لتهاون الحكومة الفرنسية في قمع الثورة الجزائرية والتساهل مع الفلاقة في تونس حسب قولهم، واعتبروا أن الإصلاحات التي يشرف عليها وزير الداخلية ويطبقها حالا سوستيل في الجزائر إصلاحات ستقضي في النهاية إلى فصل الجزائر عن فرنسا، والرأي عندهم هو عدم التنازل عن حقوق فرنسا في بلدان الشمال الإفريقي، لأنها هي صاحبة الحق. ينبغي أن تحافظ على حقوقها مهما كلفها ذلك من أموال وعتاد ورجال، في حين طالب النواب الشيوعيون بوقف الإرهاب الفرنسي والقمع المنتهج في الجزائر وإعطاء المغرب الأقصى حقه في الاستقلال التام.

ومن البرلمان الفرنسي وموقف بعض النواب الاستعماريين المتطرفين واليساريين الشيوعيين المعارضين لسياسة القمع والتعذيب في الجزائر، ننتقل إلى موقف إحدى المنظمات الجزائرية العتيدة المشعة من الزخم الثوري المتزايد في الجزائر، ألا وهي" جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، التي نشرت على أعمدة جريدتها البصائر مقالا بعنوان " النصر للجزائر"، ونقلته جريدة الصباح التونسية تحت عنوان" نصر للقضية الجزائرية"، مما جاء فيه:" نقتطف هذه الفقرات من افتتاحية قوية اللهجة صارمة الوقع مع زميلتنا الجزائرية"البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن التطور الذي اتخذته قضية الجزائر الشقيقة، وهي كما قالت الزميلة قضية بلغت لأول مرة حدا سقطت من أجله حكومة فرنسا.

" إن هذه الحادثة تعتبر عنصرا عظيما وكسبا ثريا للقضية الجزائرية، فهي قضية قد أخذت تكتسح المعاقل الحكومية والبرلمانية، وصارت بفضل قوة الأمة وإبائها وتماسكها، من القضايا التي تسقط من أجلها حكومات، وتتشكل من أجلها حكومات، وأصبح أمر تغيير الحالة في الجزائر محور المذكرات التي تجري بين مختلف الأحزاب والشخصيات قبيل تشكيل الحكومة والنقطة الأساسية في تحرير منهجها الحكومي..."[2]

وتواصل جريدة الصباح التونسية نقلا عن جريدة البصائر الجزائرية:" ... إن هذا الاندفاع الشعبي العظيم الذي شمل كل أوجه الحياة في القطر الجزائري، يستطيع به أن يحقق هذا الوطن العزيز ما يرجوه من حرية كاملة، وحكم شعبي ونظم عادلة، وسواء وقفت حكومة (منديس فرانس) مع هذا التيار الجارف وحاولت

---

[1] - المكان نفسه.

[2] - جريدة الصباح: نصر للقضية الجزائرية، العدد 965، 1955/02/10م، ص2.

تيارانه فسقطت، أو وقفت حكومة الغد ضد هذا التيار الجارف وحاولت كسره فكسرت، فإن هذا التيار الشعبي الجارف سينتصر وسيفوز وسيحطم أمامه كل مقاومة، وسيكسر أمامه كل الحواجز وسيوصل الجزائر إلى ساحل أمانيها ويحقق لها آمالها في حياة السعادة والكرامة"[1].

كان أول تعبير حازم يصدر عن العلماء في الجزائر بعد صدور بيان محمد البشير الإبراهيمي من القاهرة يوم الثالث من شهر نوفمبر 1954م[2]، على الرغم من أن بيان الإبراهيمي كان أشد لهجة وأعظم تشريح لأوضاع الجزائر في ظل الاحتلال وأخر لهجة خاطب بها الشعب ودعاه إلى الالتفاف حول الثورة، فإن بيان الجمعية من قلب الجزائر يعد أقوى وأخطر البيانات التي صدرت عن الأحزاب والجمعيات السياسية والثقافية، والدينية حتى ذلك التاريخ طبعا، باستثناء بيان أول نوفمبر، ولم يتوقف بيان الجمعية عند تحريض الجماهير على الالتفاف حول الثورة التي لم يذكرها بالاسم، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك عندما قال:" ... إن النصر لمن صبر الساعة الأخيرة . ونحن في الساعة الأخيرة من هذا الكفاح الطويل المرير: فلنصبر ولنصابر ولنترابط، ولنكن نحن الصابرين في الساعة الأخيرة، ولنعلم أن تحقيق الأماني وتحرير البلاد من قيود الاستعباد، ليس هو نتيجة مسعى حكومة أو برنامج حزب، أو ألعوبة مجلس نيابي لا يعرف نفسه، بل أن كل ذلك هو نتيجة تضامن الأمة و تماسكها ووقوفها الموقف المشرف في الدفاع عن حقها، فلتكن أمتنا كذلك، ولتبقى كذلك والمستقبل لها". وتتابع جريدة الصباح[3] دائما ما يقع في الجزائر بشكل مستمر من الخلال الصحافة الجزائرية أو الصحافة الفرنسية على حد سوى، وقد نقلت في شهر مارس 1955م برنامج الاتحاد الديمقراطي الجزائري بزعامة السيد" فرحات عباس" عن جريدة الجمهورية الجزائرية الناطقة بلسان الحزب ومن خلال هذا البرنامج يتضح للباحث أن السيد فرحات عباس، وإن كانت نظرته إلى الجزائر قد تطورت بشكل واضح فإنه حتى شهر مارس 1955م، كان مازال يحلم بالحل السياسي مع فرنسا عن طريق الإصلاحات، في وقت كانت فيه نيران الثورة تلتهب في الأوراس وفي الشمال القسنطيني وفي بلاد القبائل وفي مناطق أخرى من الوطن[4] كما جاء في جريدة الصباح، غير أن الشيء الذي يهمنا في هذا السياق هي الموضوعات التي كانت تنشر في الصحافة عن الثورة الجزائرية عموما وعن العلاقات الجزائرية التونسية في شتى المجالات إبان مرحلة الدراسة على وجه الخصوص .

أما في شهر أفريل 1955م، فنقتبس من جريدة الصباح تصريحا نشره وفد شمال إفريقيا في مؤتمر باندونغ يوم 20 أفريل 1955م، والذي وقعه عن تونس الزعيم " صالح بن يوسف" وعن الجزائر الزعيم " حسين أيت أحمد"، وعن المغرب الزعيم " علال الفاسي"، وقد جاء في هذا التصريح الذي نقلته" فرانس باريس"

---

[1] - المكان نفسه.

[2] - الشيخ البشير الإبراهيمي: الآثار

[3] - جريدة الصباح التونسية : مرجع سابق، ص 2.

[4] - جريدة الصباح التونسية : **جمعية الصداقة الجزائرية**، العدد 978، 1955/03/05، ص 1.

أن وفد شمال إفريقيا طلب من الكتلة الآسيوية الأفريقية أن تتخذ في الأمم المتحدة أيضا موقفا مدعما وفعالا في تحرير الجزائر وتونس والمغرب بصورة لا تصبح كلمة حق الشعوب في التصرف في شؤوها بنفسها كلمة جوفاء، ويجب أن يكون الهدف الأول هو استقلال شمال إفريقيا، ويجب أن تكون الدورة العاشرة للأمم المتحدة مقصورة على مناقشة النظام الاستعماري [1]، ويقترح التصريح أن يكون رؤساء حكومات الدول الآسيوية والإفريقية حاضرين تلك الدورة، وذلك حتى يكون لتدخل وفودهم في المناقشة صبغة قوية تعبر عن العزم الراسخ . وفيما عدا الأمم المتحدة يوصي التصريح بشن حملة دبلوماسية تقوم بها الدول المشاركة في مؤتمر باندونغ، ويطلب من هذا المؤتمر أن يصادق على قرار حازم يعبر فيه عن إرادته في مضاعفة المساندة للأماني القومية لشعوب الجزائر وتونس والمغرب[2]. ويستطرد التصريح قائلا:" أنه نظرا للحالة الخطرة جدا في شمال إفريقيا وللنزاع الذي تزداد حلقاته استحكاما كل يوم بين فرنسا وبلاد شمال إفريقيا تقترح أن يعد المؤتمر عدة إجراءات عاجلة مثل: " عرض الوساطة"، ويطلب وفد شمال إفريقيا من جهة أخرى اتخاذ موقف واضح ضد النظام اللاشرعي القائم الآن بالمغرب العربي، وفي الختام يطلب الوفد من المؤتمر أن يستمع إلى ممثلي شمال إفريقيا الذين ليس لهم حتى الآن حق صفة التمثيل الرسمي بالمؤتمر[3] .

وهكذا بدأت العلاقات السياسية الجزائرية التونسية إبان الثورة تتطور يوما بعد يوم وتنتقل من العمل السياسي الوحدوي المغاربي العام إلى العمل السياسي الثنائي بين القيادتين الجزائرية والتونسية وصارت الصحف التونسية تزداد اهتماما بالجزائر وثورتها المباركة حتى بلغت الذروة في التأييد والمساندة المطلقة للثورة وقادتها وشعبها المكافح .

فجريدة الصباح التونسية مثلا لم تكن تكتفي بنشر الأخبار التي تزودها بها وكالات الأنباء العالمية حول الثورة الجزائرية فحسب، وإنما كانت تعتمد في نقل المقالات التي تنشرها الصحافة سواء في فرنسا أو في بلاد المغرب العربي وتقتبس من هذه الجريدة ملخصا عن مقال نقلته عن جريدة " تونيزي فرانس"، كتب بقلم " برابي بانس" بعنوان:" الاستسلام في تونس خطر على الجزائر"، إن مضمون هذا المقال لا ينطبق تماما على العنوان الكبير، لأنه يعتبر الثورة في تونس واستسلام فرنسا أمام التونسيين هو خطر على الجزائر، والحقيقة هو خطر على فرنسا وليس على الجزائريين، بل العكس فإن الجزائر ستستفيد من استقلال تونس كما ستستفيد من أية هزيمة تلحق بفرنسا سواء في تونس أو في المغرب، أو في أية مستعمرة فرنسية أخرى، ولكن بما أن فرنسا تعتبر الجزائر فرنسية، فإن تعبير الكاتب يكون تعبيرا صحيحا، وهو في الواقع تعبير خاطئ، وقد قسم مقاله إلى عدة عناوين فرعية وهي:" لابد من الثورة، صداقة بالحساب، الثورة مع

---

[1] - جريدة الصباح التونسية، **وفد شمال إفريقيا في مؤتمر باندونغ**، العدد 1017، تونس: 1955/04/20، ص1.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المكان نفسه.

التونسيين" [1] . وهذا المقال الذي نلخص فيه بعض الفقرات، هو امتداد لمقال سابق لم نتمكن من العثور على محتواه.

وهذا المقال الذي نلخص منه بعض الفقرات هو امتداد لمقال سابق لم نتمكن من العثور على محتواه ومما جاء فيه : "ولكن ما يجب أن نقوله هو أنه إذا لم يقع انتفاض وثورة كما نأملها فإننا لا محالة سنواجه ما هو أسوأ ، وهو ضياع الجزائر والمغرب الأقصى، لأن يكون نتيجة حتمية لضياع تونس ، والكاتب هنا يدعوا المستوطنين في الجزائر وتونس والمغرب إلى الثورة على الحكومة الفرنسية بسبب الهزيمة التي قد تلحق بها في الجزائر والمغرب إذا استسلمت في تونس للأمر الواقع ومنحت التونسيين الاستقلال الذاتي والاستقلال التام .

والكاتب هنا ينتقد الحكومة الفرنسية ويتهمها بالبوار والخضوع لتهديدات المجرمين ويعني بذلك " الفلاقة في تونس" ويقول : " إن بعض أصدقائنا من الجزائريين بعد أن تبين لهم انهزامنا في تونس أخذوا يتساءلون عما إذا لم تكن الساعة التي تؤذن أخيرا بانتهاء أيام فرنسا .

وعما إذا لم يكن من الأنسب لهم أن يشرعوا في التعاون مع الأعداء ، فقبل حركة الإرهاب في تونس كان فيها أصدقاؤنا يشكلون 95% في المائة من السكان وكانوا يعلنون ذلك ويصرحون به ، ولكن عندما انتصر الإرهاب وكتب له أن يتفوق لم تعد هذه الصداقة التي ما تزال قائمة في داخل نفوسهم تستطيع أن تعلن عن نفسها ومن ذا الذي يجرؤ أن يؤاخذ هؤلاء الناس على هذا الموقف بعد أن لم نعرف كيف نحميهم ؟ كيف نؤاخذهم على أن لن يعودوا يثقون بفرنسا التي ظهرت أمامهم في مظهر من خسر طاقته وقدرته وشجاعته وثقته بنفسه على أن القدرة والشجاعة والثقة بالنفس ما تزال موجودة في فرنسا ولكن الظواهر وحدها هي التي تقوم ضدنا " [2].

إن صاحب هذا المقال ، قد حذر الحكومة الفرنسية من فقدان أصدقائها بالجزائر إذا استمر الحال على ما هو عليه من الضعف والتقهقر أمام الثوار في الجزائر وتونس معا .

ويواصل الكاتب تعليقه على وضع فرنسا في الجزائر وتونس منبها إلى الخطر الذي قد ينجم عن هجرة الجزائريين إلى تونس بسبب استسلام فرنسا فيها لم يتوقف هيبتها مع الأوراس بالجزائر ويعزي تصاعد الثورة فيها إلى نجاح الثوار في تونس الذين يصفهم بالإرهابيين في البلـــــــدين معا : " منذ الآن بدأ البعض من مواطنينا المسلمين في الجزائر ممن هم مهددون مباشرة يتجهون في الطريق المؤدي إلى تونس بفضل استسلام فرنسا فيها ، إن أعداءنا كان لهم من الجرأة ما جعلهم يعتقدون أننا ضعفاء ، فالأمر الساري اليوم بين الناس في الأوراس هو أن الإرهاب قد انتصر في تونس فلماذا لا ينجح في الجزائر أيضا.

[1] - برابي بانس : الاستسلام في تونس خطر على الجزائر، جريدة الصباح التونسية، العدد: 1017، 1955/04/20، ص 1.

[2] - برابي بانس : الاستسلام في تونس خطر على الجزائر ، مرجع سابق ، ص 1.

ويضيف الكاتب منتقدا السياسة الفرنسية في الجزائر قائلا : " ففي الانتخابات الإقليمية الأخيرة في مقاطعة قسنطينة تمكن حزب الإتحاد الديمقراطي الذي يتزعمه " فرحات عباس " من أن يجد أنصارا ويكسب أصواتا كثيرة وذلك بفضل تضامنه مع القتلة في هذه المنطقـــــــة.
القتلة الذين يسموهم " جنود التحرير الأبطال " والإدارة الفرنسية لا تجهل شيئا من هذه الدعاية المحرمة ولكن ماذا كان رد فعلها عليها ؟ عجز واضح فكيف إذن نتعجب بعد هذا من أن تتضاعف الاعتداءات وتكثر وتمتد الثورة المسلحة كل يـــــوم أكثر[1].

إن هذا الكاتب الذي انتقد الحكومة الفرنسية يعزي سبب انتشار الثورة وتطورها في كل أنحاء القطر الجزائري يوما بعد يوم إلى تهاون إدارة الاحتلال في المزيد من القمع والإرهاب للسكان ويعترف بأن الشعب الجزائري أصبح يناصر هذه الثورة والمتضامنين معها حتى من السياسيين الحزبيين الذين لم ينظموا بعد لصفوف الثورة كحزب السيد فرحات عبـــــاس " الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " .

وفات هذا الكاتب أن يدرك أن هذه الثورة ليست كثورات القرن التاسع عشر أو مطالع القرن العشرين، لأنها ثورة شعبية قائمة على الأساليب الحديثة في المقاومة الوطنية.

إن الكاتب الفرنسي الاستعماري المتطرف " بوني باتس " لم يكتف بانتقاد الحكومة الفرنسية فحسب بل فقد انتهى به الأمر إلى دعوة فرنسيي تونس والجزائر إلى الثورة على السياسة الفرنسية في كل من تونس والجزائر لأنه يرى الوضع في كلا البلدين مرتبط ببعضه البعض والتخلي عن تونس عن طريق السياسة والدبلوماسية يؤدي لا محالة إلى فقــــدان الجزائر.

وهذا ما يؤرق المستوطنين الغلاة لأنهم يعتقدون أن الجزائر هي قطعة من أجسادهم وليس فقط قطعة من فرنسا ومما جاء في هذه الفقرة من المقال قوله: " تلك هي الحالة اليوم ، الحالة البائسة التي تنذر بكل خطر وخوف ، ولكن بما أن باريس ترفض أن تدرك وتدعم ، فإن الوقت إذن قد حان لكي تستفيق ، تستفيق لندخل إلى جانب أصدقائنا التونسيين في الكفاح المحتوم الذي يستعدون له ".

إن هزيمة الحكومة الفرنسية في تونس خطر مميت للجزائر الفرنسية وفرنسيو الجزائر لا يمكنهم أن يتلافوا هذا الخطر إلا بالاعتماد على أنفسهم، لقد دقت الساعة التي يجب عليهم فيها أن يدركوا الخطر المحدق بهم ويقابلوه ، بما يجب من رد الفعل أما غدا فإن الوقت يكون قد فات . وقد علقت جريدة الصباح التونسية على هذا المقال الذي نقلته من صحيفة " تونيــــزي فرانس " منتقدة صاحب المقال نقدا لاذعا معتبرة دعوته سافرة لفرنسيي تونس والجزائر للقيام بالانتفاضة والثورة على الحكومة الفرنسية ذاتها واعتبرت صاحب

---

[1] - المرجع نفسه .

هذه الدعوة رجلا استعماريا متخلفا عن العصر[1] : " ...فهيهات إذن أقوام ما يزالون مصرين على أن يبقوا عميا لا يفقهون شيئا على الرغم من جميع الكوارث التي قاساها الشعب الفرنسي في سبيل أطماعهم الاستعمارية الدنيئة ، ثم هم بالإضافة إلى ذلك فقد فقدت منهم كل روح وطنية حقيقية لبلادهم وأمتهم زاجين بأمتهم في حرب حقيقية ظالمة ضد شعوب مسالمة لا تبحث الا عن صداقة الشعب الفرنسي واحترامه ... ".

لا تفتأ جريدة الصباح التونسية تواصل مقالاتها الواحد تلو الآخر عن الأوضاع في المغرب العربي ، ولكنها تركز دائما على الجزائر نظرا لما يقع فيها من أحداث جسام بعد اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م وقد نشرت في يوم 26 ماي 1955 مقالا بعنوان " لابد من الحل السياسي " تناول فيه الكاتب بعض ما تعالجه الصحافة الفرنسية حول القضية الجزائرية خاصة وبلدان الشمال الإفريقي بصفة عامة .

وقد ركز فيه على مقال " م.جان روس " الذي نشر في جريدة " فرانس تيرور " الفرنسية ومما جاء فيه : " تدرجت الحالة في الجزائر نحو حالة من الخطر عبر عنها" م.سوستيل" نفسه بأنها تدعوا إلى القلق في مقاطعة قسنطينة ، كما تدرج الوضع في المغرب إلى زيادة حركـــــة الإرهاب" [2].

أما في تونس فإنه على الرغم من الاستفزازات التي يقوم بها المتطرفون من الاستعماريين والمتعصبين لإعادة الفوضى إلى البلاد التونسية فإن الوضعية في تونس في مجموعها هادئة والشعب هناك ينتظر عودة الحبيب بورقيبة والوزراء التونسيين إلى بلادهم بعد التوقيع على الاتفاقيات ، فإذا كان الأمر كذلك في تونس ، كما نلمس على الرغم من الاستفزازات الجارية لم تتطور فيها الحوادث إلى التعكير العام فإن الفضل في ذلك يرجع إلى الأسلوب الذي عولجت به المشكلة التونسية والذي نظر به إليها على أنها مشكلة عامة تسببت في الثورة والإرهاب وكان الحل الناجع لها هو " الحل السياسي " ، أما في الجزائر فإننا لا نزال في مرحلة القمع والضغط " [3].

وأن خطورة الوضع فيها جعلتنا نبلغ درجة لا تخلو من جنون في استعمال الجهاز العسكري بصورة لم يسبق لها مثيل ، ولكن النتيجة التي حصلنا عليها أظهرت أنه لا يفيدنا شيئا أن نرجئ المشكلة السياسية ، إن بقائنا دائما على الطريقة التـــــي تقول : " النظام أولا ثم الإصلاحات فيما بعد مع صرف 90 % من جهودنا في عمليات الضغط والقمـــــع و10% في المعالجة السياسية هو الذي يعمم الشر "[4].

---

[1] - بوالي ناتس : الاستسلام في تونس خطر على الجزائر ، مرجع سابق ، ص 1.
[2] - م.جان روس :" لابد من الحل السياسي" ، جريدة الصباح ، العدد 1049، 1955/5/26، ص 41.
[3] - المرجع نفسه، ص1.
[4] - نفسه.

ويعطي الكاتب " جان روس " صورة تقييمية لأوضاع الثورة و جيش الاحتلال معا في الجزائر ويحذر فرنسا من أن الثورة لم تعد تقتصر على الأوراس ، وإنما انتشرت شمالا لتعم عمالة قسنطينة كلها تقريبا .

ويقدم مقارنة بين الثوار الجزائريين والجيش الفرنسي في مسألة الاستفادة من حرب الفيتنام فيرى أن الجزائريين استفادوا فعلا من هذه الحرب لاسيما في السرية والاعتماد على الشعب في التموين، بينما لم يستفد الجندي الفرنسي من ذلك أي شيء.

ويعتبر المسألة الجزائرية مسألة سياسية لا عسكرية : " إن الثورة الجزائرية عندما بدأت كان عدد أعضائها بضع مئات في جبال الأوراس ، ولكننا اليوم نشاهد مقاطعة قسنطينة كلها في "حالة تطواري " وكل المثلث الواقع بين قسنطينة سكيكدة والملية أصبح منطقة فقد فيها الأمن، والثوار يمولون بالمساعدات المركزية التي تقدمها لهم الأهالي بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهم يستعملون أسلوب الفيتناميين الذي لا يراهم به أحد في حين أن محاربينا ممن يظهر عليهم أنهم لم يتعلموا شيئا من تلك الحرب في الهند الصينية .

أما معارضة هذه القوة التي نستعملها في إثارة الفزع في قلوب السكان لقوة الثوار الذين لا نراهم والذين يعملون بأسلوب الكر والفر فمعناه أننا نظهر مرة أخرى عجز قواتنا العسكرية الجرارة من جهة، كما نقيم من جهة أخرى الدليل على أن المشكلة مشكلة سياسية فماذا تستطيع الدبابة أن تفعل ضد الذبابة التي لا تسمع لسعها قاتلا ؟"

ويستمر الكاتب في نقد سلطات الاحتلال في الجزائر بل وفي الحكومة الفرنسية قاطبة على السياسة الحمقاء التي كانت تسلكها مع الثوار ، ومع الوضع العام في البلاد بصورة عامة فهو يرى أن المسؤولية الجماعية التي تطبقها " سوستيل " في الجزائر ضد السكان لم تجد نفعا مادام هنا معمرون متعصبون يقفون أمام الإصلاحات وأمام الحل السياسي.

ومما يزيد الكاتب قلقا وتشاؤما من الحل هو غياب سلطة واحدة في الجزائر يمكن التفاوض معها حول المشكلة الجزائرية كما هو الحال في تونس مثلا ، ويختم مقاله بأن الحل الوحيد للمسألة الجزائرية هو الحل السياسي لا الحل العسكري ، مضيفا :

" فلكي تقع تسليط العقاب على السكان المتعاونين مع الثوار ، تنظر الإدارة –حسبما يشاع – في تطبيق المسؤولية الجماعية وقال : سوستيل في هذا الصدد : " إن المسؤولية الجماعية يجب أن تطبق على سكان البوادي الذين تقع في جهتهم أعمال اعتداء أو تخريب لا يمكن القيام بها إلا بمعونة أولئك السكان " ، ولكن هل يعتقد " سوستيل " حقا في هذه الطريقة ويؤمن بهذه الفكرة ؟ أم تعلمه التجربة بأنها أعظم دليل على الضعف ؟ إن مما يحزن القلب أن " سوستيل " عندما يطالب بالإصلاحات تقاومه عناصر الإستعمار وتحرب

أعماله وتنادي بتنحيته من منصبه وعندما يتخذ تدابير للقمع يجد أن أولئك الاستعماريين أنفسهم قد تجاوزوه وأفلت منه زمامهم وماذا يبقى للشعب الجزائري من كل ذلك ؟ "[1]

ويضيف " جان روس " قائلا : " الواقع أن خطورة المأساة الجزائرية تضعنا أمام السؤال الآتي : كيف أمكن أن يتطور عدد الثوار في أشهر قليلة من بضع مئات إلى عدة آلاف ؟ ولماذا امتدت منطقة الخطر إلى مقاطعة بأكملها بقطع النظر عما يجري في بلاد القبائل عن بعد سبعين كيلو مترا من الشواطئ ؟ إن هذا السؤال وحده كاف ليقيم الدليل على إفلاس سياسة بأكملها ، إن المؤسف هو أن الجزائر ليس فيها رئيس سياسي يخضع له جميع الناس بحيث يستطيع أن يقبل حل معقول في نظر الجميع كما هو الشأن في تونس وليس فيها سلطان مخلوع يمكن أن يتدخل في الأمر ويعين على الحل الممكن، وإنما فيها أحزاب وطنية منقسمة ولكن يظهر أنهم لا يملكون سلطة على الثوار إذ أن هؤلاء الأخيرين يؤلفون نوعا من القوة الثالثة انطلقوا في طريق الحل الذي قادهم إليه اليأس والبلاد كلها بفعل سياسة حمقاء أصبحت مادة انفجارية وتسير اليوم حركة التمرد بشكل يشبه إنفجارات البارود ".

ويضيف قائلا : " فمن هو الذي يتمتع بالنفوذ اللازم لإيقاف هذه العمليات ؟وما هو الحل الذي يمكن أن يقود إلى إتفاق معقول ؟.

من المحزن مرة أخرى أن لا نجد جوابا على هذا السؤال إلا السكوت الفاجع ؟ ومع ذلك فإن الكلمة يجب أن لا تبقى للرشاشات والمدافع - خاصة - ونقول هذا على الرغم من أنه لا يسر أصحاب القوة وأن المدفع وحتى الدبابة عاجزان أمام رشاشة صغيرة يحملها شاب في قلبه الإيمان سواء أحببنا هذا أم كرهنا وسواء أردنا أم لم نرد، فإننا سنكون مجبرين في الجزائر على أن نعطي الأولوية للحل السياسي " .

وإذا كان جان روس ينتقد الحكومة الفرنسية على تخاذها كما يرى أمام ثوار الجزائر المكافحين فإن لجنة تحرير شمال إفريقيا ترفع في الوقت نفسه عقيرتها منادية بتأييد الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاحتلال الفرنسي وتعلن عن تأييدها لكل من تونس و الجزائر وتهيب بدول مؤتمر باندونغ 29 وبدول الجامعة العربية التي صادقت على لائحة لتتدخل تدخلا سريعا لفتح مفاوضات بين فرنسا وممثلي الجزائر "وترفع اللجنة صوتها بصارم الاحتجاج لدى الحكومات المشاركة في عضوية ميثاق الأطلنطي ،لأنها سمحت لفرنسا باستخدام قوات خاضعة لسلطة هذه المنظمة وكان استخدامها في الجزائر وبذلك تكون متواطئة مع الاستعمار الذي استنكره العالم أجمع، وهكذا ظلت الصحافة التونسية تولي اهتماما مباشرا بتطور الأوضاع السياسية في الجزائر لاسيما منذ اندلاع شرارة الفاتح من نوفمبر 1954م، تنقل وتترجم وتنشر ما يصرح به السياسيون العسكريون الفرنسيون سواء في فرنسا أو في الجزائر، وتعيد نشر ما تكتبه الصحافة العالمية بعد ترجمته إلى اللغة العربية معلقة ومحللة و ناقدة تارة وناشرة للأخبار دون التعليق والنقد تارة أخرى، ومما

---

[1] - المرجع السابق.

أن تونس والجزائر كانتا تعانيان من نظام استعماري واحد، فإن المقالات كانت تجمع غالبا بين أوضاع البلدين، وتربط بينهما في السراء والضراء، وتحاول التقريب بين سياسة البلدين في العمل والدعوة إلى التحرير الوطني متتبعة أعمال المنظمات العربية والدولية التي تتصدى للقضايا السياسية في البلاد المغاربية لاسيما الجزائر.

إن جرائد الصباح والعمل والأسبوع والدستور كانت تضع القضية الجزائرية في مقدمة قضايا الشمال الإفريقي، لاسيما الأسبوع والصباح وهو توجه إن دل على شيء فإنما يدل على عراقة العلاقات الجزائرية التونسية وتطورها بتطور الظروف السياسية والمناخات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وسنرى في المبحث الثاني كيف تعمقت تلك العلاقات السياسية والعسكرية بين البلدين حتى صارت تونس تمثل القاعدة الخلفية للجزائر طوال سبع سنوات ونصف .

المبحث الثاني: المكانة السياسية في العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة :

لاشك أن الدارس للعلاقات السياسية الجزائرية التونسية إبان الثورة، يجد أنها قد حظيت بمكانة هامة لدى التونسيين من حيث الاهتمام السياسي وحجم التضامن الشعبي، وذلك بحكم الجوار وتوطد الصلات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية بين القطرين، ولهذا اعتمدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها على الواجهة التونسية كمنطلق للتزويد بالأسلحة وتركيز القواعد الخلفية والنشاطات الإعلامية والسياسية، وفي هذا الصدد سنحاول النظر في مظاهر التنسيق بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية بخصوص تأييد الثورة الجزائرية، وإبراز مواقف النظام التونسي من دعم الكفاح السياسي والتعبوي للقضية الجزائرية بالتعرض لخلفيات الموقف التونسي وأبعاده في مدى فاعليته في دعم القضية الجزائرية..

والحق أن التوجه المغاربي المشترك في تعميم الكفاح المسلح سرعان ما فتر إثر تصريح قرطاج ومباشرة الحزب الدستوري لمفاوضته مع فرنسا لإنهاء المقاومة، إذ كانت العناصر المؤثرة في الحزب تحرص على أن يكون إطار العمل المسلح محدد بالمجال والزمان، لكونه عنصر ضغط على فرنسا، إلغاء نظام الحماية والجلوس إلى المفاوضات، لكن هذه السياسة ما كانت لتثمر في رأينا لولا انعكاسات الثورة الجزائرية، فقد أدى اندلاعها بعد أشهر من تصريح قرطاج إلى إسراع فرنسا بوتيرة مع التونسيين، وسلمت في جوان 1955م بالاستقلال الذاتي لتونس، وعززت موقف بورقيبة في مواجهة الرافضين لهذا الاتفاق والداعين إلى مواصلة الكفاح المسلح ومساندة الثورة الجزائرية [1] .

وفي الوقت الذي كانت فيه الثورة الجزائرية تمد نفوذها إلى تونس وتتعاون مع أنصار " صالح بن يوسف" لتمرير السلاح وشن الهجومات على القوات الفرنسية، كان الصراع على أشده بين بورقيبة وصالح

---

[1] - رخيلة عامر: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر العدد 4، مركز البحوث في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1954م-1962م)، الجزائر، 1999، ص ص 142 143.

بن يوسف، إذ كان كل منهما يحاول تأكيد اتجاهه، ولكن حدة الصراع خفتت إثر إعلان فرنسا استقلال تونس في مارس 1956م [1]. وفي السياق الرافض للعلاج الأحادي في بلدان الشمال الإفريقي. وبعد تغلب تيار بورقيبة صرح " حسين التريكي" عضو لجنة تحرير المغرب العربي إلى جريدة الشعب البغدادية الصادرة في 28 ماي 1956م قائلا:" إن كل حل لقطر واحد من أقطار المغرب العربي يعتبر خديعة استعمارية فاضحة، ولا يمكن أن يؤمن استقلال أي قطر، ولذلك فإننا نؤمن أن استقلال تونس ومراكش متوقف على استقلال الجزائر، ولهذا نجد الفرنسيين يلجؤون إلى المناورات السياسية، وألفاظ الاستقلال ضمن التكامل والتبعية المتبادلة، وذلك حتى يتمكنوا من إضعاف المغرب وتشتيت صفوفه، وبذلك تتاح لهم الفرصة للظفر بالمغرب بلدا تلو الاخر، كما احتلوا العرب قطرا بعد قطر، إن الثورة المندلعة الآن في الجزائر هي في الحقيقة ثورة المغرب العربي، ولذلك وجب على كل من شعبي تونس ومراكش أن يساندا الجزائر في ثورها لكي تتمكن من الحصول على استقلالهما الحقيقي والاحتفاظ به، وكم يؤسفنا أن نرى بعض زعماء تونس وقد انطلت عليهم تلك المؤامرات فأخذوا في التخلي عن النضال الموحد، بل أنهم تجاوزوا ذلك عندما اندفعوا لمغادرة جيش التحرير الجزائري، ووقفوا إلى جانب قوات العدو الفرنسي ."[2]

من هذا التصريح يتضح لنا أن زعماء المغرب كانوا يؤكدون بقوة على ضرورة وحدة الكفاح المغاربي، ويعتبرون ثورة الجزائر هي ثورة المغرب العربي كله، وليست ثورة الجزائر وحدها. وقد أكد من قبل السيد" فرحات عباس" ما ذهب إليه السيد " حسين التريكي" عندما صرح في ندوة صحفية بالقاهرة يوم 25 أفريل 1956م، قائلا:" إن كيان الجزائر مرتبط كل الارتباط بكيان تونس ... فمن المعلوم أن الغزو الفرنسي للجزائر كان السبب المباشر في غزو تونس أيضا ... فكيف يتصور بعد هذا تحرر الجارتين الشقيقتين تحررا حقيقيا، مع بقاء الإستعمار الفرنسي في الجزائر؟ فإما أن يتم تحرير الجزائر أو أن يكون استقلال تونس ... مجرد سراب خادع، لقد توحدت الآن جميع القوات الوطنية المكافحة ضد الاستعمار في سائر أنحاء المغرب العربي تحت قيادة موحدة ..." [3].

وفي إطار العلاقات الجزائرية التونسية علقت صحيفة جريدة الجزائر" le journal d'Alger" قائلة:" هل هناك محاولة تونسية جزائرية تحمل فرنسا على مراجعة القضية الجزائرية ؟ وقد علقت على هذا العنوان بعد أن أعلنت عن زيارة السيد " محمد اليزيد" إلى تونس قائلة: لقد أجرى السيد اليزيد في السابق عدة محادثات مع المسؤولين الجزائريين بتونس، فهل المراد من هذه المحادثات الاتفاق على السياسة التي ينبغي إتباعها لتعزيز المعركة الوطنية بالجزائر؟ أم هو البحث عن حل يكلف وسيط رسمي يعرضه على الحكومة

1- فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984م، ص 180.

2- جريدة الشعب البغدادية، 1956/05/28.

3- جريدة العمل التونسية: **هناك محاولة تونسية جزائرية لحمل فرنسا على مراجعة القضية الجزائرية**، العدد: 460، 16 أفريل 1957م، ص 1-6.

الفرنسية" وتؤكد أن هناك محاولة تونسية جزائرية جدية تعد لحمل فرنسا قريبا على مراجعة القضية الجزائرية..."[1].

والحق أن حجم التضامن الشعبي التونسي وتمسك المعارضة بمواقفها، فرض على حكومة بورقيبة دعم الثورة الجزائرية خصوصا السماح للثوار الجزائريين بمواصلة نشاطهم بتونس مثلما كان يحدث سابقا.

ولكن لم يكن بوسع تونس عشية استقلالها أن تعلن دعمها للثورة الجزائرية، أو تبدي تأييدها لأهداف جبهة التحرير الوطني في كفاحها،خاصة وأن النفوذ العسكري والاقتصادي كان ما يزال سيد الموقف و لم يتحقق لنشاط الثورة الجزائرية، ولذلك راحت تقدم دعمها الخفي للجزائر، وهي في مفاوضات مع الجزائر وتناور من خلال بذل الجهود السليمة لإيجاد حلول للقضية الجزائرية من جهة أخرى.

إن نظرة جبهة التحرير الوطني لاستقلال تونس كانت متباينة، إذ أن مسؤولي الوفد الخارجي وثوار المنطقة المتاخمة لحدود تونس، كانوا يفضلون استمرار تونس في الكفاح ويرتاحون للتعامل مع أنصار صالح ابن يوسف في تزويد الثورة بالسلاح، حيث واصل عبد الحي الأوراسي ومحساس التعاون مع المعارضة عبر الجنوب التونسي.

أما مسؤولو الداخل فأدركوا أنه لا مناص من التعاون مع الحكومة الجديدة التي أبدت رغبتها في ذلك بفضل تضامن الشعب التونسي، وتقرر في مؤتمر الصومام بعد دراسة الوضع الاعتماد على المسعى الحكومي وتنسيق العمل مع حكومة بورقيبة في الميدان السياسي والتعبوي، وخاصة إيجاد آلية محكمة لتمرير الأسلحة[2].

لقد تدعم نشاط جبهة التحرير الوطني بتونس منذ شهر ماي 1956م، وذلك بإنشاء النظام السياسي والعسكري للثورة الجزائرية تحت مسؤولية عبد الحي الأوراسي وجماعة الداخل، وبعدها بإشراف محساس(*)، حيث توطد النشاط السياسي والعسكري بقاعدة تونس وأطرت الجالية الجزائرية، كما ازدادت قوة التأييد الشعبي التونسي مع القضية الجزائرية، وقدمت الحكومة التونسية تسهيلات معتبرة للثورة الجزائرية وأصبح لهذه الأخيرة نفوذها الخاص في تونس منذ سنة 1956م[3].

---

[1] - المرجع السابق.

[2] - ينظر: المدني أحمد توفيق: حياة كفاح مذكرات، ج3، ط2، م و ك، الجزائر، 1988م، ص 152.

(*) - أحمد محساس(علي): من الأعضاء البارزين بحزب الشعب، ساهم في تأسيس اتحادية الجبهة بفرنسا إلى القاهرة سنة 1955م، ثم كلف مسؤولا عن التسليح بليبيا، ثم عين مسؤولا سياسيا و عسكريا بتونس، حيث قام بتنظيم القاعدة ونشاطها، وأظهر الموالاته لابن بلة معارض جماعة الداخل، فتمت تنحيته وتكليفه بشؤون التسليح في ألمانيا الى غاية الاستقلال.

- ينظر: GUENTRI MOHAMAD Organisation Plitico-Administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954 a 1962 OPU Alger 1994 T.I P 715.

[3] - المرجع نفسه.

وهكذا كان موقف الحكومة التونسية التضامني مع الجزائر تعبيرا عن رغبة الشعب التونسي حيث اعتبر رهانا سياسيا لتحقيق الانتصار على المعارضة اليوسفية، وذلك بكسب الجزائريين إلى جانبها وتنظيم نشاطهم بشكل يحقق الاستقرار والأمن في تونس.

لذا بادرت حكومة بورقيبة بكسب الجزائريين إلى صفها والحصول على اعتراف جبهة التحرير الوطني بنظامها، وتحقيق الاستقرار والنظام في تونس بشكل يؤهل الرئيس بورقيبة لإقامة علاقات التعاون مع فرنسا وفي إطارها يسهل معالجة مشاكل الشمال الإفريقي، غير أن المشكل الجزائري وقف عائقا أمام تعاون الحكومة التونسية مع فرنسا، وتعرضت المفاوضات التونسية الفرنسية حول اتفاقية التعاون إلى الانقطاع المستمر نتيجة تصلب الموقف الفرنسي وإصراره على بقاء القوات الفرنسية في تونس، وضرورة إيقاف مساعدة الثوار الجزائريين، والتزام موقف الحياد بخصوص المشكل الجزائري.

وعلى الرغم من التسهيلات المدعمة لنشاط جبهة التحرير الوطني في تونس، فإن الموقف السياسي للحكومة التونسية لم يرق إلى مستوى أهداف ومبادئ الثورة الجزائرية، نظرا لاختلاف التوجهات السياسية وتباين طبيعة القضية الجزائرية عن القضية التونسية، ويتجلى لنا أن تصور المشكل الجزائري في نظر بورقيبة ينم عن تجاهله لحقيقة الثورة الجزائرية.

إذ لم يكن بورقيبة يسلم بأن الجزائريين أدرى بخلافاتهم وأعرف بحلول قضيتهم، وعلى الرغم من اعترافه أن المشكل التونسي يختلف عن المشكل الجزائري وتسليمه باختلاف الوضع بينهما، فإنه كان يظن أن فرنسا كما تنازلت عن تونس والمغرب ستلجأ للتفاوض مع الجزائر والتنازل عليها.

وأن على هؤلاء ألا يعولوا على الحل العسكري فيقبلوا بسياسة التفاوض مع فرنسا ولو أدى ذلك إلى القبول بمبدأ الحكم الذاتي [1] السلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا ويزول آخر عامل يكدر صفو العلاقات بين الشعبين التونسي والفرنسي [2].

والحق أن الحكومة التونسية قد أدركت خطورة انعكاسات حرب الجزائر على الاستقلال التونسي الذي أكدت أنه لا يزال ناقصا ولن يكتمل إلا بإيجاد حل للقضية الجزائرية خاصة وأن حساسية الشعب التونسي تزايدت أمام القمع الفرنسي المتواصل للشعب الجزائري ومطاردة القوات الفرنسية المرابطة في تونس للثوار الجزائريين، وعليه فقد قام الرئيس بورقيبة منذ 1956م، بتقديم اقتراحات للتفاوض بين طرفي النزاع، كما دعا للتعاون بين أقطار الشمال الإفريقي الثلاثة، وإيجاد تسوية للمشكلة الجزائرية في إطار

1- ينظر: بورقيبة الحبيب من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، ط1، شركة فنون الرسم، 1984م، ص 75.
2- خطاب الرئيس بورقيبة في مجلس الأمة التونسي 19 أفريل 1956م، المصدر السابق.

الجامعة الفرنسية- الشمال إفريقية وتوالت الاتصالات بين المسؤولين الجزائريين وحكومة تونس بالتحضير لعقد ندوة في تونس يوم 23 أكتوبر 1956م، للتباحث والتشاور فيما يخص وحدة الشمال الإفريقي.
وسبل فض المشكل الجزائري، وعلقت تونس أماني كبرى على نجاح الندوة، وكان بورقيبة يعتقد أن الحكومة الفرنسية تبدي رغبة في عقد لقاء ثلاثي يجمعه مع الملك محمد الخامس والقادة الجزائريين لضبط مطالب مشتركة تقدم إليها، لكن ثقة بورقيبة والملك محمد الخامس في فرنسا وثقة زعماء جبهة التحرير الوطني في قادة الشمال الإفريقي، كانت نتيجتها القرصنة الجوية للطائرة المقلة للزعماء الجزائريين الخمسة، وهي في طريقها من المغرب إلى تونس، وكان الهدف من عمل الإدارة الفرنسية هذا هو إفشال الندوة واعتقال ابن بلة ورفاقه، وهو ما أثار استنكار جبهة التحرير الوطني وضاعف من تضامن تونس مع القضية الجزائرية فقد قامت احتجاجات شعبية عارمة في تونس، وقامت الحكومة التونسية باستدعاء سفيرها بباريس وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين [1].
وأكدت أن هذه القرصنة قد نقلت كفاح الجزائر إلى تونس، وباعدت الشمال الإفريقي عن فرنسا وقفزت بالمشكل الجزائري نحو خطورة أشد، وأكد الرئيس بورقيبة أن السلطات الفرنسية لن تتمكن من إحباط ما خططت له ندوة تونس من أهداف، وأن انعكاسات هذه الحادثة ستعود بالفائدة على القضية الجزائرية [2].
وبذلك عرفت العلاقات التونسية الفرنسية تراجعا كبيرا بفعل هذا الحادث، إلا أن توجهات الرئيس بورقيبة كان هدفها التجوء دائما إلى الغرب لطرح قضايا الشمال الإفريقي، لهذا قام بمساع مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور بخصوص تعاون بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة للضغط على فرنسا لإيجاد حلول سلمية للقضية الجزائرية.

وتحمس بورقيبة لإقامة مشروع حلف ببلدان غربي البحر الأبيض المتوسط، وهو تحالف غربي يمكن أن يجد حلولا للمسألة الجزائرية بعد أن وافقت كثير من الأطراف على الانضمام إليه وحاول بورقيبة إقناع جبهة التحرير الوطني بالانضمام إلى هذا الحلف، لكن مساعيه واتصالاته بقادة الجبهة باءت بالفشل، على الرغم من تأكيده لفوائد هذا الحلف وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستمارس ضغوطها على فرنسا للقيام بمفاوضات مع الجزائريين، إلا أن توجه جبهة التحرير الوطني عارض مثل هذه الأحلاف.
إن تطور المشكل الجزائري الذي هدد كامل الشمال الإفريقي دفع تونس إلى التأكيد على ضرورة تكتل الشمال الإفريقي، لهذا قام الرئيس بورقيبة بعدة مساع في هذا الاتجاه مع المغرب وليبيا، فعقدت تونس معاهدة تضامن وصداقة مع الحكومة المغربية في مارس 1957م، وبعد شهرين عقدت معاهدة أخرى مع

---

[1] -يراجع قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ج3، ص 133، 134.
[2] -ينظر: المقاومة الجزائرية، العدد 15 (20 ماي 1957م)، ص 12.

المملكة الليبية سنة 1957م، وأكدت المعاهدتان ضرورة الوصول إلى حل سلمي لقضية الجزائر في إطار تكتل الشمال الإفريقي.

لقد وجدت هذه الجهود التونسية على المستوى الإقليمي تجاوبا لدى المسؤولين الجزائريين، ومكنت جبهة التحرير الوطني من تأكيد مطلب وحدة الشمال الإفريقي، وخصوصا كسب تعاون السلطات التونسية في الميدان السياسي، والاستفادة من تسهيلاتها المهمة في تمرير الأسلحة واستقبال اللاجئين واعتماد الأراضي التونسية كقواعد خلفية للثوار [1] ، وبمناسبة احتفالات تونس بالذكرى الأولى للاستقلال استدعت الحكومة التونسية وفدا رسميا يمثل جبهة التحرير الوطني .

وقد اعتبرت الأوساط الفرنسية هذا الإجراء آنذاك بمثابة اعتراف تونسي بجبهة التحرير الوطني ولم يؤكد الرئيس بورقيبة هذا الاعتراف صراحة من قبل، وهو يدعو الطرفين الفرنسي والجزائري إلى إيجاد حل عادل على أساس تقرير مصير الشعب الجزائري، وكانت المناسبة فرصة للوفد الجزائري لإجراء الاتصالات مع الوفود الدولية ليؤكد في ندوة صحفية على أهداف النضال الجزائري، ورغبة الشعب الجزائري في التخلص من الاستعمار وانتزاع استقلاله بنفسه: " إن جبهة التحرير الوطني لا يمكن أن تقتنع بحل لا يسبقه الاعتراف باستقلالها"(*).

لقد تأكد الحضور السياسي لجبهة التحرير الوطني في تونس بعد التحاق لجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E في ماي 1957م، واتصالاتها بالمسؤولين التونسيين لتثمين فعالية الدعم التونسي لنشاطات جبهة التحرير الوطني السياسية والتعبوية والاجتماعية، وركز أول اجتماع لها في تونس على تنظيم شؤون الثورة بهذه القاعدة الإستراتيجية، ولكن بعد شهرين فضلت الالتحاق بالقاهرة.

ويبدو أن تونس لم تكن في مكان آمن نظرا لتحرشات القوات الفرنسية بها، فاختارت لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية القاهرة مقرا لها لأهمية مصر آنذاك ومساندتها للقضية الجزائرية كما أن نوايا الرئيس بورقيبة وعروضه التفاوضية لم تكن تريح أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ ففضلت الانسحاب خشية الاصطدام بالنظام التونسي [2] .

لقد كانت أهداف جبهة التحرير الوطني من الكفاح المسلح هو تحقيق اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر كمبدأ أساسي للتفاوض وإيقاف القتال، وقد تضمنت مواثيق الثورة هذا المبدأ الأساسي، لكن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تثره بشكل جلي للنظام التونسي، إلا خلال اجتماعها في تونس أكتوبر 1958م، قبل

---

[1] - ينظر الديب فتحي : **عبد الناصر وثورة الجزائر**، مرجع سابق، ص. 361.
(*) - خلال هذا الاجتماع دعت جبهة التحرير الوطني إلى ضرورة عقد لقاء مع الحكومتين التونسية والمغربية لبحث خطة موحدة تضمن للجزائر على استقلالها، وأكدت على مبدأ الاستقلال التام كشروط للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ينظر نص بيان لجنة التنسيق والتنفيذ، بشهر أكتوبر علني، وزارة الإعلام والثقافة.
ينظر: ملفات وثائقية، رقم 24، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، مصدر سابق، ص ص 131-132.
[2] - ينظر الديب فتحي: **عبد الناصر وثورة الجزائر** مرجع سابق، ص ص 106-361.

شروع الرئيس بورقيبة في مباحثاته مع الملك محمد الخامس وطرح مشروع الوساطة المشتركة إيجاد حل للمشكل الجزائري(*) .

ولاشك أن التمسك هذا المطلب يتعارض تماما مع مبدأ وأسلوب بورقيبة في التعامل مع القضايا السياسية، واجتمع الرئيس بورقيبة مرتين بقيادة جبهة التحرير الوطني قبل سفره إلى المغرب محاولا إقناعهم بعدم التمسك بشرط الاستقلال، لأن ذلك يضعف موقفهم دوليا في الوقت الراهن، موضحا : " إن أي شعب يناضل لن يحصل على استقلاله مباشرة بل يتم بالتدرج"[1] .

وحاول الرئيس بورقيبة استمالة الملك محمد الخامس للضغط على قادة الثورة وتليين موقفهم، لكن محادثات المسؤولين الجزائريين مع الملك محمد الخامس وضعت حدا لتلك التأثيرات، وصدر البيان المشترك التونسي المغربي في نوفمبر 1957م، مؤكدا على موقف جبهة التحرير الوطني، وتضمن توجيه الطرفين" نداءً حارا لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عاجل يفضي إلى تجسيد سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

واقترح البيان وساطة الدولتين التونسية والمغربية على النزاع لحل المشكلة الجزائرية، وردت جبهة التحرير الوطني بالإيجاب على مبدأ الوساطة موضحة في بيان لها تمسكها بمبدأ الاستقلال" نعم لتجسيد السيادة إن كانت تعني الاستقلال لا إذا كانت تسجن في التراجع"[2] .

ولاشك أن مشروع الوساطة المشتركة جاء متقدما على مقترحات الوساطة التونسية السابقة، كما أنه حقق مكسبين لجبهة التحرير الوطني، فعلى الرغم من رفض فرنسا للمشروع فهو يعترف على لسان الدولتين التونسية والمغربية بمشروعية الكفاح الذي تخوضه جبهة التحرير الوطني ويؤكد حق الشعب الجزائري في السيادة، وأن جبهة التحرير الوطني تعتبر مفاوضا رسميا لحل القضية الجزائرية، وأدى تمسك الحكومة التونسية بمبدأ الوساطة إلى دعم القضية الجزائرية سياسيا، ولم ينته عام 1957م، حتى صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على توصية تسجل الوساطة المغربية كسبيل لحل مشكلة الجزائر[3] .

غير أن الحكومة الفرنسية رفضت مشروع الوساطة مدعية أن تونس والمغرب ليستا محايدتين للنزاع، ولا تكفان عن دعم الثوار الجزائريين، ووجهت الحكومة الفرنسية حملة دعائية للتشكيك في مضمون الوساطة مثيرة الشكوك حول مفهوم السيادة وأهداف الوساطة، وما إذا كان غرضها إيقاف القتال أم حصول ضمانات السيادة، ومن جملة ردود الرئيس بورقيبة المتمسكة بأهداف الوساطة تأكيده على وجوب تغيير فرنسا إطارها القانوني الذي تدعيه على الجزائر مؤكدا للرأي العام الفرنسي الأهداف الوطنية

(*) - خلال هذا الاجتماع دعت جبهة التحرير الوطني إلى ضرورة عقد لقاء مع الحكومتين التونسي والمغربية لبحث خطة موحدة لحصول الجزائر على استقلالها، وأكدت على مبدأ الاستقلال التام كشرط للدخول في مفاوضات مع الحكومة.

[1] - ينظر الديب فتحي: المرجع السابق، ص ص 361 ،490.

[2] - EL MOUDJAHID ORGANE CENTRALE DU FLN , Imprimé en Yougoslavie. Juin.

[3] - ينظر آيت محمد: مواقف جزائرية، ص 50.

للثوار الجزائريين :" إن هؤلاء الناس حملوا السلاح من أجل انتزاع الاستقلال، ولا يمكن أن يقبلوا عرض وساطة من اجل إيقاف القتال فقط من غير أن يكون وراءه شيء غير الإطار القانوني" [1].

إن استمرار مساندة الحكومة التونسية للثورة الجزائرية واعتبارها مشروع الوساطة حلا سياسيا حاسما لمعالجة المشكل الجزائري سبب فتور العلاقات التونسية الفرنسية، وأكدت تونس فشل أسلوب التعاون المنتهج مع فرنسا، إذ شكلت مسألة الجزائر حجر عثرة أمام تواصل سياسة التعاون التي كانت تونس في أمس الحاجة إليها لتصنيع البلاد، وهذا ما جعل الرئيس بورقيبة يعيد النظر في سياسة بلاده الخارجية فقد أكد أنه" لا سبيل إلى تعاون صحيح دائم بيننا وبين فرنسا ما دامت الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي... لا يمكن أن تكون ضمائرنا مرتاحة لتعاون مع دولة تستعمل وسائل جهنمية لقمع حركة استقلالية ترمي إلى التحرر والانعتاق" وإزاء سياسة تونس المتبعة بشأن القضية الجزائرية تلكأت فرنسا في توقيع الاتفاقية المالية، المتعلقة بالقرض الفرنسي لتونس، وأوضحت عن عدم استعدادها لتوقيع هذه الاتفاقية المقدرة بـــ14 مليار فرنك ما دامت تونس وحكومتها تؤيد الثوار الجزائريين، وأمام الضغوط الفرنسية المتوالية أوضح الرئيس بورقيبة موقف بلاده في رفض شكل التعاون المشروط الذي تطرحه فرنسا، وأكد:" إني أصرح بصفتي رئيس حكومة أننا لسنا بحاجة إلى تلك القروض، إذا أريد بها استعمالها وسيلة ضغط علينا "[2]، كما مارست القوات الفرنسية بالجزائر ضغوطا على الحكومة التونسية بحجة تتبع الثوار الجزائريين وقطع المساندة التي يتلقونها من تونس، وشهدت القرى والمدن التونسية القريبة من الحدود حملة متزايدة من الاعتداءات والمطاردات، أثارت تذمر السكان الذين تعرضوا للاعتداء وهدمت منازلهم وأتلفت مزارعهم، وطالبت الحكومة التونسية بوضع حد لهذه الأعمال المخالفة للاتفاقيات المبرمة بين تونس وفرنسا والقانون الدولي.

وأكدت وجوب احترام سيادة الأراضي التونسية وجلاء القوات الفرنسية عن تونس [3] ولم تسبب هذه الاعتداءات قطع التضامن التونسي الجزائري بقدر ما زادته تأججا، وألحت السلطات الفرنسية للمطالبة بإقامة منطقة حدودية محايدة تفصل الجزائر عن تونس، وتحرسها القوات الأممية أو قوات مشتركة تونسية فرنسية كإجراء وحيد لكف اعتداءاتها، وأمام فشل أسلوبها العسكري اهتدت إلى مناورة حراسة الحدود بهدف الحد من نشاط الثوار المتزايد وقطع الإمدادات والاتصالات بين تونس والجزائر، وهذا ما أكده رئيس الحكومة الفرنسية أمام المجلس الشعبي الوطني بقوله:" ستعمل الحكومة الفرنسية بجميع الوسائل اللازمة لإنهاء

---

[1]- ينظر المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني(الطبعة التونسية)، العدد 16، ص 32.
[2]- ينظر بخصوص سياسة التعاون الفرنسية ومسألة الجزائر. محمد حسني عجمي: **حول اتجاهات السياسة التونسية**، مجلة العلوم تصدرها الجمعية المصرية للعلوم السياسية، القاهرة، العدد 3(ديسمبر 1957م)، ص ص 13-32.
[3]- شفيق محمد، **وفاء للشهداء**، شركة العمل للنشر، تونس، 1968م، ص 177.

الإعانة التي تمنحها تونس للجزائريين، يجب أن يفهم السيد بورقيبة بأنه يعرض الصداقة التونسية الفرنسية للخطر".

وقد أوضحت الحكومة التونسية استنكارها للاعتداءات التي تسلطها القوات الفرنسية على التونسيين والجزائريين، واتخذت أحادية لتحد منها، ورفضت أي شكل من أشكال التدخل في تونس، ودعم قبولها بإقامة قوات مشتركة لحراسة الحدود أو أن تقوم القوات الأممية بهذه المهمة التي ستكون في غير صالح الجزائريين [1]، وأمام هذا الرفض واصل غلاة الاستعماريين بالجزائر تهديداتهم للطعن في السيادة التونسية وإثارة المشاكل للحكومة التونسية حتى لا تتوصل لأي اتفاق مع الحكومة الفرنسية يحقق مكاسب التعاون أو يفضي إلى جلاء القوات الفرنسية من تونس، إذ قامت القوات الفرنسية بشن هجوم على قرية عين دراهم الحدودية في ماي 1957م، وادعت أن الثوار الجزائريين تسببوا فيه لعرقلة المفاوضات التونسية الفرنسية، وأرادت القوات الفرنسية تحويل هزيمتها العسكرية خلال معركة جبل الكوشة بالتراب الجزائري إلى نصر دبلوماسي بالادعاء أن الثوار الجزائريين يحاربون فوق التراب التونسي وعلى التونسيين أن يتحملوا مسؤولياتهم [2].

وإذا كانت الأحداث العسكرية في بداية الخمسينات لم تبدأ من الجزائر؛ لأن الاحتلال الفرنسي كان يلقي بكل ثقله على هذه البلاد باعتبارها القلب النابض الذي يحرك الجناحين تونس والمغرب ولذلك تأخرت الثورة المسلحة في الجزائر عن شقيقتيها (تونس والمغرب) ولكنها عندما انطلقت كانت أقوى وأعنف وأشمل من تلك التي اندلعت في تونس سنة 1952م، لأنها ولدت من رحم المعاناة السياسية والحرمان الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي والتهميش الثقافي وجرح في الهوية الوطنية.

حقا إن الثورة الجزائرية لم تكن ردة فعل تجاوزت غلاة المستوطنين ووحشية إدارة الاحتلال، ولكن هذه الأفعال كانت معتبرة ضمن الأسباب الحقيقية في تفجير ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م.

حقا إن تطور الوعي السياسي وتصاعد المشاعر الوطنية بضرورة بناء الدولة القومية "الدولة الأمة"، كان عنصرا قويا في حركة التحرر الوطني، ولكن ذلك لا ينفي تكاثف العوامل الأخرى التي كانت مكرسة في نفوس النخبة والجماهير على حد سوى.

إن المتصفح للصحافة التونسية يجد الثورة الجزائرية تحتل مساحة شاسعة في صحائف تلك اليوميات والأسبوعيات والدوريات التي كانت تصدر فيها نظرا لنشاط الدؤوب، والعمل المكثف الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني في هذا البلد، أو في بلدان أخرى.

[1] - قليل عمار : **ملحمة الجزائر الجديدة** ، مرجع سابق، ج2، ص 77.
[2] - المجاهد : العدد 18(16 فيفري 1958م)، ص2.

اعتمدت الثورة الجزائرية في الداخل على الكفاح المسلح وتنظيم الشعب بعيدا عن إدارة الاحتلال، واعتمدت في الخارج على الدعاية السياسية الواسعة في كل أصقاع المعمورة، لأن الدعاية هي واحدة من الركائز الأساس في أي عمل يراد له النجاح والكمال، والثورة الجزائرية كسائر ثورات العالم في حاجة ماسة إلى الدعاية لترويج أفكارها وأهدافها والرد على خصومها ودعايتهم المضادة، ومن يتحكم في أساليب الدعاية يضمن ربح المعركة والنصر على الأعداء لأن "... معركة الأفكار لها أهمية أكبر من حرب الأسلحة..."[1]، ولكن السلطات الاستعمارية لم تكن غافلة عن هذا العمل الهام، وكان لها باع طويل باعتمادها على " العمل السيكولوجي" للرد على دعاية جبهة التحرير الوطني وبث دعايتها الخاصة.

كانت الصحافة التونسية التي تعكس حالة الوجود الجزائري في تونس في نطاق عملها هذا العمل ضاعف من ثقل المهمة على كاهل من كتبوا في الصحافة التونسية من الجزائريين بأنهم دائما كانوا خاضعين للرقابة المشددة، وعلى الرغم من ذلك أدوا المهمة حسب المستطاع.

وقد كانت الصحافة التونسية تطرق مختلف الموضوعات عن الجزائر، ولكنها تركز في الغالب على التنديد بفرنسا باعتبارها دولة استعمارية معتدية.

ومن بين الموضوعات التي كانت تكتبها جريدة الصباح التونسية مثلا مقال بعنوان:" متى يتعظ الفرنسيون؟" بتاريخ 19 جانفي 1957م، مما جاء فيه :" أن السباب والشتم هما أرخص أنواع الكفاح وأهون ضروب الحرب على الأعداء وإنما نقوله سرد للحقائق وتقريرا للوقائع،مبرهنين عليه بالدلائل والشواهد، مؤيدين إياه بأحكام المجتمع الدولي..." الجزائريون بأنظارهم شطر إخوانهم الإفريقيين ونعني هم شعبي تونس والمغرب لأن المقال الأول يهمها مباشرة وأكثر من غيرهم فاستقلال تونس والمغرب يبقى ناقصا ومهددا من قبل فرنسا ما دامت الجزائر لم تستقل بعد[2] ، فالجزائر بمثابة قلب الطائر الذي جناحاه المغرب وتونس، ويوم سددت فرنسا سهمها إلى قلب الطائر سقط دون مقاومة[3].

وكما تحدث الأقلام التونسية للدفاع عن حرية الجزائر واستقلالها، شن الكتاب الجزائريون من تونس أيضا حملة واسعة النطاق ضد الممارسات القمعية العنصرية في الجزائر، والتي تقوم بها سلطات الاحتلال الفرنسي، مدافعين على مبدأ الحرية والاستقلال للشعب الجزائري وفي هذا السياق كتب كل من الأديب الجزائري الطاهر وطار والمؤرخ الجزائري يحي بوعزيز والأديب حمادي بغريش مقالات ضافية دعما للثورة ونقد الاستعمار، قال الأول:" حينما رفع الجزائريون أصواتهم لطلب المساندة من الأشقاء وحتم عليها حتى يكون المغرب العربي أهلا للحرية، التي حصل عليها جزء، ويكافح من أجلها جزء آخر، حدثت الاستجابة لندائهم

---

[1] رشيد :متى يتعظ الفرنسيون؟، الصباح، 19 جانفي 1957م، ص 3.
[2] عبد الرحمان شيبان:عيد تونس عيدنا، جريدة الصباح 20 مارس 1957م، ص 2.
[3] : المصدر نفسه.

الكل يحاول أن يقدم ما يقدر عليه، سواء كانوا من ذوي المسؤوليات أو من سقطاء الناس، بل وحتى المسؤولون المدعمون شاركوا في ذلك"[1].

وقال الثاني:" إذن مساعدة الجزائر هي ضمان الاحتفاظ بهذه الحرية التي دفع البلدان في سبيلها ثمنا باهظا بعد أن فهما أن الاستعمار لا يفقه إلا لغة الحديد والنار" [2].

وكتب الثالث مقالا عن الثورة الجزائرية والاحتلال الفرنسي وعلاقتهما بتونس والمغرب، حيث أوضح أن البلدين مرتبطين بالجزائر جغرافيا وروحيا وأن ما يقع في الجزائر يؤثر على البلدين الآخرين. وهذا دائما في إطار نشاط جبهة التحرير الوطني.

لقد كانت المواقف بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية مواقف منسجمة على الدوام إلا في بعض المحطات الاختلافية عند التونسيين.

ولعل أول خلاف وقع بين الثورة الجزائرية والحزب الدستوري كان حول الاستقلال الداخلي لتونس، والذي بدأ من تصريح قرطاج يوم 31 جويلية 1954م كما رأينا من قبل- والذي اعترف فيه رئيس الحكومة الفرنسية " منديس فرانس" بالاستقلال الداخلي لتونس وهونقطة البداية في الطريق الذي أدى إلى استقلال تونس يوم 20 مارس 1956م، بعد تجربة قصيرة من الحكم الذاتي ابتداء من 3 جوان 1955م. الشيء الذي أدى إلى توقف المقاومة المسلحة التونسية نهائيا بتسليم أسلحة المقاومين في شهر ديسمبر 1954م، أي في الوقت الذي انطلقت فيه الثورة الجزائرية في شهر نوفمبر 1954م، هذا الأمر قد أقلق الجزائريين خاصة وأنهم في بداية الطريق وفي حاجة ماسة إلى المساندة، مما جعلهم يرفعون عقيرتهم لاستنكار استسلام المقاومة التونسية، معتبرين ذلك " عارا على تونس" و" نقطة سوداء تسجل في طريق تونس الحافل بالبطولات النادرة، والمواقف الشجاعة والكفاح المرير والجهاد المقدس" أما " تجربة التفاوض فتجربة خاطئة" تنكرها الأمة الجزائرية وتصفها بكل سوء [3].

وقد علق أحد الكتاب التونسيين " الحبيب بن ناسي" على عملية الاستقلال الداخلي لتونس قائلا:" لقد تحمل الديوان السياسي للحزب الدستوري الحر، وزر هذه التجربة وتوجهت له الاتهامات أقلها أنه ارتكب خيانة على الحركة الثورية بالجزائر عندما أرغم الثوار التونسيين على الاستسلام"[4].

والملاحظ أن هذه ليست هي المرة الأولى التي يتعرض فيها الديوان السياسي للانتقاد من طرف الجزائريين، بل فإن ذلك يعود إلى أيام مشاركته في حكومة تنسيق المفاوضات خصوصا عند موافقته على إصلاحات 8 فيفري 1951 فكأنه" ... ضرب القضية المغاربية عامة من الخلف وفي وقت عصيب ..." [5].

---

[1] - الطاهر وضار: هات يدك يا أخي التونسي، الصباح، 12 أوت 1956م، ص 3.
[2] - يحي بوعزيز: رد قضية الجزائر مشكلة العرب يا قوم... ، جريدة الصباح 10 أوت 1957م، ص 3.
[3] - العربي تونسي: عار عليك يا تونس ، الأسبوع 26 ديسمبر 1955م، ص 10.
[4] - فضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة ، ص 51.
[5] - احمد توفيق المدني: تصريح للعلم المغربية، الزهرة، 2 ديسمبر 1955م، ص 2.

"وقد اعتبر الجزائريون أنصار الديوان السياسي لحزب الدستوري الحر أناسا إنتفاعيين وأصحاب مصالح شخصية لا يهمهم من الأمر كله إلا ملء جيوبهم وتوسيع مزارعهم"، أي أنهم يشكلون تيارا بالمناضلين الجزائريين بدون مبادئ يدافعون عنها، ووصل الأمر إلى حد مهاجمة بورقيبة، باعتباره رئيس الحزب ومهندس المفاوضات والاتفاقيات مع فرنسا، بواسطة منشورات أذيعت في الجزائر العاصمة [1] لذلك فقد ناصر الجزائريون صالح بن يوسف في خلافه مع بورقيبة ، وخاصة أنه كان ينادي بسقوط اتفاقيات الاستقلال الداخلي وبوجوب مواصلة الكفاح المسلح إلى غاية الاستقلال التام للبلدان الثلاثة: تونس، الجزائر والمغرب، عن فرنسا دفعة واحدة." وقد جر عليهم هذا الموقف مضايقات وملاحقات من قبل الشرطة التونسية عقب انتصار جناح بورقيبة" [2] ، يبدو أن هذا الموقف الذي وقفه المناضلون المثقفون الجزائريون، كان يتأثر من تلك المنشورات –السابقة الذكر–وخاصة البلاغات التي كان يصدرها الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني لتأييد صالح بن يوسف ضد الحبيب بورقيبة.

والحق أن هذه الانتقادات الجزائرية للسياسة التونسية، قد توقفت بعد تحقيق استقلالها التام يوم 20 مارس 1956م، وتحكم الحبيب بورقيبة في الأوضاع وإن ظهر البعض منها فبطريقة لينة وخافتة [3] .

وإذا كانت اتفاقيات الحكم الذاتي لم تستمر كثيرا وتحولت إلى الاستقلال التام، فإن تأثيرها كان مباشرا على الثورة الجزائرية، لأنها حررت قوات إضافية كانت مشغولة بها في محاربة (الفلاقة) بتونس وتحويلها إلى الجزائر لقمع الثورة، مع توفير ميزة إضافية وهي تقليل المصاريف العسكرية، التي كانت تثقل كاهل الميزانية الفرنسية [4]، وهذا يؤدي إلى أن :" ... تزيد قدم الاستعمار رسوخا في الجزائر فيكسب له بذلك الخلود، وتعيش الجزائر المسكينة محتلة احتلالا أبديا سرمديا ..وذلك هو الخوف الأكبر" [5] .

أما الحزب الدستوري التونسي بزعامة الحبيب بورقيبة فقد كان يؤمن دوما بأولوية الاستراتيجية السياسية على العمل العسكري [6] وبأنه يستحيل تكوين قيادة عامة تسير من القاهرة الثورات في البلدان الثلاث، التي هي في مراحل مختلفة من التطور والنضج، ولأن الحركة الوطنية التونسية الأنضج والأشد تطورا والأكثر تنظيما وهي التي بدأت النضال الأول فمن حقها أن تعقد اتفاقا أوليا مع فرنسا [7] لاسترجاع جزء من الاستقلال كمرحلة أولى والاستقلال التام كمرحلة ثانية في أقصر مدة لا تتجاوز الستة أشهر، نظرا للظرفية المغربية الملائمة حسب محمد بجاوي [8] .

---

[1]- عبد الرحمان بالمقون: الإصلاحات المهنية، الأسبوع، 12 فيفري 1951، ص2.

[2]- محمد لبجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحر، 1971م، ص 124.

[3]- يحي بوعزيز: الصباح في معارك التحرير، وصوت الجزائر الحرة، الصباح 27 أكتوبر 1956م، ص 3.

[4] - Fathi

[5]- حمادي بغريش: "نهاية تخشاها فرنسا..."، الصباح، 07 أوت 1956م، ص2.

[6] - Jean.

[7]- نفسه.

[8]- محمد بجاوي: مرجع سابق 13.

لا شك أن هذا الجدل العقيم قد أدى إلى اتفاق ضمني بين الطرفين فقد فهم الجزائريون أنه :" ... ليس ثمة حكومة مغربية أو تونسية تقبل بأن ترى بلادها في حالة حرب فيما هي تنال الاستقلال ولو مقرونا ببعض التحفظات"[1] ، هذا الوعي دفعهم إلى كسب القادة التونسيين وتحويل هذا البلد المجاور قاعدة أساسية لنشاط الثورة السياسي والدبلوماسي .

إن ضغط الثورة الجزائرية وتصاعدها ومعارضة صالح بن يوسف جعل الحبيب بورقيبة يتصلب في سياسته نحو فرنسا، وبالتالي تحقيق الاستقلال التام لتونس وتقديم الدعم للثورة الجزائرية أملها وجود جالية جزائرية تعيش على أرضها منذ عقود يتوجب التكفل بها في تلك الظروف العصيبة من كل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل وحتى العسكرية أيضا.

وإذا كان مبعوثوا جبهة التحرير الوطني قبل استقلال تونس كانوا يقومون بتموين الجيش وبتوضيح أهداف الثورة في سرية تامة عن طريق البلدين الشقيقين فإنهم بعد حصول هذا البلد على استقلاله التام أصبح الدعم للثورة علنا وبدون تردد، وأمام تشدد جبهة التحرير الوطني في التمسك بمبدئها الاستقلالي التحرري، فإن حكومة تونس قد وقفت بفضل ضغط الشعب التونسي الشقيق موقفا صريحا من القضية الجزائرية [2] ، التي تكون أساسا للتوازن في شمال افريقيا، وهذا ما كان يدفع جبهة التحرير الوطني إلى التحفيز :

1. تحريك الشعب التونسي في الحكومة للضغط على فرنسا في الميدان الدبلوماسي.
2. توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الحزب الدستوري وجبهة التحرير الوطني.
3. إنشاء لجان شعبية لتأييد الثورة الجزائرية في تونس.
4. التدخل بمختلف الوجوه في جميع مناطق العالم لمناصرة الثورة الجزائرية.
5. الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في تونس(القيام بعمل إيجابي ملموس لدى الرأي العام والصحافة والحكومة).
6. العمل على التضامن بين الهيئات النقابية المركزية (الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد تأسيسه سنة 1956م).
7. التعاون بين الجمعيات الطلابية التونسية الجزائرية والمغاربية عامة.
8. تنسيق نشاط الهيئات الاقتصادية المركزية [3].

وجملة القول أن العلاقات الجزائرية التونسية إبان السنوات الأولى من الكفاح الجزائري قد تميزت بمناورات سياسية كبيرة وتشنيج الأعصاب، وبمحاولات استعمارية لفصل القضيتين الجزائرية والتونسية، وانقسام

---

[1]- محمد بجاوي ، المرجع السابق، ص 113.
[2]- شلابي ، المرجع السابق، ص ص 226-227.
[3]- نفس المرجع.

الرأي السياسي التونسي انقساما واضحا بين اتجاهين مؤيد للمسار المشترك، ومعارض مثّل الأول المناضل صالح بن يوسف ومثل الثاني المجاهد الحبيب بورقيبة وعلى الرغم من انتصار المعارض، فإن قيادة جبهة التحرير الوطني استطاعت أن ترجح الكفة لصالحها بتضامن الشعب التونسي أولا، ثم بالضغط السياسي والعسكري أحيانا على القيادة السياسية التونسية.

ومع أن بورقيبة زعيم الحزب الدستوري كان يميل إلى فصل القضيتين عن بعضهما البعض عملا بسياسة المراحل، فإنه قد وقف مواقف سياسية شجاعة إلى جانب الثورة الجزائرية، ورفض سياسة العصا والجزرة التي كانت تمارسها عليه الحكومات الفرنسية وفضل الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري على المساعدات الفرنسية المشروطة.

ومع أنه قد حاول إقناع القيادة الثورية الجزائرية بإتباع سياسة التدرج (خذ وطالب)، غير أن صلابة القيادة الجزائرية وتمسكها القوي بالقرار المستقل، قد أفشل كل المحاولات الاستعمارية وسياسة الضغط الممارس على الحكومة التونسية، فكانت العلاقات خلال الفترة الواقعة بين (1954م-1958م) هي علاقة بناء وتأسيس جديد للتقارب الملحمي بين البلدين الشقيقين، وسيوضح استمرار العلاقات بين الشعبين إلى غاية 1962م، مدى أهمية هذه المرحلة في تحطيم المناورات الاستعمارية على صخرة الصمود والتضامن والاتحاد بين الجزائر وتونس في المبحث الآتي.

المبحث الثالث: تطور العلاقات الجزائرية التونسية 1957-1962م:

في اجتماع انعقد بليبيا بين القيادتين التونسية والليبية حضرها الرئيس"بورقيبة" ورئيس عن البرلمان الليبي" بن حليم" لمعالجة قضايا المغرب العربي، شكلت فيه القضية الجزائرية اهتماما خاصا بين تلك الأطراف المتجاورة، حيث استعرض كل من الرئيس بورقيبة والرئيس بن حليم الخطر الناجم عن الوضع القائم بالجزائر وتبادلا الرأي في الطرق التي توصل إلى إيجاد حل عاجل يرضي رغبات الشعب الجزائري المناضل.

وكان من رأي الرئيس " بن حليم الليبي":" أن بلاد شمال إفريقيا ستبقى مهددة بشبح الاستعمار إلى أن تستقل الجزائر" ، في حين يرى الرئيس بورقيبة :" أنه لن تستطيع فرنسا إخضاع الجزائر بالحديد والنار" [1].

وقد تعرضت تونس نتيجة آراء بورقيبة إزاء الثورة الجزائرية إلى ضغوطات كبيرة من قبل فرنسا وقد قال " ماكس لوجون" كاتب الدولة الفرنسية للقوات المسلحة البرية بعد عودته من الجزائر إلى فرنسا في رده عن الذين سألوه حول تصريحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عن الجزائر:" إن كان السيد بورقيبة قد اتخذ قرارات تهم الجزائر، فقد اتخذنا نحن أيضا قراراتنا وأظن أنها متماثلة" [2].وقد صرح "المنجي

---

[1] - جريدة العمل التونسية : العدد: 484، 14 ماي 1975م، ص 6.
[2] - جريدة العمل التونسية: **ماكس لوجون وموقف بورقيبة من الجزائر**، العدد 489، 19 ماي 1957، ص6.

سليم" ممثل تونس في الأمم المتحدة أن العالم الحر قد يضر بمصالحه إذا ما امتنع عن التدخل في القضية الجزائرية حيث أوضح:" أن الأمن في الأمم الحرة الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط معرضا للأخطار إذا لم يقع تطبيق القرار المعتدل، الذي صادقت عليه الأمم المتحدة بشأن الجزائر، وأكد أن أية خطوة لم تتخذ حتى الآن لتتم المقابلة بين الفرنسيين والوطنيين الجزائريين، حتى يوجد الحل المشرف المرضي للجزائر لذلك فإن الوضع يزداد خطورة يوما بعد يوم بصفة مستمرة وأن الحكومة الفرنسية تبحث في الظاهر عن حل (القضية الجزائرية) بوسائل الضغط عوض أن تستخدم طريقة المفاوضات".

وأضاف المنجي سليم " ... وكلما تأخر موعد الحل عظم خطر العناصر المتطرفة في الجزائر وفي البلدين المجاورين، وأن العالم الآخر يضر بنفسه وبمصالحه الخاصة إذا امتنع عن التدخل في القضية الجزائرية، وعدد كبير من الأمم الحرة لا توافق سياسة فرنسا في الجزائر ".

ويضيف المنجي سليم قائلا:" أن تونس بوصفها أمة حرة قد سلكت مسلك (الأمم الحرة)، وهي تريد أن تبقى مرتبطة بالعالم الحر، فإذا ما تأخر نشاطنا بشأن الجزائر إلى موعد انعقاد الدورة القادمة لهيئة الأمم المتحدة، فإن الوضع سيتعقد ونخشى حينئذ من أن نلاقي بعض المفاجآت المكروهة، وأن الفرنسيين قتلوا مليونا من المدنيين الجزائريين ...وختم بيانه قائلا: لن تحول أكاذيب فرنسا ولا عدد الضحايا المتزايدة دون مواصلة الشعب الجزائري للكفاح حتى النصر"[1].

وهكذا فقد ظلت الحكومة التونسية تتعرض إلى ضغط وحصار الحكومة الفرنسية منذ أن أعلنت موقفها الواضح من تأييد القضية الجزائرية-كما ذكرنا سابقا-.

وقد كتبت جريدة العمل التونسية لسان حال الحزب الدستوري الحر في عددها الصادر يوم 14 جانفي 1958م، تحت عنوان:" العلاقات الفرنسية التونسية تتوتر بسبب قضية الجزائر"، حيث كانت السلطات الفرنسية تتهم التونسيين بالمشاركة في المعارك ضد الفرنسيين التي تدور رحاها على الحدود الجزائرية التونسية مثل معركة (جبل الكوشة)، و(عين دراهم) و(فم الخنقة) و(ساقية سيدي يوسف) الخ...

وفي هذه الحادثة الأخيرة كتبت جريدة العمل التونسية والصادرة يوم 16 من شهر جانفي 1958م، تعليقا تحت عنوان:"العلاقات الجزائرية التونسية بين سياسة فرنسا"، استغربت فيه من أن الصحافة الفرنسية قد وقفت موقفا لصالح السلطات الاستعمارية الفرنسية من حادثة ساقية سيدي يوسف وألقت المسؤولية على السلطات التونسية، لأنها وقعت على مقربة من الحدود التونسية الجزائرية.

وقد فتح هذا الحادث الباب للحكومة والصحافة الفرنسية حتى تنتهز الفرصة لاتخاذ موقف قاس تجاه تونس، فاحتجت الحكومة الفرنسية بصرامة لأنها صارت تعتبر الحكومة التونسية المسؤول الرئيس على

---

[1] - جريدة العمل التونسية :" بيان من صحيفة العلم المغربية حول مجزرة ملوزة"، العدد: 504، 6 جوان 1957م، ص1.

الحرب الجارية بالجزائر، وادعت الصحافة الفرنسية بهذه المناسبة:" أن الرئيس الحبيب بورقيبة أصبح سجين الجزائريين ولا يراقب الوضع السائد في بلاده".

ولاحظت العمل أن المتطرفين الفرنسيين الذين رفضوا مد أنبوب الغاز الطبيعي عبر الأراضي التونسية كانوا يخافون من أن تجبر الحكومة الفرنسية يوما "ما" على قبول وجهة النظر التونسية لوضع حد لحرب الجزائر [1]

لقد ظلت مشكلة الجزائر كبلد يصارع القوة الاستعمارية من أجل الاستقلال والحرية موضوعا يطرح بحدة على كل الهيئات والمستويات التونسية، وظلت الحكومة الفرنسية تغازل تونس من أجل الضغط على الجزائر الثائرة في وجه الاحتلال وما فتئت الصحافة الفرنسية تكتب المقال تلو المقال دفاعا عن سياستها في الجزائر، زاعمة على الدوام:" أن الجزائر شأن داخلي فرنسي مستمرة لدفع الدول العربية والأجنبية بعيدا عن قضية الجزائر في مختلف الهيئات الدولية".

وقد علقت جريدة العمل التونسية في عددها الصادر يوم 4 مارس 1958م، قائلة: "لقد أقامت الأيام الدليل على أن فرنسا ما ضحكت يوما للمغرب إلا لتشد على تونس والعكس بالعكس: وكانت دائما... تسعى لجلب مودة المغرب وتونس على حساب الجزائر لأن سيطرتها على الجزائر ضمان لاستمرار سيطرتها على تونس"[1]، ثم إن الوطنية المغربية تتطلب نموا وترعرعا في نفوس المغاربة، ولا يحصل ذلك إلا باشتراكهم في المحن وخوضهم المعارك جنبا إلى جنب وانتصارهم معا.

لقد ظلت القضية الجزائرية محور حديث كل السياسيين التونسيين في شتى المناسبات والاجتماعات واللقاءات، وقد ظل الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة يدعو فرنسا إلى التعقل والظهور بمظهر الحق والعدالة والديمقراطية باعتبارها تنتمي إلى العالم الحر.

ويؤكد على أن التمادي في هذه الممارسات الاستعمارية سيؤدي بالعرب جميعا إلى فقدان الثقة بالعالم الحر كله ويندد بعد خروجه من المحادثات مع الوسيط الأمريكي" روبير مورفي" بحرب الإبادة في الجزائر ويوجه نداء إلى الضمير الإنساني قائلا:" إن سياسة فرنسا تعود بنا إلى العهود المظلمة".

ونبه الحبيب بورقيبة إلى أن الوسيط الأمريكي مورفي انتبه إلى خطورة الموقف في شمال افريقيا بسبب قيام حرب الجزائر واستمرارها.

ويشير الرئيس بورقيبة في تصريح آخر حول القضية الجزائرية:" ***هناك ما بين المغرب وتونس منطقة تسمى الجزائر فيها عشر ملايين من البشر هم في قبضة حيوانات كاسرة لا رحمة فيها ولا شفقة، ويقع هذا وسط العالم لا في أطراف منه، بل في منطقة لا تبعد عن فرنسا بأكثر من ساعة وعن إيطاليا بساعتين***

---

[1] - جريدة العمل.

وكذلك إسبانيا ... في هذه المنطقة عشرة ملايين مهددين بالفناء بجميع وسائل الإرهاب حتى يصبحوا فرنسيين، إن هذه الحالة خطيرة، وإذا لم نعالج قبل فوات الأوان تكون النتيجة أن نذهب جميعا إلى البحر...".

وقد لاحظ الحبيب بورقيبة انتباه العالم إلى المشكل الجزائري على أنه يمثل أخطر معضلة عالمية في شمال إفريقيا معتمدا في ذلك على تصريح وزير الخارجية الأمريكي المساعد "مستر دالون" الذي قال:" إنني **أجزم بأننا سنبذل كل مجهود للتحقق من عدم استعمال سلاحنا كما وقع في قذف الساقية ... ربما كانت هذه اليقظة مرحلة في سبيل الحل المنشود، ومن الممكن أن يأتي الحل عن المساعي الحميدة خصوصا وقد قبلت فرنسا تشكيل لجنة فرنسية تونسية يرأسها محايد لمراقبة الحدود. فلماذا لا تتسع مشمولاتها إلى النظر في نفس المشكل الجزائري وتبحث له عن حل. وبذلك تحل جميع المشاكل المتفرعة عنها؟** ".

ورأى الرئيس بورقيبة:" *في بيان جبة التحرير الوطني الجزائرية الذي نشر يوم الثامن عشر فيفري **1958**م، ما يشجع على إيجاد الحل لحرب الجزائر وذلك بعد أن عبرت جبهة التحرير الوطني عن أملها في أن يكون الغرب قادرا على تشييد بناء مجموعة كبيرة واسعة من الممكن أن تشارك فيها أوروبا وافريقيا في دائرة استقلال الشعوب وحريتها الحقيقية*"

ودائما في إطار العلاقات الجزائرية التونسية نشرت جبهة التحرير بيانا حول أسرى الحرب مما جاء فيه:" *إن جبهة التحرير الوطني تلاحظ بكل أسف أنه في الوقت الذي تظهر فيه هي تفهما كبيرا لمشكلة أسرى الحرب الدقيقة، تواصل المحاكم الفرنسية إصدار أحكامها بالإعدام على أسرى الحرب الجزائريين. وذلك على أساس تشريعاتها الخاصة والقانون الجنائي.. وعلى الرغم من أن جبهة التحرير قدمت جميع التسهيلات الممكنة لبعثة للصليب الأحمر الدولي، بحيث نقلت الأسرى الفرنسيين الأربعة من وراء الأسلاك الشائكة إلى جبال أقرب نزولا عند طلب الصليب الأحمر الدولي، فإن الحكومة الفرنسية لم تتردد في تنفيذ الإعدام على عدة مجاهدين.. إن جبهة التحرير الوطني توجه إلى الرأي العام الفرنسي والدولي أن يكونا حكما في هذه الأعمال المنافية للقوانين الدولية... إن جبهة التحرير الوطني توجه نداء إلى فخامة السيد الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية، ليهتم في نطاق عرض وساطته التي تبنتها الأمم المتحدة بهذه المشكلة المؤلمة*".

والحقيقة أن الرئيس الحبيب بورقيبة كانت له مكانة متميزة في الوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية، إذ لا نكاد نتصفح صحيفة من الصحف التونسية مثلا إلا ونجد فيها موقفا أو تصريحا أو تنديدا أو تأييدا لبورقيبة لصالح الثورة الجزائرية، وقد وجه رسالة يوم أول مارس سنة 1958م إلى الرئيس الأمريكي"

إيزنهاور" يلفت فيها نظره إلى حرب الإبادة التي تشنها فرنسا في منطقة الحدود الجزائرية التونسية ونتائجها اللا إنسانية بالنسبة لعشرات الآلاف من البشر طردوا من مضاجعهم وأقبلوا على تونس.

والحقيقة أن القضية الجزائرية قد ظلت تهيمن على العلاقات الجزائرية التونسية طوال سنوات الحرب، وكانت دائما موضوع محادثة بين القادة الجزائريين والتونسيين، إذ لا يكاد يجمعهما لقاء في أي بلد، إلا وتكون الثورة الجزائرية من الموضوعات الساخنة بينهما، ففي زيارة لمبعوث الحبيب بورقيبة" عبد الله فرحات" مدير ديوانه إلى الملك الليبي" إدريس السنوسي": كانت القضية الأساسية التي أطلعه عليها هي: تطورات الحالة بالجزائر وتأثيراتها على الشمال الإفريقي بأسره.

لقد عقبت جريدة العمل التونسية على مطالبة فرنسا الحكومة التونسية بعدم التدخل في حرب الجزائر بأن هذا المطلب ذاته هو اعتراف من الحكومة الفرنسية بالحرب الجزائرية الفرنسية ذاتها قائلة:" ***إذا كانت تونس أول المشاركين فجبهة التحرير الوطني الجزائرية هي المشارك الثاني، فالمنطق إذن يقتضي تطبيق شروط الحرب، كما تقضي المصلحة بإنهاء الحرب، لكن العناد الاستعماري تغلب على المنطق... والغريب أن مسألة الجلاء ومسألة بنزرت ومسألة المطارات لم تعد تثير ما كانوا قد أبدوه من اهتمام، وإنما المسألة الرئيسة الآن هي (حرب الجزائر) أليس هذا اعتراف صارخ بأن مشكلة الجزائر إنما هي المشكلة الأساس!..***".

لقد ظلت مواقف تونس إزاء القضية الجزائرية مواقف ثابتة وجريئة، فقد نشرت جريدة العمل التونسية بيانا عن موقف تونس حكومة وشعبا مع الثورة الجزائرية في يوم الجزائر:" تتجه جل الأنظار إلى الجزائر وهي تواصل كفاحها البطولي في عزم وثبات من أجل نيل ما يصبوا إليه أبناؤها الأحرار من حرية واستقلال في جميع أنحاء الدنيا يعتلي الخطباء منصاتهم ليتحدثوا عن الجزائر وشعبها الباسل وليستنكروا الأعمال الوحشية التي يقوم بها جيش الاحتلال منذ ثلاث سنوات ضد الجزائريين ... اليوم يقف الأحرار في الدنيا إلى جانب شعب الجزائر ويبعثون إليه وهو في الجبال والغابات يحارب ويناضل ويواجه الحديد والنار بالحديد والنار.

اليوم تعلوا أصوات الإباء في إفريقيا وآسيا مشيدة بهذا الكفاح المقدس في سبيل قضية عادلة يحاول الطاغي المستبد أن يخمده... وسوف يقيم أنصار الحرية الدليل على تأييدهم لقضية الشعب الجزائري بتوجيه النداءات العاجلة إلى هيئة الأمم المتحدة... وسوف يقبلون على مد جيش التحرير المناضل في الجزائر بالمساعدات المادية بفتح الاكتتابات وجمع التبرعات والهبات فتعلم فرنسا أن الجزائر ليست وحدها وأن العالم كله يراقب سير الحرب فيها ... وفي هذا اليوم بينما تحي الشعوب المحبة للسلام" يوم الجزائر"، يسجل

الشعب الجزائري صفحة أخرى من نضاله التاريخي المجيد... وفي تونس يرسل الشعب قاطبة تحيته إلى شقيقه الشعب الجزائري، ويؤكد له تأييده الكامل ومساندته المطلقة في مقاومته للاستعمار.

لقد أثارت العلاقات التونسية مع الثورة الجزائرية حفظة فرنسا وسخطها، حيث انتقدتها في مناسبات عديدة باعتبارها تزيد في لهيب الثورة الجزائرية ضد فرنسا.

وقد صرح يوم 30 مارس 1958م، الوالي العام للجزائر" سوستال" حول هذه العلاقة:" ... ***أنه أصبح من الواضح أن تونس في حالة حرب مع فرنسا وأرجع ادعاءه هذا إلى بيان الحكومة التونسية ما انفكت تقدم المساعدات إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية سواء من الوجهة العسكرية أو السياسية... وأشار إلى أن التونسيين قد ساهموا في معركة جبل الكوشة وأن سبب عدم استقرار السلام في الجزائر هو الروح العدائية، التي تضمرها تونس إزاء فرنسا، والاستعداد الذي تبديه مما يبعث الجزائريين على تعليق آمالهم على تونس ، ثم هاجم سياسة الحكومة الفرنسية التي تنتهجها تجاه تونس.. وتساءل سوستال عما أقعد فرنسا عن تقديم مذكرة إلى الأمم المتحدة بخصوص هذا المشكل. وانتقد تهافت بعضهم بدون تأن ولا روية على التفاوض، وطالب بأن يتم عقد اتفاق على سلوك سياسة بناءة في إفريقيا الشمالية، وذلك في كنف احترام الحضور الفرنسي بالجزائر والاعتراف به مستقبلا***".

وقد صرح السيد/ المنجي سليم سفير تونس بالولايات المتحدة الأمريكية، في اجتماع الكتلة الإفريقية الآسيوية التي قدمت مذكرة للأمم المتحدة بخصوص الجزائر، قائلا:" ***يجب إعطاء العناية للقضية الجزائرية***" وبذل شتى المساعي لحمل الأمم المتحدة على الالتفات إليها من جديد لخطورة الحالة التي انتهت إليها في المدة الأخيرة.

ثم تلا السيد/ القدادي قنصل تونس بواشنطن الذي ألقى على الحاضرين نص العريضة التي قدمت للأمم المتحدة بخصوص الجزائر:" ***إنه إذا لم يبادر بتدارك الأمر في الجزائر فإن الحالة ستزداد تعفنا وتصبح جد خطيرة، ومن المتحتم بذل جميع الجهود الممكنة للتأكد من أن أهداف قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة المصادق عليه في بداية السنة الجارية (1957م) لن يبقى حبرا على ورق***"... ***الأرواح لا تزال تزهق والآلام متواصلة في الجزائر دون أن تتخذ السلطات الفرنسية أي إجراء في سبيل التعاون ولم يرد تسليط القمع الجماعي واستعمال العنف والقساوة سوى أن يسير التوجه نحو حل سلمي ديمقراطي عادل مطابق لميثاق الأمم المتحدة***"[1]..

وعن جريدة العمل التونسية التي كتبت مقالا مطولا أشارت فيه إلى نشاط السفراء العرب لدى الكتلة الإفريقية الآسيوية ، قصد دفع القضية الجزائرية إلى الأمام في الأمم المتحدة ومما جاء في هذا العدد من

---

[1] - جريدة العمل التونسية، العدد: 460، 16 أفريل 1957م، ص 1.

الجريدة:" ***في الأيام الأولى من شهر فبراير 1958م، تجتمع الكتلة الآسيوية الإفريقية لدراسة الإمكانيات والخطوات اللازمة للتقدم بالمسألة الجزائرية مرحلة أخرى من النجاح. وخاصة بعد أن اتخذت الجمعية العامة في دورتها الماضية قرارا يدعوا الطرفين الفرنسي والجزائري، للدخول في محادثات تهدف إلى الوصول لحل لهذه المشكلة على ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة***" .

وظل السفير التونسي في الأمم المتحدة المنجي سليم يبذل قصارى جهده هنا(الأمم المتحدة) دعما لوجهة النظر الجزائرية في مختلف الأوساط الرسمية والسياسية والدبلوماسية، والذي يتشاور مع السيد" محمد يزيد" ممثل جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الأمور المتعلقة بهذه القضية التي يوليها جميع العرب هنا اهتماما خاصا.

وفي نفس السياق:" ***بعث السيد محمد يزيد مندوب جبهة التحرير الوطني الجزائرية بكتاب على مسيو همار شولد أمين الأمم المتحدة العام، يلفت انتباهه فيه إلى تقصير فرنسا وعدم استجابتها لقرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الجزائرية [1]، كما أنه أبرز في الكتاب استعداد الطرف الجزائري وقبوله واحترامه لقرار الأمم المتحدة وخاصة ما جاء فيه حول العرض الذي تقدم به جلالة الملك محمد الخامس رئيس الجمهورية التونسية السيد(الحبيب بورقيبة). طلب السيد محمد يزيد من مسيو همار شولد أن يستعمل نفوذه في الوقت الحاضر المناسب لحمل فرنسا على تنفيذ قرار الجمعية العامة في دورتها الأخيرة***" .

لقد استمر نشاط الثورة والمجموعة العربية الدبلوماسي لمحاصرة فرنسا وحلفائها في هيئة الأمم المتحدة فها هي تونس الشقيقة ترافع لصالح القضية الجزائرية بالتنسيق والتعاون مع ممثلي جبهة التحرير الوطني وتحتج لدى أمريكا عن المساعدات التي تقدم إلى فرنسا لاستخدامها في الحرب ضد الجزائر في حين أن مشروع الثورة الجزائرية هو الاستقلال الوطني وتدعم هذا النشاط في العلاقات الدولية تدخل مندوب الجبهة محمد يزيد لدى الولايات المتحدة الأمريكية باحتجاج ضد هذا التحالف الغربي الرأسمالي الاستعماري للتصدي إلى حقوق الثوار الجزائريين، وكل حركات التحرر في العالم.

بل وأكثر من ذلك فإن فرنسا قد اعتبرت هذا المشروع ضربا لبرنامجها الذي هدف إلى استخدام الثروات الطبيعية لمستعمراتها لتنمية اقتصادها والعكس صحيح[5] .

وبقيت القضية الجزائرية تثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وظل السفير الأمريكي" أموري هارتون" في باريس يعني بهذه المسألة .

ومما يذكر في هذا السياق أن"أموري هارتون" السفير الأمريكي بباريس لما عاد إلى واشنطن في شهر جوان 1957م، التقى مع الرئيس الأمريكي إيزنهاور وتحادثا في مسألة الجزائر، التي يقول المراقبون أنها أصبحت

---

[1]- جريدة العمل التونسية :" **نشاط في الأمم المتحدة للتقدم بالقضية الجزائرية إلى الأمام**"، 6 فيفري 1958م، ص 3.

أهم شيء في السياسة الفرنسية يشغل بال الولايات المتحدة الأمريكية، والحق أن بورقيبة وفي إطار المساعي الدبلوماسية، كان أول من نادى على منبر الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بتأليف لجنة توفيق دولية مهمتها إيقاف القتال بالجزائر وإيجاد حل سلمي عادل لقضية الجزائر، وأكد أنه لا بد من وراء ذلك سواء مساعدة فرنسا على الخروج من المأزق وهي عاجزة على الخروج منه وحدها.

وقد استاء الساسة وقادة الرأي العام الفرنسي من هذا الاقتراح الذي أعلنه بورقيبة على منبر الأمم المتحدة واعتبروه تدخلا في مشكلة هي من صميم المشاكل الفرنسية الداخلية باعتبار أن الجزائر أرض فرنسية في نظرهم، وان النزاع هناك في الجزائر قائم بين طائفتين من الفرنسيين مسلمين وأوربيين والحكومة الفرنسية الحكم الوحيد بينهما. وفي ذات الفترة زار السيد/ريتشارد تونس. ولما اجتمع مع الرئيس بورقيبة طرح عليه هذا الأخير: المعضلة الجزائرية، ونتائجها أن الولايات المتحدة طال عليها انتظار الحل الذي تعهد به م-بينو رئيس الحكومة الفرنسية، وأنها حريصة كل الحرص على إطفاء النار في نقطة حساسة من العالم الحر، هذا ما أفصح عنه مستر دوللس إلى "غي موللي" عند مروره بباريس بعد حضوره ندوة الحلف الأطلسي .

إن استمرار كفاح الشعب الجزائري وامتداد الحرب الجزائرية وارتباطها بمصير تونس كما أكدته حوادث بداية 1958م، قد أبرز من جديد تفاعل الشعب التونسي لدعم الثورة الجزائرية، وأكدت النخبة السياسية ومسؤولي البلدين أن استقرار الوضع بالمنطقة لن يتحقق إلا باستقلال الجزائر، ولم تكن جهود الرئيس بورقيبة لحل المسألة الجزائرية تجد تجاوبا من الحكومة الفرنسية، التي ظلت متحفظة على مواقفها في التمسك بالجزائر ورفض جلاء القوات الفرنسية، مما جعل الحركات السياسية والقوى الشعبية تدعوا إلى تطوير مواقف أكثر دعما ومساندة الثورة الجزائرية[1] .

لقد كانت قضية وحدة الشمال الإفريقي من المسائل الهامة في الخطاب السياسي التونسي. وكان الرئيس بورقيبة ينظر إليها باعتبارها مطلبا جماهيريا ويتخذها إطارا للتعاون مع فرنسا وفض المشكل الجزائري.

أما جبهة التحرير الوطني فكانت تؤكد دائما على وحدة مصير الشعبين التونسي والجزائري، وتبدي رغبتها في تحقيق وحدة المغرب العربي .

بعد انعقاد مؤتمر طنجة يوم 30 أفريل 1958م، عبر الرئيس بورقيبة عقب اجتماعه بوفد المؤتمر لجبهة التحرير الوطني قبول حكومته ومباركتها لقرارات المؤتمر. على الرغم من تغاضي دول العالم في تركية قرارات مؤتمر طنجة. ومع أن تونس كانت حازمة في مواقفها تجاه الثورة الجزائرية، فإن سياسة الإدماج التي أعلنها ديغول أثارت تخوف الحكومة التونسية من التمسك بمساندة الثورة الجزائرية، لاسيما بعد أن أحييت الحكومة الفرنسية الأمل لإمكانية بعث التعاون التونسي الفرنسي[2] .

---

[1] - عثمر زحالة: **الثورة الجزائرية والمغرب العربي**، ص 157.

[2] - الميلي محمد: **مواقف جزائرية**، ط1، و.ك، الجزائر، 1984م، ص 93.مقلاتي عبد الله: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية** ، بحث محفوظ، ص 42.

وحاولت الحكومة الفرنسية برئاسة الجنرال ديغول إفهام الحكومة التونسية بإمكانية إزالة عقبة التفاهم والاستعداد لجلاء القوات الفرنسية عن تونس، مما جعل الرئيس بورقيبة يعتبر هذا التفهم خطوة هامة معربا أن تونس سوف تحقق آخر انتصاراتها قريبا [1].

واستعمل الجنرال ديغول سياسة الإغراء والتعاون الاقتصادي، وبدا للحكومة التونسية إمكانية التعاون مع فرنسا، وتجاوز مشروع وحدة المغرب العربي الذي أصبح معلقا نظرا إصدار الحكومة الفرنسية على مواصلة الحرب بالجزائر، وهي حرب يمكن أن تطول مدتها، وعلى تونس أن لا تكون ضحية هذه الحرب، بربط مصيرها وتقييد مستقبلها وبذلك تكون إستراتيجية الجنرال ديغول قد نجحت في استمالة تونس لعزل الثورة الجزائرية، وتحطيم التعاون المغاربي [2].

هذا ما تأكد خلال مؤتمر المهدية الذي اعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ هيئة تنفيذية حكومية، وقرر رفض سياسة الجنرال ديغول الإدماجية للجزائر، وأكد حق الشعب الجزائري في السيادة والحرية ومع ذلك فإن جبهة التحرير الوطني الجزائرية في مقررات طنجة.

والحق أن الحكومة التونسية أظهرت سلوكات ومواقف قطرية مناقضة لروح التضامن والعلاقات الجزائرية تونسية، ومضرة بمصالح الثورة الجزائرية ذاتها فلم تمضي أيام معدودة حتى أعلن بباريس وتونس في 30 جوان 1958م، عن توقيع اتفاقية مشتركة تسمح تونس بمقتضاها تمرير أنبوب غاز" إيجلي" عبر التراب التونسي إلى ميناء قابس، وكان الإعلان عن هذه الاتفاقية سببا كافيا لتأزم الموقف بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية، كون هذه الاتفاقية تمثل سلوكا مخالفا لتعهدات تونس، وتشكل أخطارا بالغة على الكفاح الجزائري، فهي ليست مجرد اتفاقية اقتصادية بل طعنا في شرعية الكفاح الجزائري وأهدافه السامية وتدعيمها مباشرة للاستعمار الفرنسي [3].

وقبل توقيع اتفاقية باريس بأسبوع قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بمساع حثيثة لدى الرئيس بورقيبة، ووجهت مذكرة توضيحية للحكومة التونسية عبرت فيها عن رفضها الصارخ لهذه الاتفاقية وأوضحت آثارها السلبية على الثورة الجزائرية، موضحة أن هذه الاتفاقية تعني في الواقع الاعتراف لفرنسا بتملك ثروات الشعب الجزائري، وتعتبر دعما سياسيا واقتصاديا لفرنسا يسمح لها بجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتبرر مواصلتها للحرب أمام الرأي العام الدولي [4].

وهكذا كانت قضية" إيجلي"عن خلاف عميق أزم العلاقات بين الطرفين وتداولت هذه القضية الصحافة التونسية والجزائرية، كل يدافع عن موقف بلده . حاولت الصحافة التونسية تبرير هذه الاتفاقية

---

[1] - الميلي محمد: المرجع نفسه، ص 94.
[2] - المرجع نفسه، ص 97.
[3] - دبش اسماعيل: **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية**، ط1، دار الهومة، الجزائر 2000، ص 111.
[4] - صحيفة المجاهد العدد 27، 22 جوان 1958م، ص 3.

بالحجة الاقتصادية لكونها تحقق دخلا معتبرا لتونس وتوفر مناصب للشغل وأن التحسن الاقتصادي يخدم كافة الشمال الإفريقي ويؤمن الخبز اليومي للشعب التونسي، وردت جريدة المجاهد على هذه الحجج بمقال افتتاحي عنوانه" الخبز المسموم" وهو مقال انتقادي اعرض لخلفيات الاتفاقية والموقف التونسي السلبي منها. وأدت هذه الكتابات الانتقادية إلى قيام السلطات التونسية بحجز العدد 28 من صحيفة المجاهد وهي بالمطبعة،[1] وتوقيف إذاعة " صوت الجزائر " ومحاولة تعطيل نشاط الثورة، فقامت بحجز السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958م، وطالبت بالتخلي عن أية سلطة ذات طابع قنصلي وأوقفت مرور الأسلحة ووضعت يدها على كمية ضخمة منها في جوان 1958م، وكان ذلك يعني عزم الحكومة التونسية على إنذار جبهة التحرير الوطني ومحاولة ضرب التضامن الشعبي الذي يكنه التونسيون للجزائر، والادعاء بأن الجزائريين أصبحوا لا يحترمون السيادة التونسية [2] .

والحق أن الحكومة التونسية على الرغم من التأييد غير المشروط للثورة الجزائرية وشعبها منذ استقلال تونس فإن مسألة أنبوب الغاز، قد أحدثت شرخا كبيرا في العلاقات الجزائرية التونسية، وأوشكت أن تسجل قطيعة تاريخية خطيرة.

غير أن التضامن الشعبي التونسي مع الثورة والشعب الجزائريين، أوقف الشرخ الذي أصاب تلك العلاقات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد وقفت البلدان العربية كليبيا ومصر والمغرب موقف استنكار وإدانة لتلك الخلافات الحادة، ودعت الطرفين إلى مراجعة موقفهما إزاء بعضهما البعض، مما أوقع الحكومة التونسية في حرج كبير. وكان من المحتم على القيادتين احتواء خلافاتهما والعودة إلى مسار العلاقات الطبيعية، التي عرفها الشعبان منذ اندلاع الثورة، نظرا لارتفاع تلك الأصوات المنددة بالموقف التونسي من جهة، وخوف جبهة التحرير الوطني الجزائرية على مصالحها من جهة أخرى.

وعادت الاجتماعات بين الطرفين من جديد، وكان أول لقاء جمع القيادتين هو اجتماع بداية أوت 1958م، بتونس للنظر في المسائل العالقة وفض الخلاف وإعادة العلاقات بين الجانبين [3].

وأعربت الحكومة التونسية بعد هذا الاجتماع على دعم القضية الجزائرية وتواصل التضامن الفعلي لتونس حكومة وشعبا مع الجزائر.

ومن جهتها أصدرت الحكومة الجزائرية المؤقتة بيانا أكدت فيه تفهم الحكومة التونسية ودعمها لقضية الجزائر، وأشار أن الطرفين تعرضا أساسا لخلاف إقامة أنبوب "إيجلي" عبر الأراضي التونسية [4] .

---

[1] - الميلي محمد: المرجع السابق، ص 119.

[2] - محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص361.

[3] - جوان جيليسبي: الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة، بيروت لبنان: 1961م، ص 215.

[4] - بن قايس أحمد: **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية**، رسالة ماجستير مخطوط، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1986م، ص 121.

وقد نشرت جريدة الصباح التونسية البرقية التي بعث بها وزير الأنباء الجزائرية" محمد يزيد" إلى الرئيس الحبيب بورقيبة، الذي شكره فيها على دور الوفد التونسي في الأمم المتحدة عند مناقشته القضية الجزائرية، مما جاء فيها:" ***فخامة الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية عند إنهاء مناقشة القضية الجزائرية نريد أن نعبر لفخامتكم عن ارتياحنا لما برهن عنه الوفد التونسي ورئيسه السفير" المنجي سليم"، من مساندة فعالة للقضية الجزائرية، ولما قامت به وفود المغرب العربي من تضامن أخوي طيلة الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة، مع فائق الاحترام والتقدير***"[1]

والحق أن الخلاف بين القيادتين حول مشروع أنبوب الغاز، قد حل :" بصدور تأكيد تونسي بأن لا يسير الزيت بالأنابيب المذكورة، حتى تنال الجزائر استقلالها"[2]، وحسب بعض القيادات السياسية في الثورة الجزائرية، أن موضوع تجميد أنبوب" إيجلي لغاز"، قد تم أثناء شهري أوت وسبتمبر 1958م، إلى ما بعد استقلال الجزائر[3].

وهكذا عادت العلاقات الجزائرية التونسية إلى سابق عهدها وتم كسب الدعم السياسي التونسي من جديد، غير أن مشكلة أنبوب الغاز قد تركت أثرا سلبيا في نفوس القيادة الجزائرية، ولم يكن الكثير منهم راضيا عن سياسة المهادنة، خاصة بعد أن تزايدت حساسية النظام التونسي من توسع نشاطات الثورة الجزائرية، وانتشار إيديولوجياتها في أوسط التونسيين، وأصبح يفرض رقابته على النشاط السياسي والعسكري خاصة، ويتدخل لمعرفة كل شيء في القواعد الخلفية ويطلب من جبهة التحرير الوطني ألا تقوم بأي نشاط سياسي أو عسكري فوق الأراضي التونسية، إلا بعد إبلاغ الحكومة التونسية بذلك مما شكل صعوبات جمة للثورة الجزائرية في تونس سنتي 1958م و1959م[4]، علاوة على الصعوبات التي كانت تواجهها في الجزائر، بعد مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم وتطبيق مخطط شال الرهيب.

والحق أن جبهة التحرير الوطني قد أدركت خلال هذه المرحلة أن السياسة الديغولية استطاعت أن تستميل الحكومة التونسية وتضرب التضامن المغاربي عامة والعلاقات الجزائرية التونسية بصورة خاصة، مما جعلها تتبع سياسة اللين والابتعاد عن الاصطدام بالحكومة التونسية[5].

ولكن بعد إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، اعتبرت تونس ذلك إجراء مهما يفيد القضية الجزائرية، ويبطل الحجج الفرنسية بعدم وجود هيئة تنفيذية يمكن التفاوض معها.

والواقع أن حرص الحكومة التونسية على تجنب الاصطدام مع الحكومة الفرنسية لم يمنع اعترافها الرسمي بالحكومة الجزائرية في اليوم الأول من إعلانها، وأكدت وقوفها إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه من

---

[1] - جريدة الصباح: الرئيس بورقيبة يتلقى شكر من وزير الأنباء الجزائرية ، العدد 1972، ص 1.
[2] - جوان غيليسبي: المرجع السابق.
[3] - محمد الميلي: مرجع سابق، ص 114.
[4] - المرجع السابق نفسه.
[5] - بن قليس احمد: مرجع سابق، ص 126.

أجل السيادة، وقد تأكد تأييد الحكومة التونسية للحكومة الجزائرية من خلال اتصالاتها بالمسؤولين الجزائريين وتشجيع نشاطهم السياسي، كما أكد الشعب التونسي دعمه التام للكفاح السياسي ونشاطات الحكومة الجزائرية بتونس .

مما فرض على الحكومة التونسية الإسراع بمؤازرة القضية الجزائرية والاقناع بأن هذه الهيئة السياسية ستعجل باختصار زمن الحرب التي دامت أربع سنوات حتى ذلك الوقت ووضع حلول سلمية للمشكل الجزائري حيث صرح الرئيس بورقيبة في شهر فيفري 1959م، بقوله:" لقد اعترفنا بالحكومة الجزائرية بوصفها ممثلة للشعب وللوطن وللدولة الجزائرية"[1] .

الرئيس البورقيبي هو خطوة سياسية إيجابية إزاء الثورة الجزائرية وتأكيدا على أن كفاح الشعبين الجزائري والتونسي كفاح مشترك ومستمر لا يتوقف إلا بتحرير البلدين تحريرا كاملا غير منقوص.

وإذا كان بورقيبة قد أعلن صراحة اعترافه بالحكومة الجزائرية المؤقتة باعتبارها ممثلة الشعب الجزائري وللدولة الجزائرية مستقبلا، ولكن في الواقع كانت هناك صعوبات في الميدان عانت منها جبهة التحرير الوطني معاناة شديدة مثل: تمرير الأسلحة عبر الأراضي التونسية ونشاط القواعد الخلفية للثورة بالإضافة إلى مضايقات أخرى كانت تعرقل نشاط الثورة في الأراضي التونسية .

ويبدوا أن التحفظات التي كانت عالقة بالذهنية السياسية التونسية إزاء الثورة الجزائرية كانت ناتجة عن ميل هذه الأخيرة نحو الماركسية وتشبعها بالمبادئ القومية، خاصة وأن المعارضة اليوسفية المتأثرة بالقومية والتيار البعثي بدأت تتقوى ويتضاعف أنصارها، وكان وجود القوات الجزائرية في الحدود تشكل خطرا على النظام البورقيبي في حالة وقوع اصطدام بينه وبين التيار اليوسفي، وهو يخوض صراعا إيديولوجيا لمواجهة مصر الناصرية [2].

والحق أن الحكومة التونسية لم تكن مرتاحة لتواجد ترسانة عسكرية للجزائريين تنشط فوق أراضيها وتطالب بتسهيلات أكبر لنشاطها، فكانت تخشى ترسخ مؤسسات الدولة الجزائرية داخل تونس، وهي لا تظهر الالتزام بقوانين الدولة التونسية .

كما أن بورقيبة كان يخشى على سياسته المعروفة بالحلول السلمية أي سياسة المراحل من الفشل أمام الخيار العسكري الذي تتبعه كل من فرنسا والثورة الجزائرية [3].

ولعل الحكومة التونسية بزعامة بورقيبة، كانت تتعامل بطريقتين مختلفتين مع القادة العسكريين الثوريين الجزائريين المتواجدين على الأراضي التونسية ومع الحكومة الجزائرية المشكلة منذ 1958م، حيث

---

[1] - طلاس مصطفى، وسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، ط1، مؤسسة طلاس للدراسات والنشر، دمشق، 1984م، ص 340.
[2] - محمد العسلي :**مواقف جزائرية**، ط1، م.و.ك، الجزائر، 1984م، ص 117.
[3] - المرجع نفسه، ص 113.

كانت تبدي تفاهما تاما مع حكومة الثورة، ولكنها في الوقت ذاته تبدي امتعاضا من القادة العسكريين بتونس لاسيما في السنوات الأولى للثورة.

والحق أن الحكومة التونسية كان عليها حل الكثير من المتاعب بحكم وفاقها السياسي مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، فاجتهدت في توطيد علاقات الصداقة معها، والتفاعل مع تطور القضية الجزائرية، وحافظت على هذه العلاقات التي تدعمت بتزايد التضامن الشعبي مع الكفاح الجزائري، وكان للتغير الذي طرأ على السياسة الخارجية لتونس وتدهور علاقاتها مع فرنسا دافعا في اتساع مجالات التضامن والتأييد الشعبي ودعم نشاطات الحكومة الجزائرية، مما جعلها تفكر في نقل مقرها من مصر إلى تونس التي ازدادت أهميتها منذ 1960م، في النشاط السياسي والدبلوماسي للثورة الجزائرية .

وإذا كان انتقال الحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة إلى تونس، يدل على الوفاق السياسي وحسن العلاقات التونسية الجزائرية، فإنه مرتبط بوضعية الثورة، كما يؤكد العديد من الدارسين وتعضده شهادات رجال الثورة[1] .

والحق أن انتقال الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى تونس اعتبر من القيادة السياسية التونسية انتصارا في الصراع القائم بينها وبين الحكومة المصرية الناصرية.

ولا شك أن انتقال الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى تونس، كان يهدف إلى تقريب القيادة السياسية من ميدان المعركة، وهناك أسباب ثانوية أخرى أوردها بعض قادة الثورة[2] مثل: حدوث مشاكل على الحدود التونسية الجزائرية، وسهولة الاتصالات والتحكم في قرارات الثورة انطلاقا من تونس وقد علق على ذلك عمر أوعمران[3] بقوله:" **ثم نقلها من القاهرة إلى تونس نظرا لبعد المسافة فتونس قريبة من الجزائر، بحيث لنا حدود مشتركة".**

لقد كان لهذا الانتقال من مصر إلى تونس نتائج إيجابية بالنسبة للثورة، حيث أصبح إشراف الحكومة الجزائرية على تسيير شؤون الثورة عامة والجزائريين المتواجدين بتونس بصورة خاصة إشرافا مباشرا بفضل التسهيلات التي تقدمها الحكومة التونسية في مجال مرور الأسلحة والحصول على تسهيلات إدارية لنشاط الجزائريين وتنسيق التضامن من الجالية الجزائرية والشعب التونسي لمسايرة التضامن مع القضية الجزائرية[1] .

والحقيقة أن الحكومة التونسية كانت ترى أن القضية الجزائرية في مراحلها الأخيرة تحتاج إلى دعم أكبر، يمكن من تحسين صورة الدولة، ويرضي مطامح التضامن التي يبديها الشعب التونسي تجاه كفاح

---

[1] - مصطفى بوطورة: **علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالحكومة المصرية**، رسالة ماجستير مخطوط معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1982م، ص 124.

[2] - أوعمران: مجلة البحث، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، عدد خاص حول التسليح، جويلية 1987، ص 14

[3] - المكان نفسه

[1] - الجندي خليفة وآخرون: **حوار حول الثورة** ، ج3، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986م، ص 515.

الجزائر، وأظهر النظام التونسي تضامنه السياسي ومساندته للثورة الجزائرية إذ قامت تونس دعما معتبرا خلال تلك المراحل الأخيرة إحساسا منها بقرب انتصار الجزائر، وتسبب هذا الدعم في تدهور علاقاتها مع فرنسا، لكن نشاط الحكومة الجزائرية المكثف في تونس، استفادت منه سياسيا واقتصاديا [1]، وأصبح النظام التونسي يفضل التقرب من قادة الثورة الجزائري، وإيجاد حل سلمي لمشكلة الجزائر يعيد الأمل لعودة العلاقات التونسية الفرنسية.

ونظرا للدعم المعنوي الذي كانت تقدمه تونس حكومة وشعبا زاد نشاط الثورة الجزائرية في تونس وتدعمت تحركاتها الدبلوماسية والسياسية، بالتنسيق مع الحكومة التونسية لتأييد مواقف الجزائر للحصول على استقلالها والتوصل إلى حل عادل للقضية الجزائرية، وهذا ما يؤكده الموقف الإيجابي التونسي في موازرة الحكومة الجزائرية لمباشرة المفاوضات التي دعت إليها الحكومة الفرنسية في جوان 1960م، إذ رحبت تونس بالمبادرة الجزائرية واعتبرها الرئيس بورقيبة من الأحداث الهامة في سبيل تحرير الشعب الجزائري وإنهاء الحرب الضروس، وأشاد بتغيير الحكومة الفرنسية لموقفها اتجاه الشعب الجزائري واعترافها له بحق تقرير المصير، واعتبر الحزب الدستوري الحر جواب الحكومة الجزائرية بمباشرة المفاوضات خطوة جريئة نحو السلم وتمكين الشعب الجزائري من ممارسة سيادته، وهذا التحرك التونسي والتضامن السياسي مع الحكومة تأكد بعد فشل مفاوضات مولان بين الوفدين الجزائري والفرنسي، إذ وقفت الحكومة التونسية تؤيد الموقف الجزائري في رفضه للشروط التعجيزية، والعراقيل الفرنسية لإنجاح المفاوضات، وأكدت تونس أنها لا تقبل بأن يتفاوض الجزائريون من موقف الضعف، وأن التونسيين لا يقبلون بأن يقع إيقاف القتال ضمانات، وأشادت بإبقاء الحكومة الجزائرية المؤقتة لمجال المفاوضات مفتوحا إلى غاية تراجع الموقف الفرنسي [2].

وكان لزاما على الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تواصل كفاحها السياسي والعسكري لتحقيق أهدافها والرد على المناورات السياسية الفرنسية، وتجلى الدعم الدبلوماسي والسياسي لتونس بوضوح من خلال دعم القضية الجزائرية وكسب التأييد الدولي لها بهيئة الأمم المتحدة أمام الرأي العام الدولي، وأمام تمادي الموقف الفرنسي وتواصل مساندة العالم الغربي لتوجه السياسة الفرنسية أعرب الرئيس بورقيبة عن أسفه من مواقف الدول الغربية تجاه قضية الجزائر، وأكد خيبة أمله في الغرب. وقد أعلن في خطابه الرسمي أمام مجلس الأمة في شهر أكتوبر 1960م، أن استقلال الجزائر سيتحقق مهما كان الثمن، ولو أدى ذلك إلى الاستعانة بروسيا والصين قائلا:" إنه لو قدر لاستقلال الجزائر أن يتم على يد روسيا أو الصين مثلما تم استقلال

1 - نيش اسماعيل، مرجع سابق، ص 114.
2 - المجاهد الأسبوعي، العدد 72، 11 جويلية 1960م، ص ص 2-6.

الغينام الشمالي، فإن ذلك لا يمس الجزائر بل فقد يمس تونس والمغرب وكامل شمال إفريقيا، بل ربما تعم نتائجه إفريقيا كلها ..."[1].

وقد واصل الزعيم بورقيبة دعمه للقضية الجزائرية حتى أدى به الأمر في شهر أكتوبر سنة 1960م، إلى اقتراح مشروع وحدة بين الجزائر وتونس، وكان قد عرض الفكرة على بعض المسؤولين الجزائريين في شهر أوت من العام ذاته، ولكنه لم يجد ترحيبا من قبل القيادة الجزائرية، وأكد هذا الاتجاه أمام مجلس الأمة في 7 أكتوبر 1960م، كما سلف الذكر – بقوله:" قبل انتهاء الحرب ذاتها ولتقريب ساعة الخلاص وتسهيل الاستقلال الجزائري"[2].

غير أن قيادة الثورة الجزائرية لم تول هذا المشروع أي اهتمام لما يحتوي عليه من مخاطر ترابية واحتواءات سياسية قد تؤدي إلى نهاية المطاف إلى فرض الزعامة البورقيبية على المغرب العربي.

وعلى الرغم من تخوفات الجزائريين من مشروع الاتحاد المقترح من الرئيس بورقيبة، إلا أنها لم تكن تعارض وساطة تونس في إعادة المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية . وبذل الرئيس بورقيبة ووزير الخارجية المصمودي في شهر فيفري 1961م، جهودا وحشية قصد عودة المفاوضات الجزائرية الفرنسية توجت بلقاء الرئيس بورقيبة مع ديغول بباريس في 27 فيفري 1961م، وكان لهذا اللقاء أهمية خاصة على الرغم من الاختلاف تفسيراته بحسب شهادة الرجلين، إذ أكد بورقيبة بأن اللقاء دار أساسا حول تطورات المشكل الجزائري، وسبل إنجاح عودة المفاوضات[3]، في حين يذكر ديغول أن بورقيبة حرص على اللقاء به ليعرب عن تأييد موقف إجراء المفاوضات مع الجزائريين، وعن رغبته في أن يقوم بمهمة الوفيق أثناء المحادثة" غير أنه يعتزم أيضا الحصول على بعض المكاسب، وذكر أن محاوره عرض قضية بنزرت وقضية بلاده من ناحية الحدود الصحراوية"[4]، وقد حاول النظام التونسي منذ تأسيس الجمهورية التونسية الحصول على حقوق ترابية على الحدود الجزائرية من خلال الدعم السياسي واللوجستي، الذي كان يقدمه للثورة الجزائرية ويسعى إلى أن تسلك الجزائر سياسة المراحل لاسترجاع استقلالها لكي تتحقق له بعض المكاسب، وانتقل بورقيبة من توجيه النصح إلى ممارسة الضغوط على الثورة الجزائرية لتقبل باستقلال جزئي ينهي الحرب التي أثقلت كاهل تونس، وقطعت السلطات التونسية الإرادة الطيبة التي كانت تعامل بها الجزائريين فمنعت وصل الأسلحة وضايقت جيش التحرير الوطني بالحدود، وجاءت حادثة أسر الجيش الجزائري لطيار الفرنسي، حيث طالبت الحكومة الفرنسية بتسليمه مما أدى إلى

---

[1] - بورقيبة الحبيب: **من أقوال مجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة**، منشورات الحزب الاشتراكي الدستوري، طبع ش.ف.ر.ن.ص، تونس، 1984م، ص 223.

[2] - بورقيبة الحبيب: المصدر نفسه، ص ص 69-70.

[3] - جريدة العمل التونسية: **خطاب الرئيس بورقيبة 6 أفريل 1961م**، العدد 5398، 13 جانفي 1973م، ص 5.

[4] - ديغول: **مذكرات الأمل**، ج3، التجديد، (1958م-1962م)، ترجمة سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971م، ص 405.

الخلاف بين الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية المؤقتة في جوان 1961م [1] ، ولجأت الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى الخلاف سلميا، ومهادنة الحكومة التونسية، وأمرت بتسليم الطيار الفرنسي، لكن هيئة الأركان العامة تلكأت في الاستجابة لهذا الطلب، واحتجت بتقديم استقالتها مشهرة بسياسة الحكومة الجزائرية اللينة اتجاه تونس، وانتقدت الرئيس بأنه يحاول إبراز الموالين لسياسته من أعضاء الحكومة الجزائرية، وأنه يضع مطالبه الترابية بالجنوب هدفا لسياسته إذ أكدت في بيان استقالتها:"***أن بورقيبة لم يمتنع يوما عن الضغط على السكان الفقراء السوف كي يطالبوا بالهوية التونسية***" [2].

ولكن الخلافات الظرفية التي وقعت بين الحكومة التونسية وقيادة الثورة الجزائرية لم تحل دون تأييد الحكومة التونسية لاستقلال الجزائر ومساندة مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة في الوصل إلى الاستقلال، فنظمت تونس مهرجانات التضامن المؤيدة لمطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة في الحفاظ على الوحدة الترابية، وإطلاق سراح المساجين السياسيين.

وأكدت الحكومة التونسية دعمها للوفد الجزائري المفاوض من أجل للوصول إلى اتفاق نهائي في مفاوضات إيفيان [3]، واستمر التأييد والتضامن التونسي للقضية الجزائرية بعد أن أدرك بورقيبة قرب انتصارها.

وجملة القول : أن الدبلوماسية الجزائرية استطاعت أن تلين من مواقف النظام التونسي، وهي تخوض مفاوضات الاستقلال مع فرنسا، وبذلك تجاوزت ضغوطات النظام البورقيبي بالاعتماد على تضامن الشعب التونسي المؤيد لقضية استقلال الجزائر.

وهكذا ظلت العلاقات الجزائرية التونسية إبان ثورة التحرير أخذا وعطاء وتشابك المصالح والوشائج الأخوية والروابط الحضارية والصلات السياسية والاقتصادية بين السكان الذين لم يكونوا يختلفون عن بعضهم البعض، إلا في طبيعة الاستعمار الذي كان يعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي، بينما ينظر إلى تونس على أنها محمية فرنسية لها حكومتها الوطنية الداخلية في أول الأمر ، ثم حكومة وطنية مستقلة، حاولت فرنسا أن تقيم معها علاقة إستراتيجية لضرب الثورة الجزائرية، ولكن الشعب التونسي كان بالمرصاد لتلك المحاولات الهادفة إلى إبعاد الحكومة التونسية عن مجال الصراع الجزائري الفرنسي، لأن الفرنسيين كانوا مستعدين للتضحية بكل شيء من أجل الإبقاء على الجزائر.

[1] - حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع، مرجع سابق، ص ص 224-225.
[2] - المرجع السابق، ص 225.
[3] - مجلة المجاهد: العدد 115، 19 فيفري 1962م، ص 2.

الفصل الرابع

الفصل الرابع :العلاقات الاجتماعية الجزائرية التونسية إبان الثورة .

المبحث الأول: أسباب الهجرة ومظاهرها في تونس

*المبحث الثاني: الدعم الاجتماعي للاجئين الجزائريين بتونس (**1954-1957**)*

المبحث الثالث : تطور العلاقات الاجتماعية التونسية الجزائرية (**1957-1962**)

الفصل الرابع :العلاقات الاجتماعية الجزائرية التونسية إبان الثورة .

تحدثنا في الفصل السابق عن الدعم السياسي الذي قامت به السلطات التونسية اتجاه الثورة الجزائرية أما في هذا الفصل فسأعالج جانبا مهما من نشاط الثورة الجزائرية بتونس ألا وهو النشاط الاجتماعي الذي أكد حضوره بقوة وقدمت بشأنه تونس دعما مميزا للشعب الجزائري الذي اضطر للهجرة إلى البلاد التونسية فرارا من حرب الإبادة التي انتهجتها سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر طوال حرب التحرير الجزائرية.

ويركز هذا الفصل على العلاقات الاجتماعية الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية (1954-1962) وهي المرحلة التي بلغت فيها العلاقات الجزائرية التونسية ذروتها على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية.و بعض المظاهر الاجتماعية في الثورة الجزائرية من خلال الصحافة التونسية كالهجرة والسكن والتعليم، والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية الأخرى للاجئين الجزائريين في البلاد التونسية في مرحلة امتزج فيها الدم الجزائري بالدم التونسي على الحدود المشتركة بين البلدين في خضم الكفاح الوطني الذي كان يشهد حركة نشيطة لإزالة الاستعمار من الأقطار المغاربية كلها واسترجاع الاستقلال الوطني لهذا الشعب المناضل من أجل البقاء والحرية.

صحيح ان العلاقات الجزائرية التونسية ليست وليدة (1954-1962) ولكنها قد تبلورت في هذا الحيز الزمني المتميز حتى وصلت إلى قمة التعاون والتكافل في جميع المجالات وعلى كافة المستويات.

لقد بدأت العلاقات الاجتماعية بين الجزائريين والتونسيين بشكل مكثف ومباشر منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة1830، حين بدأ الجزائريون يهاجرون إلى تونس زرافات ووحدانا بعائلاتهم أحيانا وبمفردهم أحيانا أخرى، إما كمقاومين يلجأون للأراضي التونسية بعد ضعف مقاومتهم أو كمهاجرين فارين من وجه الاحتلال الفرنسي بدينهم ولغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وهناك استقر الكثير من العائلات الجزائرية .

وبعد اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 تزايدت الهجرة واللجوء إلى الأراضي التونسية فرارا من القمع الدموي الاستعماري الذي سلط على المدنيين خاصة طوال سبع سنوات ونصف، حيث كان الفرنسيون لا يميزون بين العسكريين والمدنيين ولا بين الشيوخ والشباب ولا حتى بين النساء والأطفال فكان المخرج الوحيد، لهؤلاء الجزائريين هو تخطي الحدود الوطنية والإقامة في أراضي البلدان المجاورة. وبسرعة ارتفع عدد المهاجرين الجزائريين إلى تونس وحدها حتى بلغ في شهر أكتوبر 1959 (150.000) مائة وخمسين ألف نسمة بناء على إحصائية البلدين.

وقد شكل التواجد الجزائري بهذه الكثافة بتونس جملة من الظواهر الاجتماعية إيجابية أحيانا وسلبية أحيانا أخرى من أهمها:

مشاكل البطالة وانتشار الفقر وتفشي بعض الأمراض .

ولكن من جهة أخرى سجل التواجد الجزائري بتونس ظواهر إيجابية هي:

أولا: تكفل الثورة باللاجئين من خلال شبكات ومؤسسات اجتماعية أقامتها بمختلف المدن والقرى التونسية.

ثانيا: ظهور أشكال من التضامن والتكافل الاجتماعي بين الشعبين .

ثالثا: تجاوب السلطات الرسمية التونسية مع تحمل تبعات الحضور الجزائري حسب ظروفها وإمكانياتها المتاحة.

رابعا: استفادة المهاجرين الجزائريين من مستوى تعليمي معتبر دعم خط التعريب في الجزائر بعد الاستقلال الوطني سنة 1962م.

خامسا: تشكل عائلات جزائرية تونسية مختلطة عن طريق الدم والمصاهرة أقامت جسورا من المودة والتعاون بينهما أثناء الوجود الجزائري بتونس وبعد العودة إلى أرض الوطن سنة 1962.

المبحث الأول/ أسباب الهجرة ومظاهرها في تونس:

عرف المجتمع الجزائري إبان الثورة التحريرية خلال الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين تطورات خطيرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الشعب الجزائري ،لاسيما من حيث ازدياد الوعي الاجتماعي والسياسي والمعاناة المعيشية من سكن وغذاء وخوف ،وسجن وتعذيب وتشريد وتهجير ونفي واغتيال من جراء الحرب الدائرة بين الثورة التحريرية وسلطات الاحتلال الفرنسي التي لم تكن تميز بين المقاومين العسكريين والمدنيين من الشعب الجزائري الأعزل ، حيث كانت تعتبر كل جزائري ثائرا (فلاقا) كما هو معروف في قاموسها .

فبدأت بعد اندلاع الثورة مباشرة بالاعتقالات والاغتيالات العشوائية في كل منطقة يطلق فيها رصاص المجاهدين ضد ضابط أو مستوطن متعصب للدفاع عن" الجزائر الفرنسية أو تعرض قافلة عسكرية فرنسية إلى إطلاق النار من قبل المقاومين الجزائريين فقامت بغلق الحدود مع البلدان المجاورة وغلقت الشوارع بالأسلاك الشائكة وأقامت الحواجز في كل مكان ولاحقت الناس في قراهم وبيوتهم، ومدت خطوط الكهرباء عبر القرى والأرياف لربط مراكز القوات العسكرية التي أقامت أبراجا للحراسة في كل هضبة وأكمة وحبست على الناس أنفاسهم وهجّرت المدنيين من قراهم وجمعتهم في محتشدات كانت نموذجا لإهانة كرامة الإنسان ومثالا للفقر والبطالة والازدحام السكاني ورتابة الحياة اليومية والجهل والمرض

والتوتر النفسي والعصبي وهدما للهوية وهتكا للأعراض وتحطيما للمقدسات والرموز الدينية والوطنية .فعاش الشعب الجزائري حياة ضنكة وعلاقات اجتماعية فريدة من نوعها تميزت بعلو الهمة والتسامح والكرم وعزة النفس والإيثار والإيباء والأخوة التي لم يسبق لها نظير بين الجزائريين .

إنها حياة جمعت بين القيم الإنسانية الرفيعة وانتهاك حقوق الإنسان في أبغض صورها من قبل قادة الاحتلال وجنوده فكانت ثلاث عائلات تعيش في منزل واحد وتتقاسم رغيف شعير وتشترك في المرجل والموقد ونور القنديل الزيتي ،ضاربة أروع الأمثلة في الكرم والتسامح والإيباء والشجاعة أمام شراسة المحتل وآلته الجهنمية التي لم تجد وسيلة إلا واستعملتها لقهر السكان وإخضاعهم ومحاولة تدجينهم وإبعادهم عن نظام الثورة، التي شكلت عقبة كؤودا في طريق "النظام الاستعماري " الذي لم يتمكن من اختراق السياسة التي أقامتها الثورة بين الإدارة الاستعمارية والمواطن الجزائري .

لقد ظهر في هذه المرحلة الخطيرة بمظهر جديد تميز بالتعاون والتضامن الاجتماعي وبالقدرة على الصمود والمواجهة والدفاع عن الهوية ،التي ظلت محنطة طوال القرن الأول من الاحتلال تنتظر الفرصة المناسبة للظهور من جديد والمنافحة عن كيانها وبقائها متميزة عن الهوية الجديدة التي حاول المحتلون فرضها على المجتمع الجزائري،وهي هوية لا جزائرية قومية ولا فرنسية غربية،إنما هي هوية تجمع بين الخصائص الأهلية التي وافق الاحتلال على بقائها والخصائص الفرنسية التي تجعل من الجزائري إنسانا مجردا من القيم الإسلامية والمقومات العربية والجذور الوطنية ،حتى يتلاءم مع الهوية الجديدة .

وفي هذه المأساة الإنسانية برزت ظواهر متعددة كالهجرة إلى البلدان المجاورة أو إلى أوربا بل وإلى المشرق العربي نجمت عنها أوضاع اجتماعية واقتصادية متردية ليس بالنسبة للمهاجرين الجزائريين فحسب،بل فقد مست كل من البلدين الشقيقين تونس والمغرب حتى أصبح هذان البلدان يتوسلان إلى هيئة الأمم المتحدة للتدخل في إيجاد حل لقضية اللاجئين الجزائريين وفي هذا السياق كتبت جريدة العمل التونسية في عددها 482 الصادر بتاريخ 11 /7 /1957 م تحت عنوان : "الحكومة التونسية ستطلب من هيئة الأمم إيجاد حل لقضية اللاجئين الجزائريين "، مما جاء فيه:عن صحيفة "نيويورك تايمس" الأمريكية أن الحكومة التونسية تستعد لتقديم طلب إلى هيئة الأمم المتحدة لتساعدها على إيجاد حل لقضية اللاجئين الجزائريين بتونس وحسب هذه الأخبار ،فإن الحكومة التونسية تنوي عرض هذه القضية على مكتب اللاجئين التابع للهيئة الأممية ،من جراء العبء الاقتصادي الذي ينجر عنها لتونس ، وقد استفيد أن السفير المنجي سليم قد اغتنم فرصة مروره بجنيف صحبة لجنة التحقيق بالمجر،فاستفسر لدى مقر مندوبية

الأمم المتحدة للاجئين بالمدينة المذكورة ،عن إمكانية مساعدة هذه المنظمة لقضية اللاجئين الجزائريين بتونس الذيـــن يبلغ عددهـــم حـــوالي (200000)نسمة[1] .

إذن فجريدة العمل تخص عدد المهاجرين الجزائريين إلى تونس سنة 1957 بثماني ألف نسمة ومثل ذلك في المغرب وعدد آخر في ليبيا ومصر والبلاد العربية الأخرى وقد بلغ عدد اللاجئين الجزائريين خارج الوطن أكثر من (½) نصف مليون نسمة وكان الشعب العربي في المشرق والمغرب ينظم حملات اكتتاب لصالح الشعب الجزائري فتجمع الأموال من الشعب كما تجمع من الحكومات، وفي 8 ماي 1957 نشرت جريدة العمل التونسية بيانات في هذا السياق تحت عنوان :"حملة اكتتاب لفائدة المقاومين الجزائريين"[2] مما جاء فيه :بغداد 9 ماي ألقى جلالة ملك العراق فيصل ،خطابا أثناء اجتماع عمومي التقط عن طريق التلفزة وأذاعته محطة بغداد بمناسبة افتتاح حملة اكتتاب لمساعدة إخواننا الجزائريين لفائدة المقاومين الجزائريين قال فيه بالخصوص :"باسم الله أعلن افتتاح حملة اكتتاب لمساعدة إخواننا الجزائريين الذين يكافحون و يتألمون في سبيل حريتهم واستقلالهم ..." .

وقد ساهم جلالة الملك فيصل ،بمبلغ عشرة ملايين من الفرانكات واستفيد من جهة أخرى أن الاكتتاب سيظل مفتوحا لمدة سنة .

وفي اليوم الرابع من شهر حزيران جوان 1957 نشرت جريدة العمل التونسية عمودا حول وضعية اللاجئين الجزائريين ومعاناتهم من القمع والتعذيب والإقصاء الفرنسي الذي اضطرهم إلى الفرار بأرواحهم وأجسادهم إلى الأراضي التونسية بعنوان :"فرنسا ترثي لحالة اللاجئين الجزائريين بتونس" ومما جاء فيه :"... قررت الحكومة التونسية إرسال موظفين ساميين إلى منطقة اللاجئين الدولية بجنيف ،وجاءت هذه المذكرة أيضا بعد أن حاولت مصالح الوزير المقيم بعاصمة الجزائر إنكار وجود هؤلاء اللاجئين وبعد أن حاولت كذلك حملهم على الرجوع إلى الجزائر ، بل وبعد أن أعطت بخصوصهم معلومات وأرقام أقل ما يقال فيها أنها مشابهة في صحتها للمعلومات التي تصدر يوميا عن سلطات الجزائر بخصوص عمليات التهدئة اليومية. ولكن المذكرة بينت أن هؤلاء الجزائريين يرفضون الجنسية الفرنسية التي يراد حملهم على التلبس بها وقد اخترقوا الحدود ليظفروا في تونس بعطف وعناية تجليا بصورة مغايرة (لعطف وعناية) السلطات الاستعمارية في الجزائر ونحن نساعد هؤلاء سواء على النطاق المحلي أو الدولي"[3] .

وقد رد غي مولي على مشروع قسنطينة الذي أعلنه الجنرال ديغول في أكتوبر سنة 1958 -كما ورد في فصل العلاقات السياسية- عندما تحدث عن قضية الجزائر قائلا : "***مشروع قسنطينة لا يكفي وإني***

---

[1] – جريدة العمل :الحكومة التونسية ستطلب من هيئة الأمم إيجاد حل لقضية اللاجئين الجزائريين،العدد 482، 11 /5 /1957، ص1.

[2] – جريدة العمل :حملة اكتتاب لفائدة المقاومين الجزائريين ،العدد :480، 1957/5/9، ص1.

[3] – جريدة العمل :فرنسا ترثي لحالة اللاجئين الجزائريين ،العدد:502، 4 /6 /19 57 ،ص1.

كاشتراكي يؤمن بأن للاقتصاد والاجتماع دورا أساسيا في ازدهار البلاد أرى بأن مشروع قسنطينة ضروري ونافع ،ولكنه غير كاف ،إن المشكل الجزائري لا يحل بالازدهار الاقتصادي ولا يحل بانتصار عسكري ،ولكن بحل سياسي يرضي جميع السكان " .

أما عن مشروع النهوض الاقتصادي والمالي فقد قال الكاتب العام للحزب الاشتراكي أنها طريقة لم تحسن صنعها ووسيلة لم نوفق في تطبيقها ،فلن يحصل ذاك النهوض بالزيادة في الأسعار ومضاعفة الضرائب ،واتخاذ تدابير مضايقة ،وما إلى ذلك بما نأخذه من مئات المليارات من أفقر طبقات الشعب ومهما يكن الأمر فإذا لم تتدبر الأمر عن خبرة وتوازن ،فإن الوطن سيتعرض لمأساة اجتماعية كامنة.

وهكذا كانت الظروف الاجتماعية قاسية على الشعب الجزائري لم يجد بدا بسببها، إلا الهجرة من وطنه إلى البلدان المجاورة، أو إلى بلدان أخرى تجد فيها الأمن و الملاذ، حيث لم تتوقف الهجرة الجزائرية نحو الخارج ولاسيما تونس، إبان الثورة منذ اندلاعها حتى سنة 1962م.

ومنذ 1956م بدأ اللاجئون الجزائريون في تونس يكتبون في الصحف عن أسباب لجوئهم إلى هذه البلد الشقيق، وفي يوم 21 جويلية 1956م نشرت مجموعة من الجزائريين بتونس باسم المهاجرين الجزائريين بيانا في جريدة الصباح أوضحت فيه أوضاع الجالية الجزائرية وموقفها من الثورة الجزائرية وذكرت أن تونس كانت وما تزال من الاحتلال الفرنسي للجزائر ملجأ ومأوى لأحرارها الذين يفرون زرا فات ووحدانا بدينهم ولغتهم وشرفهم من وجه الاحتلال المقيت ومارسوا في تونس كل المهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونحو ذلك ومما جاء في البيان[1] : "تواجد الجزائريين في تونس كجالية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر ، حيث كانوا دائما يجدون المأوى والمأمن بعد الهجرة الاختيارية ،فلا غرو أن تكون الجالية الجزائرية بتونس كثيرة العدد أنهم توزعوا على مختلف فروع النشاط الاقتصادي التونسي ،فإذا أخذنا تركيبة اللجنة المديرة لودادية الجزائريين بالقطر التونسي العام 1955 كمثال لوجدنا منهم المحامي،و الطبيب والصيدلي والموظف والفلاح والتاجر والمقاول الصناعي وحتى فندقي ،مما يعني أنه كان لهم حضورهم إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية بالجزائر ،لقد تحمل جزائريو تونس مسؤولياتهم بتأييد طموح شعبهم للتحرر والانعتاق ،وذلك بالتنديد بما يتعرض له من قمع وقهر وتدمير لدى السلطات الاستعمارية في باريس [2] .

---

[1] برقية من الجزائريين المقيمين بتونس إلى المقسم الجزائري بمكتب المغرب العربي ،بالقاهرة ،جريدة الصباح 21 جويلية 1956 ص2.

[2] - برقية من الجزائريين بتونس إلى رئيس الحكومة الفرنسية ،جريدة الزهرة ،4 أوت 1955 ،ص1.

ولما لم يشفع هذا الاجتماع، تأكد لهم أن لا حل أمام الجزائر إلا استعمال القوة لاسترجاع حقوقها المهضومة منذ ما يزيد عن القرن وربع القرن فاندفعوا في تأييد جيش وجبهة التحرير الوطنيين بلا قيد ولا شرط حتى النصر النهائي [1].

لا شك أن الاستقلال التام لتونس والذي أيده جزائريو تونس بأن أكدوا بأنهم ليسوا "فرنسيين مسلمين" لأنه لقب كريه بالنسبة لهم وتوجهوا إلى الشعب طالبين منه اعتبارهم جالية عربية مسلمة "لا فرنسية" "لأن الشعب الجزائري الثائر لم يثر ثورته الجامحة هذه إلا دفاعا عن كرامته وعزته وعروبته وإسلامه ومحق هذه الأسطورة الخرافية التي يتشرف بها الفرنسيون والانسلاخ من هذه الجنسية التي ألحقت بنا قرنا وربع قرن ونحن منها براء يشهد بذلك إسلامنا وعروبتنا وما قاساه الشعب الجزائري من إهانة وذل وعذاب ، فإن كان الشعب الجزائري كبيره وصغيره ،شيوخه وشبانه نساؤه ورجاله يذهبون ضحية العدوان في سبيل هذا الأمر الجلل ثم نأتي هنا ونرضى بهذه الجنسية الممقوتة ونرضى أن نبقى نعامل كالفرنسيين فما نحن إلا خونة مارقون حق علينا غضب الشعب .

وويل للمرء من غضب الشعب الجريح المكافح إننا عرب مسلمون نعامل معاملة العرب نريد من الشعب التونسي أن يعتبرنا جزائريين مسلمين عرب ، نحن من الجزائر وإلى الجزائر العربية ننتسب في سبيل الجزائر نحيا ونموت"[2] وكان الجزائريون على حق حين طالبوا السلطات التونسية إسقاط اعتبارهم فرنسي الجنسية ، فهاهي فرنسا تحاول نقل المساجين السياسيين الجزائريين بعد استقلال تونس من السجون التونسية إلى السجون الفرنسية بعد حملات الانتقادات التي تعرضوا لها منذ اندلاع الثورة[3] لذا فقد رفع هؤلاء المساجين أصواتهم للاستغاثة بالسلطات التونسية لكي تقف دون رغبة السلطة الفرنسية لأن الأمر يثير فيهم تخوفات التشفي والانتقام .

والأمر الذي يثير الاستغراب وجود مساجين لدولة أخرى في أرض دولة مستقلة ويبدو أن الحكومة التونسية تفادت الإشكال برفضها السماح بنقل المساجين خارج تونس ،مما ساهم في منع نقل رؤوس كانت تساعد فرنسا على فرض هيمنتها أكثر على الجزائر..

هذا العمل والموقف الشجاع من الحكومة التونسية قابله موقف لا يقل شهامة وشجاعة ،ألا وهو الموقف المتضامن للشعب التونسي مع أخيه الشعب الجزائري في محنته، الشيء الذي جعل الجزائريين ينوهون به على صفحات الجرائد وهم يرون الشعب التونسي يساعد إخوانه اللاجئين الجزائريين في محنتهم[4] وحتى

---

[1] – برقية من الجزائريين المقيمين بتونس إلى القسم الجزائري بمكتب المغرب العربي بالقاهرة جريدة الصباح مرجع سابق ص2

[2] – نداء من جزائري تونس ، جريدة الزهرة ،20 ماي 1956 ،ص1

[3] – جريدة الزهرة : 9 أوت 1955 ،ص1 ،جريدة الصباح ،نفس التاريخ.

[4] – محمد الأخضر السائحي : الإعانة الخالدة ، جريدة الصباح ،27 جوان ص2.

المساجين كان لهم نصيب من هذه المساعدة،حتى يشعرون أنهم "...حقا في وطنهم الثاني بين إخوان كرام" ، وكما كان اللاجئون الجزائريون بتونس يساندون الثورة ويزودونها بالرجال والعتاد كان الطلبة الجزائريون في تونس أيضا من مسانديها و مدعميها ولم تكن الثورة بالنسبة إليهم ظاهرة مفاجئة وإنما كانت وبإجماعها قد وصلت إليهم قبل اندلاعها من جراء الممارسات الاستعمارية الظالمة من جهة ووعي الطلبة وتنورهم من جهة أخرى .

وقد انضموا إلى إضراب 19 ماي 1956 الذي دعا إليه اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين الذي تأسس في فرنسا سنة 1955م، على الرغم من أنهم لم يكونوا أعضاء فيه ،وعلى الرغم من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المأساوية في تونس فقد اختاروا طريق الإضراب اللانهائي عن الدراسة كما فعل باقي الطلبة الجزائريون المتواجدون في فرنسا والجزائر، الذين أضربوا منذ 19 ماي 1956 فاضرب الطلبة الجزائريون بتونس استجابة لنداء جمعية الطلبة الجزائريين[1] وأظهروا ذلك على صفحات الجرائد[2] إلا أن البعض لم تقنعه هذه الخطوة واعتبرها قاصرة عن أداء المهمة ولا يرى حلا إلا الالتحاق بالجبال والأخذ بالثأر لضحايا الاستعمار[3] .

لم يطل انتظار هؤلاء ،حيث صدر نداء الطلبة الزيتونيين للعودة إلى الدراسة في سبتمبر 1956[4] على الرغم من أن الإضراب تواصل في الجزائر وفرنسا إلى غاية أكتوبر 1957 والسبب في ذلك هو حرص جبهة التحرير الوطني على المستقبل الدراسي لإطارات الجزائر المستقبلية بتفادي الانقطاع الطويل عن الدراسة خاصة وأن كل الدلائل كانت تشير إلى أن نهاية الحرب في الجزائر لن تكون في القريب العاجل وعلى الرغم من مشاركة وامتثال الطلبة لقرارات جبهة التحرير الوطني، إلا أن الملفت للانتباه هو أنهم ،لم ينظموا إلى الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بمجرد تأسيسه سنة 1955م.

ويبدو أنه كانت توجد خلافات بينهم[5] مجموعة تريد أن تجعل من جمعية الطلبة الجزائريين إطار تقليديا ممثل للطلبة [6] و مجموعة أخرى تريد إنشاء جمعية جديدة لتكون فرعا للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين[7] وقد أدى استمرار هذا الخلاف بالطالب يحي بوعزيز إلى كتابة مجموعة مقالات بعنوان رسالة

---

[1] – نداء إلى جميع الطلبة الجزائريين ،جريدة الصباح ،29 ماي 1956 ،ص2.

[2] – الطاهر وطار :إنا راحلون ،جريدة الصباح ،6 أكتوبر 1956.

[3] – حمادي بغريش: لو كنت ثائرا ،جريدة الصباح ،8 جوان 56 ،ص4.

[4] – نداء جمعية الطلبة الجزائريين جريدة الصباح ،28 سبتمبر 1956 ،ص4.

[5] – نداء من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين إلى الطلبة الجزائريين بتونس ،جريدة الصباح ،22 مارس 1956 ص3.

[6] – يحي بوعزيز :لم نختلف أبدا ...،جريدة الصباح ،4 مارس 1956 ،ص4.

[7] – ابراهيم زعيوب : "علام نختلف؟"جريدة الصباح ،24 فيفري 1956 ،ص3.

الجمعيات[1] حاول فيها تشريح عمل وأهداف وأهمية الجمعيات الطلابية،بل وحتى كيفية النضال داخلها ودعى إلى الوحدة في العمل ،إلا أن دعوته ذهبت أدراج الرياح ،ولم ينته الخلاف إلا بتدخل جبهة التحرير الوطني وإلغائها الوجود الرسمي لجمعية الطلبة الجزائريين بالدعوة إلى انتخاب فرع للاتحاد كمجندين أو مكلفين بالقيام بأعمال الدعاية والتموين وتعليم اللاجئين والإشراف على مرافق حيوية متعددة[2] تابعة للثورة التحريرية في تونس.

وخلاصة القول أن المجتمع الجزائري إبان عهد الاحتلال الفرنسي عامة وأثناء الثورة التحريرية خاصة قد عرف حياة مأساوية لم يسبق لها مثيل : في أمنه الغذائي و في أمنه الصحي وفي استقراره السكني وفي أمنه الثقافي و في الاستقرار النفسي و الاستقرار الاجتماعي، مما جعله يهاجر إلى مختلف البلدان العربية والأوربية التي ترسم فيها شيئا من الأمن والاستقرار، فكانت أقرب البلدان إليه محطته الأولى، الأكثر كثافة وانسجاما مع سكانه وهي البلاد التونسية ذات العلاقة التاريخية الوطيدة بين سكان البلدين، مما يبور لديه فكرة الدولة الوطنية التي لا يمكن أن تصان كرامته إلا بوجودها ازداد تشبثا والتحاما بالثورة طوال سبع سنوات ونصف حتى استرجع سيادته كاملة غير منقوصة بكفاحه المستمر على كل المستويات السياسية والعسكرية والثقافية والاجتماعية داخل الوطن وخارجه.

المبحث الثاني / الدعم الاجتماعي للاجئين الجزائريين بتونس (1954-1957) :

تزايد عدد اللاجئين إلى تونس بعد اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 في مرحلتين رئيستين:

تميزت المرحلة الأولى بلجوء الجزائريين إلى الأراضي التونسية بعائلاتهم وأموالهم ومواشيهم دون أن يطلب منهم الرحيل من قراهم الحدودية أو ما قبل المناطق الحدودية، حفاظا على أرواحهم وأموالهم ورفضا للتعامل مع سلطات الاحتلال الفرنسي وتمتد هذه المرحلة من بداية الثورة إلى ربيع 1957م.

أما المرحلة الثانية فتبدأ من شهر سبتمبر 1957 عندما شرعت الحكومة الفرنسية في تنفيذ مخطط عسكري استعماري يتضمن تطهير منطقة الحدود الشرقية الجزائرية تمهيدا لإقامة الأسلاك الشائكة التي عرفت بخط موريس[3] وأصبح سكان هذه المناطق الحدودية مهددين من القالة شمالا إلى الصحراء جنوبا، وبالمطاردة والقتل حيث استعملت قوات الاحتلال مختلف أنواع الأسلحة مثل: المدافع والطائرات لتهديم القرى وحرق المزارع واضطر آلاف الجزائريين من الشيوخ والأطفال والنساء للفرار بحياتهم بعد أن فقدوا كل شيء.

---

[1] جريدة الصباح :20 ديسمبر 1956، 1 جانفي ،و6 فيفري 1957.

[2] – محمد الصالح الجابري و آخرون : الأدب العربي في شمال إفريقيا : مقالات نقدية وببليوغرافية وصفية ،دار مهجر 1982 ،ص37.

[3] جريدة المجاهد، العددان 12-15، نوفمبر 1957،ص 3.

وفي هذه المرحلة كانت مأساة اللاجئين الجزائريين فوق ما يتصوره العقل حيث وصلوا إلى الأراضي التونسية منهكين ومحطمي الأمل في الحياة بسبب العوز المادي ومشكل السكن والحرمان من أدنى ضروريات الحياة[1].

والحق أن اللاجئين الجزائريين قد توزعوا في البلاد التونسية على مختلف المراكز والمدن والقرى كل حسب إمكاناته وعلاقاته بالجزائريين الذين استوطنوا بتونس من قبل رغم أن قيادة جبهة التحرير الوطني والسلطات التونسية، قد تكفلتا بشؤونهم الاجتماعية وإيوائهم في مراكز أقيمت داخل الحدود التونسية بمناطق "الكاف" و"غار الدماء" و"طبرقة" و"ساقية سيدي يوسف" و"توزر" و"قفصة" و"مدنين" و"منزل بورقيبة" و"باجة" و"جندوبة" و"مجاز الباب" و"سبيطلة" و"تونس العاصمة" و"عين دراهم".

وهناك من اللاجئين الجزائريين من اشترى مسكنا أو أجره من العائلات التونسية أو أقام عند بعض العائلات القاطنة بتونس ولها ممتلكات قديمة هناك.

ولم يستقر اللاجئون الجزائريون في القرى والأرياف الحدودية فحسب، بل فقد انتشروا في المدن الكبرى ولاسيما العاصمة تونس حيث أصبحوا يقيمون في كل أحياء العاصمة وينشئون علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية جوارية مع التونسيين.فظهرت بينهم علاقات عائلية بالمصاهرة وتشابك المصالح الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

هذا وقد بذلت الحكومة التونسية والهلال الأحمر التونسي بالتعاون مع مصلحة الشؤون الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني قصارى الجهود لإسعاف المنكوبين وإيواء المشردين؛ وكانت إقامة اللاجئين وأوضاعهم جد صعبة من حيث الإسكان والغذاء والعلاج[2] ، لأن إمكانات التكفل لدى جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية كانت ضعيفة إلى حد كبير لم تستطع تلبية حاجة اللاجئين وتوفير شروط الحياة اللازمة لهم على الأراضي التونسية. إذ لم يكن من الميسور استقبال الأعداد الكبيرة من اللاجئين في وقت قصير[3] . والحق أن الحكومة التونسية برئاسة الحبيب بورقيبة قد تحملت ما فيه الكفاية من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية لصالح اللاجئين الجزائريين المشردين من وطنهم، انطلاقا من اقتناعات إنسانية

---

[1]-المكان نفسه.

[*]هي إحدى المدن التونسية المتاخمة للحدود الجزائرية، كانت من أهم ملاجئ للجزائريين اللاجئين إلى تونس، وذلك لمعرفتهم لها وتقع على الساحل للبحر الأبيض المتوسط.

[2] – المجاهد: العدد 36، 06 فيفري 1959، ص2.

[3]المكان نفسه.

والأخوية والجوارية وحضارية، حيث سعت ما وسعتها أساليب المسعى للتعريف بمأساتهم أمام الــرأي العــام العالمي.

والحق أن أهم انعكاس ترتب عن الحرب التي كانت تشنها فرنسا بالجزائر هو اضطرار الآلاف من الجزائريين للجوء إلى البلدان المجاورة، كالمغرب وتونس وليبيا، حيث كانت تتواجد بتونس جالية جزائرية معتبرة انضمت إليها منذ اندلاع الثورة الجزائرية أعدادا ضخمة من اللاجئين، وإذا كانت السلطات الفرنسية ترمي من وراء سياسة القمع والطرد لسكان الحدود الشرقية خلق مشاكل مادية للثوار الجزائريين وإثارة الصعوبات للحكومة التونسية الفتية لتكف عن دعمها للثورة الجزائرية، فإن مشكل اللاجئين أكد الحضور القوي للجزائريين بتونس من خلال الشبكات والمصالح الاجتماعية التي أقامتها جبهة التحرير الوطني للتكفل باللاجئين، وأظهرت أشكالا من التضامن والتكافل الأخوي بين الشعبين وبشكل جعل السلطات الرسمية بتونس تتجاوب مع تحمل تبعات الحضور الجزائري حسب ظروفها وإمكاناتها المتاحة.

و لا شك أن العرض لمواقفها من قضية اللاجئين سيظهر مدى علاقتها بالثورة الجزائرية ومناصرتها للأهداف التي ناشدت جبهة التحرير الوطني تحقيقها لفائدة الكفاح الوطني، خاصة وأن قضية اللاجئين بالنسبة لأية دولة تكون " **ورقة رابحة** " إذا ما حسن استغلالها، ولم تكن هذه الحقيقة لتخفى على المسؤولين الجزائريين إذ يسهل علينا تلمس النتائج الإيجابية والدور الهام الذي قدمه اللاجئون لصالح القضية الجزائرية بقاعدة تونس وهذا ما يدفعنا لإبراز الجهود والنشاطات التي تمخضت بها مؤسسات وتنظيمات الثورة الاجتماعية التي أكدت بحق التمثيل الاجتماعي للجزائريين بتونس والذي ارتسمت ملامحه بأهداف ومبادئ الثورة الجزائرية. ترتب عن سياسة الاضطهاد التي شنتها السلطات ضد الشعب الجزائري آثارا سلبية طالت البلاد المجاورة، نتيجة اضطرار الأسر الجزائرية منذ اندلاع الثورة التحريرية وعبر مراحل متوالية للنزوح إلى تونس والاستقرار بها كما سبق الذكر ، حيث تكفلت جبهة التحرير الوطني بشؤونهم باعتبارهم جزائريين منكوبين فروا من جحيم القمع الفرنسي، وتحملت سلطات تونس وشعبها جهودا معتبرة لإيوائهم ورعايتهم، وسنتعرض في هذا المبحث لمراحل تطور مشكل اللاجئين[1] وسنبرز مختلف أشكال الدعم والمساعدة التي تلقوها بتونس.

لقد بدأت حركة هجرة السكان الجزائريين باتجاه القطر التونسي منذ اندلاع الثورة التحريرية وتزايدت حركية نزوحهم مع اشتداد رقعة الحرب، إذ تعرض سكان الحدود الشرقية لمضايقات الجيوش الفرنسية وأعوانها وخاصة عندما شرعت فرنسا في إقامة خط موريس المكهرب واتخاذ الإجراءات التعسفية لإنشاء المناطق المحرمة على مساحة واسعة داخل الحدود الجزائرية، فأصبحت قوافل اللاجئين تتدفق بأعداد كبيرة على تونس وقررت السلطات الفرنسية إجلاء كل سكان المنطقة بالقوة في محاولة منها لغلق الحدود وعزل الثورة الجزائرية بالداخل. وقامت القوات الفرنسية بمطاردة السكان وتقتيلهم وتدمير القرى والمداشر

وإحراق الأمتعة والمزارع، واضطر سكان هذه المناطق من الشيوخ والنساء و الأطفال الفرار بأنفسهم[2] واللجوء إلى تونس، وأقيمت لهم الملاجئ بالأراضي التونسية، ظلوا يعانون فيها الجوع والعري والأمراض الفتاكة، وفي ظل هذه الظروف طرحت جبهة التحرير الوطني قضية اللاجئين الجزائريين الذين يتعرضون للمآسي الإنسانية، ووضعت كل إمكانياتها لمساعدة اللاجئين وإسعافهم قبل تضافر الجهود الدولية ووصول المساعدات، فقد كانت تونس حكومة وشعبا أولى الأطراف اهتماما بقضية اللاجئين واحتضانا لأعدادهم المتزايدة، وعلى الرغم من استقلالها الحديث وإمكاناتها الضعيفة، إلا أن المواقف السياسية والشعبية إزاء احتضان عشرات الآلاف من اللاجئين ودعمهم بأشكال مختلفة تؤكد للباحث مدى الدور الاجتماعي الفعال الذي قدمته تونس في التكفل باللاجئين الجزائريين.

تمتد صلات التآخي والتآزر بين التونسيين والجزائريين في القدم وخلال الفترة الاستعمارية استوطنت جالية جزائرية معتبرة بتونس، كما أن الصلات الاجتماعية كانت تشد سكان الحدود الجزائرية الشرقية بإخوانهم التونسيين[3].

و منذ اندلاع الثورة الجزائرية استقبل لجوء الجزائريين باستقبال شعبي تلقائي ودون ترقب لقرار سياسي، إذ استقبلت تونس أوائل اللاجئين منذ سنة 1955 عندما غادر العديد من العائلات التي رفضت التعامل مع السلطات الفرنسية خاصة من مدن الشرق الجزائري واستقرت بالمدن التونسية، كما ترك الكثير من سكان المناطق الحدودية أوطانهم ولجأوا إلى تونس إثر توسع رقعة الحرب إلى هذه المناطق وقيام القوات الفرنسية بعمليات التمشيط والتهديد لسكان الأرياف العزل، ولم يخلق هؤلاء مشاكل للسلطات التونسية لأنهم جلبوا معهم قطعانهم ومتاعهم لتوفير الأموال[4]،واستقروا بنواحي غار الدماء وطبرقة كما توجهوا إلى نواحي الجنوب الشرقي باتجاه سبيطلة وتزايدت أعدادهم خلال النصف الثاني من سنة 1956[5].

و أدركت الحكومة التونسية الفتية مدى خطورة هذا النزيف السكاني الذي تسببه حرب الجزائر وبذلت جهودا كبرى لاستقبال جموع اللاجئين وقدمت لهم الإسعافات الأولية، وبحكم خطورة الأوضاع التي يعيشونها بادرت تونس من خلال وفدها لدى هيئة الأمم المتحدة بتقديم تقرير مفصل عن أوضاع اللاجئين الجزائريين وما يعانون من مصاعب جراء السياسة الفرنسية، كما ندد الرئيس الحبيب بورقيبة بالمخاطر التي يتعرض لها الشعب الجزائري، ووجه انتقاده للضمير العالمي الذي لا يلتفت لما تقوم به فرنسا بالجزائر من أعمال تتنافى ومبادئ هيئة الأمم المتحدة[6].

وعلى الرغم من أن تونس عرضت قضية اللاجئين كمشكل سياسي وفي ذلك تأييد لوجهة نظر جبهة التحرير الوطني[7] إلا أن المنظمات الدولية ظلت غافلة عن قضية اللاجئين الجزائريين، وقد بدأت مساعدات هيئة الصليب الأحمر الدولي بشكل محدود.

في نهاية ماي 1957 وحتى شهر سبتمبر 1957 بدأت القوات الفرنسية مشروعها لتطهير منطقة الحدود الشرقية الجزائرية تمهيدا لإقامة الأسلاك الشائكة (**خط موريس**)، وأصبح سكان هذه المنطقة من القالة شمالا وحتى الصحراء جنوبا مهددين بالمطاردة والقتل، إذ استعملت القوات الفرنسية المدافع والطائرات لتهديم القرى وحرق المزارع واضطر آلاف الجزائريين من الشيوخ والأطفال والنساء للفرار بحياتهم بعد أن فقدوا كل شيء، وفي هذه المرة كانت مأساة اللاجئين الذين نزلوا بتونس كبيرة، إذ وصلوا بأعداد ضخمة وهم منهكون، وفقراء معدومون من كل ضروريات العيش[8]، وبذلت الحكومة التونسية والهلال الأحمر التونسي بالتعاون مع مصلحة الشؤون الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني، قصارى الجهود لإسعاف المنكوبين وإيواء المشردين، فأقيمت لهم المراكز على طول الحدود التونسية، وكانت أوضاع اللاجئين جد صعبة من حيث الإيواء والأغذية والعلاج لأن الإمكانيات المحلية لتونس ولجبهة التحرير الوطني كانت ضعيفة، ولم يكن من السهل استقبال مثل هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين في وقت قصير[9].

من هنا فقد تحملت الحكومة التونسية عبء العناية بهؤلاء المشردين باعتبار أن ذلك يعد واجبا إنسانيا وأخويا، وسعت للتعريف بمأساتهم أمام الرأي العام الدولي، إذ قامت كتابة الدولة التونسية للأخبار باستضافة جموع من الصحفيين الأجانب ودعتهم للإطلاع بأنفسهم على أوضاع اللاجئين المأساوية ومعاينة مدى اتساع هجرة الجزائريين أمام الضغط والعدوان الاستعماري المتوالي على القرى والمداشر الجزائرية[10].

وسعت الحكومة التونسية من خلال اتصالاتها الدولية من أجل طرح قضية اللاجئين الجزائريين في هيئة الأمم المتحدة، إذ اتصل المنجي سليم ممثل تونس لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة بالسيد محمد يزيد مندوب جبهة التحرير الوطني، ثم تقابلا مع الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة وأجريا معه محادثة تناولت مسألة إعانة اللاجئين الجزائريين، وأعلن إثرها **المنجي سليم** : " **أن تونس قدرت الاستعانة بالمندوب السامي للاجئين لتسوية مشكلة اللاجئين الجزائريين في تونس** "[11].

كما ضاعف الهلال الأحمر التونسي جهوده لتقديم الإعانات الضرورية للاجئين إذ قام رفقة الجمعيات والمنظمات الوطنية بحملة تحسيسية ونظم عدة اكتتابات لجمع التبرعات، واستطاع حث هيئة الصليب الأحمر الدولي لتقوم بتقديم مساعداتها الإنسانية للاجئين وكسب التعاون معها لتقديم المساعدات وتوزيعها بواسطة فروعه المختلفة، لكنها كانت مساعدات محدودة لا تسد حاجيات اللاجئين الجزائريين ومن أجل الرفع من مستوى هذه المساعدات كان المسؤولون التونسيون ينتهزون كل الفرص لإقناع هيئة الصليب الأحمر الدولي بتقديم مساعدات منتظمة تسد حاجيات اللاجئين الجزائريين، وفي هذا الإطار أصبح الكاتب العام لوزارة الخارجية حسيب الحجري عندما كان يقوم بمهمة استطلاعية في أوساط اللاجئين

بمنطقة عين دراهم قبل سفره إلى جنيف لإطلاع الدوائر الأممية بوضعية اللاجئين بخروج يوم 28 ماي 1957 إثر اشتباك مع القوات الفرنسية أدت إلى وفاته[12].

و ازدادت أفواج اللاجئين تدفقا خلال السداسي الثاني من سنة 1957، وتشير الإحصائيات المختلفة إلى ضخامة أعدادهم، إذ قدرت لجنة التنسيق والتنفيذ أعدادهم بـ 100 ألف لاجئ جزائري في تونس حتى أكتوبر 1957، لكن المصادر التونسية تقلل من هذا الرقم، إذ قدرهم الهلال الأحمر التونسي بـ 85 ألف[13]، غير أن المتفق عليه هو أن جميع الجهود التي تبذلها الهيئات التونسية والجزائرية ليس بإمكانها سد حاجيات اللاجئين.

إن الهلال الأحمر التونسي الذي اشتهر منذ مارس 1957 دوليا بتبنيه لقضية اللاجئين الجزائريين كان دائما يستنجد بالمساعدات الدولية، ويستصرخ هيئات الإغاثة الدولية للإسراع بتقديم الإعانات الإنسانية، وعندما كان الهلال الأحمر الجزائري لم يحقق بعد الاعتراف الدولي كان الهلال الأحمر التونسي يقف إلى جانبه بالتشجيع المادي والمعنوي، وكان خير ممثل لمطلب مساعدة اللاجئين الجزائريين خلال الندوة العالمية للصليب والهلال الأحمر بنيودلهي من 24 أكتوبر إلى 7 نوفمبر 1957، إذ تبنى المؤتمر المطلب التونسي الذي حاز على إجماع الدورة العامة، وقررت الندوة ضرورة خلق مجهود دولي لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الجزائريين، وهذا القرار كرّس تضامنا دوليا مع اللاجئين الجزائريين[14]، إذ بدأت المساعدات الدولية تفد إلى تونس، وكان الهلال الأحمر التونسي يحضى بتعاون محكم مع هيئة الصليب الأحمر الدولي، إذ تقدم هذه الأخيرة المساعدات باعتباره عضوا فيها فيقوم بتوزيعها على 37 مركز للاجئين موزعة على القطر التونسي الشقيق [15]، وكان يستقبل المساعدات التي تتقدم بها الدول المتضامنة مع الجزائر، ويشرف على توزيعها بنفسه إذ أن الحكومة التونسية قررت التكفل والإشراف على حملة التضامن والمساعدات الدولية بواسطة الهلال الأحمر التونسي وكانت تصر على أن تسلم معونة الدول له ولا تسمح إلا لهيئة الصليب الأحمر بالتوزيع بينما مساعدات الدول الأخرى كان يجب تسليمها إلى السلطات التونسية باعتبارها الواسطة في التوزيع والتعامل مع اللاجئين، لذا رفضت السلطات التونسية لعناصر الهلال الأحمر المصري وبعثته الطبية الدخول إلى التراب التونسي[16].

و في بداية سنة 1958 شنت القوات الفرنسية بالجزائر حملات مطاردة وهجوم على ملاجئ الجزائريين والمناطق الحدودية التونسية بحجة تتبع الثوار الجزائريين وإرجاع اللاجئين إلى وطنهم، وقد ذهب ضحيتها عشرات القتلى من الجزائريين والتونسيين، كما ازدادت عمليات اجتياح وتدمير القرى والمداشر بالحدود الجزائرية خاصة بعد حادثة ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 وما تلاها من إجراءات فرنسية وقرار إنشاء المناطق المحرمة على الحدود الجزائرية التونسية[17]، وأخذت قوافل اللاجئين تتدفق على تونس هروبا من المطاردة واستقرت بها أعداد كبيرة من سكان المناطق الواقعة على الشريط الحدودي

الجزائري خاصة سكان الدواوير والذير والكويف ومرسد وبكارية والماء الأبيض، وبحيرة الأرنب، وتازيت وغيرها[18]، وكان اتجاه سكان هذه المناطق إلى أقرب نقطة في البلاد التونسية وهي القصرين وتالة وعين بودة، أما منطقة سبيطلة فأوت ما يقرب من 1600 لاجئ تضاف إلى 7000 لاجئ موجودين بها من قبل، وقد قامت الحكومة التونسية بجمع بعضهم في مخيم " **عين حمورة** " ووزعت الخيام لإيواء اللاجئين، كما أرسل الهلال الأحمر التونسي الإسعافات الأولية لهم[19].

إن اشتداد المعارك وحملات الطرد جعلت أعداد اللاجئين الجزائريين إلى تونس تتضخم، ولم تستطع الهيئات والمنظمات القائمة على شؤون اللاجئين إعطاء أرقام مضبوطة عن أعداد اللاجئين، فقدرت جبهة التحرير الوطني أعدادهم في أكتوبر 1957 بـ 100 ألف لاجئ بتونس، في حين أن الحكومة التونسية لم تستطع إعطاء إحصائيات دقيقة بسبب توزع اللاجئين وتنقلهم داخل القطر التونسي، وحسب مصادرها فإن عدد اللاجئين في الفترة ذاتها 85 ألف لاجئ، وهو ما خلق صعوبات في توزيع المساعدات التي كانت مقدرة حسب الأرقام المقدمة من الحكومة التونسية[20]، ومعطيات الجدول التالي توضح تباين التقديرات[21].

المنطقة	عدد اللاجئين	المنطقة	عدد اللاجئين
قفصة	9014	منزل بورقيبة	83
توزر	2450	باجة	490
سبيطلة	25368	سوسة	387
سوق لربعاء	40323	صفاقس	200
الكاف	49449	بنزرت	282
تونس	2541	زغوان	220
تالوت	33	مدنين	60
المجموع / 130000 شخصا			

جدول يبين توزع اللاجئين الجزائريين بالولايات التونسية (أكتوبر 1958).

إن اللاجئين الجزائريين بتونس وعلى الرغم من المساعدات الدولية المقدمة والجهود المبذولة من الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني إلا أنهم ظلوا مشردين في الملاجئ، يعيشون ظروفا صعبة تحت الخيام أو في أكواخ بسيطة ومع السكان المحليين بالمناطق الحدودية، إذ مثل تضامن سكان هذه المناطق تكافلا اجتماعيا واسعا، فقد ظلوا يقتسمون لقمة العيش مع إخوانهم الجزائريين[22]، ولكن وعلى الرغم من

الجهود المحلية والدولية المبذولة لإغاثة اللاجئين إلا أن وجود ما يقرب 150 ألف لاجئ جزائري جلهم من الشيوخ والنساء والأطفال في بلد صغير وفقير مثل تونس شكل عبئا على الحكومة التونسية[23].

حيث كان اللاجئون الجزائريين يختارون اول محطاتهم المراكز الحضارية القريبة من الحدود الجزائرية حتى يسهل عليهم إدخال بعض مواشيهم وامتعتهم مثل: القصرين وتالة وفريانة وعين بودة.

وكانت سبيطلة وحدها قد استقبلت 1600 لاجئ في هذه الموجات الأخيرة من اللجوء الجزائري إلى تونس،علاوة على 7000 نسمة كانت موجودة بها من قبل وفي هذه الأخيرة قامت الحكومة التونسية بجمع بعضهم في مخيم "عين جمورة"، ووزعت عليهم الخيام للإسكان وقدمت لهم مساعدات غذائية والمالية كالأغطية والأفرشة ونحو ذلك بواسطة الهلال الأحمر التونسي[1].

ولعل ما أوجد صعوبات جمة أمام الحكومة التونسية لتوزيع المعونات على هؤلاء اللاجئين هو تنقلهم بشكل واسع في مختلف البلاد التونسية كما سلف الذكر - وعدم القدرة على وضع إحصاء دقيق لإعدادهم الكثيرة، ومما يدل على ذلك هو التعارض الموجود بين إحصاء جبهة التحرير الوطني وإحصاء الحكومة التونسية في سنة 1957، فبينما تذكر إحصاءات جبهة التحرير الوطني 100 مائة ألف لاجئ تشير الحكومة التونسية إلى 85000 شخص فقط- كما سلف الذكر -.والجدول الآتي يبين هذا التناقض بين الإحصاء الجزائري و الإحصاء التونسي.

إحصاءات جزائرية

الفترة	العدد
أكتوبر 1957	97000
جانفي 1958	100000
أكتوبر 1958	120.000
جانفي 1959	125.000
سبتمبر 1959	130.000
أكتوبر 1959	150.000

إحصاءات تونسية

الفترة	العدد
جوان 1957	60.000
أكتوبر 1957	85.000
أكتوبر 1958	110.000
أكتوبر 1958	150.000

من خلال هذا الجدول المقارن يتضح للباحث أن سنة 1959 قد تطابقت فيها الإحصاءات الجزائرية مع إحصاءات الحكومة التونسية، وهذا بفضل التنسيق والتعاون الذي مكن من ضبط عدد اللاجئين المتواجدين في تونس.

[1] المجاهد، العدد19 (01 مارس 1958)، ص 10.

والحق ان صعوبات توزيع المساعدات على اللاجئين الجزائريين لم تكن محصورة في اختلاف الإحصاءات وعدم دقتها بين السلطتين: جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية وإنما كانت هناك عقبات أخرى أمام مصلحة اللاجئين لجبهة التحرير الوطني ناتجة عن احتكار الهلال الأحمر التونسي لتوزيع المساعدات الدولية، مما قلل من أهمية التوزيع وشموليته لكل المراكز السكانية للاجئين.

وكنتيجة مباشرة لهذه المعيقات سعت مصلحة اللاجئين لجبهة التحرير الوطني إلى الحصول على إحصاءات دقيقة حسب التقسيمات الإدارية للقطر التونسي. وقدمت أرقاما تكاد تكون دقيقة لهؤلاء اللاجئين الذين قدرهم بـ 130.000 ألف لاجئ في شهر أكتوبر 1959م، موزعين على المراكز الموجودة[1].

وأمام هذه الظروف الصعبة التي كان يعيشها اللاجئون بتونس سعت الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني لمناشدة المحافظة السامية للاجئين لهيئة الأمم المتحدة بالتدخل السريع لتقديم مساعداتها وضمان وصول المساعدات الإنسانية بانتظام، وقد أقرت هيئة الأمم المتحدة في 6 نوفمبر 1958 مشروع قرار تقدم به **المنجي سليم والفيلالي** ممثلا تونس والمغرب يتضمن حث المندوب السامي لشؤون اللاجئين على الإسراع بمساعدة اللاجئين الجزائريين بكيفية ناجحة[24].

و قامت الديبلوماسية التونسية بإجراءات ومساعي جادة لحث المنظمات والجمعيات الخيرية على مساعدة اللاجئين الجزائريين، ويذكر ممثل الهلال الأحمر الجزائري لحنيف بن تامي أنه اجتمع بالسفير التونسي بيون فأبدى له قبوله للقيام بالوساطة ونقل انشغالات الهلال الأحمر الجزائري إلى المحافظة السامية للاجئين، وبلغ للهيئة المذكورة رسالة من الهلال الأحمر الجزائري أثناء مناقشات هيئتها التنفيذية لقضية اللاجئين الجزائريين يوم 29 جانفي 1959 [25].

إن المساعي الدولية المتعددة كللت بتدخل المحافظة السامية للاجئين لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الجزائريين، كما قدمت العديد من المنظمات الدولية والحكومات مساعداتها المادية وحسب الإحصائيات الرسمية للمحافظة السامية للاجئين فقد زود اللاجئون الجزائريون خلال الفترة بين 1959 و1962 بما قيمته 22 مليون دولار أمريكي[26].

وقد قامت المنظمات الإنسانية بتقديم مساعداتها للاجئين الجزائريين بتونس خاصة منذ أن بادرت جبهة التحرير الوطني إلى إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين والأجانب فوق التراب التونسي، إذ كان لهذه المبادرة الإنسانية تشجيعا كبيرا من الحكومة التونسية ووجدت صداها لدى المنظمات الإنسانية الدولية،

---

[1] وثيقة مرقونة نشرتها مصلحة اللاجئين لجبهة التحرير الوطني بتونس مؤرخة في 05 أكتوبر 1958.

وأصبحت هيئة الصليب الأحمر الدولي تقترب أكثر فأكثر من الهلال الأحمر الجزائري في تنسيق العمل لإطلاق الأسرى ومضاعفة المساعدات الإنسانية(26).

إن الدعم الاجتماعي للاجئين بتونس توسعت ميادينه طوال سنين الثورة التحريرية، ولم يكن مقتصرا على استضافة اللاجئين وإسعافهم، بل امتد إلى تحسين ظروف معيشتهم والسماح لهم بإقامة مصالحهم الاجتماعية وتنشيط شبكة اتصالاتهم بكل حرية، حيث ظلت المدارس والمستشفيات التونسية بالقرب من الحدود تقدم خدماتها للجزائريين.

و قد ساهمت المنظمات الوطنية والشعبية إلى جانب هذا الدعم الحكومي فقدمت المنظمات العمالية والطلابية والنسوية أشكالا مختلفة من الدعم للاجئين الجزائريين، وعلى الرغم من أن القسط الأكبر من مساعداتها كان يقدم لها كإهداء من المنظمات الدولية فإن دورها الوسائطي كان جد فعال في حث المنظمات الخيرية على جمع المساعدات للاجئين.

و قد حددت الحكومة التونسية موقفها من قضية اللاجئين الجزائريين باعتبار أنها مشكلة سياسية لا تعالج إلا بحصول الجزائر على استقلالها وعودة اللاجئين إلى بلادهم، وفي هذا الإطار كانت الحكومة التونسية تندد باستمرار بتواصل الحرب وتجاهل الطرف الفرنسي لعواقب المشكلة الجزائرية التي خلفت أكثر من 150 ألف لاجئ بتونس، وقد رد **المصمودي** كاتب الدولة للأخبار على البلاغ الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في جوان 1959، والذي يعتبر اللاجئين رعايا فرنسيين متجاهلا وجود الكيان الجزائري بقوله: " **إن هذا البلاغ يتجاهل جوهر المشكلة الجزائرية وإذا كان الجزائريون قد لجأوا إلى تونس إثر قيام حرب ومشاكل سياسية فالواجب يدعوا إلى التفاوض مع المسلمين الجزائريين لإرضاء مطامح الجزائريين الشرعية والسماح لهم بعودة حقيقية إلى أوطانهم** "(27).

وهذا الموقف المؤيد لاستقلال الجزائر والداعي إلى إيجاد تسوية عادلة لقضية الشعب الجزائري أكد تواصل جهود الحكومة التونسية والهلال الأحمر التونسي لإعانة اللاجئين الجزائريين، والتكفل بهم اجتماعيا بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية للثورة الجزائرية، وعشية توقيف إطلاق النار في مارس 1962 ساهمت الحكومة التونسية والهلال الأحمر التونسي في الإشراف على عودة الجزائريين إلى بلادهم، وقد أثيرت بحدة مشكلة صرف أموال العائدين إلى الجزائر، إذ أن تحويل أموال الجزائريين بأعدادهم الضخمة دفعة واحدة من الدينار التونسي إلى الفرنك الفرنسي يسبب اضطرابا للوضع المالي والاقتصادي بتونس، واتفقت الحكومة التونسية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة على تخصيص مبلغ خمسمائة ألف فرنك كدين يوضع تحت تصرف الحكومة الجزائرية المؤقتة من أجل تسهيل عودة اللاجئين، لكن هذا المبلغ لم يكن كافيا فتدخلت الحكومة التونسية لدى الجامعة العربية وطلبت مساهمة الدول العربية لحل المشكلة التي تستلزم وضع مبلغ ثلاث

ملايين فرنك تحت تصرف البنوك التونسية، وقد استجابت دولة الكويت وتم تسيير عملية الصرف وتسهيل عودة الجزائريين إلى بلادهم[28].

هذا وقد ظل الرئيس الحبيب بورقيبة منذ حصول تونس على استقلالها سنة 1956 يؤيد الثورة الجزائرية وينتقد الحكومة الفرنسية على سياسة العصا الغليظة التي اتبعتها مع السكان المدنيين الجزائريين في عمالة قسنطينة بوجه الخصوص، وهي العمالة المتاخمة للحدود التونسية الغربية.

نعم لقد تحمل الشعب التونسي قبل الحكومة الأعباء الجسيمة في استقبال اللاجئين الجزائريين، ولكن الموقف الرسمي للرئيس بورقيبة قد أعطى الدعم الجماهيري بعدا عميقا في العلاقات الجزائرية التونسية. ومن المواقف المتعددة التي وقفها بورقيبة مع الثورة الجزائرية عامة ومع اللاجئين الجزائريين خاصة النداء الذي وجهه إلى الضمير العالمي يوم العشرين من شهر فبراير 1958 [1] أي بعد حادثة ساقية سيدي يوسف الأليمة باثني عشر يوما فقط والتي اختلطت فيها دماء الجزائريين بدماء التونسيين على تربة واحدة. قال بورقيبة:"**إن قرار مجلس الوزراء الفرنسيين يعرف أكثر من ذي قبل بنوايا فرنسا وهي رغم وضعها لخط موريس –لم تتجاسر على المجاهرة والإشهار مثل اليوم لان الأمر لا يرفع من سمعتها وشرفها وفخرها**"[2].

وعاد الرئيس بورقيبة إلى التاريخ فذكّر بما اقترفه موسوليني لما طرد أهالي ليبيا إلى الصحراء عند مقاومته لجماعة عمر المختار.

كما ذكّر أيضا بما اقترفته الشيوعية السوفياتية لما احتلت لتوانيا وأستونيا في البلطيق قبل الحرب العالمية الثانية — ورمت بغير الروسيين من سكانها إلى سيبيريا فماتوا بردا.

ثم انتقل إلى الحديث عن موقف الإنسانية من الحادث، فعبر عن اعتقاده بأن رئيس الجمهورية الفرنسية لا بد أن يتأثر لو تصور مغبة قرار الحكومة الفرنسية مثل: تأثره بواقعة ملوزة [3].

والحق أن بورقيبة في هذا البيان كان يريد تقديم مقاربات تاريخية للحكومة الفرنسية لكي تعتبر من تلك النماذج التاريخية والتي فشل فيها كل الذين قاموا بارتكاب هذه الجرائم الإنسانية في إفريقيا وفي أوروبا الشرقية.

وقد استشهد الرئيس بورقيبة في بيانه إلى الرأي العام العالمي بما كتبه صحافي فرنسي حول تهجير سكان دواوير من شمال مقاطعة قسنطينة :"**مائة وثمانون ألف نسمة وقع إجلاؤهم من الدواوير في شمال**

[1] - "نداء إلى الضمير العالمي" ،جريدة العمل التونسية لسان الحزب الدستوري الحر، العدد 731، 20 فيفري 1958،ص 1.

[2] -بورقيبة " نداء إلى الضمير العالمي" جريدة العمل التونسية، المرجع السابق ص01.

[3] -" نداء إلى الضمير العالمي"، جريدة العمل التونسية، المرجع السابق، ص1.

مقاطعة قسنطينة وجمعوا حول المراكز العسكرية الفرنسية وسبعون ألف نسمة أخرى من المتوقع إخراجهم من نفس المنطقة. والمنطقة تمسح مسحا والأرض تحرق حرقا، وكل هذا يرمي إلى إرضاخ شعب أبي الهيمنة الفرنسية بل ابتلاعه وإدماجه قهرا في جمهورية فرنسا أو إلى الحكم عليه بالفناء".

ويواصل بورقيبة نقده للمسؤولين الفرنسيين على حربهم وراء القوة والعظمة واستخدام العضلات وتشريد شعب أعزل من السلاح لا ذنب له سوى انه يطالب بالحرية والانعتاق من ربقة عبودية المحتلين الذين استعمروا أرضه واستعبدوا شعبه وهم يريدون دمجه قهرا في كيان امة غريبة عنه.

وقد بحث الرئيس بورقيبة "عن السبب الذي دفع فرنسا إلى هذا فينسبه إلى اعتقاد المسؤولين الفرنسيين في قوة الحديد والنار وتماحكهم في الحرب بالرغم من خيبتهم إلى حد الآن وبالرغم من نصيحة حلفائهم وأصدقائهم وما بذلته تونس من المساعي في هذا السبيل، ونتيجة العناد الفرنسي يحددها بورقيبة " هناك ما بين المغرب وتونس منطقة تسمى الجزائر فيها عشرة ملايين من البشر هم في قبضة حيوانات كاسرة، لا رحمة فيها ولا شفقة، ويقع وسط هذا العالم، لا في أطراف منه، بل في منطقة لا تبعد عن فرنسا بأكثر من ساعة ونصف ومن إيطاليا بساعتين، وكذلك إسبانيا.... في هذه المنطقة عشرة ملايين مهددين بالفناء بجميع وسائل الإرهاب حتى يصبحوا فرنسيين، إن هذه الحالة خطيرة، وإذا لم تعالج قبل فوات الأوان تكون النتيجة أن نذهب جميعا إلى البحر ... "[1].

والحق أن بورقيبة قد وجد فسحة دولية بعد الهجوم الفرنسي على الساقية؛ لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي شاركت بعض طائراتها الحربية مع الطيران الفرنسي في قذف الساقية.

وقد وضح وزير خارجيتها المساعد "دالس" قائلا:" **إنني اجزم بأننا سنبذل كل مجهود للتحقق من عدم استعمال سلاحنا كما وقع في قذف الساقية ....".**

وقد اعتبر بورقيبة تصريح وزير الخارجية المساعد بداية ليقظة عالمية اتجاه القضية الجزائرية فقال:" **ربما كانت القضية الجزائرية مرحلة في سبيل الحل المنشود، ومن الممكن أن يأتي الحل عن المساعي الحميدة، خصوصا وقد قبلت فرنسا تشكيل لجنة فرنسية تونسية برأسها محايد لمراقبة الحدود. فلماذا لا تتسع شمولاتها إلى النظر في نفس المشكل الجزائري، وتبحث له عن حل وبذلك تحل جميع المشاكل المتفرعة عنها"**[2].

---

[1]- جريدة العمل الأسبوعية: الرئيس بورقيبة يندد بحرب الإبادة في الجزائر ويوجه نداءا إلى الضمير العالمي ، العدد 731، 20 فيفري 1958، ص 1.

[2] المكان نفسه.

أشكال الدعم والمساعدات الاجتماعية التي قدمتها تونس لوزارة اللاجئين الجزائريين والتكفل بهم تعد خدمات تضامنية هامة تؤكد على مدى التزام تونس بتأدية دورها الكامل تجاه ضحايا المشكلة الجزائرية، إذ أوت فوق ترابها ما يقارب 150 ألف جزائري من اللاجئين والمهاجرين القادمين من فرنسا والعاجزين الذين استقروا بتونس، على الرغم من ما كان يحدث من خلافات وصعوبات بين أطراف جزائرية وأخرى تونسية فإنها كانت ظرفية بسبب وجود تلك الأعداد المعتبرة من الجالية الجزائرية.

ويمكن القول أن تونس استقبلت اللاجئين وآوتهم بكثير من الرعاية والترحاب، ونسقت المهام الإنسانية لإسعافهم والمساعي الديبلوماسية لنصرة قضيتهم كما طرحت قضيتهم ببعد سياسي دفاعا عن قضية الجزائر واستقلالها.

المبحث الثالث/ تطور العلاقات الاجتماعية التونسية الجزائرية 1957 1962:

منذ إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958 شكلت وزارة الشؤون الاجتماعية لتتكفل بجميع المهام والشؤون الاجتماعية الحيوية للمجتمع الجزائري، خاصة اللاجئين إلى البلدان المجاورة كتونس والمغرب وليبيا والذين يمثلون جالية هامة بالخارج لها مؤسساتها الاجتماعية والصحية والتعليمية، كما تشرف الوزارة على المنظمات الاجتماعية المختلفة كالاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين والاتحاد العام للصناعة والتجارة، والهلال الأحمر الجزائري، والاتحاد العام للنساء الجزائريات، وغيرها من الهيئات الشبابية والثقافية والرياضية[1]، وعملت الوزارة على تفعيل النشاطات الاجتماعية لهذه المنظمات والهيئات الوطنية؛ وذلك بتنظيمها وتشجيعها وتنسيق مهامها حتى تنهض بتأدية دورها على أحسن ما يرام وتساير ظروف الكفاح الوطني، وقد قامت هذه المنظمات بدور هام في الكفاح التحرري كما ساهمت في بناء نواة الدولة الجزائرية وتأطير الجماهير الثورية.

واهتمت وزارة الشؤون الاجتماعية بتنظيم المصالح الاجتماعية للجزائريين المتواجدين بتونس فمن حيث الإيواء نظمت الملاجئ وأقامت القرى، وفي الميدان الصحي أنشأت المستشفيات والمراكز الصحية ودعمت نشاط الهلال الأحمر الجزائري[2]، و اعتنت بميدان التأطير الاجتماعي الذي يحظى به المحافظون السياسيون والمرشدون الاجتماعيون من خلال اللقاءات والدروس والخطب، وفي الميدان التعليمي والثقافي تركزت الجهود على إنشاء المدارس ووضع البرامج التعليمية والاهتمام بالطلبة، كما اهتمت الوزارة بهيكلة المجتمع اعتمادا على قدرات عناصره الفعالة كالمرأة والشبيبة.

---

[1] – انظر تفصيل القضية وجهود أحمد المستيري سفير تونس بالقاهرة للحصول على القرض المالي من دولة الكويت، المدني أحمد توفيق : حياة كفاح، ج3، ص 568 وما بعدها.

[2] – ينظر المجاهد : العدد 54 (1 نوفمبر 1959)، ص8.

وبذلك كانت المصالح الاجتماعية لوزارة بتونس تمثل شبكة هامة وحركية نشيطة، وتركز نشاط الوزارة وهياكلها بتونس منذ انتقال الحكومة الجزائرية المؤقتة إليها، حيث كان الإشراف والتوجيه الاجتماعي للمصالح والتنظيمات يتم عن قرب، ووجدت الوزارة كـــافة الدعم لنشاطاتها بتونس فهي تتلقى تسهيلات إدارية ومؤازرة لنشاطاتها الاجتماعيـــة من تونس[1].

لقد نهضت وزارة الشؤون الاجتماعية بنشاطات وأعباء واسعة، ووجدت نفسها تؤطر جالية جزائرية معتبرة بتونس ليست من اللاجئين فقط بل كذلك المقيمين بها من قبل والعاجزين المستقرين للعلاج، والمحررين من المحتشدات، وأصبحت الوزارة تتبعها شبكة من المؤسسات والمصالح الاجتماعية والثقافية، وقد باشرت بنظرة مستقبلية في تنظيم أسس وهياكل المجتمع الجزائري لمرحلة ما بعد الاستقلال اعتمادا على التعليم وبناء الأسرة والتوعية الوطنية.

لقد سارعت قيادة الثورة التحريرية للاهتمام بالجالية الجزائرية بتونس وذلك من خلال توعيتها بقضايا بلادها وتنظيمها في الهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تكفلت بتأطير وتنظيم أحوالها المدنية في سجلات خاصة كالولادات والوفيات والزواج...، واستطاعت جبهة التحرير الوطني بفضل التسهيلات المقدمة من سلطات الدولة التونسية التحكم في تأطير الجالية الجزائرية واللاجئين لكي تستفيد من خدماتهم، حيث " أن كل جزائري أو جزائرية كان يدخل إلى أرض تونس إلا يجد نظاما محكما لجبهة التحرير الوطني بحيث يسلم في الحدود إلى جهة معينة ومختصة وهي تعين له المهمة التي يمارسها "[2]، فإذا كان مناضلا سياسيا تؤمن له حق اللجوء، وإذا كان طبيبا أو محاميا أو إداريا توفر له العمل بمصالحها أو بمؤسسات تونس، وإذا كان تاجرا فيعين له المكان الذي يقيم فيه، وجميع هذه الفئات يدفعون الاشتراكات الواجبة ويكونون تحت الطلب في أي وقت، ويحضرون باستمرار الاجتماعات، وكانت الجبهة تراقبهم وتحصيهم في سجلات خاصة[3].

لقد بدأت أوضاع اللاجئين تتحسن شيئا فشيئا منذ سنة 1958، وكانوا يخضعون لتنظيم اجتماعي منسق بين مصالح وهيئات اجتماعية لم تقتصر مهامها على إسعاف ما يقرب من 300 ألف لاجئ جزائري والعناية بهم بل امتدت إلى هيكلة وإقامة مجتمع اللاجئين كصورة مصغرة للمجتمع الجزائري الذي تأمله الثورة التحريرية حسب نظرتها للجزائر المستقلة، ونلمح فيه عناية الثورة بالفئات الاجتماعية المختلفة للاجئين من أطفال ونساء وشيوخ، إذ لم تفكر إطلاقا أن هذه العناصر عالة عليها، بل كانت تنظر

---

[1] – وزارة الشؤون الاجتماعية كانت تشرف على تمويل هذه المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والثقافية فخصصت مثلا لهلال أ.ج منذ ديسمبر 1959 مبلغ 148 مليون فرنك شهريا، ينظر المجاهد، العدد 58 (28 ديسمبر 1959)، ص9.

[2] – الجيلالي خليفة وآخرون : حوار حول الثورة، مرجع سابق، ج، ص241.

[3] المرجع نفسه، ج3،ص39.

بوجهة إستراتيجية للاستفادة من هذه الفئات، فهي قد صهرت جميع فئات الشعب في بوتقة واحدة، أساسها العدالة والتعاون والتآزر، والتفتت لأشبال اللاجئين وهيأتهم ليكونوا جنودا يعدّون لتحرير وطنهم واهتمت بعنصر المرأة واستفادت منه كموجه اجتماعي للأسرة والمجتمع وكمناضل سياسي وعسكري.

إن عناية الثورة التحريرية باللاجئين توجهت للاهتمام بآلاف الأطفال اللاجئين المشردين، هؤلاء الضحايا المهددون بالأمراض والأمية وجدوا كامل العناية لرفع الأمية عنهم وإدماجهم في الحياة العادية واهتمت كذلك باليتامى من أبناء الشهداء فأنشأت لهم مراكز بتونس للتكفل بهم اجتماعيا[1] وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية تسهر على التوجيه والإرشاد الاجتماعي للأطفال اللاجئين، وقد كونت في سنة 1960 هيئة مختصة بشؤون الطفولة سمتها اللجنة الوطنية للشبيبة وإنقاذ الطفولة[2]. كما اهتمت بإقامة مراكز التكوين المهني المتعددة الاختصاصات لتقوم بتوجيه الأطفال والشبان وتدريبهم على الحياة المهنية ليكونوا مؤهلين للمساهمة في بناء مستقبل بلادهم.

أما الاهتمام بالشباب فلقد لقي تشجيعا وعناية معتبرين نظرا لدورهم في الكفاح التحرري وبناء المجتمع، فاعتبرا عنصر هام وخزان بشري للكفاح المسلح، وقد عولت الثورة على سواعدهم ومعارفهم في بناء المستقبل، فكونتهم بالجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني واهتمت بتأطيرهم في جمعيات ثقافية ورياضية وعملت على توعيتهم بالمبادئ الوطنية الثورية، وكانوا مندمجين في منظمة شبانية سياسية هي اتحاد الشباب الجزائري منذ سنة 1960م[3]، ورعت جبهة التحرير الوطني فئة العاجزين من شيوخ ومرضى ومعطوبي الحرب فلقوا جميعهم كل الرعاية والاهتمام في مراكز خاصة للراحة والاستشفاء بتونس (*)

أما المرأة فقد اعتبرت هي الأخرى العنصر الأساس لبناء صرح المجتمع فأسندت لها الثورة التحريرية مهام نضالية واجتماعية أدتها بشجاعة واقتدار، وتعددت مهامها في القواعد الخلفية ومراكز اللاجئين فهي إلى جانب رعايتها بالأسرة وإشرافها على رعاية الأطفال والعجزة بمخيمات اللاجئين كانت تقوم بعلاج المرضى وتقديم المساعدة والتوجيه الاجتماعي لرفع معنويات اللاجئين(**)، وقد أنشأت جبهة التحرير الوطني ورشات الخياطة ومراكز لغسل الملابس العسكرية سمتها " ديار الصابون" كانت تجمع لها النساء

---

[1] المكان نفسه.

[2] - ينظر الطفل الجزائري ضحية الاستعمار : الشباب، مصدر سابق، ص10.

[3] - ينظر أمقران عبد الحفيظ : المرجع السابق، ص 119.

(*) شارك اتحاد الشباب الجزائري في العديد من المؤتمرات الدولية، ومنها ملتقى الشباب الأفريقي المنعقد بتونس في أفريل 1960، وعبر خلالها عن دور الشباب الجزائري في تحرير بلاده وبناء مستقبلها، ينظر المجاهد : العدد 66 (18 أفريل 1960)، ص 5.

(**) – أقيمت عدة مراكز استشفائية لعناية بهذه الفئات منها مراكز الغسان بتونس، ووحدة والسخيرات.

للقيام بخياطة ملابس الجنود وغسلها باستمرار[1] كما حازت المرأة على تدريب عسكري مجندت في صفوف جيش التحرير الوطني وتكونت في مجال التمريض، فكانت تخوض المعارك وتسعف الجرحى وتداوي المرضى من الجنود بالقواعد الخلفية،و استفادت الثورة التحريرية من خدمات المرأة في مختلف الشؤون الإدارية والاجتماعية والسياسية وحتى في ميدان الاتصالات العامة والتسليح[2] .

وقد عبرت المرأة عن مستوى عال من النضال السياسي من خلال تنظيمها للحركة النسوية الجزائرية تنظيما سياسيا واجتماعيا محكما، إذ أسست منظمة اتحاد النساء الجزائريات سنة 1958م بتونس، وقام هذا التنظيم بأعمال نضالية منها :

1- جمع التبرعات وربط الصلات وتنسيق العمل مع المنظمات النسوية العالمية وخصوصا المغاربية.

2- إرسال الوفود إلى العديد من بلدان العالم للتعريف بالقضية الجزائرية.

3 الاهتمام الاجتماعي بقضايا المرأة وأوضاع اللاجئين الجزائريين في تونس والجزائر.

4- مشاركة اتحاد النساء الجزائريات في العديد من المؤتمرات الدولية، مساهمة في النضال السياسي دفاعا عن القضية الجزائرية، وهو ما جعل نساء العالم يعربن عن نصرتهن لكفاح الجزائر، وأبدت المنظمات العالمية للنساء تضامنها " لفائدة مئات الآلاف من اللاجئين من النسوة والأطفال و الشيوخ الفارين من هول الحرب"[3] ، وعاضدت منظمة اتحاد النساء الجزائريات من خلال مشاركتها في المؤتمر التأسيسي لاتحاد النساء الجزائريات المنعقد بتونس سنة 1960م [4].

وهكذا فقد اهتمت الثورة الجزائرية بكل التنظيمات الوطنية التي كانت تتخذ من تونس قاعدة لها، وساهمت في التعريف بالقضية الجزائرية إلى جانب مهامها الاجتماعية، إذ ساهم الطلبة والعمال والشباب والنساء كل في ميدانه القطاعي في الكفاح الاجتماعي، وفي الأخذ بيد اللاجئين وتوجيههم بكل وعي لقضايا بلادهم وتهيئتهم بعزم كبير على بناء مستقبلهم بأنفسهم، وأولت الثورة الجزائرية اللاجئين بالتوعية الوطنية لرفع المستوى السياسي، وعينت في هذا الصدد المحافظين السياسيين والعلماء للتوجيه والإرشاد السياسي والديني والاجتماعي، فكانوا يناقشون معهم مختلف الجوانب المتصلة بكفاح الجزائر ومستقبل النضال الوطني، ويبرزون أسس وجوانب الشخصية الوطنية، ويدعون إلى الوحدة والتآزر والتجنيد الكامل[5].

---

[1] - ينظر مجموعة باحثين : كفاح المرأة الجزائرية، مرجع سابق، ص 266.

[2] ينظر شهادة المجاهدة بوحريو يا : مجموعة باحثين : كفاح المرأة الجزائرية، مرجع سابق، ص 462.

[3] - المرجع نفسه، ص 462-463 وبركات أنيسة : دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 36.

[4] ينظر مجموعة باحثين : كفاح المرأة الجزائرية، المرجع نفسه، ص 268.

[5] - المرجع السابق، ص 272.

إن الجهود الاجتماعية والثقافية التي نهضت بها الهيئات الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني في تونس قد نشطت حركية وفاعلية مجتمع اللاجئين، وأصبحت تشعر بمختلف فئاتها أنها تعيش حياة النخوة والاعتزاز بوجود حكومة جزائرية مؤقتة (**دولة**) لها طاقاتها النضالية، والمصالح الاجتماعية التي تسهر على رعاية شؤونهم. ورغم أن اللاجئين كانوا يعيشون خارج وطنهم إلا أنهم لم يشعروا بأنهم غرباء في تونس، وكان أملهم كبيرا في النصر والعودة إلى الوطن، وقد استطاعوا بفضل الثورة التحريرية التي تبث فيهم هذا الأمل العيش في حياة اجتماعية يسودها التكافل والأخوة في قرى وملاجئ بنيت بسواعدهم، وترمز لمعالم المجتمع الجزائري الجديد، كما شيد جيش التحرير الوطني عدة قرى نموذجية وأسكن بها المواطنين الجزائريين الذين حررهم من مراكز المحتشدات الفرنسية على الحدود منذ بداية سنة 1961م تعتبر قرية المجاهد بالحدود التونسية - الجزائرية مشروعا اجتماعيا ثوريا وتخطيطا نموذجيا لمستقبل الجزائر المستقلة [*].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الثورة الجزائرية ببعدها الاجتماعي ونظرتها لمستقبل الأعداد الكبرى من اللاجئين المستقرين بتونس بادرت للعناية بهؤلاء الجزائريين واستفادت مما كان يقدمه الإخوة من دعم وتسهيلات، وقد أطرت اللاجئين والجالية الجزائرية في مؤسسات وهياكل اجتماعية واسعة وهي تشعر أنها تقيم دولة داخل دولة وتتهيأ لإدخال مؤسساتها إلى داخل الوطن، وأشرفت على توجيههم للاستفادة من خدماتهم، وتفعيل النضال التحرري، ولقد أكدت الحكومة التونسية في ميدان التضامن الاجتماعي وقوفها إلى جانب قضية اللاجئين الجزائريين، ودعمها المستمر للتكفل بمجموع اللاجئين، ومؤازرة مختلف النشاطات والمؤسسات الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني التي استقرت بهذه البلاد قصد النهوض بمختلف الشؤون الاجتماعية والثقافية للثورة الجزائرية.

وجملة القول أن دراستنا للعلاقات الاجتماعية الجزائرية التونسية أوضحت لنا أن المجتمع المغاربي كان مجتمعا واحدا حتى في ظل الاحتلال الفرنسي يتعاطف أفراده مع بعضهم البعض في السراء والضراء وحين البأس ، ولم يكن المرء يستطيع أن يفرق بين تونسي وجزائري وليبي ومغربي من خلال ما كان

---

[*] يمكننا أن نضرب مثلا يبرز أهمية هذا النشاط التعبوي إذ كان نعيم النعيمي يقوم بتنظيم ندوات ومحاضرات بمختلف مراكز تجمع الجزائريين بتونس فقدم محاضرة بمسرح السينما معاوية في تونس تطرق فيها موضوع معركة الجزائر مؤكدا على أنها معركة المغرب العربي الكبير وبلغ عدد الحاضرين فيها 450 تونسيا و50 جزائريا فضلا عن رئيس شرطة الناحية ورئيس فرع الحزب الدستوري. وقدم محاضرة أخرى بتاريخ 1959/07/21 في نفس الموضوع بسينما بيديال بباجة حضرها 120 تونسي و355 جزائري، وألقى محاضرات أخرى في كل من نفزت، طبرقة، تبرسق، منزل بورقيبة، ينظر نبيل : الاتحاد العربي الاسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مرجع سابق، ص 159 160

يكتب في صحافة أي بلد من هذه البلدان، وبيان ذلك أننا عندما شرعنا في دراسة الصحافة التونسية من جرائد ومجلات لم نصدق في أحيان كثيرة بأنها صحف تونسية وليست جزائرية؛ لأن أصحاب المقالات كانوا يتفاعلون مع الأحداث والوقائع في الجزائر كما لو أنها وقعت في بلادهم.

الفصل الخامس

الفصل الخامس: العلاقات الثقافية الجزائرية التونسية

المبحث الأول : النهضة الثقافية في الجزائر من خلال الأقلام التونسية

المبحث الثاني : الأقلام الجزائرية في الصحف التونسية إبان الثورة التحريرية

المبحث الثالث : دور اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين من خلال الصحافة التونسية

المبحث الرابع : دعم الطلبة التونسيين للطلبة الجزائريين ودور المؤسسات التعليمية بتونس

الفصل الخامس: العلاقات الثقافية الجزائرية التونسية :

تعد العلاقات الثقافية بين الجزائريين والتونسيين من أقدم الروابط التي جمعت الشعبين في ظل حضارة واحدة على مر العصور، إذ لم نعرف في أية مرحلة تاريخية أن البلدين عاشا في ظل ثقافتين مختلفتين منذ عهد القرطاجيين إلى يومنا هذا، لاسيما الثقافة العربية الإسلامية التي ربطت شعوب المغرب برباط متين على مدى أربعة عشرة قرنا، ولكن ثورة الفاتح من نوفمبر الجزائرية قد وطدت هذه العلاقة الثقافية بشكل لم يسبق له مثيل حيث اختلطت الأقلام الجزائرية بالأقلام التونسية، وصار المثقفون يحملون هموما واحدة لكلا البلدين، حتى أن المرء لم يكن في وسعه أن يفرق بين الكتابات الجزائرية والتونسية خلال الثورة الجزائرية، لأنها أصبحت تعبر عن انشغالات واحدة وأهداف مشتركة.

المبحث الأول : النهضة الثقافية في الجزائر من خلال الأقلام التونسية .

لعل أهم موضوع شغل الأقلام التونسية، منذ بداية الخمسينات حتى استرجاع الاستقلال الوطني للجزائر سنة 1962م ، هو الكتابة عن الحياة الثقافية في الجزائر قبل اهتمامها بالحياة السياسية التي جاءت مع اندلاع شرارة الفاتح من نوفمبر سنة 1954.

والمتصفح للصحافة التونسية يجد كتابا تونسيين وجزائريين تخصصوا في الكتابة عن الجزائر بشكل دائم ومستمر،كما نجد تراجم لكل الشخصيات التي برزت في الحقل الثقافي أوهي في طريق الظهور، لاسيما في مجالات الكتابة والتعليم والإصلاح والثقافة بصورة عامة:في الأدب في الفكر في اللغة، في التربية والتعليم والفلسفة، في التاريخ، في المسرح، في السينما، في الفن، ونحو ذلك من موضوعات الساعة التي كانت تشغل أبناء الجيل الذي بدأ فكره يتفتح و عبقريته تتفتق في ظل الزخم الكبير الذي عرفته الجزائر عقب الحرب الكونية الأولى حتى اندلاع ثورة نوفمبر سنة 1954م.

ومن أهم الشخصيات التي برزت في الكتابة عن الجزائر:علي الجندوبي، الحبيب بن ناصر،و محمد العيساوي الجمبالي، أما الشخصيات الجزائرية الأولى التي اهتم بها هؤلاء الكتاب فهي الأمير عبد القادر الجزائري والشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي والسعيد الصالحي والسعيد الزاهري والهادي السنوسي والعربي التبسي، الأمين العمودي، الشيخ أبو اليقظان، محمد العيد آل خليفة، مفدي زكريا ،أحمد توفيق المدني، المهدي أبو عبد الله مفتي الأصنام،عبد الرحمن شيبان، الأخضر السائحي عبد الوهاب بن منصور، أحمد رضا حوحو وأحمد سحنون ،ومحي الدين باش تارزي، كلثوم الجزائرية المعروفة في مجال العمل السينمائي. وقد اهتم الكاتب "علي الجندوبي" بالنهضة العلمية والأدبية التي عرفتها الجزائر بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وفي هذا السياق يقول الكاتب[1] :"تتدرج الجزائر الشقيقة في

---

[1] – علي الجندوبي:معهد علمي جديد بالجزائر ،جريدة الأسبوع : العدد316،5 1953/01/ ،ص3.

سلم المعرفة والسير في نهضتها العلمية التي أساسها عمل جبار ثقافي قام به ولا زال يقوم به أبناؤها البررة وأساس هذا العمل الثقافي هو في ثلاث مراكز للتوجيه هي :دار الحديث بتلمسان والمعهد الباديسي بقسنطينة والكتبة الكتانية وبقية المدارس الحرة الأخرى .

هذا زيادة عن انتشار مبدأ حفظ القرآن العظيم..... الذي كان منتشرا في كل أنحاء القطر الجزائري المسلم،بل فقد أكد الكاتب على أن حرية تعلم القرآن في الجزائر أكثر منها في تونس ذاتها.

ويضيف الجدوبي قائلا:"... ***وكلما نزلت بلدة تعرفت فيها إلى فقهاء وأدباء وأهل دراية نادرة و انقطاع نحو العربية وآدابها . فلا زال الخير بهذا القطر ولا زالت العزة و الكرامة والنبوغ وأهل الجزائر في عمالاتها الثلاث يجلون أهل العلم و الأدب وعلى الأخص أهل الجامعة الزيتونية وأدباء القطر التونسي...*** ".

وينتقل الكاتب من الحديث عن النهضة في الجزائر إلى الحديث عن أعلام ونوابغ الجزائر ويبدأ حديثه بالأمير عبد القادر الجزائري فيقول : " الأمير عبد القادر هو رجل جمع بين العلم و الأدب و الصلاح الشرعي وهو المولود في دشرة بالقرب من معسكر بالجزائر تسمى "كثرية كشمر"[*]وهي التي وضع له فيها تمثال أخيرا في مرتفع يشرف على قصره وبستانه الذي كان يعيش فيه، ولد سنة 1222هجري وانتقل عند مفارقته الجزائر إلى الأستانة والإسكندرية ومصر وكان حيثما حل يدرس العلم.

وفي مصر أصدر كتابا نادر المثال تحدث فيه عن قيمة العالم الذي يستحق هذا اللقب بمناسبة منحه لقب عالم جزائري وإهدائه جائزة نوبل[**] .كما أنني عثرت على كتاب به من الصحائف ما يزيد عن ثلاثمائة صفحة نثرا ونظما طبع بمصر عنوانه"نزهة الراغب لمآثر الأمير عبد القادر "ومن هذا تبين لي أن الأمير عبد القادر هو رجل علم و أدب وقد نال حظوة علمية بالشرق وعلى الأخص بالأستانة ومصر و دمشق التي مات بها سنة 1271 هجري [*]كما حكى لي عالم جزائري وأنه أطلع على سفر خطي هو نسخة من" صحيح البخاري" ويحاول الكاتب في هذا المقال الذي نشره في جريدة الأسبوع يوم 5 كانون الثاني (جانفي) 1953 أن يلم ليس فقط بالأعلام الجزائرية، وإنما برصد كل الحراك الثقافي في القطر الجزائري ويتتبع خطوات الحركة العلمية بشيء من التفصيل والدقة في تحديد الأماكن و الفضاءات التي يقصدها

---

[*] ذكر مسقط رأس الأمير عبد القادر في كتب التاريخ باسم : القيطنة

[**] يشير الكاتب هنا إلى حصول الأمير عبد القادر الجزائري على جائزة نوبل، وهو خطأ تاريخي لم تذكره خمة الزائر الذي ألفه ابنه الأمير محمد. كما أن الكاتب هنا يذكر الإسكندرية لإقامة الأمير، وقد زارها زيارة سريعة فقط سنة 1896م، ولم يذكر دمشق التي أقام فيها سبعة وعشرين عاما.

[*] - ولد الأمير عبد القادر بالقيطنة بالجزائر سنة 1808م، وتوفي بدمشق سنة 1883م، وهو تاريخ لا يتفق مع التاريخ الذي أشار إليه الكاتب .

تلامذة الجمعية وتلامذة الكلية الكتانية فنسمعه يقول الحركة العلمية بالقطر الجزائري تسير في تؤدة وقد استبشر أهل مدينة قسنطينة لتحصيلهم على الجامع الكبير، الذي كان مقتصر فيه على الصلاة فإذا به اليوم تنتصب فيه حلقات التدريس للعلم ويصبح ذلك تحت طلب طلبة وأساتذة المعهد الباديسي من الصباح إلى الزوال ثم من الزوال إلى الغروب طلبة وأساتذة الكلية الكتانية وقدم ثم هذا في شهر نوفمبر1952م، على إثر انتهاء أعمال اللجنة الزيتونية التي أوفدتها مشيخة الجامعة الزيتونية في دورة أكتوبر، لإجراء امتحانات شهادة الأهلية بالكلية الكتانية التي سنت هذه السنة الحسنة وكان النجاح في تلك الدورة لثلاث وعشرين طالبا هم الذين تحصلوا على الأهلية والتحق عدد منهم بتونس .

ولا شك وأن في العام الآتي عندما يرتحل أفراد اللجنة إلى قسنطينة ستجري امتحان الأهلية في كل من الكلية الكتانية والمعهد الباديسي معا لطلبة الجزائر وستقام احتفالات مشتركة وتظهر النتيجة في يوم واحد.

ويقف الكاتب هنيهة مع إعادة الود والعلاقات الطيبة بين جمعية العلماء والكلية الكتانية التابعة للزاوية الحملاوية رغم ما كان بينهما من حرب كلامية استمرت عقدين من الزمـــن فيقول "وقد علمنا أن لقاء مدير الكلية الكتانية عبد العالي الأخضر والعلامة الشيخ العربي التبسي مدير المعهد الباديسي ينم عن إحساس شريف وتقدير لكل من عمل لمائدة العلم، كما علمنا أن مدير الكلية الكتانية حل بتونس لانتقاء أستاذ الرياضيات وفعلا فقد رافقه الشاب" محمد طراد " من خريجي الجامعة الزيتونية وممن توفرت فيهم الشروط التي تتطلبها الكلية وهي الحزم والمعرفة والإخلاص في العمل لفائدة نشر العلم."

ويختم علي الجندوبي مقاله حول الحركة العلمية في الجزائر بالتهاني والشكر والامتنان لأقطاب هذه الحركة في قسنطينة وهما : الشيخ العربي التبسي، والشيخ عبد العالي الأخضري قائلا :

" ونحن نهنئ كل قائم بحركة علمية من إخواننا الجزائريين وفي المقدمة رمزا النباهة والمعرفة والأخلاق الإسلامية: الشيخ العربي التبسي والشيخ عبد العالي الأخضري اللذان في عهدهما وقع الحصول على الجامع الكبير بمدينة قسنطينة الذي يرجع تأسيسه إلى القرن السابع الهجري الثاني عشر الميلادي وهو جامع ابن تشفين، ولا ننسى أعضادهما من إخواننا الأساتذة من أبناء الجزائر الشقيقة ممن ازدهرت على يدهم الـــــ حركة العلمية " [1] .

و لم يفت الكاتب أن ينوه بالأدباء الجزائريين المبدعين الذين ملأوا الصحف والمجالات التونسية بالمنظوم والمنثور قائلا : "وبهذه المناسبة نوجه تحيتنا لإخواننا أسرة الأدب والشعر وحاملي رايتها على بعد الدار أمثال السادة النوابغ الأفذاذ الذين هم أركان الأدب في القطر الشقيق الجزائري الذي يحق للجزائر أن تفخر بهم بين أدباء العالم العربي وهم :

[1] - علي الجندوبي : المرجع السابق ، ص 3.

" الشيخ محمد العيد آل خليفة"، الشيخ الهادي السنوسي، الشيخ السعيد الزاهري، الشيخ الأمين العمودي، الشيخ أحمد سحنون، الشيخ الأخضر السائحي، الشيخ عبد الوهاب بن منصور والأديب أحمد رضا حوحو، وغيرهم من الشباب العامل في الحقل الأدبي بأقلامهم وتوجيهاتهم التي تسحر لنا الأقدار بلقائهم جميعا في ذلك القطر الذي يعز علينا مثلما تعز علينا بلادنا ".

إن علي الجندوبي على الرغم مما تميز به من سعة الأفق والإدراك والروح القومية والوطنية والحب الفياض للجزائر وشعبها، فإنه يفتقر إلى دقة بعض المعطيات التاريخية التي تتطلب الرجوع إلى المصادر الأساس لاسيما فيما يتعلق بحياة وأعمال بعض الشخصيات الوطنية فهو يذكر مثلا أن الأمير عبد القادر قد حصل على جائزة نوبل-كما سلف الذكر ، وأنه كتب كتابا بعنوانه:" نزهة الراغب لمآثر الأمير عبد القادر"، لم تكن معطيات دقيقة وذلك للأسباب التالية:

أولا : أن جائزة نوبل لم تنشأ قبل وفاة الأمير عبد القادر.

ثانيا: أن هذا الكتاب هو ليس للأمير عبد القادر، وإنما هو لابنه الأمير محمد.

ثالثا: أن الأمير لم يقم مدة طويلة بالإسكندرية بمصر، وإنما مر بها سنة 1869م، عندما دعي للحضور في حفل تدشين قناة السويس مع الملوك، والرؤساء الذين حضروا تلك المناسبة .

والحق أن الجندوبي على الرغم من هذه المآخذ، فإنه كان يكتب عن الجزائر بحرارة الكاتب المولع بإبراز وشائج القرابة بين الشعبين وعلاقتهما الوطيدة عبر التاريخ، وإبراز الحركة الثقافية في الجزائر في وقت لم تجد من يكتب عنها إلا الأقلام التونسية المخلصة والجادة في الروابط بين الأهلين في الجزائر وتونس.

بعد أن فرغنا من الحديث عن الأمير عبد القادر وكما كتب عنه علي الجندوبي في جريدة الأسبوع التونسية سنة 1953نعود إلى الوراء قليلا إلى 1952لنرى ما كتبه هذا الكاتب في الجريدة نفسها عن العلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس بعد اثنتا عشر سنة من وفاته تحت عنوان " القطر الجزائري ونوابغه" أعتبر الكاتب الجزائر قبل ظهور ابن باديس على الساحة الفكرية زاوية مهملة في العالم ولم تفتح فيها الحياة،إلا بعد أن برز هذا العالم الجليل قائلا : عاشت الجزائر دهرا وهي في زاوية من الكرة الأرضية وفجأة ظهر العلامة الشيخ عبد الحميد ابن باديس القسنطيني المولد التونسي الثقافة وأحد أعلام الجامع الزيتوني فرفع علم المعرفة وأخذ يبث روح الإيمان وتعاليم الإسلام بأسلوب رائع وهمة عالية وخلق في الجيل الحاضر روح في ميدان العلم والبيان ونشر لغة القرآن ، قدم إلى تونس التي أحبته وأحبها وشرع في إلقاء المحاضرات النادرة، التي سجلها له التاريخ في صفحاته وأرسل أول بعثة جزائرية سنة 1934 من شباب الجزائر الذي قام اليوم بأعباء نشر المعرفة بكامل القطر الجزائري حتى لقي حتفه وخلد ذكره وسجل عمله للأجيال ونفذ أمنية عزيزة عليه وعلى أمته .

وظن من ظن عندما ووري التراب ذلك الرجل العظيم والعالم العامل والمرشد الهمام ، إن مشعل المعرفة ربما ناله ما ناله ، ولم تمض فترة حتى برز للميدان عالم مقدام وأديب لم يجديه الزمان فخلف الفقيد وتمثل بقول القائل[1] :" إذا مات منا سيد قام سيد " .

وفي ذكرى الثالثة عشرة لوفاته انبرت أقلام تونسية أخرى للكتابة عن الجزائر وعن الشيخ عبد الحميد بن باديس تأريخا ووصفا وتحليلا ، ومن هذه الأقلام التي برزت على أعمدة جريدة الأسبوع سنة 1953 الأديب " الحبيب بن ناسي " الذي كتب مقالا راقيا في عددين من أعداد هذه الصحيفة تتبع فيهما الحركة العلمية والإصلاحية التي ظهرت مع عودة ابن باديس من جامع الزيتونة بتونس إلى مسقط رأسه بقسنطينة .

يستهل الكاتب مقالته بالشهرة التي حققها ابن باديس والصيت الذائع الذي أصبح يدوي في كل ناد وجهة وبلغت دعوته أقصاها في العالم العربي والإسلامي بصورة عامة ، والكاتب لا يكاد يفرق في حديثه بين ابن باديس والجزائر إذ هما اسمان لمسمى واحد " وإذا تكلم متكلم أو كتب كاتب عن شعب بأسره إلا وكان عبد الحميد أمة في شخص، ويعتبره " الحبيب بن ناسي " مجددا في كل شيء، ويرى أن الإصلاح والتجديد أمر دوري يبعث الله للناس مصلحا مجددا من وقت إلى آخر لتجديد الأفكار وتنقيح العقول مما علق بها من صدأ الجمود وما غشاها من الخطاط في الإدراك[2] .

والكاتب على الرغم من أنه يعطي الأسبقية في الإصلاح والتجديد إلى مفكري الشرق الإسلامي كالسيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده فإنه لا يعتبر حركة الشيخ عبد الحميد بن باديس التجديدية في الجزائر امتدادا أو أثرا من آثار الحركة التجديدية المشرقية فيقول " فبينما كان الشرق العربي مسرحا للأخذ والرد بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وبين الرجعيين كان صوت التجديد قد بلغ قلب المغرب، فقام عبد الحميد بن باديس يتصدى لذلك الصوت وأخذ يدعوا للتجديد في كل مناسبة وفي جميع النواحي، لأنه نظر إلى الدين فوجده في يد الذين سخروه لخدمة بطانتهم، وفحص الفكر فوجده مربوطا بعقال الجهل والخرافات وأجال فكره في المجتمع فوجده فاسدا مملوءا بالجراثيم الفتاكة؛ ولكن الروح التي كانت تلتهب جدوتها في روح عبد الحميد أبت إلا الاندفاع الجريء للمعركة الهائلة .

ثم يضيف الكاتب قائلا[3]: " وهكذا ارتمى في ساحة المعركة داعيا للتجديد بحتا جذور الجمود ومهدما صروح الرجعية ، ولم يتوخ الأساليب القديمة في دعوته إلى التجديد ، بل كانت أساليبه نفسها جديدة فكان يكتب في الصحف ويحاضر ويفسر القرآن ويدرس العلوم كل ذلك بأسلوب جديد لا أثر للقديم فيه.

---

[1] - علي الشنوفي : القطر الجزائري وتوابعه ، مرجع سابق ،ص 3

[2] - المكان نفسه .

[3] - الحبيب بن ناسي ، الإمام عبد الحميد بن باديس ، مرجع سابق ، ص 30.

وقد تجلت عبقرية ابن باديس كما يرى الكاتب في انتصاره على المعيقات والعقبات الكؤود التي كانت تواجهه في المجتمع الجزائري الصعب ، كما يؤكد الكاتب " ليس من الطبيعي أن يقوم مصلح في شعب كالجزائر و لم يلاق الصعوبات الشديدة في دعوته أول الأمر إذ أن أصعب الأشياء ابتداؤها ، ولكن عبد الحميد بن باديس تجلت عبقريته في المرحلة الأولى من مراحل الحركة الإصلاحية فقد استطاع أن يعقد ندوة دعى إليها جميع حملة الدين والمثقفين بدون استثناء ، وفي هذه الندوة اتفق الجميع على تأسيس " جمعية الإخاء العلمي " شعارها نشر الثقافة في الأوساط الشعبية[1] .

يتحدث الكاتب في هذا المقال عن تأسيس جمعية العلماء سنة 1931 ولكنه يذكرها تحت اسم جمعية الإخاء العلمي ، والحق أن " جمعية الإخاء العلمي " قد ظهر اسمها وقانونها الأساسي سنة 1924 بين ابن باديس والشيخ محمد البشير الإبراهيمي عندما اتفق الرجلان على تأسيس جمعية دينية وثقافية على أن يكون مقرها بقسنطينة ، ولكن تلك الجمعية لم يكتب لها الظهور إلا بعد ذلك اللقاء بين الرجلين بسبع سنوات كاملة ولم تظهر باسم" الإخاء العلمي " وإنما ظهرت باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ويشيد " الحبيب بن ناسي " الأديب التونسي مرة أخرى بعبقرية ابن باديس وفلسفته الناجحة في التعامل مع المجموعات المناوئة له : " وهكذا استطاع أن يسير مع من لا يؤمنون بالتجديد وهو يعلم أنهم سيصبحون يوما ما أعداء له ولكنه سار معهم يدا في يد ولو أنه لم يدعوهم للمشاركة في الجمعية ليتصدوا لمحاربته واتفقوا على التجديد في مهده لأنه تعوزه القوة لإبراز فكرته بدونهم وليس هذا من ضعف مقدرته وإنما طبيعة الفكرة التي جاء بها تقتضي منه هذا ،ولما انس من نفسه القوة وأصبح له الأنصار في جميع النوادي شرع في الإعلان بحقيقة أهدافه التجديدية بدون أن يضرب حسابا لغضب أنصار الرجعية وهم كثيرون حتى في قلـــب الجمعية[2]

وهذه الإستراتيجية، بعث ابن باديس صوت الإصلاح عاليا في القطر الجزائري وأحدث إنقلابا واضحا في الأفكار والعقول " فغضب الغاضبون من الرجعيين فسللوا من الجمعية وتصدوا لمحاربته " وناصره المؤيدون وانضموا إلى جمعية العلماء فتكونت منهم النخبة الإصلاحية المجددة التي حملت مشعل العلم والمعرفة وأيقظت الشعب الجزائري من سباته العميق ومنذئذ تطورت وأصبحت قوية متينة لها مجلة وجرائد وفروع في أغلب المدن وبعض القرى .

وبهذه الإستراتيجية نجح ابن باديس في إرساء قواعد الإصلاح ومناهج التجديد وبعث في الأمة الجزائرية روح اليقظة وحب العلم وطلب المعرفة .

---

1 - المرجع السابق، ص7 .

2 - الحبيب بن ناسي : الإمام عبد الحميد بن باديس ، مرجع سابق ، ص 7.

إن منتقديه الذين لاموه من الفريقين على مهادنة خصوم الإصلاح والتجديد، ودخوله معهم في حرب كلامية، قد أسالت تعاليقهم الكثير من الحبر.

وقد أعطى الحبيب بن ناسي في مقال آخر صورة واضحة جلية حول الصراع بين الإصلاح الذي كان يقوده بن باديس وتلامذته من بعده والتقليد الذي كانت تتزعمه الرجعية الجامدة .

وذكر أن الإمام بن باديس وقف من هذا الصراع موقف الحكيم المتبصر في بؤرة الصراع ورد العنف بالعنف وإنما واجه خصومه بالحكمة والموعظة والمجادلة الحسنة :

" إصطدام الإصلاح في الجزائر بمقاومة عنيفة قد أخرجته من نطاق الردود في الصحف ومنابر المساجد إلى الميدان العام حتى كاد لا يجتمع جزائريان إلا والخلاف ثالثهما ، ولكن لحكمة الإمام وأنصاره دخل في عدم استفحال الأمر وقيام معارك دموية ولو أن المصلحين قابلوا العنف بالعنف لآل الأمر إلى غير ما آل إليه إذ كان الرجعيون يسبون الإمام حتى أمامه ويتزلونه من منابر المساجد ويحرمونه الدخول إليها ولكنه كان يقابلهم بمثل قوله عليــــه السلام " اللهم أغفر لقومي فإنهم لا يعلمون " .

يركز الكاتب في المقارنة خاصة بين الحركات الإصلاحية في العالم الإسلامي وحركة لوثر في أوروبا وكيف أن الأولى نجحت في تحقيق أهدافها ، بينما فشلت الثانية بسبب القمع الشديد الذي لاقته من قبل الجيوش والحكومات الأوروبية التي كانت ترفض أي إصلاح وتجديد بتحريض من الكنيسة الكاثوليكية الجامدة ، ومرت قرون عديدة دون أن تشهد أوروبا حركة إصلاحية تجديدية في ربوعها في حين الحركات الإصلاحية في العالم الإسلامي ظلت مستمرة على الدوام ، فكلما انتهت واحدة إلا وظهرت أخرى هنا أو هناك.وكان الإصلاح ينتشر بسهولة رغم معارضة الرجعيين الجامدين ، وقد لخص الحبيب بن ناسي أهداف الحركة الإصلاحية بالجزائر في القضايا الآتية :

1-نشر الثقافة العربية

2-نشر التربية والتعليم

3 تأسيس المـــــدارس

4-توعية الناس عن طريق الوعظ والإرشاد.

ثم نوه الكاتب بالجهود التي بذلها الشيخ عبد الحميد بن باديس عن طريق الرحلات وإلقاء الخطب والدروس الوعظية في كل المدن والقرى الجزائرية التي يزورها علاوة على دروسه المسجدية التي كان يلقيها بالجامع الأخضر منذ 1913م والذي تكون بفضله نخبة مثقفة انتشرت عبر القطر الجزائر تنشر العلم والمعرفة [1] . وظهور أنصار الجمود لم يكونوا ظاهرة خاصة بالجزائر بل فقد عمت هذه الظاهرة كل بلدان

---

[1] الحبيب بن ناسي : الإمام عبد الحميد بن باديس (مجلة الأسبوع) العدد 331 ، المرجع السابق ص2 .

شمال إفريقيا : " ....إذ قام الرجعيون في القطرين الشقيقين المغرب الأقصى وتونس بدعاية فاحشة ضد الإصلاح ألفوا كتبا في الردّ على الإمام وتكفيره ، كما قام للإمام أنصار هناك حتى أن المغاربة الوافدين على تلمسان بمناسبة تدشين مدرستها بلغوا عددا كبيرا ومن بينهم الشيخ " إبراهيم الكتاني " .

ويعلق الكاتب على نضال ابن باديس في إطار الحركة الإصلاحية قائلا : "...أن مبلغ المعارضة التي لاقاها الإمام على عقيدته ...أكثر بكثير من التي لاقاها المصلحان جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده بالشرق " .

ويرى الكاتب أننا لو قسنا تاريخ حركات الإصلاح في الإسلام بغيره من تاريخ الحركات الإصلاحية الأخرى " لوجدنا بينها بونا شاسعا لأن للإسلام دستورا يرجع إليه المسلمون في كل خلاف ينشب بينهم وله حرية فكرية واسعة تحول بين المسلمين وبين العصبية التي تلعب الدور الأساس في الخلافات " .

ومن الجدير بالذكر أن صاحب جريدة الأسبوع التونسية قد صوره رائد الإصلاح والتجديد في الجزائر الشيخ عبد الحميد بن باديس في صدر صحيفة مفتخرا بها ومؤكدا على أن جريدته هي واحدة من الجرائد التونسية التي ترى نفسها معنية بالقضية الثقافية بالجزائر، التي هي نواة حياة ومستقبل الجزائر العربية المسلمة ولا تترك فرصة تمر دون أن تمجد كل عمل علمي سواء قام به مؤسس هذه الحركة الثقافية أو خلفه العلامة الشيخ البشير الإبراهيمي الساهر على رئاسة هيئة جمعية العلماء المسلمين.

والقصد من هذه الذكرى هو تنبيه قادة التوجيه الجزائري إلى السير على غرار ما عرسه ذلك الإمام الذي جمع بين العلم والعمل والصدق وحسن التوجيه المتميز[1]. ويتابع الجندوبي على أعمدة جريدة الأسبوع نشاط رجال جمعية العلماء بالجزائر وتحركاتهم داخل الوطن وخارجه ، وقد تحدث في العدد الصادر في 19 أكتوبر سنة 1953 عن نشاط :الإبراهيمي[*] والصالحي[**] ونزولهم ضيوف على خادم الحرمين الشريفين الملك بن سعود،حيث كانوا يقيمون ويطعمون وينتقلون عبر مدن الحجاز من مكة إلى المدينة إلى جدة على ضيافة الملك ابن السعود[2] .

وبعد أداء فريضة الحج يشير إلى زيارتهم إلى سوريا ولبنان و إلى مصر و إقامتهم في أرض الكنانة بالبيت الجزائر الذي أسسه الشيخ البشير الإبراهيمي بعد استقراره بالمشرق.

---

[1] – الحبيب بن ناصر: ذكرى عبد الحميد بن باديس ،جريدة الأسبوع ،العدد:331،20/ 4/ 1953، ص1.

[*] رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الفترة ما بين 1940-1956.

[**] كاتب أمين مال الجمعية.

[2] علي الجندوبي: من المشرق إلى تونس ،جريدة الأسبوع 19 / أكتوبر 1953.

أما كاتب تونسي آخر من كتاب جريدة الأسبوع وهو: محمد العيساوي الجمبي فقد زار العاصمة الجزائر وحرر مقالا نشر في جريدة الأسبوع بعنوان :"في عاصمة الجزائر" اعتبرها قطعة من فرنسا في بنيانها ولغتها و عاداتها و تقاليدها و لباس أهلها و يؤكدا على أن كل من زار الجزائر يجد نفسه و كأنه في بلد أوربي بعيدا عن العروبة لا تربطه بها أدنى رابطة " وهذا يرجع لاختفاء معالم الإسلام ومسحها والعامل الرئيس في ذلك هو الاستعمار الذي أحالها بلدة أوربية بمعنى الكلمة، حيث سلبها تقاليدها وعاداتها وقوميتها التي كانت تطبعها بطابع عربي محض ولا نستثني من ذلك اللغة عنوان تقدم الأمة ودليل احتفاظها بقوميتها و شخصيتها".

إن الكاتب محمد العيساوي عندما زار الجزائر وكتب عنها انطلاقا من مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية في العاصمة، لم تكن في الحقيقة إلا ملاحظات ومشاهدات أفقية، لأن العصبية الثقافية الجزائرية في ذلك الوقت كانت ما تزال خافتة بسبب الهيمنة الاستعمارية على كل مظاهر الحياة، ولكنها كانت متواجدة بكثافة داخل الأسر والأحياء في المدن وبين الفلاحين في الريف، والذين يكتبون على الجزائر من الخارج لا يلاحظون ذلك العمق الممتد في تاريخ الأمة، والذي هو في الحقيقة ليس سوى الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري.

أما الحديث عن النهضة الأدبية في الجزائر فقد تجلت في أقلام بعض الكتاب التونسيين، كما تجلت في أقلام بعض الكتاب الجزائريين في الخمسينيات من القرن العشرين، حين بدأ يسيل حبرها بشيء من الاستفاضة والتدقيق عن الأدب و الأدباء في الجزائر ومن بين هذه الأقلام التي جندت في تلك المرحلة الاستعمارية لتشجيع الكتاب و إنعاش الأدب العربي الذي كادت الثقافة الوطنية أن تجف منه منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى غداة الحرب الكونية الأولى .

فبمناسبة كتابة الأستاذ عبد الوهاب بن منصور النقدية التي أثارت النزاع الأدبي إثر نشره فصلا ممتعا قيما في جريدة البصائر عدد 207 مقالا حمل فيه حملة منكرة على الأدباء ومنتحلي الأدب في القطر الجزائري وأعتبر الكاتب أن مقال الأستاذ عبد الوهاب بن منصور جاء في الوقت المناسب لأنه كان صيحة مدوية هزت الأدباء هزة شديدة ولكنها لبقة في آن واحد .

ينتقد فيه الساحة الأدبية بسبب جمود الأدباء وجفاف الأقلام العربية كتب الحبيب بن ناسي مقالا في جريدة الأسبوع التونسية تحت عنوان:"انبعاث الأدب العربي" مما جاء فيه:"بدون انتظار ولا تمهيد اندلعت جذوة أدبية متأججة في عالم الأدب بالجزائر، ولعل الذي أوقدها أراد أن تكون كذلك حتى يكون موقعها على الناس موقع القنبلة كما يقولون ... لقد عمد الأستاذ عبد الوهاب بن منصور إلى إثارة "النزاع الأدبي "، لأنه أحدث رجة بين الأدباء فيها سخط وفيها رضاء فيها تشاؤم وفيها تفاؤل في الأوساط الأدبية مما جعل الأدباء يسارعون إلى بري أقلامهم وتحبير دواتهم للدفاع عن النهضة الصريحة التي ألصقت

هم وسرعان ما اتسع الجدال وعم الصحف العربية النقاش بين مؤيد ومعارض لما جاء في مقال الأستاذ عبد الوهاب بن منصور.والحق أن الشعب الجزائري قد مر بظروف شغلته عن الأدب وهي ظروف لا تقل عن الاهتمام الانشغال بالأدب و النهضة.

وكان الفكر جامدا والقرائح جافة فخمدت في إثره تلك الأفكار المتأججة في صدور الأدبــــاء، ولما انبعثت الحركة الإصلاحية بعد الحرب الكونية الثانية عمت الحركة الثقافية وانتشر التعليم وأخذت وسائل النشر والتوزيع تظهر للوجود فانبثق نور الأمل.وسرعان ما لاحت في الأفق الأدبي وجوه أدبية جديدة من كتاب ذوي المواهب البارزة وشعراء ذوي القرائح المنتجة للمعاني السامية والأفكار القيمة الدسمة.

ويضيف الكاتب قائلا [1]:"... وليس من العجيب أن تكون في الأدب رجعية وشعبية.لأن الأدب قبل كل شيء عواطف رقيقة تجيش في صدور الأدباء وشعور فياض يستولي على مشاعر الأديب و يستأثر بخواسه،والأدب إحساس مرهف نبيل لا يحس به إلا من هم قوى الإحساس الطاغية الجارفة وطبيعي أن الأديب لا يكون أديبا حقا إلا إذا صور ذلك الشعور في صورة رائعة خالدة،و الأديب هو الذي يلمس بأصابعه الروحانية في ذلك الإحساس الرقيق النبيل حتى يقع تجاوب نفساني بين الأديب ومن يقرأ له،لأن القارئ لا يهمه ما يقرأ وإنما يقبل جميع ما يقدمه له الأديب.

فإذا أخذ الأديب بيد القارئ وجعله يحس بألمه و يفرح بفرحه و عرض عليه لونا من الإبداع في تصوير الشعور و إثارة الإحساس فالذي يفعل هذا هو الأديب الشعبي الجدير بأن يقال له أديب ، أما الأديب الذي لا يصل إلى هذه المرتبة فهو أديب رجعي لا يستحق الخلود..

وفي مقال آخر كتبه الحبيب بن ناسي في جريدة الأسبوع دائما يرحب فيه بتلك الدعوة التي انبثت الجزائر وبالذات من جريدة "البصائر" وجريدة "المنار" وهي الدعوة إلى "اتحاد" بلاد المغرب العربي ويعتبر الكاتب صدور مجلة العلــم الجزائري في هذه المرحلة استجابة لتلك الدعوة السامية التي انطلقت من الصحيفتين المذكورتين "البصائر و المنار" .

وقد وجه صاحب المنار الأستاذ محمود بوروزو استفتاء إلى كافة رجالات الأمة وزعمائها لكي يذكر كل واحد منهم برأيه الخاص فيما يخص مشكلة "الاتحاد" العويصة التي هي من أكبر المشاكل الحيوية بالنسبة لشعبنا في هذه الفترة التي يعيش فيها وسرعان ما احتدمت الآراء وقام كل يدعو إلى الوسيلة التي يراها ناجعة لتكتل الشعب و الثقافة حول محور واحد تخرج بنا من جمودنا الحالي إلى ميدان فسيح ن وقد تبنت جريدة "المنار" الغيحاء هذا الاستفتاء الهام.

---

[1] الحبيب بن ناسي :"مجلة القلم الجزائري" ،جريدة الأسبوع العدد:328، 1953/03/30،ص4.

وكان من رأي الكاتب أن تنشأ في الجزائر، مجلة تعبير ليس فقط عن إرادة الشباب في الوحدة والتضامن والاتحاد،بل كان يدعو أن تصدر جريدة يومية تكون أسهل وأقرب إلى جماهير الشعب من مجلة أدبية فكرية رفيعة المستوى موجهة إلى المثقفين فقط.

لقد ظلت صحيفة الأسبوع التونسية تهتم بالأحداث التاريخية والمظاهر الثقافية، بل وحتى الوقائع السياسية في الجزائر اهتماما بالغا إذ لا يكاد يبرز في الجزائر أي مظهر من هذه المظاهر،إلا وتكتب عنه هذه الصحيفة دراسة وتعليقا وتوجيها و نقدا.

ومن أهم الموضوعات الثقافية والفنية التي تحدثت عنها في ربيع 1953 "الحياة الفنية والأوبرا في الجزائر" أوردت أسماء الفنانين و الفنانات من الجزائريين و التونسيين ووصفت اختصاص كل واحد منهم وذكرت قاعات العرض المختلفة التي احتضنت تلك الأعمال الفنية من:غناء و رقص و مسرح ونحو ذلك ومن بين الشخصيات التي ذكرتها في المسرح : محي الدين باشتارزي وفي الغناء المطربين : المطربة فضيلة حتمي، والمطربة :شبيلة راشد ، والمطرب الصحراوي أنور، وكوكا التونسية والمطربة أصبهان التونسية والمطربة صليحة الكحلاوي والمطرب عبد الرحمن عزيز، والمطربة دليلة رشدي، والمغنية جميلة هانم [1].

وفي الرقص : الراقصتان نزهة أمير وسليمة، والقابسي والشبشي، والراقصة كلثوم الجزائرية، ومن العازفين:مالك احمد، وعلي الراشدي التونسي ورحمة مبروك الطاهر العراقي، ومحمد المكي وسليم مصطفى. وفي الفكاهة : الفكاهي الطيب : العنا ولي و قدور الصرارقي والفكاهي محمد التوري.

وجملة القول أن الصحافة التونسية كانت ترصد كل حركة ثقافية تدب في الجزائر فتنقلها وتعلق عليها وتنتقدها نقدا أدبيا أو تاريخيا بطريقة علمية منهجية تستهدف تقويم الأقلام والألسنة لاسيما في الشعر والمسرح والغناء ...ونحو ذلك ، خاصة منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين ولعل السبب في ذلك يعود إلى غياب صحافة وطنية جزائرية قوية تهتم بهذه المجالات بعد وقف مجلة الشهاب الغراء سنة 1939م.

نعم لقد كانت تصدر خلال الخمسينات جريدة البصائر للعلماء ، وجريدة المنار لصاحبها محمود بوروزو وجريدة الشعلة لصاحبها الأديب رضا حوحو والشيخ الصادق حماني وجريدة النجاح التي كانت تدور في فلك الإدارة الاستعمارية ،ولكن كل تلك الصحف لم تكن تستطيع أن تغطي الساحة الفنية والأدبية والعلمية لأنها كانت صحافة موجهة بإيديولوجيات معينة وخاضعة لسيف الرقابة الاستعمارية. بل فإن الكثير منها لم يدم إلا سنة أو سنتين، وسرعان ما يتوقف بسبب قوانين الحجر الاستعمارية التي تعطل كل صحيفة وطنية تراها تنزع نحو الوطن والتحرر والشعب

---

[1] - المرجع السابق.

وهكذا فإن العلاقات الثقافية الجزائرية التونسية كانت تنطلق من الأعماق لتصب في الأعماق؛ لأن الشعب الجزائري والتونسي هو شعب واحد، لم تفرقه إلا السياسات الاستعمارية التي سلكت منذ 1830م، سبيل "فرق تسد".

وإذا كانت الثورة الجزائرية، التي انطلقت شرارتها الأولى سنة 1954م قد كرست علاقة الشعبين، فإن الأصول في هذا المجال كانت عميقة تعود إلى القرون العتيقة، ولكن ثورة الفاتح من نوفمبر الجزائرية أعطت لهذه العلاقة بعدا جدوديا حضاريا ينشد بناء الدولة والمجتمع على نمط حديث، يجمع بين الأصالة والمعاصرة في بناء مستقبل مشترك انطلاقا من الأخوة والحرية والآمال العريضة في انتزاع سيادتها من أيدي المستعمرين الأجانب .

حقا إن العلاقات الجزائرية التونسية التي نسيت قد شملت كل مجالات الحياة : الثقافية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية وحتى العسكرية، ولكن كل ذلك كان يؤسس لعصر جديد في البلدين، ألا وهو استرجاع حرية الشعب واستقلاله اللذين حرما منها أكثر من قرن وربع قرن بالنسبة للجزائر وأكثر من سبعين عاما بالنسبة لتونس، فالعدو واحد ولكن المستقبل واحد أيضا .

والعلاقة جدلية بين الشعبين إذا تحرر الشعب الجزائري، الذي كان يخوض معركة شرسة ضد أعتى قوة استعمارية برية في ذلك الوقت فإن الشعب التونسي سيتحرر لا محالة، لأن الجزائر هي القلب وتونس والمغرب هما الجناحان، وإذا انفلت القلب من ربقة الاحتلال أنفلت الجناحان، لأن احتلالهما جاء بعد احتلال القلب.

إذن فالثورة الجزائرية كانت هي الاسمنت المسلح، الذي أضفى لبنة جديدة في قاعدة العلاقات الجزائرية التونسية، ومنحها الطابع الوحدوي وإن كانت العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أسبق بكثير من الروابط السياسية والعسكرية ولذلك آثرت سلوك هذا المنهج في ترتيب فصول الرسالة.

فبدأت بالعامل الثقافي ثم العامل الاجتماعي ثم الاقتصادي وبعد ذلك انتقلت إلى العوامل الأخرى، على الرغم من أن المنهج الشائع في الدراسات الأكاديمية هو البداية بالسياسة أولا، وفي المنهج الماركسي بالاقتصادي أولا، غير أني لم أتبع لا هذا ولا ذاك نظرا للأهمية التي تكتسيها العوامل الثلاثة الأولى التي ذكرتها في هذا السياق.

حقا إن بإمكان الباحث أن يعود إلى حقبة طويلة في العلاقات الجزائرية التونسية قبل سنة 1954م، ولكن ذلك قد يدخل الدارس في متاهات تاريخية لا حدود لها، ولذلك فضلت أن تبدأ بمطالع الخمسينات من القرن العشرين، وهو العصر الذي ترج بانتصار الثورة الجزائرية والإعلان عن ذلك النصر من عاصمة الأشقاء بتونس .

إن الدراسات الأنثروبولوجية، بل الدراسات النفسية والثقافية والاجتماعية كلها تؤكد على أن الجزائريين والتونسيين شعب واحد، ولكن السياسات التي اتبعت في الجزائر منذ ظهور الدولة الحديثة بالمغرب العربي الكبير في القرن السادس عشر الميلادي.

قد ابتدعت حدودا سياسية وسكانية " ما أنزل الله بها من سلطان"، وكونت على غرار ما وقع في أوروبا دول قطرية أصبحت تعرف بأسمائها الحالية؛ وهو ما أحدث شرخا سياسيا واقتصاديا بين سكان منطقة الشمال الإفريقي، ولكنه عجز عن إحداث القطيعة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين سكان البلدان الخمسة.

المبحث الثاني : الأقلام الجزائرية في الصحف التونسية إبان الثورة التحريرية :

أما الصحف التونسية فقد كانت على صلة وثيقة بالجزائريين منذ ظهورها وكانت الأقلام الجزائرية تنشر بها إنتاجها الفكري منذ مطلع القرن العشرين فتونس خلال الحقبة الاستعمارية كانت هي الرئة التي يتنفس منها المثقفون المتشبعون بالحضارة العربية الإسلامية. وتواصل هذا العمل حتى ثورة التحرير المباركة والتي فتحت مجالا واسعا وآفاقا رحبة أمام المفكرين والأدباء والشعراء وفجرت فيهم الطاقة المختزنة والحيوية الكامنة من خلال أحداثها ومعاركها الكبرى وأنواع البطولة و الشجاعة التي كان يبديها أفراد جيش التحرير الوطني . ومن صمود الشعب وتضحياته الجسيمة وتعرضه لكل أنواع التقتيل والتعذيب والتشريد في سبيل الحرية وما صحب ذلك من أحداث وتطورات سياسية وتغيرات جذرية في الأفكار والاتجاهات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي . فهذا المناخ الثوري التحريري كان من العوامل الأساسية التي بعثت الحركة الأدبية وزودتها بالوقود الدافع وأخرجتها من الجمود والركود الذي كانت عليه قبل 1954.

فكيف تعاملت الصحف التونسية مع الإنتاج الفكري الأدبي و السياسي خلال الثورة ؟

كانت الصحف التونسية كالعمل والصباح وبعض المجلات منبرا ووسيلة لنشر الوعي السياسي والفكر الوطني في تونس بعد الحرب العالمية الثانية وحتى استقلال تونس، ثم واصلت هذه المهمة لصالح الثورة الجزائرية وقد ساعدت على ذلك العوامل الآتية :

1. انضمام جميع القوى السياسية والوطنية، أحزابا، طلابا، نقابة، تحت لواء جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري.
2. محاولة الزعيم بورقيبة التقرب من جبهة التحرير ومساعدتها حتى تبتعد عن تأثير الفكر القومي للثورة المصرية وعن الشيوعية وعن أنصار صالح بن يوسف .
3. وجود عدد كبير من التونسيين، الذين ينحدرون من أصول جزائرية يتعاطفون مع الثورة الجزائرية ووجود بعثات طلابية في جامعة الزيتونة بالخصوص.

4. تعاون وتعاطف عدد من السياسيين والمفكرين في الحزب الدستوري الحر و في جامع الزيتونة كمحمد العربي وفي الصحافة كالأستاذ الهادي العبيدي مدير جريدة الصباح.
5. مشاركة عدد من الجزائريين في تحرير الصحف والمجلات التونسية فالطاهر وطار ساهم في تحرير جريدة الصباح ومجلة الفكر من 1956 وحتى 1962م، وعبد الحميد بن هدوقة ساهم في النشاط الإذاعي ومجلة الإذاعة[1]، كما ساهم جزائريون آخرون في جريدة الزيتونة والعمل و مجلة اللغات[2]
6. الدعم والتشجيع الذي كانت تقدمه جبهة التحرير الوطني للأقلام الجزائرية بتونس من أجل المساهمة في المعركة المصيرية التي تقودها جبهة التحرير والشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي.

فما هي الأقلام الجزائرية التي كانت تكتب عن الثورة في تونس ؟

لا شك أن المتفحص لتلك الأقلام والمتتبع الراصد لنشاطها وإبداعها يلاحظ أن معظم تلك الأقلام كانت تنتمي لبعثات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى جامع الزيتونة لإتمام الدراسة وكان هؤلاء الطلاب متشبعين بالعروبة والإسلام ومشحونين بالوطنية ومستعدين للتغيير. فلما اندلعت ثورة نوفمبر جاءت بالشرارة التي مجرت فيهم طاقة الإبداع فانطلقت أقلامهم ترسم وجه الثورة المشرق وتبرز ملامح الكفاح والتحدي. ومن أبرز هــــؤلاء الطلاب : الطاهر وطار، عبد الله الركيبي، صالح خرفي، عبد الحميد بن هدوقة، أبو العيد دودو خليفة الجنيدي أبو القاسم سعد الله، بوروح أحمد، صالح خباشة ... ومن أقلام جمعية العلماء : عبد الرحمن شيبان، نعيم النعيمي، البشير الإبراهيمي . أما المتعاطفون مع جمعية العلماء مثل : عبد الله شريط، مفدي زكرياء، عبد القادر السائحي بالإضافة إلى محمد ديب ومصطفى الأشرف ...

وهم يختلفون في العطاء الفكري و التوعية، فالبعض مثلا لم ينشر بتونس طول الثورة لطبيعة عمله في بلدان أخرى سوى عملا واحدا، مثل البشير الإبراهيمي، سعد الله، ونعيم النعيمي. كما أن بعضهم توقف عن الكتابة سنة 1957 كعبد الله شريط ليعمل في مهام أخرى بينما توقف الركيبي ، الجندي خليفة، أحمد بوروح في سنتي 1958 م- 1959م .

ففي أي خانة تصنف هذه الكتابات ؟ وما هي المواضيع التي تمت معالجتها ؟.

أولا يمكن لنا تقسيم جميع الأعمال المنشورة إلى أعمال فكرية أدبية وتصريحات سياسية .

---

[1] - د. محمد صالح الجابري : من تاريخ التواصل الثقافي بين تونس و الجزائر ، مجلة الحياة الثقافية العدد 32 ، تونس 1984 ، ص: 23 .

[2] - نفسه ، ص: 13 .

الأعمال الأدبية و الفكرية :

تدخل جميع هذه الكتابات أثناء الثورة فيما يعرف بأدب النضال والذي كان مرآة صادقة تعكس مختلف الأحداث والتطورات أو المنعطفات والتحديات التي عرفتها الثورة . وهي كذلك تعبير عن آمال الشعب وعن رغباته ومعاناته وصموده في سبيل الحرية والاستقلال.

ومن ناحية أخرى تعتبر إرثا فنيا فعالا ومحركا للواقع ومشجعا على التغيير وسلاحا لتحطيم قيود الاستعمار [1] . ويعتبره فرانز فانون وسيلة كفاح قومي مستمد من الأصالة ومن ارض المعركة فيقول : " ...نحن هاهنا أمام أدب كفاح بالمعنى الأصلي للكلمة ولأنه يدعو الشعب بأسره إلى النضال في سبيل الوجود القومي[2]... "وهو ينظر إلى الثورة بعمق من خلال معايشته لحياة المجاهدين في تونس وقادة الثورة والمثقفين . فالثورة في نظره ليست تلك المعارك التي يخوضها المجاهدون فحسب بالسلاح وإنما هي ثورة كذلك على ثقافة البيض "...فيجب على المثقف الرجوع إلى الجذور المجهولة[3]..." ويضيف "... على المثقف الذي يريد أن يصنع أثرا أصيلا صادقا أن يدرك أن الحقيقة القومية إنما هي في الواقع القومي أولا وقبل كل شيء وأن عليه أن يغوص إلى المنبع الفوار الذي تتهيأ فيه صورة المعرفة الجديدة[4].. ".

وإذا ألقينا نظرة أولية على مجمل الإنتاج الأدبي والفكري الذي ظهر في تونس أثناء الثورة نجده لا يخرج عن نطاق هذا التعريف .ذلك أن جل المقالات والقصائد الشعرية أو القصص والمسرحيات كانت تنطلق دائما من وعي قومي ثوري واعتزاز بالموروث الحضاري العربي الإسلامي ورفض قوي وصريح لطروحات الثقافة الاستعمارية و نظرتها و معاييرها السائدة في شمال إفريقيا .

إنها ثورة أخرى ميدانها الفكر لتحريره من الرواسب الكولونيالية . وحول هذه الفكرة يوضح فانون قائلا :" ...أن أولئك الرجال والنساء الذين يقاتلون الاستعمار الفرنسي في الجزائر بأيديهم الأعزلون إنما يقاتلون جميعا في سبيل الثقافة القومية .. والتي حطمها الاستعمار حتى أصبحت جامدة متحجرة[5]..." وبهذا المفهوم تصبح الثورة في منظوره شاملة لا يقتصر هدفا على التخلص من المحتل واسترجاع وإنما التخلص من

---

[1] د رابحة بركات : أدب النضال في الجزائر من سنة 1954 حتى الاستقلال : مجلة الثقافة ، عدد95 الجزائر 1985 ، ص: 292 .

[2] فرانز فانون : معذبو الأرض : ترجمة : د. سامي الدروبي و د. جمال الأتاسي ،ط3 ، دار الطليعة بيروت 1979 ، ص: 229

[3] نفسه ،ص: 125 .

[4] - نفسه ،ص:129 .

[5] نفسه ، ص: 137، 139 .

ثقافة المحتل واسترجاع ثقافتنا القومية الأصيلة وتنوع تلك الأعمال الأدبية و الفكرية يمكن تصنيفها على النحو الآتي :

1. **الشعر** : ما يلاحظ في هذا الجانب أن جميع الشعراء الذين نشروا قصائد حول الثورة ينتمون في الأصل إلى الجنوب الجزائري المتشبع بالحضارة العربية الإسلامية وينتمون كذلك إلى جمعية العلماء المسلمين أو متعاطفين معها مثل: مفدي زكريا ،عبد القادر السائحي، صالح خرفي صالح خباشة .

نشر هؤلاء أكثر من اثنين وسبعون قصيدة نشر أغلبها في مجلة الفكر وجريدة الصباح ثم الجرائد والمجلات الأخرى وهي تتوزع كالآتي : ثمانية عشر قصيدة لصالح خرفي الذي كان يلقب بأمي عبد الله وقد جمعها مع قصائد أخرى ونشرت فيما بعد مع ديوان أطلس المعجزات ونشرت لمفدي زكريا الذي لقب بابن تومرت، ثم شاعر الثورة سبع عشرة قصيدة والقصائد الأخرى له نشرت بالمغرب وجريدة المجاهد وبلغ مجموع قصائده حول الثورة حوالي خمس وخمسين قصيدة فيما بين 1954 و1961 جمعها في ديوان اللهب المقدس الذي نشرته الشركة الجزائرية بتونس في 1961م. وباقي الشعراء نشروا اقل من ذلك . كالسائحي وصالح خباشة ... وقد استلهمت هذه القصائد من أحداث الثورة أو مواضيع لها علاقة عضوية بالحرية والاستقلال ووحدة الشمال الإفريقي، والاعتزاز والتفاخر بالماضي الحضاري . وحسب الدكتور محمد صالح الجابري فإن هـــــذا الشعر : "انطلق قوميا عربيا إسلاميا، شعرائه يستجيبون بسخاء واندفاع لكل الأحداث والمواقف المغاربية والعربية الإسلامية ويؤكدون هذا الاتجاه[1] ويرى د.محمد ناصر :"أن المفهوم الذي يطرحه شعراء الثورة التحريرية نابع من تصورهم للدور الذي يجب أن يلعبه الشعر الثوري ووظيفة هذا الشعر وعلاقاته بالجمهور ودوره يجب أن لا يختلف في أي شيء عن دور القائد المحنك الذي يدفع الجيوش أو يقودها إلى ساحة القتال[2]." ومن يقرأ فعلا تلك الأشعار تتضح له هذه الحقيقة . وقد عبر مفدي عن شعره قائلا : "لم أعن في اللهب المقدس بالفن والصناعة عنايتي بالتعبئة الثورية وتصوير وحه الجزائر الحقيقي بريشة من عروق قلبي غمستها في جراحاته المطلولة[3]." فالشعر إذن كان سلاحا في معركة الثورة الكبرى بعاطفته الوطنية المتحمسة . وقد أوضح هذه النقطة د. أبو القاسم سعد الله معبرا عن تجربته الشعرية ما بين 1950 و 1960 قائلا[4]: "انصهرت في هذا الشعر عاطفتان شابتان مشوبتان لا تكادان تنفصلان : العاطفة الذاتية والعاطفة الوطنية فكلتاهما تتميز بالتمرد والتحدي والجموح ".

---

[1] - د. محمد صالح الجابري : الهوية الجزائرية لدى الشعراء الجزائريين المهاجرين إلى تونس ، مجلة الثقافة العدد 86 ، الجزائر 1985 ص: 206 .

[2] - د. محمد ناصر : شعر الثورة من جانبه الفني ، مجلة الثقافة عدد86 ، الجزائر 1985، ص: 130 .

[3] - المكان نفسه، ص: 128 .

[4] - د.أبو القاسم سعد الله : الزمن الأخضر ، م. و. ك ، الجزائر 1985، ص: 07 .

وما يمكن قوله في الشعر الذي نشر في تونس أنه كان شعرا ثوريا بأتم معنى الكلمة يقوم بالتعبئة ويدعو إلى التمرد والتحدي ويشجع على الاستشهاد في سبيل الوطن ، كما يعكس الأحداث التي مرت بها الجزائر أثناء الثورة وما عرفته من تحديات دفعت الشعب إلى التعاون والتضامن والتعاطف . وهو إرث تاريخي مشرف ومشرف تعتز به الأجيال التي ولدت في ظل الحرية والاستقلال .

المقالات التاريخية:

لقد كان جامع الزيتونة مؤسسة عربية إسلامية تغطي النقص العلمي والثقافي في بلاد المغرب الإسلامي بعد انحطاط وتراجع العالم الإسلامي، ولكن هذا الجامع بدوره عرف تراجعا هو الآخر حتى القرن التاسع عشر، حين بدأت لمسات الإصلاح تطاله منذ عصر الباي أحمد الذي حاول سنة 1842م، إصلاحه تماشيا مع بعض التطورات الحديثة التي ظهرت في العالم، وكذلك حاول خير الدين باشا التونسي إصلاحه سنة 1875م، ولكن هاتين المحاولتين أصيبتا بالفشل أمام سيطرة بعض العائلات الأرستقراطية على الجامع مالكيين وحنفيين كان هناك 30منصب أستاذ تتوزع مناصفة بين المذهبين لذلك أنشأت الصادقية في 1875 ثم الخلدونية في 1896 لاستدراك النقص في العلوم العصرية وأصبحت الخلدونية مكملة للزيتونة. وإصلاح التعليم الزيتوني يندرج في إطار تكوين رأي عام تونسي مناهض للاستعمار الفرنسي أي تدخل في صميم التحرر من هذا الأساس ظهر الاهتمام بإصلاح التعليم الزيتوني [1]. الذي توج بإصلاح أفريل 1956 بعد تصاعد موجة الاحتجاجات الطلابية[2] المتأثرة بالحركات الوطنية السياسية وموجة الثورة التي كانت تجتاح شمال إفريقيا منذ 1952 وفي خضم هذه الأحداث كتب عبد الله شريط مقالاته التحليلية والنقدية للتعليم الزيتوني والتي نشرت على حلقات متتالية في ثلاث أعداد من مجلة الندوة سنة 1954 قبل اندلاع الثورة الجزائرية عندما كان أستاذ للفلسفة بالزيتونة: ففي المقالة الأولى بعنوان: ابن خلدون ينتقد تعليمنا الزيتـــــوني[3] ،حاول فيه استعمال النظرية الخلدونية لنقد التعليم الزيتوني .

ولا شك أنه كان متأثرا بالفكر الخلدوني الذي تأثرت به إحدى الجمعيات الإصلاحية وأسست معهد الخلدونية الذي أدخل العلوم العصرية في برنامجه وكذلك الفكر القومي ، وهو ما دفع أحد المسؤولين

---

[1] – منصور كرمان : حركة الشباب التونسي مولد الشعور الوطني التونسي ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد2، 1974 ، ص: 153.

[2] – عرفت الزيتونة احتجاجات طلابية تطالب بإصلاح التعليم الزيتوني في السنوات التالية : 1920، 1932، 1949، 1950، 1955 .

[3] – مجلة الندوة عدد فيفري 1954 ص: 10 .

الفرنسيين إلى الكتابة في تقرير له عن الخلدونية قائلا[1] : "إذا ما قدر أن تندلع ثورة في البلاد التونسية فإن هيئة أركان ثوارها تكون قد تخرجت من الخـــلدونية " في حين كان التعليم الزيتوني بعيد عن الفكر القومي والعلوم العصرية وقضايا المجتمع و مشاكله وكان يعيش في زمن غير زمانه.

وفي المقابل يقدم لنا عبد الله شريط اعترافا واضحا عن رجال الإدارة في الزيتونة والمدرسين والطلاب وأوليائهم لاشتراكهم بالشعور بالخوف لما آل إليه حال التعليم في الزيتونة، ولكنه في الوقت نفسه يضيف[2] :"***نحن المدرسين نتحمل القسم الخطير من مسؤولية ما فيه الزيتونة من بلاء ومحنة*** ".

ثم يعرض نظرية بن خلدون في التعليم التي يراها صالحة للتطبيق " ذلك أن الحذق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله . وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحذق في ذلك الفن المتناول حاصلا " ثم يحلل النظرية ويشرحها فيقول :" حسن الملكات في التعليم والصنائع وسائر الأحوال العادية يزيد الإنسان ذكاء في عقله وإضاءة في فكره " ويضيف "التعليم في نظر ابن خلدون مرتبط تماما مع المحيط الحضاري السائد ومتأثر مباشرة بالعصر الذي يعيش فيه كأي مخلوق آخر . فاندثار التعليم الناجح في العالم الإسلامي وفي الثقافة العربية تم بتمام انحلال المجتمع الإسلامي سياسيا واجتماعيا وعمرانيا ".

وخلاصة نظرية ابن خلدون يركز عليها شريط في ثلاث نقاط هي: إضاءة الفكر ، تنسيق ملكات النفس وتكبير هذه الملكات ، وفتق اللسان بالمحاورة والمناظرة في المسائل العلمية[3]. وفي مقالة ثانية حول الثقافة القومية والتعليم الزيتوني بعد الأسئلة التي تلقاها حول هذه النقطة أجاب مخللا وموضحا قائلا: "...لا يمكن أن نفصل بين مستقبل الثقافة ومستقبل الوطن..." فالحياة الثقافية مرتبطة بحياة الوطن عامة أنها تتأثر لأبعد حد بالشروط الاقتصادية السائدة في البلاد بحيث تكيف إلى حد بعيد مختلف نواحي النشاط الاجتماعي والثقافي ... ويخلص إلى أن رجال الفكر والثقافة يجب أن يطلعوا على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة فهو بذلك يحاول ربط الثقافة بالواقع المعاش وما فيه من أوضاع مختلفة حتى تساهم الثقافة في تغيير الواقع عن طريق التطوير والتحسين.

---

[1] - شارل أندري جوليان : المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي ، تعريب : محمد مزالي ، ش. ت . ل. ت. تونس، 1985 . ص: 107 .

[2] عبد الله شريط: ابن خلدون ينتقد تعليمنا الزيتوني ، المرجع السابق ، ص: 10 .

[3] المرجع السابق، ص : 12 .

وعن الثقافة القومية يقول : "وثقافتنا لكي تكون قومية يجب أن نعني ببعث قيمنا المدفونة في النسيان وأن نتوجه ونعمل بجد على إبراز هذه القيم العظيمة التي لم يتفطن إليها إلا أقلنا حتى نظمها إلى ما عرف من إشعاعات مفكرينا القدماء وإنتاجهم الجليل " .

ويذكر ابن خلدون، ابن رشيد، بن ماجه، بن حزم ...وهو يرى إذا كان التعليم الزيتوني ضعيفا ولا يمكن أن يبقى كذلك لأن كل شيء حوله يتغير فإن التعليم الرسمي فيه عيب خطير يشوهه وينال من كماله وهو نقص الجانب القومي فيه ويوضح مقصده بأنه لا يقصد الروح الوطنية بل خصائص ثقافتنا الموروثة بما فيها الجانب الديني الذي يحتوي على أعظم جانب من ثقافتنا القومية [1] وله موضوع آخر بعنوان مستقبل المغرب العربي بنشر بمجلة الفكر عدد جانفي57 ، في وقت كانت تطرح فيه هذه القضية على المستوى السياسي الرسمي وتشغل الرأي العام الشعبي وقد تعددت حولها المفاهيم وأصبحت محل مزايدة سياسية أحيانا . فهو يرى "أن المسألة الجغرافية والدينية والثقافية والتقاليد والأذواق والطباع مفروغ منها ولا محل فيها للأخذ والرد أو محاولة الإقناع بل هناك عوامل أخرى لابد منها لقيام الأمة ووحدتها وهي عناصر الاقتصاد والسياسة والإرادة الشعبية ...» وهو فهم في اعتقادنا سليم وموضوعي لواقع المغرب العربي بهذه العناصر التي ذكرها قد ارتكزت عليها دول المجموعة الأوروبية في إنجاز مشروع وحدتها التي تسير بخطوات مدروسة .

2. القصة :هذا الفن الأدبي لم يكن يحض بعناية كبيرة قبل أن تعطى له أهمية قبل إندلاع الثورة بل كان نادرا ولكن بعد قيام الثورة انفجرت ينابيع العطاء لدى عدد من الجزائريين في تونس بالخصوص ، ويؤكد هذه الحقيقة د. عمر بن قينة قائلا [2]: " القصة الجزائرية الفنية الناضجة خاصة باللغة العربية قد ولدت مع الثورة الجزائرية 1954 ، لأن الثورة كانت الحلم العذب الذي طالما راود النفوس..."

من أوائل القصص التي نشرت بتونس خلال الثورة قصتان لمحمد ديب الأولى بعنوان : الوطن ، نشرت في مجلة الندوة عدد جانفي 55 والثانية بعنوان : كلنا جناة، في نفس المجلة عدد فيفري 1955 . والقصتان تدور أحداثهما حول وحدة الشعب الجزائري واستعداده للتضحية في سبيل الحرية .

وفي سنة 1956 نشر الحبيب بناسي قصته : مأساة أسرة ، في جريدة الزيتونة عدد 23 مارس 1956 تصور مدى البأس والقهر والفقر الذي سلطه الاستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري الذي تحرك في سبيل الحرية، وأعقبها بقصتان في نفس السنة الأولى بعنوان : شهيد بلا قبر والثانية بعنوان : الدكتور الشهيد، ولم يقتنع بناسي بعمله هذا فالتحق بالثورة ليجاهد بالبندقية في سنة 1956 وقد استشهد فيما

---

[1] – المكان نفسه، ص22 .

[2] – . د. عمر بن قينة : المسار النضالي في القصة الجزائرية ، مجلة الحياة الثقافية ، مرجع سابق ، ص: 109 .

بعد ويتربع على رأس قائمة الجزائريين الذين كتبوا في القصة ، الطاهر وطار الذي نشر 18 قصة ما بين 1956 و1962[1]. وأغلب القصص استلهمت أحداثها من الثورة وقد بلغ عددها 46 قصة لوطار، بن هدوقة (نشر 9 قصص في مجلة الإذاعة)، محمد ديب (نشر 7قصص في مجلتي الندوة والفكر)، أبو العيد دودو (نشر 6قصص في مجلتي :الندوة والفكر وجريدة الصباح)، أبو القاسم سعد الله . نشر أغلبها في جريدة الصباح ومجلتي الفكر والإذاعة ، وهي أعمال قيمة مازالت تحتاج إلى دراسة تاريخية ونقدية لإبراز مكانتها وتحديد دورها ومساهمتها في المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي .

3. **المسرحيات:** تعتبر الأعمال المسرحية التي نشرت بتونس قليلة ومن كتبوا في هذا الفن الأدبي قلة، ولم يكن لهم أي اهتمام سابق بهذا الفن ولم يكونوا من رجال المسرح [2] . ومن أبرز تلك المسرحيات مسرحية : الباب الأخير لمصطفى الأشرف التي بعث بها من السجن ونشرتها مجلة الفكر في عددها لشهر جويلية 1957 . تدور أحداثها في أواخر 1954 أو أوائل 1955 بأحد مناطق الشمال القسنطيني وهي تبرز شريحة العمال والفلاحين ومعاناتهما ومناهضتها للمعمرين وسادتهم من أعوان السلطة، كما تكشف عن رد فعل الاستعمار الذي أصبح يمارس القمع الأعمى فلا يفرق بين الجزائريين ويسلط عليهم كل أنواع التعذيب في السجون التي امتلأت بهم[3]وقد كون صالح خرفي فرقة مثلث هذه المسرحية في تونس .

وفي سنة 1959 أخرج عبد الله الركيبي مسرحية مصرع الطغاة والتي كانت محاولة أولى وأخيرة للكاتب كما كانت الأولى التي تنشر في كتاب قدم له الأستاذ البشير العريبي كما يلي : "فهذه الرواية تجربة جديدة نرجو أن تعقبها تجارب من المؤلف أو سواء لدراسة العالم الجزائري الرحب العميق وما فيه من ممكنات وأسرار . تجربة خاصة بإبراز صورة ناصعة من صور الثورة التحريرية الموفقة وتتبع خطاها منذ يوم انبعاثها وتبلج سناها لأنها تعكس على صفحاتها صورا وصورا أخرى للحياة الجزائرية على العموم ..."[4] أما الأستاذ المرحوم الهادي العبيدي الذي كان يكن للجزائر محبة كبيرة ، مدير جريدة الصباح فقد اعتبرها هذه المحاولة بداية مشروع يخلق أدب عربي مسرحي يخلد هذه الثورة ويحفظ للأجيال لوحات عنها

وكانت أحداث المسرحية تدور في العاصمة الجزائرية وتبرز مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعرفها المدينة ومساهمتها في الكفاح الذي تخوضه الجزائر لنيل الاستقلال من خلال الشيخ عارف وابنه البشير وابنته رحمة

---

[1] د . محمد صالح الجابري : النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس ، مرجع سابق ، ص: 423، 424 .

[2] – د محمد صالح الجابري : الثورة الجزائرية من خلال بعض المسرحيات التي نشرت بتونس إبان الثورة ، مجلة الثقافة العدد96 ، الجزائر 1986 ص16.

[3] المكان نفسه ،ص: 18 .

[4] نفسه، ص29.

ودورهما في تحضير الثورة وتفجيرها ، وما تتعرض له هذه الأسرة من اعتقال وتعذيب للشيخ عارف، وابنته رحمة في السجن ولكن البشير الذيب كان من المجاهدين يقوم بهجوم على مديرية الأمن فتدمر وتحرر المساجين .ويبقى الطاهر وطار من أكثر الذين كتبوا الفن المسرحي حيث أنتج سبع أجزاء الثلاث مسرحيات ما بين 1960 و1962 أبرزها :على الضفة الأخرى من ثلاثة أجزاء ، الأميرة جزأين ، الهارب جزأين نشرت كلها في جريدة الصباح[1] وهي مستوحاة من الكفاح والنضال الذي كان يخوضه الشعب الجزائري في تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ الجزائر .

المبحث الثالث : دور اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين من خلال الصحافة التونسية:

أعطت الثورة الجزائرية للثقافة العربية بعدا جديدا بشكل لم يسبق له مثيل من الناحية العددية والتكوينية، حيث كان الطلبة الجزائريون يقتصرون في دراستهم على الثقافة الدينية والأدبية، خاصة في الجامعات الإسلامية الكبرى، الأزهر والزيتونة والقرويين، وقد تمركز الطلبة الجزائريون في كل من تونس والمغرب وليبيا ومصر على وجه الخصوص. وصارت تعطي للطلبة المتخرجين من هذه الجامعات بعدا ثوريا وتقنيا، علاوة على الميادين التعليمية التقليدية السابقة.فازداد عدد الطلبة الجزائريين وتعددت اختصاصاتهم وازداد شغفهم بالعلم، فباتت جبهة التحرير الوطني ترسل الطلبة ليس فقط إلى البلاد العربية، بل وحتى إلى البلاد الأوروبية الصديقة، ويهمنا في هذا المبحث الطلبة الجزائريين الذين توجهوا، أو وجهوا إلى تونس إبان الثورة في الفترة الممتدة ما بين (1954-1962م) من خلال الصحافة التونسية.

قد رأينا في المبحث الأول من هذا الفصل كيف أن طلبة الثقافة العربية كانوا يتوجهون زرافات ووحدانا إلى جامع الزيتونة العتيق، منذ أن توقفت دور التعليم العربي في الجزائر، بسبب عمليات الهدم الاستعماري لدور العلم والثقافة، واضطهاد العلماء في الجزائر، في محاولة استعمارية لإعادة تشكيل الهوية الجزائرية بحيث توائم السياسة الاستعمارية في الجزائر، ولكن العصبية القومية للجزائريين ظلت تقاوم الاختراق الفرنسي الأجنبي لهذه الهوية، وتحاول تغذيتها من ينابيع الثقافة العربية خارج الوطن، لاسيما في تونس والمغرب والمشرق العربي عموما.

و لما جاءت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مطالع الثلاثينات من القرن العشرين، دفعت عجلة المسيرة الثقافية باللغة العربية من جديد، وحاربت معاول الهدم والتخريب للثقافة الوطنية وأرست قواعد ثقافة عربية جديدة في الجزائر تجمع بين الأصالة والمعاصرة، فأنشأت شبكة من المدارس والمعاهد والمساجد والنوادي الثقافية في مختلف أنحاء القطر الجزائري، وكونت جيشا من الطلبة والأساتذة والمعلمين وأخذت في تشجيع وإرسال البعثات العلمية إلى البلاد العربية، لاسيما إلى تونس.

[1] د محمد صالح الجابري : النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس ،مرجع سابق ، ص: 423 .

و لما اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية وجدت في ذلك العدد من الطلبة الجزائريين السند القوي لملء فراغ الإطارات الوطنية في هياكلها المختلفة، ودعمت حركية التعليم في تونس من جديد بطريقتين متوازيتين : إنشاء المدارس وتمويلها من ميزانية الثورة والاتفاق مع الحكومة التونسية لتبني عدد آخر من هؤلاء الطلبة بأموال الحكومة التونسية ذاتها.

و من خلال هذه الأساليب الجديدة في تكوين الطلبة نوعيا وعدديا،أصبح للثورة الجزائرية امتدادا واسعا في وسائل الإعلام وفي المحافل الدولية، وأصبح الطلبة أنفسهم يشكلون مادة إعلامية واسعة النطاق لوسائل الإعلام العربية والدولية، كما أصبح نشاط الثورة داخل الوطن وخارجه مقروءا ومسموعا في كل مكان من العالم بواسطة شعبهم ويقضايا الثورة على كل المستويات.

و الثقافة التي نتحدث عنها أثناء الثورة من خلال الصحافة العربية كلها تتمحور حول مسألة الطلبة وكيفية تعامل الثورة معهم في مختلف الجامعات، والمعاهد العربية والأوربية، سواء الطلبة الجزائريين أو الطلبة الأجانب.

وعلى ضوء ما تقدم نقرأ في العدد الصادر في السادس عشر من شهر أفريل سنة 1957م من جريدة الصباح عمودا عن موقف طلبة فرنسا إزاء القضية الجزائرية،جاء فيه :

" سلمت فيه جمعية الطلبة التابعين لجامعة ستراسبورغ بلاغا إلى الصحافة (أنهم يؤيدون الموقف الذي اتخذه مكتب الاتحاد القومي للطلبة الفرنسيين إزاء الحرب بالجزائر... إنه يجب وضع حد لأساليب القمع المتبعة حاليا بالجزائر، ويطالبون بالحث عن إيجاد حل سياسي ترعى فيه الرغائب المشروعة للشعب الجزائري مع ضمان مصير السكان الأوربيين"[1]

و الحق أن المسألة الجزائرية قد أحدثت انشقاقا واضحا بين الطلبة الفرنسيين أنفسهم وقد نشرت جريدة الصباح التونسية مقالا في عددها الصادر يوم الرابع عشر من شهر ماي سنة 1957م تحت عنوان :" **القضية الجزائرية أمام مؤتمر الطلبة بفرنسا** "، تحدثت فيه عن الخلاف الشديد الذي وقع بين رئيس جامعة الطلبة الفرنسيين بالجزائر "ألم.قوترو" و "ألم.لافورنيير"، رئيس الاتحاد القومي للطلبة الفرنسيين.**قد برز هذا الخلاف في مؤتمر الاتحاد القومي للطلبة الفرنسيين المنعقد بكلية الطب بباريس يوم الخامس والعشرين من شهر أفريل سنة 1957م، حين منع رئيس اتحاد الفرنسيين بالجزائر "ألم.قوترو" من حضور هذا المؤتمر وقد برر رئيس الإتحاد القومي للطلبة الفرنسيين "ألم.لافورنيير" الأسباب التي جعلته يمنع قوترو من الحضور في المؤتمر على النحو الآتي :**

---

[1] - ينظر المجاهد : العدد 120، 10 أفريل 1961 ، ص 4.

1- توزيع مناشير عدائية للمجلس الإداري لاتحاد الطلبة.

2- عقد ندوة صحافية بالجزائرية لتحريض الطالبة الفرنسيين على الانشقاق عن الاتحاد القومي.

3 مهاجمة مكتب المجلس الإداري لجامعة طلبة الجزائر.

4- حملة الشتم التي وجهها أحد أنصار "أم.فوترو" إلى " أم. دي لافورنيير" رئيس الاتحاد القومي للطلبة الفرنسيين.

5- قدوم "أم.فوترو" إلى باريس مصحوبا بجنود المظلات وبرفاق آخرين معروفين بالوسائل التي يستعملونها للوصول إلى أغراضهم.

المهم في هذا كله أن القضية الجزائرية، كانت محل نقاش ساخن أثناء المؤتمر[1].

و هكذا تخطت الثورة الجزائرية كل الخطوط الحمراء داخل المجتمع الفرنسي ذاته وتمكنت من إحداث انشقاق واسع بين اليمين واليسار من جهة، وبين الطلبة الفرنسيين بفرنسا والطلبة الفرنسيين بالجزائر من جهة أخرى، فالأولون انقسموا على أنفسهم طبقا لمفهوم اليمين واليسار، فاليمين معروف بتطرفه للعصبية القومية، واليسار يميل إلى تأييد الحركات التحررية في البلدان المستعمرة، وبين طلبة فرنسا وطلبة الجزائر الفرنسيين هوة سحيقة أيضا في موقفهما من الثورة الجزائرية، فطلبة اليسار بفرنسا خاصة يستنكرون التجاوزات العسكرية في الجزائر مثل : التعذيب، واستعمال الأسلحة المحرمة دوليا ونحو ذلك. والطلبة الفرنسيون في الجزائر يساندون كل وسائل القمع والإرهاب ضد الجزائريين، لأنهم كانوا يشعرون بأن الجزائر تكاد تضيع من أيديهم وهم يعتقدون أنها وطن الآباء والأجداد.

وتواصل جريدة الصباح التونسية متابعتها لقضية الطلبة الجزائريين والفرنسيين والمغاربيين إزاء الثورة التحريرية الجزائرية، وفي عددها الصادر يوم الثامن والعشرين من شهر جانفي سنة 1958م، ناقشت قضية اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين بعد أن اتخذت الحكومة الفرنسية إجراء بحله يوم الثاني والعشرين من شهر جانفي سنة 1958م، ومما جاء في صحيفة الصباح التونسية :"لقد تغلبت النعرة الاستعمارية على الحكومة الفرنسية مرة أخرى، فأمرت بحل الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وإلقاء القبض على ثلة من قادته بباريس وكافة أنحاء فرنسا وعلى رأسهم رئيس الإتحاد الأخ (أيت شعلال) بتهمة الاعتداء على أمن الدولة الخارجي...، تريد الحكومة الفرنسية بمثل هاته العمليات التعسفية أن تظهر جليا عزمها على قتل كل روح وطنية بين الأوساط الجزائرية متبعة في ذلك الخطط الإجرامية، التي يسطرها (روبير لاكوست)، ومن ورائه شرذمة من المعمرين بالجزائر والرجعيين بفرنسا، الذين يعتقدون أن التعذيب والتقتيل سيثبطان من

---

[1]- جريدة الصباح : " الطلبة الفرنسيون يطالبون بإيجاد حل سياسي لقضية الجزائر ": العدد 16 أفريل 1957م، ص 1.

عزيمة إخواننا المكافحين كما يظنون أن حل المنظمات القومية (الوطنية)تمكنهم من تشتيت الجهود ونشر الفوضى في صفوف الجزائريين الوطنيين... كما نعتقد أن المثل العليا التي تؤمن بها الجامعة الفرنسية والشعب الفرنسي ستغلب على النعرات العصبية الاستعمارية، التي يتسم بها روبير لا كوست " وأذنابه خصوصا وأن الأعمال العنصرية والوحشية، التي قامت بها جماعة من الطلبة الفرنسيين الرجعيين وعلى رأسهم "موسران" في مدينة "مونبولييه " ضد الطلبة المسلمين الجزائريين في أوائل سنة 1956م، قد أثارت آنذاك موجة من السخط والاستنكار بين الفرنسيين الأحرار، وأحدثت إنشقاقا في صفوف الإتحاد القومي للطلبة في فرنسا... ولنا أن نتساءل عن الأسباب التي دعت الحكومة الفرنسية اليوم إلى إتخاذ هذا الموقف " [1].

و قد قرر الإتحاد العام في شهر نوفمبر 1957م وضع حد للإضراب اللانهائي عن التعليم الذي أعلن عنه في السادس والعشرين من شهر ماي سنة 1956م. أما الطلبة الجزائريون فقد عادوا من جديد إلى المعاهد، فما الداعي إلى حل الإتحاد بعد أن عادت الأمور إلى نصابها ؟ يقولون أن الإتحاد يقوم بأعمال سياسية تنافي القانون العام للمؤسسات الطالبية، ولكن هاته الأعمال الغير القانونية – كما يدعون - ترجع إلى مقررات المؤتمر الثاني الذي انعقد في شهر أفريل من سنة 1956م، عندما أعلن المؤتمرون عن مطالبتهم باستقلال الجزائر وبتفاوض فرنسا مع زعماء جبهة التحرير الوطني.

أما العمل الغير القانوني الثاني الذي قام به الإتحاد فيتمثل في إعلان الإضراب اللانهائي ولم تر الحكومة الفرنسية بعد انعقاد هذا المؤتمر وإعلان الإضراب داعيا إلى حل... فهل حدث جديد اليوم ؟ [2].

الحقيقة هو أن الطلبة الجزائريين قد أظهروا في أطوار كفاحهم رصانة وتعقلا وحنكة جعلتهم يظفرون بعطف وتقدير وتشجيع المنظمات الطالبية العالمية، الأمر الذي استاء له "لاكوست" وأتباعه[3].

***المبحث الرابع : دعم الطلبة التونسيين للطلبة الجزائريين* ودور المؤسسات التعليمية بتونس:**

أولا: دعم الطلبة التونسيين للطلبة الجزائريين

إن التقارب بين الاتحادات الطالبية الثلاثة بشمال إفريقية، بعد تكوين اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1955م، قد أحدث هزة قوية في الأوساط الرجعية الفرنسية فأرادوا بحلهم الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين أن يقضوا على هذه الوحدة قبل نشأتها، حيث كان "لاكوست" وأتباعه يعتقدون أن أعمالهم هاته ستمنع تحقيق الوحدة الطالبية في شمال إفريقيا، كما كانوا يعتقدون أن الاستفزاز والقمع

1- جريدة الصباح " القضية الجزائرية أمام مؤتمر الطلبة بفرنسا "، 14 ماي 1957، ص4.

2- جريدة العمل " النعرة الاستعمارية..."، 28 جانفي 1958، ص3.

3- جريدة العمل " نعرة استعمارية "، 28 جانفي 1958م، ص3.

والتعذيب سيبعد الطلبة الجزائريين عن الدفاع عن مبادئهم السامية التي أعلنت في الفاتح من نوفمبر 1954م، وسيحول دونهم ودون العمل لتحقيق استقلال الجزائر.

وقد أجابت جريدة العمل التونسية **لاكوست** عن تلك المعتقدات في شكل سؤال بقولها:

فليسأل "**لاكوست**" عن نتائج سياسة أسلافه في المغرب وتونس... وليتعظ ؟.

وفي العدد الصادر يوم التاسع والعشرين من شهر جانفي سنة 1958م، نشرت جريدة العمل التونسية برقية موجهة من اتحاد طلبة تونس، إلى الرئيس الحبيب بورقيبة حول حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، مما جاء فيها :" **إن المكتب التنفيذي للإتحاد العام لطلبة تونس يلفت سامي نظركم إلى خطورة العمل التعسفي الذي قامت به السلطات الفرنسية ضد الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وما قامت به من تحطيم نوادي الإتحاد العام لطلبة تونس وجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بباريس، يرجو فخامتكم التدخل لضمان كرامة وأمن الطلبة التونسيين خاصة والمغاربة عامة** "[1].

رأينا في البرقية السابقة موقف اتحاد الطلبة التونسيين إزاء الإجراءات الاستعمارية التعسفية المتخاذلة ضد اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين عندما طلبت البرقية من الرئيس التونسي التدخل لصالح اتحاد الطلبة التونسيين وطلبة شمال إفريقيا على حد سواء.

أما في برقية أخرى نشرت في نفس العدد، وفي عمود آخر فقد عبرت عن احتجاج واستنكار اتحاد الطلبة التونسيين للقرار الفرنسي الخاص بحل اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، ومما جاء في هذا البلاغ :" **لقد فوجئنا بخبر حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وإيقاف قادته بباريس من قبل السلطات الفرنسية، التي حطمت ناديه ونوادي الإتحاد العام لطلبة تونس، والإتحاد القومي لطلبة المغرب الكائنة بمقر جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بباريس، كما عاثت بالملفات والأوراق وداست أعلام تونس والمغرب** ".

إن هذا العمل الاستبدادي الرامي إلى خنق الحركة النقابية الطالبية هو خنق للحريات الأولية. إن الإتحاد العام لطلبة تونس وفرع تونس للاتحاد العام للطلبة الجزائريين :

1- يحتجون صارم الاحتجاج لدى السلطات الفرنسية على هذه الأعمال الرجعية.

2- يلفتون نظر الجامعة الفرنسية إلى خطورة مثل هذا الصنيع، الذي يشوه سمعتها ويمس بتقاليدها الديمقراطية. يعتبرون أن هذا القرار لا يؤثر على وجود إتحاد للطلبة الجزائريين لدى

[1] - المرجع نفسه.

الجامعة الشمال الإفريقية للطلبة فحسب، بل فقد يؤثر على المنظمات القومية والعالمية للطلاب المتواجدين بفرنسا 1.

يتضح من هذه التعاليق التي استقيناها من الصحافة التونسية أن تونس حكومة وشعبا، كانت تولي القضية الجزائرية اهتماما كبيرا على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، وتحاور المسؤولين الفرنسيين حوارا سياسيا وثقافيا منطقيا تريد إقناعهم بأن الأعمال التي يرتكبها غلاة المعمرين بالجزائر هي أعمال وحشية لا تنتمي على الإطلاق للحضارة الفرنسية التي رفع شعارها مفكرون منذ قيام الثورة سنة 1789م، محاولة التأكيد لغلاة المعمرين في الجزائر على أن الشعب الجزائري لا يقل إنسانية وحضارة عن الشعب الفرنسي ذاته ومن ثمة فهو حري باسترجاع حقوقه في الحرية والاستقلال كسائر شعوب المعمورة التي اضطهدت من قبل إمبراطوريات استعمارية ثم حررتها من ربقة العبودية والاستعمار .

إن اتحاد الطلبة التونسيين قد وقف موقفا تاريخيا إلى جانب شقيقه اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين طوال سنوات الثورة كلها .

ثانيا: دور المؤسسات التعليمية بتونس:

يعتبر التعليم من المهام الاجتماعية والثقافية التي أولتها الثورة الجزائرية اهتمامها وخاصة مسألة تعليم الأطفال الجزائريين من أبناء اللاجئين المستقرين بتونس، فكانت مصلحة الشؤون الاجتماعية بقاعدة تونس تقوم بالمهام التعليمية إلى جانب الإيواء والصحة والعناية الاجتماعية وانتدبت المعلمين للتعليم بمراكز اللاجئين وقد تكفلوا تعليم وتثقيف آلاف الأطفال [2].

وسعت المصالح الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني إلى إدماج الأطفال الجزائريين بالمدارس التونسية لمزاولة تعليمهم وفق البرامج التونسية وأنشأت وزارة الشؤون الثقافية العديد من المدارس الابتدائية داخل الملاجئ وخارجها حيث تتكفل بكل شؤونهم، وقد أنشأت مدرسة خاصة بالجزائريين في باردو بتونس سنة 1957م كانت تضم مائة طفل يزاولون تعليمهم في نظام تربوي جماعي، وبعد مدة عمم هذا النظام على كل الطلبة والتلاميذ الجزائريين، وتكفلت جبهة التحرير الوطني بالإنفاق عليهم ووضعوا في مؤسسات تربوية مشتركة [3]، ويذكر أحمد توفيق المدني أنه كان يوجد في سنة 1959م بتونس وحدها عشرون

[1] جريدة العمل :"اتحاد طلبة تونس يراسل الحبيب "، العدد: 705، 29 جانفي 1958م، ص3.

[2] - جريدة العمل :"إحتجاج طلبة تونس على حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين من قبل حكومة فرنسا "، العدد: 705، 29 جانفي 1958م،ص3.

[3] - ينظر المجاهد : العدد 12 (15 ديسمبر 1957)، ص3.

مدرسة ابتدائية لتعليم أبناء اللاجئين ومائة مدرس[1] بالإضافة إلى 700 طالب جزائري بالكليات التونسية وإثر زيارة وزير الشؤون الثقافية لتونس عقد اجتماعا للطلبة وآخر لتلاميذ المدارس بتونس في ديسمبر 1958 وأعلمهم أن الوزارة ستتكفل برعايتهم وحل مشاكلهم وستخصص مبلغ مليون فرنك خلال تلك السنة لتحسين أوضاعهم المعيشية، كما قامت الوزارة بمبادرة هامة تمثلت في تخفيف الضغط على الطلبة بتونس وتوزيع أعداد منهم على الجامعات والمعاهد بالمشرق العربي[2]، وسعت الوزارة لبذل مساعيها لدى السلطات التونسية لتمكين الطلبة الجزائريين من مزاولة تعليمهم بالمدارس والمعاهد التونسية، وقد كانت الحكومة التونسية تتكفل سنويا بمائتي طالب جزائري بالثانويات التونسية وتدفع جميع مصاريفهم، وقدمت منحا للجزائريين لإتمام دراستهم بالخارج[3]، وأولت وزارة الشؤون الاجتماعية اهتمامها الخاص بتعليم أبناء الشهداء فأقامت لهم بتونس خمسة مراكز تضم 800 طفل وطفلة[4].

كما اهتم الاتحاد العام للعمال الجزائريين بمصير أبناء الشهداء وأسس لهم بتونس " **دارين بالمرسى (تونس) تضمان نحو مائتين وستين يتيما وهو مشروع إنساني عظيم... كما عمل الاتحاد على إعداد دار للبنات بتونس كذلك** "[5]. ومن ضمن الاهتمامات الاجتماعية للاتحاد التكفل بأبناء العمال اللاجئين، إذ اعتنى بهم وأنشأ لهم المدارس وكذا مراكز التكوين المهني المتعددة الاختصاصات والتي مكنت الشباب من الإحراز على تكوين مهني يمكنهم من الاندماج في المجتمع، وقد وظف كثير منهم بالورشات الصناعية وبالمؤسسات التونسية، ونذكر من بين مراكز التكوين المهني مركز **عيسات إيدير للتكوين المهني** الذي يعتبر مركزا هاما للتكوين الصناعي لأبناء الشهداء بتونس وأنشأ الاتحاد العشرات من دور الأطفال لليتامى منها دار **عيسات إيدير لليتامى** بتونس تأوي 150 طفلا ودار **بن مهيدي** وضمت مائة طفل[6]. وقد بلغ عدد الأطفال الذين شملتهم رعاية الاتحاد حوالي 20 ألف طفل[7].

وبفضل تسهيلات الحكومة التونسية ودعم الاتحاد العام التونسي للشغل تم تمكين الشباب الجزائريين من الإحراز على تدريبات مهنية بمراكز التكوين المهني التونسية، ويذكر رشيد قايد أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين سطر بالتعاون مع الاتحاد العام التونسي للشغل برنامجا يقتضي بتكوين 25 نقابي

---

[1] - بوعزيز يحي : دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني، الثقافة ; العدد 83 (سبتمبر – أكتوبر 1984)، ص 284.

[2] المدني أحمد توفيق : مرجع سابق، ص488.

[3] - المرجع نفسه، ص 407.

[4] المرجع نفسه، ص 472

[5] - أمقران عبد الحفيظ : مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، مرجع سابق، ص 116.

[6] - المصدر نفسه، ص11.

[7] - بلطر حوار مع المناضل صالح بوديبة، جريدة الشعب : عدد يوم (22 جوان 1987)، ص12.

جزائري بمدارس التكوين النقابي التابعة لاتحاد العام التونسي للشغل، و18 نقابي في قطاع سكك الحديد، و26 نقابي في قطاع البريد، وتحصل الاتحاد العام للعمال الجزائريين على مساعدات هامة قدمتها النقابات الدولية المتعاطفة مع كفاح الشعب الجزائري تمثلت في منح لتكوين بالخارج ووسائل وتجهيزات خاصة بالدراسة والتمهين، كما ساهم الهلال الأحمر الجزائري كهيئة اجتماعية إنسانية في تعليم أبناء اللاجئين والتكفل بهم فأنشأ مراكزا لليتامى بضواحي تونس وهو عبارة عن عمارة كبيرة يقطن بها ألف طفل[1].

إن الحكومة التونسية والمنظمات الاجتماعية التونسية شجعت وآزرت نشاط هذه المدارس والمراكز التعليمية كونها تقوم بمهام نبيلة لصالح أبناء اللاجئين، فسهلت السلطات التونسية استقبال المدارس الجاهزة التي قدمت كهدية لأطفال الجزائر، وأبدت الكثير من التسهيلات في هذا الشأن.

إن عناية الثورة التحريرية بتعليم وتكوين الآلاف من الأطفال اللاجئين كان يهدف إلى بناء مجتمع مثقف ومحصن بالمعارف والعلوم التي تمكنه من مواجهة المستقبل؛ وعليه فإن جبهة التحرير الوطني لم تنتظر انتهاء المعركة المسلحة لتفكر في مستقبل الشعب وتنظيم المجتمع الذي ستعرفه الجزائر المستقلة، حيث بدأت تنظيمات وبنية المجتمع الثوري تتضح مع تطور الثورة التحريرية، والتحام الشعب الجزائري في معركة النضال من أجل الاستقلال، ولم تقتصر مهام جبهة التحرير الوطني بتنظيم وإحصاء الجالية الجزائرية والاهتمام بأوضاع اللاجئين، بل شملت شؤون المجتمع الجزائري والعناية بعناصره وفئاته الاجتماعية وتأطيره في المنظمات الاجتماعية والثقافية، وسنقتصر الحديث هنا على مهمة بناء المجتمع والعناية بعناصره القاعدة لنحاول الوقوف على ملامح التغيرات الاجتماعية لمجتمع اللاجئين.

وجملة القول أن النشاط الثقافي في الثورة الجزائرية من خلال ما نشرته بعض الصحف الجزائرية والتونسية كجريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، وجريدتا الصباح والعمل التونسيتان خلال الفترة الواقعة بين (1954 1962م)، كان نشاطا مركزا على دور الطلبة الجزائريين في الخارج، خاصة موقف سلطات الاحتلال من نشاطهم واتحادهم قبل حله وبعد حله، ولكن هذا لا يعني أن الثورة الجزائرية في هذه المرحلة لم يكن لها نشاط ثقافي آخر في البلدان العربية والغربية في ذلك الوقت، ولكن بما أن موضوعنا محدد بالعلاقات الثقافية الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية، فإننا اكتفينا بما نشر في صحف المجاهد والصباح والعمل ومراجع أخرى، خلال الفترة المشار إليها آنفا.

والحق أن الصحافة التونسية كانت مفتوحة للأقلام الجزائرية خاصة بعد استقلال تونس، فكانت أخبار الثورة الجزائرية تشكل المادة الأساسية فيما ينشر وتتصدر الصفحات الأولى وهذا حتى استقلال الجزائر.

---

1 - المجاهد: العدد 58، 28 ديسمبر 1958، ص 9.

وعموما فقد قام الجزائريون بتونس سياسيون ومثقفون بعمل دعائي كبير للثورة فرسموا عنفوانها بأقلامهم وصوروا معاناة الشعب وصموده وتصميمه على استرجاع الاستقلال الوطني مهما كلفه ذلك من تضحيات بشرية ومادية، وكشفوا بشاعة الأعمال التي يقوم بها الاستعمار الفرنسي، وتميز عملهم بحرارة عاطفية واندفاع قومي وغيرة عربية وإسلامية. إن العلاقات الثقافية بين الجزائر وتونس كانت ثورة أخرى ساهمت في تهديم الصورة البائسة و الحزينة التي رسمها الاستعمار الفرنسي في الجزائر والشعب الجزائري طيلة قرن و ربع قرن.و في نفس الوقت ساهموا في تمتين الروابط الأخوية بين شعبين الجزائري والتونسي وطلاب الحرية في كل أنحاء العالم.

بعد هذه الدراسة المفصلة أحيانا والموجزة أحيانا أخرى نخلص إلى القول. أن العلاقات الثقافية بين الجزائر وتونس: كانت لها أصول وجذور عميقة في التاريخ، ولكن نمو الوعي القومي والشعور ببعث الهوية الوطنية الجزائرية بشكلها الحديث، لم يحدث إلا بعد صراع مرير مع الدولة المستعمرة التي أرادت استبدال الهوية الفرنسية بالهوية الجزائرية.

إن ثورة الفاتح من نوفمبر قد زادت الجزائريين رغبة في تحصيل العلوم والمعارف العربية. كما رفعت نسبة البعثات والوفود الدراسية، وصار جامع الزيتونة العتيق جامعة آهلة بالطلبة الجزائريين الذين امتزجت أفكارهم وسلوكاتهم الاجتماعية بأشقائهم التونسيين: حتى صار الجميع يتطلع إلى مستقبل واحد ومجتمع واحد ودولة واحدة، ولما انبلج فجر عصر الجماهير الذي واكب اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر الجزائرية، تطورت تلك العلاقات الثقافية من الامتزاج الثقافي والاجتماعي إلى الامتزاج السياسي والاقتصادي بل وحتى العسكري، وأصبحت المؤسسات التونسية على اختلاف مهامها واختصاصاتها تستقبل الإطارات الجزائرية في هياكلها ووظائفها الداخلية: في الطب وفي التمريض وفي التدريس وفي الصحافة ونحو ذلك من الوظائف التي تتطلب الكفاءة العلمية والمهنية، وهكذا التحم المجتمعان الجزائري والتونسي بفضل الزخم الثوري الذي عم المنطقة العربية عامة والجزائر بصورة خاصة.

خاتمة البحث

خاتمة البحث :

بعد هذه التجربة المتواضعة في بحث العلاقات الجزائرية التونسية إبان ثورة التحرير الجزائرية الكبرى وتتبع خلفياتها ومنحنياتها المختلفة، والوقوف عند عدد من المحطات السياسية والاجتماعية والثقافية نخلص إلى النتائج الآتية :

أولا : أن العلاقات الجزائرية التونسية لم تكن وليدة سنوات الكفاح الجزائري المسلح فحسب وإنما هي علاقات عميقة الجذور بين السكان المغاربيين على امتداد العصور التاريخية على أساس أن الشعب العربي والشعب الأمازيغي في هذه الربوع قد عرف امتزاجا كليا فيما بينه سياسيا وثقافيا واجتماعيا، ومهما حاول الاستعماريون فك الروابط الأصيلة بين هؤلاء السكان، فإنهم لم يتمكنوا من ذلك وباءوا بفشل ذريع، لأن الجميع قد انصهر في بوتقة الحضارة العربية الإسلامية، التي نقلت أهل هذه البلاد من عصر الجهل والتشرذم والتأخر إلى عصر المدينة والأخوة والتعاون والعلم والتفتح على العالم، ومن هنا فإن القول بوجود شعبين متميزين عن بعضهما في الجزائر وتونس هو قول مردود على أصحابه من ممثلي المدرسة الكولونيالية التي تعمدت التفريق بين هؤلاء السكان عن إدراك ودراية بكل المعطيات التاريخية والحضارية التي تبلورت فيها شخصية بلاد المغرب الإسلامي من أقدم العصور إلى يومنا هذا.

ثانيا: إن العلاقات السياسية بين البلدين كانت تزهر وتفتر باستمرار تبعا لظروف البلدين في كل حقبة من حقب التاريخ، وقد ظل المجال الجغرافي مفتوحا بينهما على امتداد التاريخ. فمرة يمتد النفوذ الجزائري حتى إلى جبل نفوسة بليبيا عبر الجنوب التونسي، وتارة تصبح تونس تابعة لقسنطينة وأحيانا تصير قسنطينة تابعة إلى تونس، وهكذا دواليك دون أن نحسب عصر الموحدين والمرابطين ونحو ذلك، ولكن العلاقات السياسية المتميزة قد ظهرت بعد اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر في الجزائر، حيث أصبح كل من الجزائريين والتونسيين يخوضون حربا واحدة ضد الهيمنة الاستعمارية المتغطرسة، التي مدت نفوذها على كل أقاليم المغرب وسيّرتها جزءا من الممتلكات الفرنسية.

فكان موقف أبناء البلدين موقفا واحدا في الذود عن الشرف والكرامة واسترجاع السيادة الوطنية وأصبحت القيادتان الجزائرية والتونسية تعربان عن موقف واحد إزاء مستقبل البلدين ومطامح الشعبين حتى استرجعتا استقلاليهما الواحدة تلو الأخرى، وصار لكل بلد دولة وطنية خاصة، مع إبقاء التعاون مستمرا في كل المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية بل والاجتماعية أيضا، ولعل الخطوات التي تخطوها الدولتان الآن ستؤدي مستقبلا إلى إتمام الوحدة المغاربية وتكوين دولة واحدة.

ثالثا: إن الروابط الثقافية التي تربط سكان البلدين هي روابط قديمة أيضا تعود إلى تأسيس جامعة الزيتونة في القرن الثاني الهجري(الثامن الميلادي)، حيث أصبحت هذه الجامعة قبلة طلاب العلم والمعرفة. ليس فقط من

البلاد التونسية بل من كل البلدان المغاربية، وفي مقدمتها الجزائر، ولكن ثورة التحرير الجزائرية قد عمقت هذه العلاقات الثقافية أكثر من ذي قبل، حتى أصبح معظم المثقفين الجزائريين إبان الثورة وغداة الاستقلال الوطني متخرجين من الزيتونة يرفعون تحدي الجهل والأمية في المدرسة الجزائرية، وفي وسائل الإعلام الوطنية باللغة العربية وكان كل من يتخرج من الزيتونة يطلق عليه في الجزائر اسم" عالم " وكان مفهوم العلم عند الجزائريين مقتصرا على أولئك المتفقهين في الدين والأدب والتاريخ ونحو ذلك من العلوم والفنون العربية والإسلامية.

رابعا : أما عن التواصل الاجتماعي بين البلدين فإنك لا تستطيع في غالب الأحيان أن تفصل بين العائلات الجزائرية والتونسية، فهي أسر متشابكة مع بعضها البعض بالدم والمصاهرة، لاسيما المناطق الغربية للبلاد التونسية، ولم تكن العلاقات الاجتماعية حديثة العهد هي الأخرى، بل فإنها ذات تاريخ عريق، ولكنها ازدهرت وتطورت إبان الثورة التحريرية الجزائرية حيث أصبحت الأسر الجزائرية والتونسية تتقاسم المسكن والمأكل والملبس، وتشترك في الآلام والآمال أمام الحرب الاستعمارية الشرسة، التي شنت على بلدان المغرب العربي قرنا وثلث قرن من الزمن، فكُنْتَ ترى الجزائريين والتونسيين يعيشون إخوة متحابين متضامنين ومتآزرين في أوقات الشدة ومتزاورين منشرحين أوقات السلم والرخاء، بل ويموتون جنبا إلى جنب على حدود البلدين من جراء قصف الآلة الاستعمارية لسكان المناطق الحدودية المتجاورة، وسواء في عهد الاحتلال أو في عهد الاستقلال، فإن لا أحد استطاع ويستطيع الفصل أو التفريق بين هؤلاء السكان، مهما كانت الظروف السياسية والاقتصادية بل وحتى الحربية، لأنهم يشكلون وحدة بشرية متجانسة متناغمة ومتعاونة في السراء وفي الضراء .

وصفوة القول أن العلاقات الجزائرية التونسية إبان مرحلة الكفاح المسلح في الجزائر، قد مثلت قمة التقارب والترابط والامتزاج على كل المستويات، حتى أصبح الإنسان لا يفرق بين جزائري وتونسي إلا بالبطاقة إن كانت لهم بطاقة أو رخصة تنقل أو إذن بالمرور، من داقت به الأرض في الجزائر يغادرها إلى تونس ؛ ومن داقت به الأرض في تونس يغادرها إلى الجزائر .

وهكذا فإن الشعب الجزائري والشعب التونسي هما شعب واحد، لا يصح أن نطلق عليهما اسم الشعب الجزائري والشعب التونسي، وإنما يصح أن نقول سكان البلدين أو شعب البلدين الجزائر وتونس لأنهم لا يختلفون عن بعضهم البعض إلا باسم البلد الذي ينتمون إليه.

نوائے حق

الملحق رقم : 01

ندعو ومازلنا ندعو إلى التفاوض المباشر الرسمي[1]

أدلى محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة الجزائرية ظهر أمس بتصريح جاء فيه:

" أخذت بعض الأوساط السياسية والصحفية الفرنسية تروج من جديد منذ بضعة أيام تصريحات مزيفة منسوبة إلى ناطقين باسم الجزائريين يحيط بهم الخفاء والكتمان، وهذه الحملة تظهر آثارها في تعاليق تنشر نصوصها بين قوسين وتنسب إلى أشخاص يتكلمون كثيرا دون أن تعلن أسماؤهم، وكل هذا من شأنه أن يبث الاضطراب في العقول وان يضاعف دواعي اللبس .

وبما أن الاضطراب واللبس لا يستفيد منه إلا خصوم التفاوض فإنه يسهل الاهتداء إلى مصادر هذه الحملة، ذلك أن المستفيدين من حرب الجزائر والاستعماريين العنيدين لم ييأسوا بل أنهم لن يبخلوا بأي جهد، للاعتراض على إرادة أغلبية الأمة الفرنسية التي توالي ضغطها كي تبدأ حالا المفاوضات الرسمية المباشرة وما أهم أسلحتهم التي يعتمدون عليها إلا الكذب والتصريحات المزورة والأنباء الملفقة التي يصنعونها صنعا، بالإضافة إلى عملية بعث الاضطراب في النفوس والركون إلى التشدق بخلافات مزعومة يدعون أنها قائمة داخل حكومتنا أني أكتفي في هذا الصدد بأن أقول أن أولئك الذين يروجون تلك الأراجيف التبست عليهم حكومتنا بغيرها .

كل هذا يثير سخريتنا ولكنه لا يجعلنا نعرض عن أهدافنا الأساسية، إن مساهمتنا في قضية السلم بالجزائر تكتسي صبغة موقف سياسي واضح لا لبس فيه، إننا ندعو ومازلنا ندعو إلى التفاوض الرسمي المباشر دون شرط مسبق مهما يكن نوعه، ونحن على استعداد لخوض هذه المفاوضات ونعلم ما نريد وإلى أين نسير .

وموقفنا يحظى بمساندة حكومات المغرب وشعوبه المندفعة في طريق الوحدة، كما أننا واثقون من تأييد لا تحفظ فيه يحيونا به العالم العربي وإفريقيا وآسيا والشعوب المحبة للسلام، ثم أننا واثقون أن جانبا كبيرا من الرأي العام الفرنسي يؤازرنا وهذا عنصر له أهميته أيضا، وبما أننا نعتمد على كل ذلك فإننا لن نترك ما حدا لأقل داع من دواعي البلبلة ولأية مناورة".

---

[1] - جريدة العمل التونسية بين الحزب الحر الدستوري التونسي العدد 1673 ، يوم الخميس 22 رمضان 1380/09 مارس 1961، ص 1.

الملحق رقم: 02

رسالة العمل ساعة التفاوض[1]

ينتظر الناس في كل مكان الإعلان عن موعد افتتاح المفاوضات الرسمية بين حكومة باريس والحكومة الجزائرية المؤقتة، ولم يصبح التفكير منصرفا إلى العوامل السياسية الأخرى المساعدة والمسبقة، التي تحف بالتفاوض نفسه فقد أجمع الرأي العام العالمي على اعتبار التفاوض المقبل نتيجة في حد ذاته.

وإذا ما حللنا هذا الإجماع وجدناه يرتكز على نظرة سياسية صحيحة ويستند إلى مراجع سياسية واقعية.

إن حصول اتفاق بين الجانبين المعنيين مباشرة بقضية الحرب وقضية الحرية في الجزائر يعني تحقق استعداد للتفاهم وبالتالي لوجود الحل الملائم الذي لا سبيل إلى الظفر به بغير النقاش المفصل حول نقاط الخلاف وحول أسس المستقبل السياسي والإنساني لعلاقات البلدين ومدى ارتباطهما ببعضهما.

ولقد سجل التاريخ من قبل قضايا عسيرة تم حلها في ظروف ملائمة وعلى أسس مقبولة وغن كانت غير دائمة لما فتح باب التفاوض المباشر واستعد الجانبان للتفاهم. ولقد سجل التاريخ في تونس –مثلا- أن التفاوض كان نتيجة تطور سياسي ولدته فترة التصادم وانعدام التفاهم، ثم كان لتلك النتيجة حصول إيجابي ما انفك يتسع حتى حقق الاستقلال الكامل للبلاد.

لذلك فقد وجب أن يكون التفاوض المقبل بين حكومة فرنسا وحكومة الجزائر خاليا من شوائب التردد وبعيدا عن أجواء التوقع التي يسعى لإيجادها شق أنصار الحرب والإبادة، وجب أن تكون نتيجة التفاوض مضمونة الإيجاب، ولضمان الإيجاب لزم الاستعداد ولزمت الصراحة وعزيمة التفاهم، فلا يمكن أن تؤول مفاوضات (إيفيان) إلى فشل قد يؤول بالمغرب الكبير إلى سلوك منعرج خطير ليس من صالح فرنسا مطلقا أن تعمل على إيجاده فيكون التصدع المطلق.

فإذا التفتنا إلى حكومة الجنرال دي غول لنؤكد لها أن قيامها بمبادرة إطلاق سراح بن بلة وزملائه أيكس والسجون الكثيرة الأخرى سوف يقابله الرأي العام في المغرب الكبير بكل ارتياح، فضلا عما يرى فيه من تطمينات وضمانات لنجاح الملاقاة الفرنسية الجزائرية – فما هو إلا حرصنا على تقريب ساعة السلم والتفاهم ولسوف تخدم تلك المبادرة مبدأ التفاوض نفسه وتضمن مناعته- .

---

[1] - جريدة العمل التونسية بيان الحزب الحر الدستوري التونسي، العدد 1687 ، يوم الأحد 10 شوال 26/1380 مارس 1961، ص1

ملحق رقم: 03

السيد كريم بلقاسم يعود إلى تونس ويقول نحن على استعداد دائم للتفاوض[1]

أدلى السيد كريم بلقاسم بتصريح قال فيه:

" ليس لدي ما أقوله لكم سوى أني وجدت أثناء زيارتي الدبلوماسية الأخيرة تفهما كبيرا لدى البلاد والحكومات العربية، وقد أكدت هذه الحكومات مساندها المطلقة لسياسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ولكفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله..."

واستطرد السيد كريم بلقاسم قائلا:"... أن الأمور تتقدم بقدر ما نثابر نحن على عملنا الذي يتعزز به جهاز الثورة الجزائرية في الميدانين الداخلي والخارجي .."

وجوابا عن سؤال حرجه أحد الصحفيين قال نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مؤكدا: "... إننا نحن الذين طالبنا بالتفاوض لذلك فنحن على استعداد دائما لإجراء المفاوضات وموقفنا منها معروف".

وإجابة عن سؤال آخر يتعلق بتقدم الخطى نحو التفاوض قال السيد كريم بلقاسم:" لقد حصل تقدم بطيء ولا أستطيع أن أقول أكثر من ذلك وإن الأيام المقبلة هي وحدها التي ستبين لنا هل أن هذه المفاوضات ممكنة أم لا".

وقد كان في استقبال السيد كريم بلقاسم في مطار العوينة كل من السيد محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة الجزائرية والأستاذ بوزيدة نائب رئيس البعثة الجزائرية بتونس والسيد رشيد قايد عضو ديوان السيد محمد سعيد وزير الدولة.

---

[1] . جريدة العمل التونسية بيان الحزب الحر الدستوري التونسي، العدد 1676 ، يوم الأحد 25 رمضان 12/1380 مارس 1961، ص1.

ملحق رقم: 04

رسالة العمل
في انتظار النتائج والأفعال[1]

لم تشد منذ أيام صحيفة تهتم بالقضية الجزائرية في الحديث عما جرت العادة الآن على تسميته" المباحثات السرين بين الجزائريين والفرنسيين". فقد رددت كل صحيفة يومية أو أسبوعية تريد أن تكون لها يد في هذه التطورات أخبارا تفتقر إلى الصحة بقياس مقدار علم كبار محرريها بحقيقة الأوضاع الحالية.

وشاهدنا الاهتمام بهذه المباحثات التي لم تبق على أية حال سرية في كنهها يتزايد بقدر ما يلح المسؤولون من هذا الجانب أو ذاك على ضرورة ملازمة الصمت.

لكن مهما يكن من أمر فإن مجرد المقابلة بين مختلف التصريحات الرسمية تبرز بعض العناصر الثابتة:

فأول عنصر هو أن الاتصال بين الجزائريين والفرنسيين قد ربط، وإن حافظ الطرفان على سرية هوية ممثليهم ومكان اجتماعهم وتاريخ التقائهم لأول مرة والفحوى الحقيقي لمباحثاتهم .

والعنصر الثاني هو أن هذا الاتصال لم ينقطع مثلما انقطع في مولان بعد مباحثات لم تدم إلا بضعة أيام و لم يحدث من الجانبين انكماش أو احتراز اللهم تلك المحاولة التي صدرت عن بعض الدوائر الفرنسية والتي أسرع المقربون إلى الجنرال دي غول إلى إزالتها .

أما العنصر الثالث فهو يتمثل في هذا الانتظار " الايجابي" – إذا صح هذا التعبير، لأنه انتظار إن لم يتصف بكثير من التفاؤل فإنه لا يتسم على أية حال بالتشاؤم.

فمن خلال هذه النتائج وحدها – يكفينا إذا أردنا الاقتصار عليها أن نقول أن ما تم إلى الآن يلقي ضوءا ساطعا على الموقف الموحد الذي أبرزته في المغرب الكبير ندوة دار السلام حيث استطاع فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة أن يتمم أهمية الدور التاريخي الذي بدأه في رامبويي وأن يلمس من النتائج ما أكد أمله في انفتاح طريق السلم.

فلننتظر حينئذ نهاية هذه المرحلة الهامة راجين أن تترجم الأفعال بسرعة عن" التطور السريع الإيجابي" الذي أقر ضرورته بلاغ رامبويي وأن يصبح ما أعلنته دار السلام من عدم وجود ما يحول دون التفاوض المباشر بين حكومة الثورة الجزائرية والحكومة الفرنسية واقعا في أقرب الأيام .

---

[1] - جريدة العمل التونسية بين الحزب الحر الدستوري التونسي، العدد 1676 ، يوم الأحد 25 رمضان 1380/12 مارس 1961، ص2.

ببليوغرافية البحث

ببليوغرافية البحث:

المصادر والمراجع

I/ باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1- إبراهيم مذكور، ونخبة من الأساتذة العرب : معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 1975م.

2- أحمد محساس : الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، القصبة، الجزائر، 2002م.

3- الحاج لخضر "العقيد": قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها، كتبها الطاهر حليس، شركة الشهاب، الجزائر، دون تاريخ.

4- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1989م.

5 أحمد توفيق المدني حياة كفاح ج3.تفصيل القضية وجهود أحمد المستيري سفير تونس بالقاهرة للحصول على القرض المالي من دولة الكويت .

6- أحمد توفيق المدني:حياة كفاح مذكرات ، ج3، ط2، م و ك، الجزائر، 1988م.

7 أبو القاسم سعد الله : الزمن الأخضر ، م. و .ك . الجزائر 1985م .

8- الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1998م.

9- الجنيدي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة ، ج3، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986م.

10- الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة /، ج3.

11- الرائد عثمان سعدي بن الحاج : مذكرات ، دار الأمة ، سنة 2000م.

12- بنيامين سطورا: مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898 1974، ترجمة صادق عماري ومصطفى ماضي،دار القصبة للنشر، الجزائر :1999م.

13 بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، ط1 بيروت: 1997م.

14 بن يوسف بن خدة : شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر الجزائر: 2004م

15- بن يوسف بن خدة، اتفاقيا إيفيان، تعريب حسن زغدار ومحل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ب ت ، الجزائر.

16- بورقيبة الحبيب: من أقوال مجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، منشورات الحزب الاشتراكي الدستوري، طبع .ش.ف.ر.ن.ص. تونس 1984م.

17 ثامر عبد الرؤوف، المؤتمرات الأفرو-آسيوية والقضية الجزائرية، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد08 / ماي 2003م.

18 جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية ، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: 1991 م .

13

19- جوان غيليسبي: الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة، بيروت لبنان: 1961م.

20- حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر: 1994م

21- دبش اسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية، ط1، دار هومة، الجزائر 2000م.

22- دمق محمد، وفاء للشهداء، شركة العمل للنشر، تونس ، 1968م.

23- ديغول: مذكرات الأمل ، ج3، التجديد، (1958م-1962م)، ترجمة سموعي فوق العادة ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971م.

24 رمضان لاوند، الحرب العالمية الثانية، عرض مصور، ط18، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان 2001.

25 رضا مالك، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ت فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر ودار الفارابي-بيروت-2003م.

26- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال 2002م.

27- شارل ديغول : مذكرات الحرب " الخلاص" 1944-1946، ترجمة : خليل هنداوي وابراهيم فرجانة، مراجعة :أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، لبنان: 1970

28- شارل اندري جوليان :إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: المنجي سليم ، وآخرون، مراجعة: فريد السوداني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر:1976م.

29- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت،لبنان، 1982م.

30- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر: 2002م

31- عبد الحميد بخيت: المجتمع العربي الإسلامي، ج1،ط2، دار المعارف ، مصر: 1961م.

32- عبد الله شريط ومحمد الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ،ط1، مكتبة البعث، قسنطينة:1965م.

33- عبد الكريم بوالصفصاف واخرون: معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين،ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة:2004م.

34 عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي،بيروت، 1997م.

35- عمار هلال: الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري، (1945-1947)،مجلة الذاكرة ع3، المتحف الوطني للمجاهد المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد،الجزائر،1995م.

36- عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطني للكتاب، الجزائر: 1986م.

37- علي تابليت" من جرائم فرنسا في الجزائر"مذابح 8 ماي 1945، كمقدمة وتمهيد لثورة أول نوفمبر 1954، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، إنتاج جمعية اول نوفمبر ، مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر: 1994، ص ص19-20.

38 عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج3 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر: 1981م.

39 عامر رخيلة: الثورة الجزائرية والمغرب العربي.

40- عبد الله شريط : الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية الجزء الأول 1991 ، السداسي الثاني، منشورات وزارة المجاهدين ، بدون تاريخ .

41- فرحات عباس:حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة :أبو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب دون تاريخ.

42 فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة 1984م.

43- فضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة .

44 فرانز فانون : معذبو الأرض : ترجمة : د. سامي الداروبي و د. جمال الأتاسي ،ط3 ، دار الطليعة بيروت 1979م.

45- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، ج3دار البعث، قسنطينة، 1991م.

46 مصطفى طلاس وبسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت، لبنان:1982

47-محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر: 1994م.

48- مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على ثورة نوفمبر ،ط1، دار البعث قسنطينة، الجزائر: 1983م.

49- محمود كامل المحامي: الدولة العربية الكبرى، ط2، دار المعارف بمصر، دون تاريخ.

50- محمد كامل لينه: المجتمع العربي والقومية العربية، دار الفكر العربي ، القاهرة 1966م.

51 محمد الصالح الصديق: أيام خالدة في حياة الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر:1999م.

52- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول،ط1، دار البعث الجزائر:1984م.

53- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل داغر،ط1، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان:1983م.

54- محفوظ قداش والجيلالي صاري: المقاومة السياسية 1900-1954 الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1987م.

55 محمد البشير الإبراهيمي: في قلب المعركة، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997م.

56 مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

57- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية، ب ت،.

58- محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن داحي حسين، وزارة المجاهدين، الذكرى 40 لاندلاع الثورة.

59- محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة الجزائر: 2003م.

60 مصطفى هشماوي،جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

61-محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر: 1986م.

62 - محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986م.

63- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1996)، ج2 دار هومة، الجزائر: 2000م.

64- محمد الصالح الجابري : النشاط الثقافي والعلمي للمهاجرين الجزائريين في تونس 1900-1962، الدار العربية للكتاب، 1983م.

65 محمد شرقي: موقف الصحافة التونسية من الثورة التحريرية وعلاقاتها بالأقلام الجزائرية، كتاب الثورة التحريرية في الصحافة العربية(1954-1962). بحث غير منشور.

66 محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ؛ ترجمة كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983م.

67 مصطفى طلاس ، وسام العسلي: الثورة الجزائرية ، ط1، مؤسس طلاس للدراسات والنشر دمشق، 1984م.

68- محمد الميلي :مواقف جزائرية ، ط1، م.و.ك، الجزائر، 1984م.

69- محمد الصالح الجابري و آخرون : الأدب العربي في شمال إفريقيا ، مقالات نقدية وبيبليوغرافية وصفية ،دار مهجر 1982م.

70 – محمد صالح الجابري : النشاط الثقافي والعلمي للمهاجرين الجزائريين في تونس 1900 .1962 . الدار العبرية للكتاب .

71- محمد شرقي:موقف الصحافة التونسية من الثورة التحريرية وعلاقاتها بالأقلام الجزائرية ، كتاب الثورة التحريرية في الصحافة العربية 1954-1962، بحث جماعي غير منشور.

72- محمد صالح الجابري : الهوية الجزائرية لدى الشعراء الجزائريين المهاجرين إلى تونس ، مجلة الثقافة العدد 86 ، الجزائر 1985م.

73- محمد صالح الجابري : الثورة الجزائرية من خلال بعض المسرحيات التي نشرت بتونس إبان الثورة ، مجلة الثقافة العدد96 ، الجزائر 1986م.

74- نخلاء عز الدين وآخرون : العالم العربي، تقديم: حسن جلال العروسي، ط2، دار إحياء الكتب العربية، مصر : 1962م.

75- وليم.ب. كوانت، الثورة والقيادة السياسية. الجزائر 1954-1968. مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق: 1981م.

76- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2.ط2 منشورات المتحف الوطني للمجاهد

ب/الدوريات:

1- المجاهد : العدد 18(16 فيفري 1958م).

2- المجاهد الأسبوعي: العدد 72، 11 جويلية 1960م

3- المجاهد: العدد 36(06فيفري 1959م.

4- المجاهد: العدد 20، (15مارس 1958) .

5- المجاهد: العدد19 (01 مارس 1958) .

6- المجاهد : العدد 66 (18 أفريل 1960).

7- المجاهد : العدد 12، (15 نوفمبر 1957).

8- المجاهد: العدد 36، (06 فيفري 1959).

9- المجاهد : العدد 120(10 أفريل 1961).

10- المجاهد : العدد 54 (1 نوفمبر 1959).

11 المجاهد : العدد 55 (16 نوفمبر 1959).

12- المجاهد : العدد 33 (08 ديسمبر 1958).

13 المجاهد : العدد 45 (29 جوان 1959).

14- المجاهد: العدد 58(28 ديسمبر 1958) .

15- المقاومة الجزائرية: العدد 03، (03 ديسمبر 1956).

16 – المقاومة الجزائرية : العدد 16 (03 جوان 1957)،.

17- المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني(الطبعة التونسية):العدد 16

18- جريدة الشعب، حوار مع المناضل صافي بوديسة: عدد يوم (22 جوان 1987).

19- جريدة الصباح " القضية الجزائرية أمام مؤتمر الطلبة بفرنسا "، 14 ماي 1957م.

20 جريدة العمل " النعرة الاستعمارية..."، 28 جانفي 1958م.

21- جريدة العمل " نعرة استعمارية "، 28 جانفي 1958م.

22- جريدة العمل :"اتحاد طلبة تونس يراسل الحبيب "، العدد: 705، 29 جانفي 1958م.

23- جريدة العمل :"إحتجاج طلبة تونس على حل جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين من قبل حكومة فرنسا "، العدد: 705، 29 جانفي 1958م.

24- جريدة الصباح : " الطلبة الفرنسيون يطالبون بإيجاد حل سياسي لقضية الجزائر "، العدد 16 أفريل 1957م.

25- جريدة الصباح: جبهة متحدة أحزاب شمال إفريقيا .

26 جريدة الصباح: نصر للقضية الجزائرية، العدد 965، 1955/02/10م.

27- جريدة الصباح التونسية : جمعية الصداقة الجزائرية، العدد 978، 1955/03/05م.

28 جريدة الصباح التونسية: وفد شمال إفريقيا في مؤتمر باندونغ، العدد 1017، تونس 1955/04/20م.

29 جريدة العمل التونسية : العدد: 484، 14 ماي 1975م.

30- جريدة العمل التونسية: ماكس لوجون وموقف بورقيبة من الجزائر، العدد 489، 19 ماي 1957م.

31- جريدة العمل التونسية :" بيان من صحيفة العلم المغربية حول مجزرة ملوزة"، العدد: 504، 6 جوان 1957م.

32- جريدة العمل التونسية، العدد: 460، 16 أفريل 1957م.

33- جريدة العمل التونسية :" نشاط في الأمم المتحدة للتقدم بالقضية الجزائرية إلى الأمام"، 6 فيفري 1958م.

34- جريدة الصباح: الرئيس بورقيبة يتلقى شكر من وزير الأنباء الجزائرية، العدد 1972.

35 جريدة المجاهد، العددان 12 15، نوفمبر 1957م.

36- جريدة المقاومة الجزائرية ، العدد16، جوان 1957م.

37 - جريدة العمل :الحكومة التونسية ستطلب من هيئة الأمم إيجاد حل لقضية اللاجئين الجزائريين،العدد 482، 11 /5 /1957 م.

38- جريدة العمل :حملة اكتتاب لفائدة المقاومين الجزائريين ،العدد :480، 1957/5/9 .

39 جريدة العمل :فرنسا ترثي لحالة اللاجئين الجزائريين ،العدد:502 ،4 /6 /1957 .

40- جريدة الصباح برقية من الجزائريين المقيمين بتونس إلى القسم الجزائري بمكتب المغرب العربي بالقاهرة ، 21 جويلية 1956م.

41 - جريدة الزهرة برقية من الجزائريين بتونس إلى رئيس الحكومة الفرنسية ،4 أوت1955م.

42 - جريدة الزهرة ، نداء من جزائري تونس.20 ماي 1956م.

43- جريدة الصباح نداء إلى جميع الطلبة الجزائريين ،29 ماي 1956م.

44-جريدة الصباح نداء جمعية الطلبة الجزائريين ،28 سبتمبر 1956م.

45- جريدة الصباح :20 ديسمبر 1956 ، 1 جانفي ،و6 فيفري 1957م.

46- مجلة الندوة عدد فيفري 1954

47- صحيفة المجاهد العدد 27، 22 جوان 1958م.

48- مجلة المجاهد: العدد 115، 19 فيفري 1962م.

ج/ المقالات المنشورة:

1- أحمد توفيق المدني: تصريح للعلم المغربية، جريدة الزهرة، 2 ديسمبر 1955م.

2- أوعمران: مجلة الباحث، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، عدد خاص حول التسليح، جويلية 1987م.

3- ابراهيم رعيوب : "علام تختلف؟"جريدة الصباح ،24 فيفري 1956م.

4- أنيسة بركات : أدب النضال في الجزائر من سنة 1954 حتى الاستقلال ، مجلة الثقافة ، عدد95 الجزائر 1985 م.

5- محمد ناصر : شعر الثورة من جانبه الفني ، مجلة الثقافة عدد86 ، الجزائر 1985م.

6- الحبيب بن ناسي :"مجلة القلم الجزائري" ،جريدة الأسبوع العدد:328، 1953/03/30م.

7- الطاهر وطار :إنا راحلون ،جريدة الصباح ،6 أكتوبر 1956م.

8- الطاهر وطار: هات يدك يا أخي التونسي، الصباح، 12 أوت 1956م.

9- العربي لونيسي: عار عليك يا تونس ، الأسبوع 26 ديسمبر 1955م.

10- بيان أول نوفمبر 1954م.

11- براين بانس : الاستسلام في تونس خطر على الجزائر، جريدة الصباح التونسية، العدد: 1017، 1955/04/20م.

12- بوعزيز يحي : دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحريري الوطني، الثقافة : العدد 83 (سبتمبر أكتوبر 1984).

13- جان روس :" لابد من الحل السياسي" ، جريدة الصباح ، العدد 1049، 1955/5/26م.

14- جريدة العمل التونسية: خطاب الرئيس بورقيبة 6 أفريل 1961م ، العدد 5398، 13 جانفي 1973م

15- جيلالي صاري، مظاهرات ديسمبر 1960 ودورها في التحرير الوطني، مجلة المصادر، العدد الثاني، 1999، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

16- حمادي بغريش: لو كنت ثائرا ،جريدة الصباح ،8 جوان 1956م

17- رابح بلعيد: "اقرار قانون جديد للجزائر1947"، رسالة الأطلس، ع128،الحلقة 35،مارس 1997م.

18- رخيلة عامر: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر العدد 4، مركز البحوث في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1954م-1962م)، الجزائر، 1999م.

19- رشيد :متى يتعظ الفرنسيون؟، الصباح، 19 جانفي 1957م.

20 صموت كرمال : حركة الشباب التونسي مولد الشعور الوطني التونسي ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد2، 1974م.

21- عبد الكريم بوالصفصاف: التحولات الاساسية في الحركة الوطنية الجزائرية، 1945-1954، مجلة سيرتا، ع5، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر :1981م.

22- علي كافي ؛ يوم 20 أوت 1955م أسبابه ونتائجه، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، السنة الأولى، العدد الثالث، 1955، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر.

23- عامر رخيلة، انفتاح التيار الوطني الاستقلالي على الفضاء العربي 1945م-1954م، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 6/ مارس 2002م

24- عبد الرحمان شيبان:عيد تونس عيدنا، جريدة الصباح 20 مارس 1957م.

25- عبد الرحمان بالعقون: الإصلاحات المهنية، الأسبوع، 12 فيفري 1951م.

26- علي الجندوبي:عهد علمي جديد بالجزائر ،جريدة الأسبوع : العدد5،316، 1953/01/316م

27- علي الجندوبي :من الشرق إلى تونس ،جريدة الأسبوع 19 / أكتوبر 1953م.

28 محمد الطيب العلوي: " الشهيد زيعود يوسف القائد الشعبي المتواضع"، مجلة الذاكرة ، ع5، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998م.

29- محمد حسني عباس: حول اتجاهات السياسة التونسية ، مجلة العلوم تصدرها الجمعية المصرية للعلوم السياسية، القاهرة، العدد 3(ديسمبر 1957م).

30- محمد ليحياوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحر ، 1971م.

31- محمد الأخضر السائحي : الإعانة الخالدة ، جريدة الصباح ،27 جوينية.

32- محمد صالح الجابري : من تاريخ التواصل الثقافي بين تونس و الجزائر ، مجلة الحياة الثقافية العدد 32 ، تونس 1984م.

33- نداء من الاتحاد العام : الطلبة المسلمين الجزائريين إلى الطلبة الجزائريين بتونس ،جريدة الصباح ،22 مارس 1956م.

34- نداء إلى الضمير العالمي" ،جريدة العمل التونسية لسان الحزب الدستوري الحر ، العدد 731، 20 فيفري 1958م.

35- يوسف الروسي: نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق، المجلة التاريخية المغربية، العدد 9 : 1977م.

36- يحي بوعزيز : رد قضية الجزائر مشكلة العرب يا قوم ... ، جريدة الصباح 10 أوت 1957م.

37- يحي بوعزيز: الصباح في معارك التحرير، وصوت الجزائر الحرة، الصباح 27 أكتوبر 1956م.

38- يحي بوعزيز : لم نختلف أبدا ... جريدة الصباح ،4 مارس 1956م.

39- يوسف الرويسي : نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق ، المجلة التاريخية المغربية العدد:9 1977 م.

د/ الرسائل الجامعية والأطروحات:

1- أحمد منغور : "**الرأي العام الفرنسي والثورة الجزائرية(1954-1962)**"رسالة ماجستير غير منشورة، تحت إشراف أ.د. عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والآثار ومخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة:2006 .

2- آمال شلي: " **التطور العسكري في الثورة الجزائرية (1954-1962)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، تحت إشراف أ.د. عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ والآثار.كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحاج لخضر باتنة:2005.

3- بن قليس أحمد:" **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية**"، رسالة ماجستير مخطوط، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 1986م.

4- رياض بودلاعة: " **الديمقراطية في الثورة الجزائرية (1954-1962)**"، قسم التاريخ والآثار،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة:2005

5- 1- عز الدين معزة :" **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985**" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور عبد الكريم بوالصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر: 2000-2004م.

6- عقيلة ضيف الله:" **التنظيم السياسي- الإداري في الجزائر 1954**-1962"، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1995م.

7- مجلة الرؤية، إضراب الثمانية أيام 28-4 فيفري 1957، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954م، العدد الأول، جانفي فيفري 1996م. - 43- شارل ديغول، مذكرات الأمل، ترجمة سموحي فوق العادة، ط2، منشورات عويدات بيروت: 1986م.

8 مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية ، بحث مخطوط.

9- مصطفى بوطورة: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالحكومة المصرية، رسالة ماجستير مخطوط معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1982م.

هـ/ الوثائق:

1 وثيقة مرقونة نشرتها مصلحة اللاجئين لجبهة التحرير الوطني بتونس مؤرخة في 05أكتوبر 1958.

II/ اللغة الفرنسية:

-1André Moine : Ma guerre d' Algérie , Edition sociales, Paris, 1979, p23
2- Ahmed Mehsas : le mouvement révolutionnaire en Algérie (de la 1er guerre mondiale à1954), librairie édition l'haramattan, Paris, p p 307-308
3- Ali Haroun, Nous avons étouffé les résultats jusqu'au 05 juillet , in La Tribune du 03/07/2005, n° Hors Série P 05.
4- Ali Haroun, l'été de la discorde , Casbah éditions, Alger 2000, P 104.
5- Belaid Abdesselam, In Le hasard et l'histoire , entretiens de Mahfoud Bennoune et Ali Elkenz, ENAG éditions 1990.T 01 P 197.
6- BEN ATIA FAROUK : Les Actions humanitaires pendant la lutte de libération , dahleb , alger.1999 p93.
7- Charles Robert Ageron, les Algériens Musulmans et la France .P 36.
8- Dahou Ould Kablia , la guerre d'Algérie , contacts , pourparlers , négociations , l'autre combat pour l'indépendance , in El-Massadir, n° 07 p 23.
9- EL MOUJDAHID ORGANE CENTRALE DU FLN , Imprimé en Yougoslavie, Juin.
10- EL MOUDJAHID : N° (1 février 1958). TI.P.232.
11- Ferhat Abbas : guerre et révolution d'Algérie, la nuit coloniale, édition julliard, Paris, 1962.
12- GURNTRI MOHAMAD Organisation Plitico-Administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954 à 1962 OPU Alger 1994 T.1 P 715.
13- Jean Lacouture : cinq hommes et la France, édition de seuil, Paris , 1961, André -3-Noushi, la naissance du nationalisme algérien, 1914-1954, édition de minuit, Paris, 1962.
14- Ibrahime Ghafa : L'intellectuel et révolution Algérienne, Edition Distribution Houma, Alger, 2001, p60.
15- Khalfa Mammeri ,Les Nations Unies face à la question algérienne 1954-1962, SNED , Alger, 1969 p206.

16- La Dépêche de Constantine : N° 16743 vendredi 9 décembre 1960.
17- Le journal d'Algérie, octobre, 1954.
18- Marcel Egreteaut, réalité de la nation Algérien, Edition Social, Paris, 1957, p138.
19- Rédha Malek,Méritons notre Indépendance , in La Tribune du 03/07/2005, n° Hors Série P 07.
20- Slimane Shikh : l'Algérie en armes, office des publications universitaires , Alger : 1981, p85.

فهرس البحث

فهرس الأعلام:

فهرس الأماكن

فهرس الأحزاب والجمعيات والأحلاف والمنظمات:

فهرس الحكومات:

فهرس الموضوعات